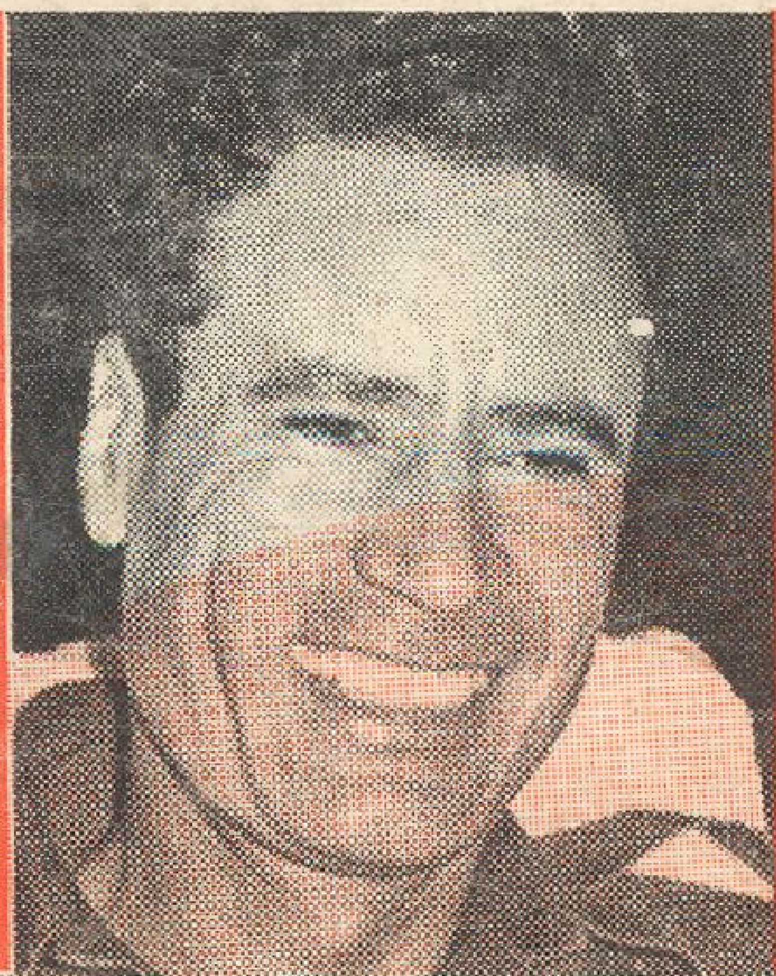
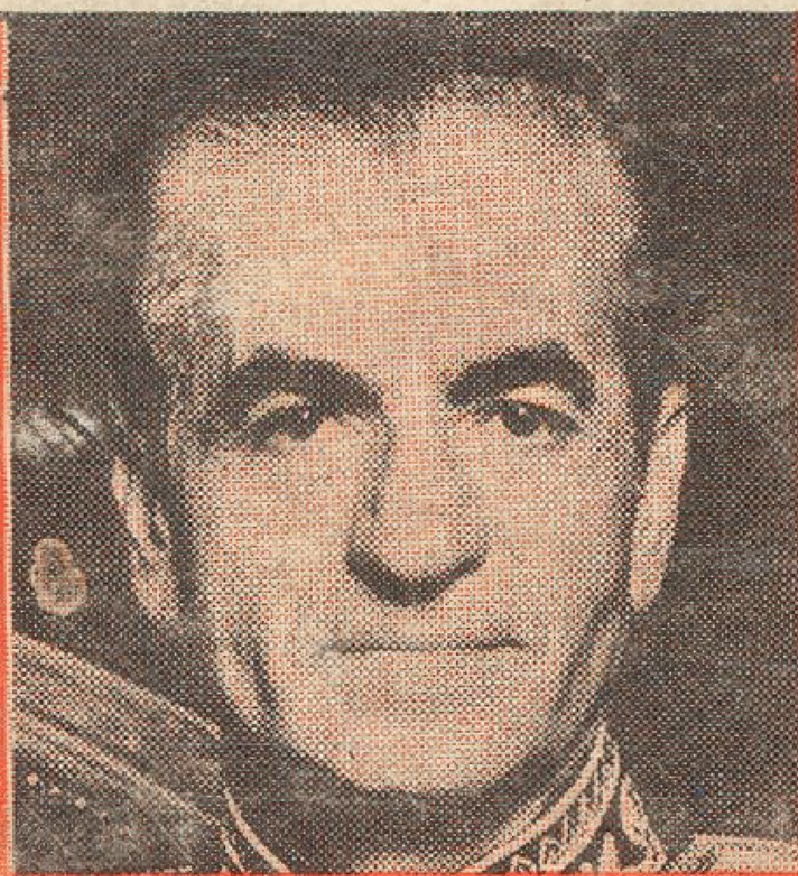
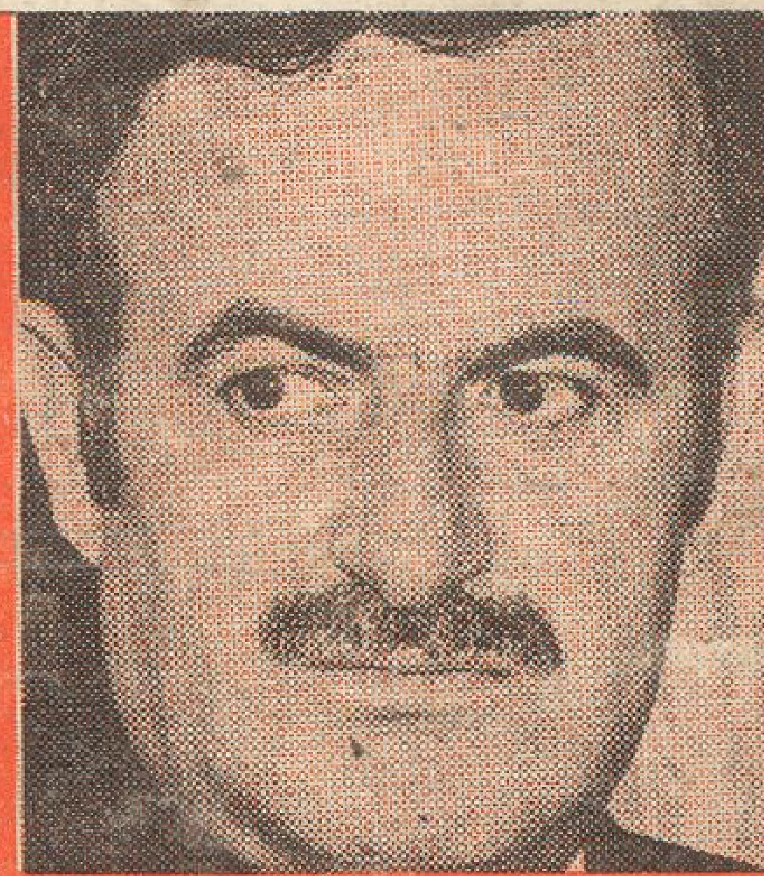
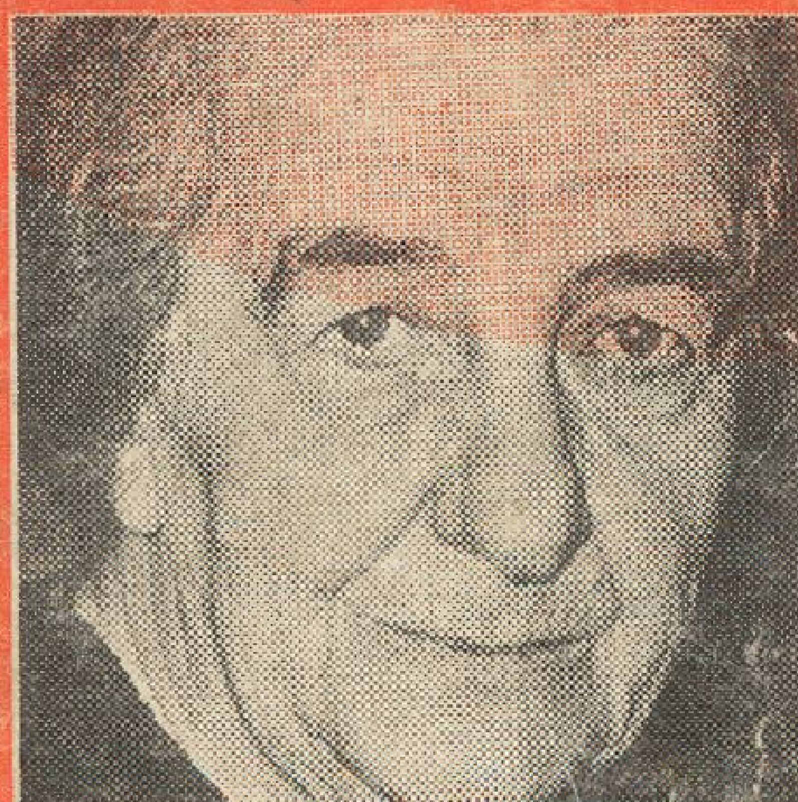
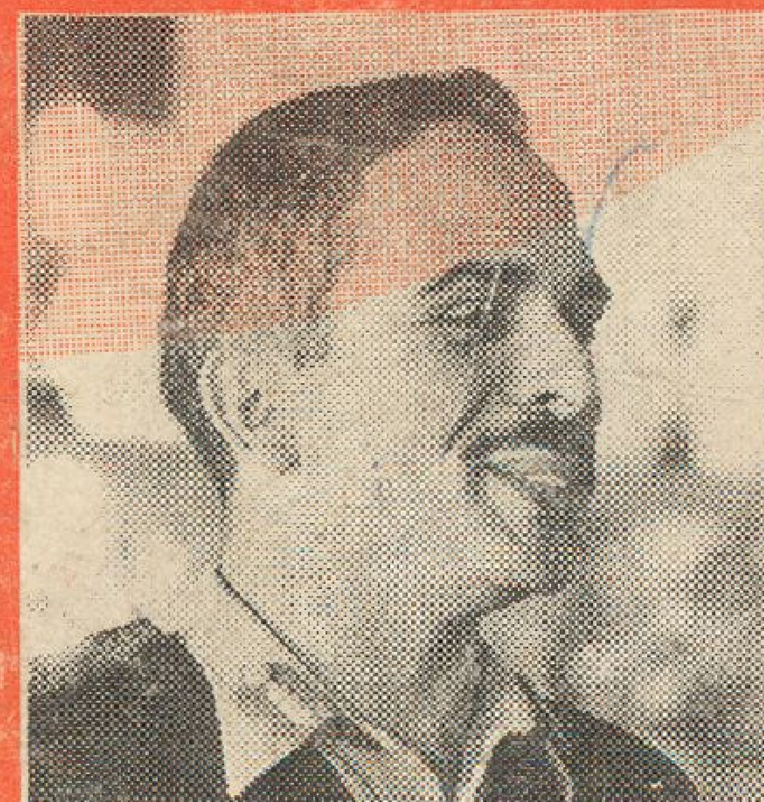
محمد سيّد أحمد



بعد أن تسكت المدافع

دار القضايا

اهداءات ٢٠٠٣

الفنان / إلهامي حسن

القاهرة

محمد سيّد أحمد

بعد أن تسكت المدافع



دار القضايا

١٩٧٥

حقوق النشر والاقتباس والترجمة
الى لغات اجنبية محفوظة للناشر

هذا الكتاب ...

هل يمكن الاعتداد بأحداث عام واحد فقط ـ حتى لو كان هذا العام هو العام الذي تلا حرب اكتوبر ـ لاستطلاع مستقبل النزاع العربي الاسرائيلي ، وهو النزاع الذي تعود جذوره الى أكثر من قرن ، وبلغ الذروة بتأسيس اسرائيل منذ حوالي ربع قرن ، واكتسب صفة « الازمة » المزمنة ، « أزمة الشرق الاوسط » ، منذ حرب يونيو ١٩٦٧ .

ان الاحـــداث تجري بسرعة ، محليا ودوليا . وتلاحقت احداث جسيمة منذ ان فرغت من وضع اللمســـات الاخيرة للكتـــاب في نهـــاية شهر فبرايـــر الماضي . فقد حضر كيسنجر انى المنطقة لمحاولة انجاز خطوة اخرى في « فك الاشتباك » بين مصر واسرائيل . وفي ليلة ٢٢ مارس ، فوجيء العـــالم باعلان فشل المحاولة ، فهل ينبيء بنهاية سياسة الحل «خطوة خطوة» ؟.. ثم جاء نبأ اغتيال الملك فيصل .. وبدت هـــذه الاحداث وكأنما تنم عن انعطافة بالغة الاهمية . ولكنها لا تنال في نظري مما أتصوره المعطيات الانسانية للازمة منذ حرب اكتوبـــر .

وقد يؤخذ الكثير على ما اسوقه في هذا الكتاب . ولكن لم يثنني ذلك عن محاولة اقتحام طريـــق وعر ، كله شوك ، لم يجر ارتياده على قدر علمي من قبل . وربما استعنت ببعض ما سبق أن تناولته في جزئيات متفرقة هنا أو هناك . ولكـــن

الجديد — على وجه التأكيد — هو طموح في بناء متماسك يسعى الى الشمول والاتساق .

وختاما ، ارى تأكيد أن الاجتهادات التي اوردها انحمل وحدى مسئوليتها ، ولا ازعم انها آراء أحد غيري . ولكن لا يغنيني ذلك عن واجب تقديم خالص شكري لكل من تكرم بقراءة المخطوط ، ونبهني الى أوجه قصور فاتتني ، وفي مقدمتهم الاستاذ محمد حسنين هيكل ، والدكتور فؤاد مرسي ، والاستاذ سميح صادق بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية « بالاهرام » . كما لا يسعني الا أن أشكر الانسة عصمت عبد العال زيدان « بالاهرام » لجهودها في اعداد عملي ، وكذلك زملائي بقسم المعلومات ، وكل من اسهم بمشورته في موضوع تنطوي طبيعته على مزالق كثيرة .

القاهرة — ٢٦ مارس ١٩٧٥ **محمد سيد أحمد**

الفهرست

صفحة

مقدمة

آن الاوان ...

آن الأوان أن نفكر فيما لا نجرؤ أن نفكر فيه .

آن الاوان ان نتحلل مـــن محاذير كـــثيرة ، طالما وقفت عقبة أمام قدرتنا على التصور .

لم نعد نملك أن نفكر بعقلية القرون الوسطى ، حيث هناك محاذير على الفكر ، لأن هناك محاذير على القول .

آن الأوان ألا نقصر محاور المستقبل على محاور الماضي ، وألا نرفض مسبقا ما لا يستمد أحقيته أو شرعيته من أوضـــاع استقرت في الماضي .

ليس هناك ــ بالتاكيد ــ تطور لا يستند الى قاعدة في التاريخ . ولكن « التاريخ » لم يعد تاريخ منطقة بعينها فقط ، ولا تاريخ حضارة محددة بقسماتها الخاصة وحدها ، أو تطور قطاع من العالم بمعزل عن التطور العالمي ككل .

وبالمقابل ، فان مستقبل القضايا التي تواجه أي شعب لا يمكن استشرافها لو قصرنا الرؤية على مجريات تطور هـــذا الشعب وحده ، وأسقطنا التطور العالمي بأسره ، في عـــالم يتمدد الى غير حد ، وتتسع آفاق حيزه المكاني وحيزه الزماني دون ما قيد ، وتتنوع وتتعدد اتجاهات الحركة فيه فوق أبعد ما يملك استطلاعه أخصب خيال .

ان العالم يتحول بسرعة ، ولا يرحم المتخلف . علينا ان نتعلم كيف نتصدى لما يصدمنا ، والا يشلّ تفكيرنا ما يوجعنا .

لقد اعتدنا على ضبط تفكيرنا وفق ما هو « مصرح به » فقط ، وعلى تقييده باغلال ننسجها بأيدينا ، الواحدة بعد الاخرى : أغلال التقاليد الراسخة ، وأغلال المعتقدات المقبولة ، وأغلال السلطة القائمة . نسعى الى تكييف كل اجتهاد وفق ما يُرضِي او يَرضى به الحاكم أولا . ولو خالفناه ، خالفناه استنادا الى أسانيد نستمدها من الشرعية القائمة ، ولا نتعدى هذا أبدا .

ما زلنا نعيش منطق المجتمع القبلي . بل نحن مهـددون بزيادة استشراء منطق المجتمع القبلي ، بعـد تعاظم شـأن الثروة العربية بفضل كنوز تختزنها الارض ، ولـم تكن ثمرة اجتهاد عقلي ، ولا جهد عضلي ، ولا معاناة انسانية ، ولا عملية ارتقاء حضاري . والقبيلة لا تقبل عاصي تقاليدها ، ولا الخارج على نظمها ، وترفض كل متطلع الى منهج مستنير ، لأن منهج « الاستنارة » هو القضاء علـى « الحجة » التي تستمد أحقيتها فقط من وزن وقوة « السلطة » ، لا من محاولة استكشاف « الحقيقة » .

ان « السلطة » في دول الغرب تخلق الان أجهزة مهمتها فقط هي تفنيذ كل قرار هي بصدد اصداره ، وتقليبه من كل الوجوه ، ونقده من شتى جوانبه ، لتتسلح بالحجج المضادة ، بدلا من أن تفاجأ بها بعد فوات الاوان . وهذا نقيض منطق القبيلة في الصميم .

ان قيمة « الكلمة » وقيمة « الفكرة » هي التـي تصمد لاختبار الزمن . هي التي لا تحكمها فقط العوارض المؤقتـة (ولن ينتجها الالتفات الى العوارض المؤقتة) ، بل هي التي تتسم بخاصية كل تحفة فنية ، قابليتها لأن تزداد ثراء كلمـا زادت قدمـا .

اننا في عصر « ثورة » . وليست « الثورة » مصطلحات ثورية فقط ، ولا هي تمجيد او تقديس أحداث كانت « ثورة » في يوم ما ، بل هي عملية متصلة حلقاتها ، متجددة أبـــدا ، متسعة الآفاق أبدا ، هي ان نقفز باستمرار الى أبعد ، وأن نفتش باستمرار عما هو ناشىء ، وندفع بالمولود الجديد الى الحياة ، أيا كانت آلام المخاض .

مدخل الى البحث

محاولة في استكشاف المجهول ...

الفصل الاول

هل استقراء المستقبل ممكن ؟

أعظم طموح حققه عصرنا للانسان ، هو أنه فتح له آفاق ارتياد حيز « مكاني » و« زماني » أوسع نطاقا مـن الكون المحدود فوق سطح كوكبنا الذي يلمسه بحواسه .

لم يعد الفيلم ، والتلفزيون ، والاذاعة ، والصحافة ، والرواية ووسائل « سمعية بصرية » اخرى ، هي وحدها نوافذه على عوالم عديدة ، بعضها يمت الى الخيال ، وبعضها الى الواقع . لم يعد « بالتأليف الادبي » و« الخلق الفني » فقط ، يحيا الانسان ما يجري خارج اطار تجاربه اليومية ، بل بفضل « الاكتشاف العلمي » أيضا . قرب العلم المسافات. صغر العالم وكبره معا . ولم يعد من الممكن اقامة حواجز أبدية بين مجموعات البشر المختلفة ، أيا كانت النزاعات التي تفصل بينها .

بفضل العلم والتكنولوجيا في عصرنا ، اسـتطاع الانسان ان ينفصل عن « بيئته » فوق سطـح الارض ، ليستكشف « المتناهي الكبر » (ممثلا في أقرب الكواكب) ، و« المتناهي الصغر » (ممثلا في الذرة .. بل فيما هو دون الذرة) .

كذلك أصبح للانسان القدرة على الغوص في غياهب « التاريخ » ، وأن يستظهر حقائق ومعلومات لم تكن متاحة له من قبل . أصبح قادرا على استخلاص معان من رموز كان يتعذر فك طلاسمها .. الم تجر تجارب مؤخرا لمحاولة معرفة

ما اذا كانت أهرامات الجيزة تخنزن كنوزا غير تلك التي عثر عليها .. عن طريق الأشعة الكونية !؟

هل معنى ذلك أن اسكتشاف « الزمان » أصبح ممكنا ، لا في بعده التاريخي فقط، بل فيما سوف يجري مستقبلا أيضا ؟

هل أصبح من الممكن استقراء المستقبل ؟

هل هذا « مجال » يمكن التوصل فيه الى نتائج «يقينية» ؟

هل أصبح استقراء المستقبل علما ؟

والواقع أن الانفصال ــ ((زمانا)) ــ عن موقعنا المحدد ، في وقت محدد ، فوق سطح كوكبنا ، أصعب بكثير من الانفصال عنه ((مكانا)) . ان اطلاق صاروخ الى القمر يخضع لحسابات بالغة الدقة ، تسمح بانجاز هذا « الانفصال المكاني » عن الارض بنتائج يقينية لا تحتمل الخطأ . ولكن حتى علم التاريخ، الذي يمت الى أحداث وقعت في الماضي ، لا تتسم أحكامه بطابع اليقين والثبات ، وهي عرضة للتبدل مع مرور الزمن .

لا نجادل طبعا في أن حدوث الواقعة التاريخية يرتقي الى مستوى الحقيقة اليقينية المطلقة . اذ ليس لأحد أن يشك ــ مثلا ــ في أن حكومة مصر قد وقعت معاهدة مع حكومة بريطانيا في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، بقاعة لوكارنو ، بوزارة الخارجية البريطانية ! ولكن انتقاء الواقعة لكي تكتسب دلالة تاريخية والحكم عليها ، أمر تقديري ونسبي ، يتوقف على عوامل كثيرة لا تمت كلها الى الماضي أو الحاضر ، بل يمتد بعضها بحيث لا تنكشف اهميته الا في المستقبل : فمن حقنا تماما ان نشك اليوم في أن تلك المعاهدة كانت « وثيقة الشرف والاستقلال » كما قرر مصطفى النحاس وقتئذ ، وكما رددت كتب التاريخ بعده .

للحدث التاريخي اذن **بعد في المستقبل** . والزمن عنصر لا يمكن اغفاله لادراك وتقييم كل معانيه . وبقدر اتساع دائرة الاحداث التي تحيط بالحدث المحـــدد ، بنفس القدر تتفتـــح الامكانيات للنفاذ الى أعماقه ، أو لاثراء فهمنا لدلالاته ، وللحكم عليه حكما اقرب الى الموضوعية .. **ان الحدث يغتني «كيفا» مع امتداد ترابطه وتداخله بتتابع الاحداث «كما»** .

لقد تم اكتشاف الذرة ــ في مجال العلوم الطبيعية ــ منذ أكثر من مائة عام (ووجود الذرة حقيقة يقينية مطلقة ، تنسحب على الماضي ، كما تنسحب على المستقبل ، بصرف النظر عن وعينا بوجودها واكتشافنا لها) .. الا ان تصورنا للذرة اليوم غير تصورنا لها بالامس ، بفضل قدراتنا المتنامية على فحص أسرارها ، وكشف خباياها ، والاقتراب اللانهائي بمعرفتنـــا النسبية لها ، الى حقيقتها المطلقة .

كذلك في مجال العلوم الاجتماعية، ترتقي الواقعة التاريخية الى مستوى الحقيقة المطلقة بمجرد وقوعها . ولكن معرفتنا النسبية لها تقترب الى ادراك حقيقتها المطلقة بقـــدر انتاجهـــا لآثارها ، وتلاحمها بما يحيط بها من أحداث في تتابعها .

الفرق بين مجال العلوم الطبيعية ، ومجـــال العلـــوم الاجتماعية ، هو أن سلاح المجتمع لكشف اسرار الواقع في المجال الاول ،يفترض ادوات ينتجها المجتمع في حركته ، أدوات « معملية » تزداد دقة واحكاما على مر الايام ، بينما السلاح لكشف أسرار الواقع في المجال الثاني ــ مجـــال العلـــوم الاجتماعية والتاريخية ــ ما هو الا حركة المجتمع ذاتها .

علم التاريخ اذن لا يتسم بطابع الجمود أو الثبات ، رغم انه يمت الى احداث وقعت في الماضي ــ فما بالك عن استقراء المستقبل وأحداثه التي لم تقع بعـــد !

والواقع أن استكشاف « الحيز الزماني » الذي يتجاوز موقعنا في وقت محدد فوق سطح كوكبنا ، يختلف عن توسعنا في استكشاف « الحيز المكاني » الى آفاق أبعد من هذا الموقع.

لا يتطلب اطلاق سفينة فضاء الى الزهرة ، وهي الكوكب الاقرب منا الى الشمس ، أدوات علمية مختلفة عن تلك التي نستخدمها في اطلاق سفينة فضاء الى المريخ ، وهو الكوكب الابعد عنا من الشمس . اننا لا نعتد « بالاتجاه » في استكشاف « الحيز المكاني » المحيط بكوكبنا . ولكن « الاتجاه » أمر جوهري في استكشاف « الحيز الزماني » ، بامتداد حركته من الماضي الى المستقبل . ذلك أن للزمن « اتجاها » . واستكشاف الماضي من موقع الحاضر يختلف عن استكشاف المستقبل من موقع الحاضر . فان الماضي — والتاريخ — عبارة عن احداث وقعت فعلا ، احداث وقعت يقينا . اما المستقبل ، فليست به احداث وقعت ، ولا يستند الى وقائع يقينية ، على الاقل فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية .

قد نستطيع ان نقرر يقينا أن خسوف الشمس — مثلا — سوف يحدث في يوم محدد ، بل في ثانية محددة من ساعة محددة من يوم محدد يمت الى المستقبل . ولكن ليس هذا ممكنا في مجال العلوم الاجتماعية ، في مجال حركة التاريخ .

ومع ذلك ، فان هذا لا يعني ان مستقبل حركة التاريخ ما هو الا « صفحة بيضاء » ، ما هو الا « فراغ » ، او مجرد « تكهنات » يحيط بها الغيب . هناك « اتجاهات » يمكن التنبؤ بها ، وهناك « احتمالات » يمكن تقريرها .

ان استقراء المستقبل لا يختص بالوقائع ، وانما يختص بالاحتمالات الراجحة . وليس شرطا ان ما يجري التنبؤ به سوف يقع حتما . ولكننا لو تصورنا « علما » لاستقراء

المستقبل ، فاننا نعنى به « علما » يحدد الاحتمالات الاكثر رجحانا ، انطلاقا من معطيات أو من مؤشرات قائمة فعلا فى الحاضر . ولن تكمن أهمية هذا « العلم » في أنه سوف يطرح ما نملك الجزم بأنه واقع لا مناص ، وانما تكمن أهميته في انه « مرشد » يجوز الاعتداد به لقرارات تخص الحاضر. نتصوره علما منصبا على « المستقبل » ، ولكنه يستمد أحقيته من انه اداة لخدمة « الحاضر » . وسوف تزداد قيمة هذا « العلم » كلما اثبت قدرته على تنبيهنا الى احتمالات لن تبدو لنا بديهية لو غضضنا النظر عنه ، وقصرنا رؤيتنا للامور على ما نلمسه في واقعنا الراهن فقط .

لذلك كان استقراء المستقبل ايضا « اثراء » للحاضر . كان استكشاف ما يحتمل حدوثه « غدا » وسيلة لزيادة ترشيد سلوكنا واختياراتنا « اليوم » . ولا يختلف ذلك عن غايتنا عندما ندرس تجارب « الامس » ، ونعتبر بالتاريخ .

وما ينطبق على ارتياد « الحيز الزماني » ، بان تشدنا احداث تمت الى الماضي ، او توقعات تتعلق بالمستقبل ، ينسحب أيضا على استكشاف « الحيز المكاني » ، صوب النجوم في اتجاه المتناهي الكبر ، او صوب الذرة في اتجاه المتناهي الصغر .. اننا في كل هذه الاحوال نتوخى خدمة حاضرنا ، خدمة الحياة ونحن نصنعها فوق سطح كوكبنا .

المجتمعات المتطورة تعلم :

ارتياد المستقبل ليس ترفا

لم يعد المستقبل اذن امرا يحتمل تركه للمجهول ، بل أصبح تحديد تصور عنه ، واضح المعالم والملامح ، من صميم المسائل التي تقرر في عصرنا اختيارات الحاضر . وبقدر

وضوح الرؤية ، وامتدادها الى مسافة زمنية ابعد مستقبلا ، وبمقدار تنمية مقدرتنا على اثرائها بتفاصيل محددة ، ليتسم شريط الاحداث المرتقبة « مستقبلا » بخصائص مماثلة لشريط احداث « الماضي » ، بنفس القدر ، كانت قرارات « الحاضر » اكثر دقة وصوابا .

ليس هذا المنهج في تصور او ادراك حركة الاحداث « بدعة » من اختلاقات او اكتشافات هذا الثلث الاخير من القرن العشرين فقط . كان مولد التطبيق الاشتراكي منذ نصف قرن ، أول تأسيس لمجتمعات تقوم على فكرة « التخطيط » ، والرفض الواعي لترك مصائر المجتمع فريسة « عشوائية » القرارات التلقائية المتضاربة . **ان فكرة « التخطيط » لا تستقيم ما لم تنطو على قدر من التنبؤ بالمستقبل ، وقدر من التصور المسبق له** . ومن هنا ادخلت الاشتراكية ــ بعد ان انتقلت الى حيز الوجود الفعلي ــ فكرة « اقامة تصور ما عن المستقبل » كشرط لا غنى عنه لتقرير مقررات الحاضر ، وتحديد اسبقياته وافضلياته .

بيد ان الامتداد بالرؤية لمحاولة اقامة تصور « علمي » عن احتمالات المستقبل ، لم يعد في وقتنا قصرا على المجتمعات الاشتراكية وحدها . بل أصبح الاحساس بضرورته يعم جميع المجتمعات العصرية على اختلاف نظمها ، وان تباينت في مقدار « ادراكها » لهذه الضرورة ، واختلفت في « تفسير » هذه الضرورة ، وفي وسائل « تحقيقها » .

لقد أصبح « استقراء المستقبل » مادة تدرس في خمسمائة كلية وجامعة امريكية . وأصبح تأسيس هيئات لتحديد « مؤشرات » أو « اتجاهات » المستقبل ، في المدى القصير أو حتى في المدى المتوسط ، امرا شائعا في دوائر الاعمال

الامريكية . لقد اقيم مؤخرا مشروع باسم « مشروع يقظة » Project Aware يستهدف وضع مجموعة تنبؤات وتوقعات سنوية « لحالة » المجتمع الامريكي في السنوات الخمس التالية ، او حتى لمسافة أبعد لو أمكن .

وفجأة تكاثرت المشروعات المماثلة في الغرب . ذلك أن المجتمعات الراسمالية المتطورة ، ولو لسبب واحد فقط هو اتجاهها الى دمج وحداتها الانتاجية في احتكارات عملاقة ، لا تملك « ترف » التغاضي عن التوقعات المنتظرة في مجال حركة السوق ، ومجال المنافسة ، ومجال المكتشفات العلمية الجديدة ، الخ . . ولا بد لها من استقراء الاحتمالات لضمان استثمار رؤوس اموالها الطائلة حسب مخطط يضمن لها العائد الامثل .

وما ينطبق على مجال « الانتاج » و « الاقتصاد » و « سياسة الاستثمارات » و « حركة الاسواق » ينسحب كذلك على مجال « السياسة » بمعناها الدارج ، بما تنطوي عليه من نزاعات داخل المجتمع وعلى المسرح الدولي .

ومنذ عام ١٩٤٣ ، طرح عالم اجتماع امريكي من أصل الماني يدعى البروفيسور أوسيب فليختهايم ، فكرة ابتداع علم أسماه « علم المستقبل » أو « علم استقراء المستقبل » Futurology . يستهدف هذا « العلم » تصميم ادوات وأساليب « علمية » قادرة على استقراء احتمالات المستقبل ، والتنبؤ بأحداثه وبمواعيد حلولها ، بقدر معين من الدقة ، لتحاشي القرارات الخاطئة ، أو العشوائية ، ولجذب انتباه دوائر الاعمال الى مجالات النشاط الاكثر « ربحية » .

وبات الاسترشاد بمثل هذا « العلم » في نظر كبار رجال الاعمال ، بل في نظر حكومات الدول الراسمالية المتقدمة ،

ضرورة لا غنى عنها ، بسبب حجم وتكلفة المشروعات العصرية .. هل من الممكن — على سبيل المثال — تصور اقامة محطة فضاء تتسع لعشرات من الرجال والنساء ، دون حساب دقيق مقدما لنفقات المشروع ؟ ومثل هذا المشروع يحتم اجراء ما يقتضيه من حسابات قبل بداية تنفيذه بسنوات عديدة .. بيد ان هذا النموذج ، المقتبس من مجال ارتياد الفضاء ، ليس بالاستثناء . اذ اصبحت المشروعات العملاقة التي يقتضي تنفيذها التشعب الى مجالات انتاج متعددة ، هي السمة المميزة لهيكل الانتاج المتطور العصري . وقد يصح القول بأن التلهف لاستكشاف « الغيب » واستقراء « المجهول » أصبح « موضة » .. الى حد ان شركة « آي. بي. ام » ذات الشهرة العالمية ، قد أقامت عقلا الكترونيا ضخما في قلب باريس قرب ميدان شارل دى جول .. لاستقراء مستقبلك(!)، وتحديد قسمات شخصيتك (!) ، مقابل بضعة فرنكات .. ولست مطالبا الا بان تزود الجهاز الالكتروني بمعلومات كافية عن اليوم ، والساعة التي ولدت فيها !.. والواقع ان هذا العقل الالكتروني ما هو الا « ذاكرة » تختزن شتى « الوصفات » التي تخيلها التنجيم عبر العصور .. هذا نموذج لاستخدام العلم في خدمة الخرافة . ولكن هذه البدع الطريفة البعيدة كل البعد عن روح العلم ومنهاجه ، لا تنفى حقيقة أن البحث عن معالم المستقبل قد أصبح في عالم اليوم يعكس « حاجة » ، ويلبي « وظيفة » .

وماذا عن المجتمعات المتخلفة ؟

أما المجتمعات التي اصطلح على تسميتها « بالمتخلفة » أو « النامية » ، فانها لم تصل بعد الى ادراك مماثل لضرورة استقراء المستقبل .

ومع ذلك فهي في أمس الحاجة الى ذلك ، في وجه تحديات عصرنا العاتية ، وتجاه الهوة التي تـــزداد عمقا بينها وبـــين العالم المتطور ، وحتى تستطيع التوصل الى أمثـــل معدلات تنمية ، وتحديد افضل الوسائل لتجنـــب الاختناقات وتخطي تخلفهـــا .

هـــذه مسألة حيوية وملحة في عالمنـــا العربي بالذات ، لا لمجرد اننا نواجه عدوا مسلحا بأحدث مبتكرات التكنولوجيا العصرية فقط ، ولكن ايضا لان العالم العـــربي تعتريه الان تحولات بالغة الخطورة والتعقيد ، تنال في الصميم من أنمـــاط الحياة التي درج عليها طوال قرون وقرون . وهي تحـــولات سوف تكون لها آثار متعددة وممتدة . وما لم يجر تقييم هـــذه التحولات ، وما لم يجر بحث آثارها على أنماط الحياة العربية في الحاضر والمستقبل ، فسوف يتعذر على العرب « ترويض » عملية التغيير ، و « تطويعه » و « توجيهه » في الاتجاه الذي يعود عليهم بالعائد الافضل .

لقد وضعت اسرائيل في عام ١٩٧٠ دراسة عن تصور مـــا سوف تكون عليه « اسرائيل في عام ٢٠٠٠ » . هذا المشروع قائم على افتراض ان ازمة الشرق الاوسط سوف تكون قـــد سويت وقتذاك . ولا يتعرض لطريقة انجاز التسوية . بل هو يتحاشى التعرض للجوانب السياسية . ويركز اساسا على خريطة المنطقة ونوعية المشاكل التي سوف تنبثق داخلهـــا ، ودور اسرائيل في التصدي لهذه المشاكل ، بعد اتمام التسوية .

لا يطرح المشروع ــ كاحتمال وارد ــ نشوب حرب كتلك التي وقعت في اكتوبر ١٩٧٣ . وتصوره عن عام ٢٠٠٠ هـــو امتداد لخواص ومؤشرات ومعـــدلات التطور كما أوردتهـــا الارقام والاحصاءات في عام ١٩٧٠ ، اي بعد ثلاث سنوات من

الهزيمة العربية في ١٩٦٧ ، ودون ما تصور لاحتمال أن يشن العرب حربا بعد ذلك بثلاث سنوات .

ينطوي المشروع الاسرائيلي اذن على فكرة مسبقة ، هي ان التسوية سوف تتم بشروط اسرائيل ، وعلى أساس تسليم اطراف النزاع بأن اسرائيل تحظى بتفوق مطلق على جيرانها . **ان المشروع يتعمد عدم ذكر شيء عن الاساس الذي سوف تتم عليه التسوية ، وهو لهذا السبب على وجه التحديد يطرح المستقبل بعد التسوية في صورة مزيفة ، صورة تنطوي على مغالطة ، مغالطة تلبي اهواء واطماع اسرائيل ، وتعبر عن تطلعاتها واحلامها** . وتكمن المغالطة في ان المشروع يستبعد احتمال وقوع تغيير في علاقات القوى بين الاطراف المتنازعة .. لا يجادل المشروع طبعا في ان جميع الاطراف سوف يعتريها بالضرورة تغيير ، والارقام المتوقعة لعام ٢٠٠٠ غير الارقام التي تشير اليها الاحصاءات في عام ١٩٧٠ . ولكن الصورة التي يريد المشروع الايحاء بها هي ان **علاقات القوى** بين الاطراف لن تتغير . والمركز النسبي لكل طرف حيال الاخر لن يتغير . ولذلك ينم المشروع عن اهداف دعائية اكثر مما ينم عن رغبة صادقة في تصور المستقبل ، على أساس علمي وموضوعي .

ومع ذلك ، فان مجرد ان نطرح اسرائيل مثل هذا المشروع مسألة لها اهميتها ودلالاتها ، أيا كانت أوجه الخلل في هيكل ونسيج بنائه ، وحتى لو تيقنا ان الهدف منه هو مجرد خدمة اغراض دعائية .

والواقع أن العقل العربي ، بعد ان بدأ يفيق من هول هزيمة ١٩٦٧ ، اخذ يساوره هو الاخر الامل في ان يرسم لنفسه تصوراته عن المستقبل . ولكن — على عكس المشروع

الاسرائيلي ــ جذبته همومه للانشغال بالاختيارات المتاحة امامه لتخطي الازمة في المستقبل القريب ، وليس لما ينتظر ان يكون عليه خريطة المنطقة **بعد** تخطي الازمة . بيد ان استعانته بأدوات العصر لاستكشاف خبايا المستقبل كانت تنم في أغلب الاحوال عن الرغبة في اقتناء « عصا سحرية » قادرة على اختلاق « وصفة » تنهي الازمة ، وتنهي محنة الانسان العربي ، وترضى تطلعاته ، وترد اليه كرامته وثقته بالنفس ، اكثر مما كانت تنم وقتذاك ــ اي في عام ٧٠ و ٧١ و ٧٢ ــ عن الاصرار على حشد كل الادوات الكفيلة بشحذ قدرات العرب النضالية . وكنا ــ في الواقع ــ مرة اخرى بصدد أمل يتطلع الى الاستعانة بالعلم لخدمة الخرافة . وفجأة هبط على بيروت ، فالقاهرة ، اساتذة امريكان متخصصون في علم « تحليل النزاعات » ، يعرضون ما عندهم من ادوات علمية « لترشيد » مركز المفاوض العربي ، وينتظرون في المقابل من مستمعيهم ان يزودوهم بمعلومات عن مركز المفاوض العربي ! والطعم .. او الاغراء ، هو أن « الوصفة » رهن تغذية أدوات ترشيد النزاع بمعلومات دقيقة .. وتردد الكلام وقتذاك عن تحمس الملك حسين لاقامة معهد بتمويل من الكويت ، يستعين بهؤلاء الاساتذة لاستكشاف فرص حل ازمة الشرق الاوسط .. وزار عدد من هؤلاء الاساتذة مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية « بالاهرام » ، وعرضوا بضاعتهم في جلسات مطولة . ولكن توقفت المحاولة .. بعد ظهور شواهد توحي بان بعض هؤلاء الاساتذة لم نكن جهودهم لوجه العلم ، ولا لوجه الدراسة الاكاديمية الخالصة فقط !

واخيرا ، فطنت مصر بعد حرب اكتوبر الى ضرورة وضع تصور عن مصر في عام ٢٠٠٠ . وتقرر عقد مؤتمر في مصر ، يضم عددا مختارا من علماء مصر في المهجر ، في الولايات

المتحدة وفي اوروبا بالذات ، وينصب المؤتمر على دراسة مشكلات مصر البارزة قبل نهاية هذا القرن(١). وبذلك فان مصر هي الاخرى قد ادركت أن استقراء مستقبلها امر لا غنى عنه ، ويستحق منذ الان طرح تصورات محددة عنه .

ضرورة لا غنى عنها

لماذا أصبح الاهتمام بالمستقبل مسألة لم تعد مقصورة على عدد محدد من العلماء المتخصصين ، او ممن يملكون سلطة ابت في السياسة والاقتصاد ، وأصبح يجتذب جمهورا مطرد الاتساع ؟

لماذا شهدت السنوات الاخيرة ، وعلى وجه التحديد منذ بداية الستينات ، انتشارا مثيرا لمؤلفات ودراسات عن المستقبل ، وليس كلها من قبيل الروايات الخيالية والخرافية ، بل الكثير منها تتولاها مؤسسات جادة متخصصة في الولايات المتحدة واوروبا ، واعمالها مصبوغة بصبغة علمية أكاديمية دقيقة ، وتختص بما ينبغي توقعه في شتى نواحي النشاط الانساني حتى نهاية هذا القرن ، او احيانا حتى منتصف القرن القادم ؟

والواقع أن لذلك دواعي كثيرة ، منها ما يمت الى الآفاق المنفتحة امام انسان نهاية هذا القرن ، ومنها ما يمت الى همومه ومشاغله ، واسباب قلقه المتعددة .

هناك أولا التغيير المتوالي والجسيم الذي اصبح يطرأ

---

(١) كانت فكرة المؤتمر مبادرة من رابطة الدارسين المصريين في الولايات المتحدة ، ونظمتها جمعية اصدقاء العلميين المصريين بالخارج ، واتسعت لتضم بعض الهيئات العلمية العاملة في مصر .

على كل مظاهر الحياة ، بسبب تتابع المكتشفـــات العلمية في جميع فروع العلم ، وبسرعة المتوالية الهندسية . لم يعد العلم منفصلا عن التطبيق . والاكتشافات العلمية تجد بعد فتـــرة وجيزة تطبيقات في التكنولوجيا ، ذات اثر مباشر على حيـــاة البشر . ولم يعد الفاصل الزمني بـــين كـــل اكتشاف علمي « تاريخي » واخر ، كل اكتشاف علمي يحدث تغييرا « ثوريا » في بيئة الحياة وانماطها ، مسافة تتجاوز حياة أكثر من جيل ، بل أصبحنا نعيش اليوم اكثر من تحول علمي ثوري في حيـــاة الجيل الواحد ، واصبحت هذه الظاهرة تعرف **« بثورة العلوم والتكنولوجيا المعاصرة »** . وابتعدت المسافات الوجدانية بين الاجيال بسبب تقارب وتتابع هذه التحولات الثورية ، وزيـــادة ايقاعها سرعة سنة بعد اخرى . وتعددت اسباب القلـــق . وانتشر التساؤل عن المستقبل . الى اين نتجه ، والعالم يتحول بسرعة لا ترحم ؟.. وأصبح الايمان بقدرة العلم على اقتحام كل ميدان ، واكتساح كل عقبة ، جازما لدرجة ان هناك مـــن يتطوع بتحديد تواريخ مرتقبة لاهم المكتشفات في مجالات ظلت مستعصية الحل الى الان ، ككشف سر السرطان ، والتوصـــل الى وسائل اطالة الحياة ، واكتشاف مصادر جديدة ــ صناعية او طبيعية ــ للغذاء .. الخ .

وفجأة تبرز اسئلة لم تكن تخطر على بال : لو نجحنا فعلا في ان نتحكم في الشيخوخة ــ مثلا ــ قبل نهاية هذا القرن ، باضافة ٣٠ أو ٤٠ سنة الى عمر كل انسان ، وذلك بتغيـــير انماط طعامه .. أو تخفيض درجة حرارته (!) .. ماذا يكون اثر ذلك في عالم يولد فيه الان ــ كل يوم ــ ١٢٧ مليون طفل !؟ ويصل الى سن التعليم ــ كل يوم ــ ٩٥ مليون طفل !؟ ويصل الى سن الشيخوخة (٦٥ سنة) ١٩ مليون نسمة !؟... وماذا سوف يكون عالم الغد لو استمرت البشرية تتكاثر « كمـــا »

على هذا النحو ، وتعددت سبل اطالة الحياة والمحافظة عليها من الوجهة « النوعية » و « الكيفيـــة »(٢) .. وليست هـــذه الهموم بالقطع بمنأى عن مشاكلنا نحن ، هنا في مصر(٣) .

و « ثورة العلوم والتكنولوجيا » في عصرنا لا تنبيء فقـــط بمكتشفات مذهلة لصالح الانسان ، بل انتجت كذلك أسلحـــة للدمار قادرة على افناء البشرية ، بل وكل مظاهر الحياة فوق سطح كوكبنا . وحتى مع افتراض امكان تجنب حرب نوويـــة شاملة ، وامكان فرض السلام الدائـــم ، فان هناك خطـــر التلوث ، والاخطار الناجمة عن تدخل الانسان لاعادة صياغـــة البيئة وتطويعها لاغراضه ، مع استحالة التنبؤ مقدما بكـــل الآثار الجانبية لهذه العمليات الجراحية الخطيرة التي تتحـــدى أحكام الطبيعة ومجرياتها في الصميم .

وحتى لو سلمنا بان اخطار اسلحة الدمار الشامل قـــد فرضت قدرا من الانفراج في علاقـــات دول العالـــم بنظمهـــا الاجتماعية المتعارضة ، وحتى لو سلمنا بان خطر الحـــرب

---

(٢) ان هذه المشاكل لم تعد الان تمت الى الخيال البعيد ، بل بصدد أن تصبح هموما لنا في حاضرنا الحالي . فان الطفل الذي يولد اليوم ، عندما يصل الى سن السبعين ، ستكون البشرية قد بلغ تعدادها ١٥ الف مليون نسمة . وعندما يصل حفيده الى سن السبعين ، فسوف يكون تعداد البشرية ٦٠ الف مليون نسمة .. هل يمكن التنبؤ بمشاكل عالم يبلغ تعداده في مستقبل قريب ومحسوس ، ٢٠ ضعفا ما هو عليه اليوم ؟

(٣) تقفز عدد سكان مصر من ١٦ مليون نسمسة في ١٩٣٧ الى ١٩ مليونا في ١٩٤٧ الى ٢٦ مليونا في عام ١٩٦٠ ، الى أكثر من ٣٧ مليون نسمة اليوم . ويتوقع مركز الابحاث والدراسات ، التابع للجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء بمصر ، ان يصل عدد سكان الجمهورية الى ٦٠ مليونا عام ٢٠٠٠ — وذلك في أحسن الفروض — والى ٧٠ مليونا حسب الفرض الارجح !...

النووية الشاملة قد ارتد الى الخلف ، فان ذلك لن يحول دون استمرار واحتدام الصراعات الاجتماعية والايديولوجية ، مع تعدد وتفاقم « الاختناقات » بصور شتى ، منها ما لا بد ان ينجم عن ارتفاع معدلات التكاثر السكاني في مجتمع عالمي لا تستنزفه الحروب الشاملة ، ومنها ما لا بد ان ينجم عن زيادة الهوة عمقا بين الدول المتقدمة ، مالكة اسرار الثورة العلمية ، والقادرة على انتاج الوفرة ـ باستثمارها تكنولوجيا الى درجة بلوغ حد التخمة والتضخم ، وبين الدول المتخلفة المعرضة لشتى ألوان الحرمان ، التي يتهددها شبح المجاعات ، ويصل بها الامر الى حد تفجير نقاط التهاب ساخنة بالغة الخطورة .

ولم يعد في عالم اليوم أي قطاع من البشريه بمأمن من الكوارث التي تلاحق او تتهدد قطاعا اخر منه . أليس هذا كله من شأنه ان يستحثنا لا على مجرد الالمام بما يجري في شتى ارجاء كوكبنا ، بل على محاولة التنبؤ باتجاهات الاحداث مستقبلا ؟

وقد طورت دول الغرب المتقدمة « أدوات » تسخر لاستطلاع المستقبل كل ما هو متاح في ترسانة العلم المعاصر : أساليب الاستفتاء والاستيفاء الرياضي الاحصائي ، وأنماط للتنبؤ مستمدة من علوم الاجتماع والرياضيات ، والسيبرناطيقا ، الخ... كما تتوخى هذه « الادوات » رفع حد الدقة والصواب في مناهج التخطيط والبرمجة والاسقاط والسيطرة على الظواهر الاجتماعية عموما . ولكن يبقى السؤال : الى اي حد يمكن الاعتداد بكل هذه « الادوات » العلمية البالغة الرقي والاتقان في التنبؤ بأحداث محققة الوقوع في جدول زمني مستقبلي ؟

... حذار من المطبات !

ان « شريط احداث الماضي » يختلف عن اي « شريط » يمكن تصميمه او تخيله لاحداث نرتقب وقوعها مستقبلا ، في شيء اساسي واحد على الاقل ، **وهو ان الانسان هو الذي صنع التاريخ ، ولم يصنع المستقبل بعد** . وأي تصور لتطور المجتمع يغيب عنه الانسان ، هو بمثابة رد مسيرته الى حلقات منصله من الجبريات والحتميات ، ليس لارادة الانسان ولا لقدراته الابداعية مكان فيها . فمن المؤكد ان تطور الانسان يستحيل تصوره **دون « حضور » الانسان** . والمعضلة العويصة التي تحملها في ثناياها كل هذه « العلوم » المتطلعة الى استكشاف المستقبل ، تكمن في انها تحمل **خطر اسقاط الحاضر على المستقبل ، بدلا من اسقاط المستقبل على الحاضر** ، وبدلا من تحديد ملامح للمستقبل خليقة بزيادة توضيح اختيارات الحاضر ، على اساس علمي راسخ .

وفي الحقيقة ، ليس هناك « علم » واحد ، محدد ، مقرر ، معترف به ، لاستكشاف المستقبل وارتياد ملامحه . بل هناك مجموعة من « المتغيرات » الجزئية والنوعية ، يمكن التنبؤ بتطورها المرتقب في ضوء تطورها السابق . وهناك مجموعة من « الاجتهادات » المتنوعة والمتباينة ، ومجموعة « مداخل » من زاوية المنهج ، تحاول ربط حركة هذه المتغيرات ، واعطاء صور عن المستقبل ، تتخطى « الجزئيات » و « النوعيات » ، الى « التكامل » و « الشمول » .

وهذا الانتقال المفاجيء ، « الطافر » ، **من « الجزء » الى « الكل »** ، هو في حد ذاته معضلة عويصة ، وقد يكون مطبا خطيرا من الناحية المنهجية .

ففيما يتعلق « بالمتغيرات » الجزئية والنوعية ، ربما كان

من المتصور امكان تحديدها بقدر معقول من الدقة ، التي تقبل نسبتها الى العلم .

مثلا .. القول بأن تعداد سكان العالم سوف يصل الى ٧ الاف مليون نسمة عند نهاية هذا القرن ، حسب اخر احصاء تقديري للامم المتحدة ، هو حساب يقبل الاعتداد به ، بقدر معقول من الثقة ، انطلاقا من المعطيات المتوافرة في حاضرنا الان ..

ومثلا .. القول بأن البشرية سوف تستهلك ٥ أضعاف ما تستهلكه الان من مختلف انواع الطاقة في عام ٢٠٠٠ ، هو حساب اخر ربما يمكن التنبؤ به ، بمتابعة منحنى نمو استهلاك الطاقة خلال العقود المنصرمة ، ولو استبعدنا اي انكماش في هذا النمو ، نتيجة انتشار الخوف من اقبال العالم على « أزمة طاقة » ..

ومثلا التنبؤ بأن انتشار « الاوتومية » ، والاتجاه الى تعميمها في العقود القادمة ، انما سوف يدخل تغييرات جذرية على كل هياكل الانتاج وكل انماط الحياة : زيادة خارقة في انتاجية العمل ، تأكيد طابعه الذهني ، اعتماده على قدرات العقل الابداعية، بدلا من السمة المميزة لمعظم المجهود الانتاجي حتى الان ، القائم على العمل اليدوي والعضلي ، والمتسم بصفة الرتابة والملل . ولا بد ان يترتب على ذلك تخفيض ساعات العمل ، وزيادة الساعات المخصصة لا للراحة فحسب ، بل لتنشيط ملكات الابداع ، وتنويع وتعميق أوجه الثقافة والتخصص ، كما يحمل هذا التحول خطر انتشار البطالة ، وزيادة تخلف وتخبط قطاعات العالم الاكثر تخلفا ، ما لم يلحق بهذا التحول — ذى الطابع الفني والتكنيكي — تحول ينال من النظم الاجتماعية في ارجاء واسعة من كوكبنا

.. ان هذا التنبؤ عن ظهور وانتشار « الاوتومية » ، بآثارها المتشعبة ، يرتكز هو ايضا على قدر محقق من المعقولية ..

ويلاحظ ان المثلين الاول والثاني يتعلقان بتنبؤ منصب على التغيير المتوقع في شكل منحنى احصائي (نعداد سكان العالم ، استهلاك العالم للطاقة) ، اعتمادا على شكل هذا المنحنى الاحصائي في الماضي . ينصب التنبؤ في المثلين على ظاهرة تقبل العد ، وتخضع للحساب ، وتتسم بصفة «**التغير الكمي**» . أما المثل الثالث ، فينصب التنبؤ فيه على تغيير في « **حالة كيفية** » . قوامه « وصف » التغير في هياكل الانتاج وانماط الحياة ، نتيجة ظهور وتعميم « الاوتومية » .

ومع ذلك ، فحتى هذه التوقعات المتعلقة « بالمتغيرات » الجزئية والنوعية ، سواء كانت ذات صفة « كمية » او ذات صفة « كيفية » ، تنطوي هي ايضا على مطبات ومزالق ومحاذير .

قد يحدث اكتشاف علمي « ثوري » يدخل تغييرا جذريا غير متوقع على احد هذه المتغيرات .. متغير « التكاثر السكاني » مثلا . من ذا الذي يملك القطع بأن المستقبل القريب لن يشهد اكتشافا علميا مثيرا ، اكثر كفاءة وفعالية من الحبوب واللوالب ، لضبط معدلات النمو او وقفها ؟(٤)

بفضل اكتشافات العلم ، يمكن ان يعتري تغيير مفاجىء أيا من هذه المتغيرات الجزئية والنوعية ، وهذا وحده سبب كاف

(٤) هناك تجارب جارية الآن لتخليق طفل الانابيب ، خارج رحم أمه ، وفق مواصفات الابوين ، حتى فيما يتعلق بخواص المولود ، وصفاته الوراثية : شكله ومظهره وهندامه وحتى درجة ذكائه !.. أليس من شأن تخليق هذا « المولود الكيف » أن يربك منحنى المواليد « كما » .. بل وأن يربك أشياء كثيرة اخرى أيضا !!

لنقرير ان المعضلات في تصور المستقبل ، لا تكمن في مجرد أن هناك محاذير تحيط بدعوى **ان الصورة الكلية هي مجرد حاصل جمع الصور الجزئية** ، المستمدة من دراسة هذا المتغير الجزئي او ذاك ، بل تكمن المعضلات والمحاذير — فوق ذلك — في **أن المتغيرات الجزئية ذاتها معرضة لتحول مفاجيء عن مجراها المتوقع** ، ولذلك يصعب التنبؤ بالتفاصيل فضلا عن التنبؤ بالصورة في شمولها .. ومن هنا كانت معظم الاجتهادات اكثر تأثرا بالبيئة الفكرية والايديولوجية الحاضرة التي تجري فيها ، منها قدرة على الاشارة بقدر من اليقين الى احداث ينتظر ان تقع مستقبلا .

في الغرب .. موجة تشاؤم

منذ عامين ، خطر ببال قطب من أقطاب الصناعة الايطالية ، تستهويه مشاكل البيئة بعد ان كثر الكلام عن خطر التلوث ، أن يدعو مائة من اكبر علماء العالم ليشتركوا في وضع تقرير عن تصورهم عما سوف يكون عليه العالم حتى نهاية هذا القرن .. وبفضل هذه المبادرة الكريمة ، نشأ ما عرف « بنادي روما » . وأسفرت الابحاث عن كتاب ظهر مؤخرا بعنوان « حدود التنمية » ، من تأليف البروفيسور دينس ميدور ، على رأس فريق من الباحثين بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا . وقد استعان فريق العلماء بالعقول الالكترونية لاستقراء تطور ٥ متغيرات خلال العقود القادمة هي : (١) التكاثر السكاني . (٢) الموارد الطبيعية . (٣) الغذاء والانتاج الزراعي . (٤) الانتاج الصناعي . (٥) التلوث .

وخلاصة ما توصلوا اليه هي أن العالم مقدم على كوارث لم تشهد البشرية مثيلا لها طوال تاريخها ، ولا ينبيء المستقبل اطلاقا بما يدعو الى التفاؤل ، بل الانسان تنتظره

عصور مظلمة كتلك التي عاشها في احلك ايام القرون الوسطى !(٥).

ويعرض الكتاب كمقترحات لانقاذ البشرية من الاهوال والاختناقات المستعصية الحل التي يواجهها : وقف اية زيادة في استثمار رأس المال ! ووقف اية زيادة في النمو السكاني على الاطلاق ! أي ان الشق الاول من الاقتراح ، هو حكم على الرأسمالية بالانتحار ! والشق الثاني هو مطالبة البشرية بقتل غريزتها في التكاثر !

والواقع ان نتائج هذا البحث ليست سوى نموذج واحد من نماذج عديدة مماثلة شائعة في الغرب اليوم . نكاد نقول انها كلها وهي تمعن النظر في احتمالات المستقبل يسودها الوجوم والتشاؤم ، رغم حلول ما يعرف « بالانفراج الدولي » وشيوع الاحساس بأن شبح الحرب النووية قد ابتعد .

هذه الموجة من التشاؤم أخذت تنتشر مع ظهور بوادر أزمة اقتصادية طاحنة تتهدد استقرار مجتمعات الاستهلاك .

لقد نزعت الازمة بريق حجج « المتفائلين » وأغلبهم ينتمي الى جيل سابق من الباحثين الذين حاولوا تحديد معالم المستقبل . كانت حجج « المتفائلين » تدور كلها حول فكرة

---

(٥) نورد بعض الاحكام التي صدرت في الكتاب : اذا أردنا للبشرية أن تعيش كلها في مستوى واحد ، فان أعلى مستوى معيشي يمكن تحقيقه للانسان فوق كوكبنا هو ٥٠ / من متوسط مستوى الفرد في الولايات المتحدة الآن !
يعاني العالم الآن من اختناقات **لا حل لها** في مجال توفير مصادر الطاقة اللازمة للزيادة في الانتاج الصناعي ، وتوفير مصادر الغذاء الضرورية لتغطية التكاثر السكاني .
الى غير ذلك من الاحكام السوداوية ..

رئيسية هي أن « الثورة » العصرية في العلوم والتكنولوجيا كفيلة « باستيعاب » حركات التمرد والثورة في العالم ، و« احتواء » عالم الاشتراكية ، واستدراجه شيئا فشيئا الى هياكل وانماط اجتماعية تزيل عنه عوامل الخطر . وبذلك تثبت مرة اخرى قدرة الرأسمالية على استعادة حيويتها ، ونخطي تعثراتها ، وعلى التجدد الدائم . وهي لذلك ليست معرضة للزوال في أي مستقبل منظور(٦).

كان لهرمان كان ، أحد مؤسسي الفكر المستقبلي(٧)، شعار شهير : « علينا ان نفكر فيما لا يقبل التفكير فيه » Think the Unthinkable . ومع ذلك ، فان المعضلة المثيرة للعجب في معظم هذه الدراسات عن المستقبل ، رغم أنها تستند الى أحدث ما توصلت اليه علوم البرمجة الرياضية، وتستعين بأحدث انجازات التكنولوجيا في مجال الحاسبات الالكترونية ، كثيرا ما تقع في محاذير ومطبات تنم عن عجز في التنبه الى أبسط البديهيات ، وذلك لفرط التفاتها الى ما هو خارج كل مألوف !!

فان الزعم — مثلا — بأن العالم يعاني من « أزمة طاقة » أو أنه يعاني من « أزمة غذاء » ، انما يعنى أن هناك **حدودا لا يمكن تجاوزها** للموارد الطبيعية ، القابلة للتحويل الى طاقة او غذاء ، دون ما تقدير لمكتشفات الانسان مستقبلا، وقدرة هذه المكتشفات على تحويل موارد طبيعية غير مستثمرة

---

(٦) بوجه عام ، كان هؤلاء « المتفائلون » يمثلون بشكل مباشر أو غير مباشر الفكر « التبريري » الرسمي في أجهزة صنع القرارات السياسية في الولايات المتحدة . وكان الكثير من دراساتهمبتمويل من البنتاجون ، او هيئات تتبع وكالة المخابرات المركزية الامريكية ، او وزارة الخارجية .

(٧) مدير معهد هودسون لعلم المستقبل ومؤلف كتاب « العالم عام ٢٠٠٠ » .

الان الى موارد نافعــــة للانسان . وهــذا فرض بالبداهة خاطىء .

صحيح أن استهلاك البشرية للطاقة يتضاعف كــل عشرة أعوام ، ولكن لا يعني ذلك ان مصادر الطاقة سوف تنفد ، في وقت بدأنا فيه بالكاد نستثمر الطاقة المهولة التي تختزنهــا الذرة ، وفي وقت لم نتعرض فيه بعد لتسخير طاقة الشمس لصالح الانسان .

وصحيح كذلك ان استمرار المعدل الراهن في زيــادة استهلاك الطاقة قد ينجم عنه « تلوث حراري » ، يفضي الى ارتفاع درجة الحرارة فوق سطح كوكبنا بمقدار ٥٠ درجـــة مئوية في مدة يقولون انها لن تتجاوز القرنين ! ومعنى ذلــك تحويل الارض الى جحيم ، واختفاء كل صور الحياة فوقها . ولكن الانسان لن يعدم وسائل لمواجهة هذا « الاختناق » ، منها نقل **مصادر** هذا التسخين الاصطناعي ، أي مصانــع المستقبل ومعالمها ، الى الفضاء الخارجي مثلا(٨).

صحيح أيضا ان البشرية ــ بمعدل تكاثرها المنتظــر ــ معرضة « لاختناق » بسبب تعذر مجاراة هذا التكاثر بمصادر الغذاء المعروفة ،والمتوفرة الان فعلا . ولكن هذا أيضا فرض خاطىء . فليست الارض محدودة الموارد . ولا يجوز قصر مصادر الغذاء على أنواع الاطعمة التي اعتادت البشرية ان تعيش عليها حتى الان فقط . ذلك أن مفهوم «الرقعة الزراعية» لا بد أن يتغير مع كل تغير في أنماط الزراعة ، ومع كل زيادة في

(٨) الواقع أن أحد الاسباب التي تجعل استكشاف الفضاء ضرورة ، لا مجرد « ترف » يلبي فضول الانسان ، هو تسخير الفضاء الخارجــي لوظيفة محددة ، هي استضافة مصانع المستقبل التي تهدد كوكبنا بالتلويث في صور شتى .

انتاجية الارض ، بفضل استخدام مخصبات جديدة ، ومـــع القدرة على استنبات أنواع مبتكرة من النباتات ، بل بعد أن تنوافر فرص استكشاف قيعان البحار والمحيطات ، واغتراف مصادر اطعام لا حد لها من أعماقها .

ماذا يعني ذلك ؟

معنى ذلك أن مصدر «الاختناقات» التي نثير «تشاؤم» و«وجوم » مستشرفي المستقبل في الغرب لا يكمـــن في أن الموارد الطبيعية محدودة . **بل ان وجدت هذه «الاختناقات»، فلفجوة نشأت بالفعـــل ، هي الفجوة المترتبـــة على زيادة احتياجات البشرية ، دون أن تقابلها زيادة تكافئها في القدرة على استثمار الموارد الطبيعية** . وهذه « الاختناقات » قـــد يوحي « مظهرها » بأنها تطرح قضية « تكنولوجية » تتلخص في قصور او تخلف « التكنولوجيا » ـــ بين كل حين وآخر ـــ عن تلبية الزيادة المطردة في الاحتياجات الانسانية . ولكن ليس هذا سوى « المظهر » . اما « الجوهر » ، فيثيـــر قضيـــة « اجتماعية » و« وايديولوجية » مرجعها أن الذيـــن بيدهم مصائر دول قوية وغنية ، وهم الذين يمولون ويشجعون هذه الدراســـات ، لا يريدون التخلي عن رؤية تحمي امتيازاتهم ، حتى على حساب مصلحة البشرية ككل . ولأنهم يرفضـــون التضحية بنظم اجتماعية قائمة هي سند هذه الامتيازات ، أو اكساب هذه النظم خاصية التكيف ـــ بعد حد معين ـــ للحد من وطأة الاختناقات ، فانهم يسقطون على الطبيعة وعلـــى مواردها ، خاصية عدم قابليتها ـــ بعد حد معين ـــ للاستثمار!

لا يكمن الحاجز ـــ اذن ـــ الذي يمنـــع تخطي هـــذه « الاختناقات » في الطبيعة ذاتها ، بـــل في رؤيـــة ومصالح اجتماعية مستبدة بمصائر قطاعات واسعة من الجنس البشري.

انه يكمن في الفلسفة والايديولوجية المسيطرة على مصائر دول الغرب الغنية ، المتطورة صناعيا .. فلسفة تعكس رعب هذه المجتمعات من ثورة الدول الفقيرة .. رعبا نجد تعبيرا عنه في مؤلف روبرت هايلبرونر « محاولة لاستقصاء المشروع الانساني » (مارس ١٩٧٤) « An Inquiry Into the Human Project » ، وتنبؤه بأن دول العالم الثالث، النامية والفقيرة ، لا بد أن نحصل على الاسلحة النووية في بضعة عقود ، وربما حتى قبل ذلك .. ويحذر : يوم حصولها على هذه الاسلحة ، فانها ستبتز الدول الصناعية المتطورة ، وستطالبها باعادة توزيع ثروات العالم . . ما مصير حضارة الغرب وقتذاك ؟! . . .

بيد أن هذا الانذار ، وغيره من الانذارات ، لا يحفز هؤلاء الباحثين على العدول عن فلسفتهم الاساسية . بل انهم بدلا من ذلك ، يزدادون استغراقا في التشاؤم . ويبدون شكهم في قدرة كافة المجتمعات القائمة في الحاضر على انقاذ المستقبل .. يبدون شكهم في قدرة هذه المجتمعات على التضحية بمصالحها الذاتية من أجل رؤية أكثر شمولا تخدم مصالح البشرية ككل .. يقولون : « ما ينسحب على المجتمعات الرأسمالية ، ينسحب أيضا على المجتمعات الاشتراكية ، ذلك أن المجتمعات المتطورة جميعها تسودها قيم التكنولوجيا ، ومثل الكفاءة والانتاجية، بصرف النظر عن طبيعتها الاجتماعية. وهي مجتمعات مشدودة كلها الى محاولة تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، بلا تقدير لما قد ينطوي عليه ذلك من تبديد لموارد الطبيعة .. هي مجتمعات قد تتباين فيها الانماط ، ولكنها تتفق في هدف واحد على الاقل ، هو الارتقاء بالمستوى المادي ، دون ما تقدير لقيمة اخرى ايا كانت . انها تطرح كلها قضية **الارتقاء** بمستوى الحياة فوق سطح كوكبنا ، في

وقت أصبحت فيه القضية هي **انقاذ** حياة البشر أصلا، وضمان **استمرار وجوده** فوق كوكبنا » .

وتنتهي هذه الدراسات الى نتيجة ان العيب يكمن اصلا في الطبيعة البشرية . هل من الممكن تشذيب وضبط وتوجيه غرائز الانسان ؟ هل من الممكن دعوة الانسان الى التضحية بالماديات من أجل أنماط حياتية مختلفة تماما ، أنماط حياتية تستهدف في المقام الاول الثقافة ، والخدمات ، والعناية بالصحة والفنون ؟ اليس هذا هو « الاختناق » الرئيسي الذي يواجهنا مستقبلا ؟

وتتداعى الاسئلة لتصل الى السؤال : هل من الممكن كبت غريزة السعى وراء الماديات ، دون الاقلاع عن مبدأ الديمقراطية ، في شكله السائد او أشكاله المنشودة ، في عالم اليوم ؟ وتنتهي هذه النظريات التشاؤمية الى تحميل الطبيعة البشرية ، وتحميل الديمقراطية ، مسئولية الاهوال التي يختزنها المستقبل للانسان !

الكيف ... والكم

روى محمد حسنين هيكل في مقاله الإفتتاحي بعدد « الاهرام » الصادر في ٧ يوليو ١٩٧٢ ، ما جرى في ندوة عقدها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام» مع أحد هؤلاء الاساتذة الامريكيين المتخصصين في علم «تحليل النزاعات» . كتب هيكل :

« كنا ١٥ مشتركا في المناقشة : ثمانية من أبرز أساتذة العلوم السياسية والاستراتيجية ، وكلهم من الشباب الجديد الذي ما زالت محركاته العقلية والنفسية تدور بالامل ، لم يلمسها الصدأ بعد . وأربعة من الصحفيين . واثنان من المتخصصين في بحوث العمليات — ثم خبير في تكنولوجيا استخدام العقول الالكترونية .

« ودخلنا الى التجربة .

« وليس هذا مجال شرح قواعدها وتفاصيلها ، وانما الذي يعنيني الآن بالدرجة الاولى هو نتائجها . وقد كانت بعد أكثر من ٥ ساعات من العمل المركز والمكثف كما يلي :

« اسرائيل : لها ٥٨٤ نقطه فى الاستفادة مــن حالة اللاسلم واللاحرب .

« الولايات المتحدة : لها ٢٥٠ نقطه في الاستفادة من حاله اللاسلم واللاحرب .

« الاتحاد السوفيتي : له ١٦٥ نقطــة في الاستفادة من حالــة اللاسلم واللاحرب .

« مصر : عليها ١١١ نقطة بالناقص ، أي تحت الصفر ، مــن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب » .

والذي يعنينا نحن من هذه الفقرة التي أثارت ــ وقتذاك ــ ضجة صاخبة حول المقال برمته ، هو أنها تعرض محاولة لترجمة « حالة كيفية » ، وصفت بأنها « حـــالة اللاسلــم واللاحرب » ، الى « مؤشرات كمية » ، الى أرقام تحـــاول اكساب « الوصف الكيفي » خاصية مضافة ، هي قابليـــة اخضاعه للقياس والمقارنة .

والواقع أن ترجمة « الكيف » الى تعبير « كمي » ، وكذلك العملية العكسية ، أي ترجمة مؤشرات « كمية » الى حالات « كيفية » ، قضية كبيرة ومشكلة عويصـــة ، وربما كانت من أبرز معضلات عصرنا . اننا نستطيع بيسر أن نـــدرك « حالات كيفية » : « غابة » .. « البشرية » .. « حـــالة الطقس » .. والأمثلة التي نلمسها كل يوم لا حصر لها .. ونستطيع بيسر أن نعبر عن الواقع بمؤشرات كمية ، بأرقـــام واحصاءات ، وبالحسابات والرياضيات . والعلم الحديث لا

يعتد عادة الا بما يقبل الترجمة الى مؤشرات كمية تخضع للقياس والحساب . وقد يقال ان « الغابة » هي حاصل جمع الاشجار المشكلة لها . و« البشرية » حاصل جمع الافراد الدين يؤلفون الجنس البشري . و« حالة الطقس » هي درجة حرارة الجو ، ودرجة رطوبة الجوالخ .. من المؤشرات التي يمكن التعبير عنها بأرقام ، والخاضعة للتحديد الكمي . **ولكن هذه « الترجمة » من « الكيف » الى « الكم » فيها تبسيط، وفيها افقار للواقع ، وفيها تشويه له الى حد الاخلال بالعملية كلها .**

فليست « الغابة » فقط كل ما بها من أشجار ، بل تنطوي على معان اخرى ، وتستثير انطباعات اخرى . وغابتان متساويتان في عدد أشجارهما ليستا متطابقتين .

و« البشرية » ليست فقط كل ما بها من بشر . فان المجموعات البشرية تتسم بخواص وسمات لن نعثر عليها اذا فحصنا كل فرد منها على حدة فقط . وحركة البشر جماعة غير حركة البشر كأفراد . ولن نستنفد كل المعاني التي تتضمنها كلمة « البشرية » لو أرجعناها فقط الى الافراد التي تكونها .

ثم هناك حالات كيفية يستحيل علينا ردها الى مكوناتها الكمية على الاطلاق . .فاننا نعلم على سبيل المثال ماذا يعني تيار كهربائي في سلك من النحاس . وقد نستطيع قياسه تقريبا بالامبير ، ولكن لا نستطيع قياسه بعدد الالكترونات المندفعة من طرف السلك الموجب الى طرفه السالب او العكس ! وهذه المشاكل لا بد ان تزداد تعقيدا كلما توغلنا بالعلم ، لنتلمس الكون في أبعاده المتناهية الكبر ، وأبعاده المتناهية الصغر ، على حد سواء .

وقد قلنا ان التصورات عن المستقبل تقوم عادة على تحديد عدد من المتغيرات الجزئية والنوعية ، واستقراء تطورها مستقبلا ، انطلاقا من معطيات نستمدها من الحاضر ، والماضي . ثم نحاول بناء « الصورة الكيفية الشاملة » على افتراض أنها « المحصلة » النهائية لمجموعة مكونات . وهذه المكونات هي هذه المتغيرات الجزئية ، المحددة بمؤشرات « كمية » .

بيد أن هذا الانتقال من المتغيرات الجزئية الى الصورة الشاملة هي نموذج للانتقال من التحديد الكمي الى التحديد الكيفي ، بكل ما ينطوي عليه من محاذير من ناحية المنهج على الاقل .

هناك بادىء ذي بدء المغالطة المنطقية المتمثلة فيما يمكن وصفه « **بتعميم ما قد لا يقبل التعميم** » . بمعنى أن الحالة الكلية وصفت بأنها مجموعة حالات جزئية أمكن تحديدها . ولم نقم الدليل على أن الحالة الكلية مشكلة **فقط** من هذه الحالات الجزئية ، وليست هناك عناصر جزئية اخرى يتعذر التنبؤ بها ، او يتعذر علينا بلورتها الآن(٩) .

---

(٩) هذه المغالطة برزت بشكل حاسم في مجال العلوم الطبيعية . فكان نيوتن منذ ثلاثة قرون قد تصور « الزمان » و« المكان » في كل أرجاء الكون الواسع كمجرد امتداد لتصورنا عن « الزمان » و« المكان » كما نلمسهما بحواسنا فوق سطح كوكبنا . وقد ثبت خطأ هذا التصور . وثبت أنه لم يكن سوى نموذج ناطق لما أسميناه « تعميم ما لا يقبل التعميم » . فقد جاءت نظرية أينشتاين في النسبية لتدحض هذا التصور ، ولتثبت ان « للزمان » و« المكان » خارج نطاق الحيز المحدود الذي نلمسه فوق كوكبنا خواص تختلف نوعيا عن تلك التي « ندركها » . وليس « الزمان »

لا يجوز لنا — من حيث المنهج — افتراض صحة التصور الذي نبنيه عن « كيان كلي » اعتمادا على ما نستمده فقط من معرفتنا القاصرة لبعض العوامل « الجزئية » ، الداخلة في تكوينه . ومعنى ذلك أمر من اثنين : اما « تعميم ما لا يقبل التعميم » ، والارتقاء « بالاجزاء » لافتراض أن معرفتنا لها كافية لمعرفة « الكل » . او الهبوط « بالكل » الى مستوى بعض « الاجزاء » المكونة له ، ورد الحالة الكيفية الشاملة الى بعض متغيراتها الكمية وحدها . أي بعبارة اخرى ، أن نطرح المستقبل **بنظرة أحادية الجانب** ، وأن نتصور الحالة الكيفية الشاملة مردودة الى بعض جوانبها فقط ، وينطوي ذلك على استبدال صورة المستقبل بكل ما سوف ينطوي عليه الواقع الموضوعي من « تنوع » و « ثراء » ، بصورة اخرى ، « أفقر » ، وتعوزها الموضوعية ، الصورة كما قد يحلو لنا أو يستهوينا تصورها .

اننا نردها الى صورة — بتركيزها فقط على بعض الجوانب الجزئية — لا بد أن تكون مصبوغة **بالنظرة الذاتية** ، وأن تنطبع بذاتية الباحث ، ولا بد بالتالي أن تنطوي على عناصر تشويه وعناصر خداع .

كان هيرمان كان ، وهو من الرواد الاوائل في محاولة استقراء المستقبل كما قلنا ، يحاول تجنب هذا « المطب » بطرحه احتمالات المستقبل في ثلاثة على الاقل : ما يمكن أعتباره «الاحتمال الافضل» ، وما يمكن اعتباره « الاحتمال الاسوأ »، وما يمكن اعتباره « استمرارا لما هو قائم » . وهذا الفرض

و« المكان » كما نلمسهما الا « حالة خاصة » من حالة أعم ذات خواص لا يمكن استخلاصها من مجرد تعميم الحالة الخاصة .

هذه القاعدة صحيحة أيضا في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية .

الاخير هو في نظر « كان » أقل الاحتمالات الثلاثة رجحانا . ومع ذلك ، ورغم ان « كان » حاول بهذا المنهج تحاشى الوقوع في مطب « النظرة الاحادية الجـانب » ، المصبوغـة بالنظـرة « الذاتية » ، الا انه لم يعالج المعضلة علاجا حاسما ، ذلك لانه انتقى من كل الاحتمالات الممكنة والواردة ، عددا من هذه الاحتمالات فقط ، ومع افتراض صحتها ، فهـو يركز علـى « الافضل » و« الاسوأ » كحالتين قصويين ، ويجذب الانتباه كله الى « حافتي شريط الاحتمالات » مع ترك الاحتمالات الحقيقية ، الاكثر رجحانا وقوعهـا ، في مواقع مختلفـة من « شريط » احتمالاته ، دون ما تحديد دقيق .

هذه المغالطة المتمثلة في « النظرة الاحادية الجـانب » وجدناها عندما استعرضنا تصورات اسرائيل عما سوف تكون عليه في عام ٢٠٠٠ . لقد استبعدت اسرائيل في عام ١٩٧٠ أحداثا وقعت فعلا في ١٩٧٣ ، لأنها لم تكن تريد حدوث حرب على غرار حرب أكتوبر ، وكانت تريد مستقبل اسرائيل على أن يكون مجرد امتداد لحاضرها في عام ١٩٧٠ .. كان ذلك مثلا نموذجيا لما نعنيه بفكرة « تعميم ما لا يقبل التعميم » .

كذلك أذكر أن احد الابحاث الذي قدم لمؤتمر المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية عن الاثار العالمية لحرب اكتوبر في سبتمبر ١٩٧٤ ، قد وصف مصر بأنها بسبيل أن تتحول «الى الداخل» و« الى الغرب » Inwards and Westwards بعبارة اخرى ، أن مصر بسبيل أن تتخلى عن طموحها في بناء « وحدة عربية » و« قومية عربية » و« كيان اندماجي عربي »، وأن تتخلى عن علاقات « الصداقة » التي بنتها خلال سنوات الثورة مع الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي . ان

هذا التصور أيضا يستمد من ظواهر ومؤشرات جزئية وعارضة ، « خطا عاما » ، و« اتجاها عاما » ،يلبي الرغبة الذاتية لواضع التحليل ، ظواهر ومؤشرات ربما تكون قد طفت فوق السطح في الفترة التي أعقبت مبادرات كيسنجر لفك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية ، ولكنها ليست بالظواهر أو المؤشرات التي يمكن الاعتداد بها لرسم « خط عام » ، يتسم بطابع الاستقرار والاستمرار . . هذا أيضا مثل بارز « للنظرة الاحادية الجانب » .

ولكن هذا العيب المنهجي الذي نجده شائعا في الدراسات الغربية لا تخلو منه أيضا دراسات واقفة على أرضية اليسار، وسترشد بتعاليم الماركسية . وهنا تبرز « النظرة الاحادية الجانب » من خلال احلال « الضرورة » التاريخية محل « حركة » التاريخ بواقع منعرجاته ومنعطفاته كما يعيشها فعلا . . اي من خلال رؤية تركز على « حتمية انتصار قوى التقدم » ، بدلا من التركيز على تحليل الصراع الاجتماعي الفعلي ، وهو تحليل لا غنى عنه ، حتى تتوافر الظروف التي تكفل لقوى التقدم الانتصار .

تكمن « النظرة الاحادية الجانب » في هذه الحالة الاخيرة ، في احلال قوالب هي نتاج اجتهادات نظرية سابقة ، محل الاجتهاد الحي الذي تقتضيه ملابسات واقعية جديدة . وبدلا من دراسة واقع حركة التناقضات ، وانطلاقتها في ظروف مغايرة ، تكتفي بأن تسترشد بحركة التناقضات كما قننت في ظروف انصرمت ، وتم تجاوزها .

تكمن « النظرة الأحادية الجانب » هنا في احلال « القوالب التقدمية » محل « المنهج التقدمي » في دراسة التاريخ ، في عدم التمييز بين ما أسماه انجلز « النظام » The System

و « المنهج » The Method، بين « المظهر » و « الجوهر » ، بين « الشكل » و« المضمون » .

وهذه « النظرة الاحادية الجانب » ، سواء نبعت من مقدمات فكرية يمينية او يسارية ، تجعل « الفكر » في استقراء المستقبل لا يواكب حركة « الواقع » ، بل يتخلف عنها . من شأنها افساد رؤى المستقبل . وتزيل عن الاجتهادات في هذا الصدد طابعها العلمي .

انطلاقة حركة التناقضات

كي نحصن أنفسنا ضد خطر أن نفرط في التشاؤم ، أو نفرط في التفاؤل ، علينا اذن أن نحدد في استقرائنا للمستقبل قواعد :

- هناك — أولا — قضية **المنهج** . والمنهج يزداد ثراء كلما انطوى على « مفاتيح » خليقة بتفجير مشاكل ، وتنشيط الفرضيات العلمية ، وكلما حفز على الابداع الفكري ، وطرح الافتراضات التي يمكن أن تكون نواة لتصورات ربما يقبل بعضها التطبيق .

- هناك ايضا قضية **الخيال** . واي استقراء للمستقبل لا يجوز أن يكون خاليا من الخيال . ذلك ان الخيال جزء من مكونات التصور الانساني . والانسان بخياله يتحدى الجبريات والحتميات ، ويصنع تاريخه بيديه .

وقد لا يكون الخيال دائما قابلا للتطبيق . قد ينم عن تصور خاطىء يفتقد الاساس العلمي . أو قد لا يملك الانسان الادوات التكنولوجية لوضعه موضع التطبيق في مرحلة ما من تاريخه .

ولكن لا ينبغي التهوين من شأن الخيال وأهمينه(١٠).

ان الخيال هو دائما زاد الانسان لاثراء التاريخ ، ولزيادة احكام قبضته على الواقع الذي يحيط به .

● وهناك — أخيرا — قضية ((**أدوات**)) و ((**وسائل**)) استقراء المستقبل . أدوات علينا أن نغترفها من العلم المعاصر، لوضع افتراضاتنا ونتاج تخيلاتنا موضع الاختبار . أدوات ووسائل كفيلة بتقديم « نماذج » لواقع مرتقب ظهوره مستقبلا، كفيلة بطرح « سيناريوهات Scenarios » عن هذا المستقبل ؛ وطرح « بدائل » متعددة تفسح الطريق لانتقاء الارجح ، أو لارشادنا الى الافضل .

ولو أمعنا النظر في قضية « المنهج » ، فربما يرشدنا ما سبق واستعرضناه في هذه العجالة ، الى أن المنهج الاوفق لاستكشاف أو تخيل المستقبل ، هو منهج ينطلق من معطيات الحاضر ، دون اخلال او اجحاف بما قد يجد مستقبلا ، منهج يجمع بين المتغيرات الجزئية والتطلع الى رؤية شاملة ، منهج لا يكون أسير قوالب استقرت، ولا أسير العوارض والطوارىء، ولا يكون مجرد اسقاط للحاضر على المستقبل ، أو تخيل للمستقبل منفصل كل الانفصال عن الحاضر ، ولا يكون على أساس ما يحلو لنا فقط أن يكون المستقبل عليه .

كيف نتصور المستقبل ، متحاشين كل هذه المحاذير ؟

ليس الشيء المهم هو مجرد تتبع متغيرات **جزئية** — متميزة نوعيا — التنبؤ بها مقرر (كحركة التعداد السكاني ، او كمية

---

(١٠) لا ينبغي التهوين من شأن خيالات جول فيرن الفرنسي ، أو هـ. ج. ويلز البريطاني ، وقد وجدت بعض تصوراتهما طريقها الى التطبيق ، بعد توافر الاساس العلمي والتكنولوجي لتحويلها الى واقع .

الطاقة المطلوب استهلاكهـــا ، أو الموارد الطبيعية المتاح لنا استغلالها، الخ ..) ، لنستشف منها صورة **عامة** (صورة تنبيء برفاهية الشعوب، او على نقيض ذلك تعرضها لمجاعات، الخ ..) ، وانما الامر الاهم ، هو أن ندرك أن هذه المتغيرات الجزئية التي تنم عن « أجزاء » فقط من صورة المستقبل ، لا تنطلق في « فراغ » ، ولا هي معزولة بعضها عن بعض ، وانما تتطور وتتغير وهي تزاحم بعضها البعض ، **وتتصارع وتتفاعل فيما بينها** . ما تطورها وتغيرها الا تعبير عن هـــذا التصارع . ولذلك كان استشراف المستقبل هو في المقـــام الاول دراسة لخريطة هذه « الصراعات » و« التفاعلات » ، **ودراسة لحركة التناقضات وصراع الاضداد ، والمعضلات الناجمة عن ذلك .**

ان دراسة خريطة التناقضات في انطلاقتها ، هي دراسة لحالة « كيفية » . ولكنها لا تغفل القـــوة النسبية للاطراف المتصارعة أيضا ، قوتهـــا التي يجري تقديرهـــا بمؤشرات « كمية » ، تخضع للقياس والحساب . ومن هنا انطوت هذه الدراسة على المنهج الافضل ، الذي يجمع في آن واحد بين النظرة الى « الكم » ، والنظرة الى « الكيف » .

والواقع ان دراسة حركة التناقضات ، وصراع الاضداد ، لا تنطوي فقط على دراسة تطور « قوتها النسبية » من ناحية « الكم » فحسب ، بل تنطوي أيضا على دراسة ما يطرأ من تغيير « كيفي » على طبيعة الاطراف المتصارعة من خلال عملية الصراع ، وبفضلها(١١).

---

(١١) مثلا ، يلاحظ أن معدل التكاثر السكاني مرتفع في المجتمعات المتخلفة ، بمجرد أن تكون هذه المجتمعات قد بلغت حدا من التطور استطاعت بفضله الحد من الوفيات في السن المبكرة ، وتوفير حد أدنى من الرعاية الصحية، ويستمر هذا المعدل مرتفعا ما دام المجتمع ينظر الى كل مولود على أنه

ولكن عند دراسة حركة التناقضات وخريطـــة انطلاقتها مستقبلا ، علينا أيضا أن نحذر من عدد من المحاذير المنهجية .

علينا ان نميز بين « العوارض » و« الاساسيات » ، بين ما ينم عن اتجاه بسبيله ان ينشأ وان ينمو ، وبين ما ليـــس هو الا ظاهرة طارئة ، عارضة ، جزئية ، مؤقتة ، لا تعبر عن اتجاه له مقومات الدوام والنمو .

على سبيل المثال ، وحتى ننتقي مثلا ربما يصدم الكثيرين ، هل زيارة الباحثة المصرية بجامعة هارفارد بأمريكا ، سناء حسن ، لاسرائيل مؤخرا ودخولها اسرائيل بجواز سفر مصري وبتأشيرة اسرائيلية، ظاهرة عارضة، أم ظاهرة تنم عن اتجاه ؟

لقد تعرضت سناء حسن لنقد صاخب وعنيف في الصحافة البيروتية . ولم تنشر صحف مصر عن زيارتها لاسرائيل كلمة واحدة . صحيح ان قرارا قد صدر بسحب جواز سفر سناء وحرمانها من استخدامه ، ومع ذلك ، يبقى السؤال الذي قد تختلف الاجتهادات حوله : هل يندرج موقف سناء حسن داخل اطار المواقف التي يمكن اعتبارها « دفاعا عن الحق العربي » ؟

« كم » وليس « كيفا » ، أي يتوقع منه أن يصبح « يدا عاملة » تخفف من أعباء الوالدين في العمل ، وليس « عقلا » مطلوب الاتفاق عليـــه لاستزادته بالمعرفة والعلم والثقافة .. ولكن يأخذ التكاثر السكاني في الانخفاض مرة أخرى ، بمجرد أن يتخطـــى المجتمع عتبة التخلف الى التقدم ، فلا حاجة الى « أيد عاملة » جاهلة ، بل تبرز الحاجة الى العقول المستزادة بالمعرفة والعلم والثقافة . هكذا يتضح من هذا المثل **أن المتغير « الكمي »** (معدل التكاثر السكاني) **رهن حالات « كيفية » مختلفة** (اتجاه المعدل الى الارتفاع او الانخفاض) حسبما يجري التغير في بيئات اجتماعية مختلفة (التخلف ، التقدم) ، أي حسب « تزاحم » و« صراع » هذا المتغير مع غيره من المتغيرات .

أم يندرج موقفها تحت ما يمكن وصفه بأنه « استجابة للمخطط الاسرائيلي ، وخدمة له ضد الحق العربي » ؟

مثل آخر . أدلى نايف حواتمه (زعيم الجبهة الشعبية الديمقراطية ، احدى منظمات المقاومة الفلسطينية) بتصريحات عن وجهة نظره في علاج قضية فلسطين مستقبلا لصحفي أمريكي، نشرها في صحيفة اسرائيلية هي «يدوعوت أهارونوت» في مارس ١٩٧٤ . وأثار المقال ردود فعل في اسرائيل . وقام حوار حوله . وشارك في الرد على الحجج الواردة فيه ساسة اسرائيليون منسوبون الى فريق « الحمائم » .. هل هذا « الحوار » الذي نشأ بين أحد قادة المقاومة وشخصيات مسئولة في اسرائيل مجرد ظاهرة عارضة ، أم تنم هي الاخرى عن اتجاه ؟(١٢).

ثم هناك تمييز آخر ، غير منفصل عن التمييز بين « العوارض » و« الاساسيات » ، ينبغي الالتفات اليه أيضا في دراسة حركة التناقضات وخريطة انطلاقتها مستقبلا . ونقصد بذلك : **التمييز بين الظواهر التي تقبل الردة** Reversible Phenomena ، **وتلك التي تنشىء اتجاها لا رجعة فيه ولا يقبل الردة** Irreversible ، أي الظواهر التي بسبيلها أن

---

(١٢) صحيح أن نايف حواتمه قد أعلن ــ بعد ذلك ببضعة أشهر ــ انه المدبر والمسئول عن عملية « معلوت » ، وقد بدا للرأي العام الغربي أن هناك تعارضا بين اجراء مثل هذا « الحوار » ، وتدبير عملية فدائية مثل عملية « معلوت » . ولكن هناك من أشار كذلك الى أن هذه « الخطوة الى الامام » التي أقدم عليها نايف حواتمه (وهو أحد قادة المقاومة) صوب « الحوار مع اسرائيليين » ، كان لا بد أن تصطحبها « خطوة الى الوراء » ، وهي العملية الفدائية التي شنها داخل اسرائيل ، حتى يحتفظ نايف « بقوة تصديق » لدى رفاقه في المقاومة ، وحتى لا يخطو خطوة تقطع جسوره مع قواعده .

تصبح ظواهر مميزة للوضع الجديد ، ظواهر اساسية فيه .. بعد أن كانت مجرد ظواهـــر عارضة أو هامشية في الوضع السابق .

على سبيل المثال ، حالة « اللاسلم واللاحرب » كانت هي الحالة السائدة في الفترة التي سبقت حرب اكتوبر . هل من الممكن بعد حرب أكتوبر أن تعود حالة « اللاسلم واللاحرب » ؟ أم أنشأت حرب اكتوبر ظروفا جديدة ، وأطلقت قوى تحول دون استعادة الحالة في الشرق الاوســـط صفة « اللاسلم واللاحرب » مرة أخرى أبدا ؟

كذلك أسطورة « جيش اسرائيل الذي لا يقهر » . هل من الممكن أن تحيي اسرائيل الاسطورة مرة ثانية بعد أن اخلت حرب أكتوبر بالصورة ، ذلك مع التسليم جدلا بأنها قد تستطيع في حرب قادمة احراز نصر عسكري ساحق ؟ أم أن مصدر الاسطورة أصلا ، كان رهن ألا تتعرض أبدا — في أي وقت وفي أي ظرف — لامتحان ، وكان يكفـــي أن تتعرض مرة واحدة للانتكاس حتى تكون قد نسفت في الصميم ، تماما مثل الفتاة التي فقدت بكارتها ..

هذه نماذج لما نعنيه بظواهر لا تقبل الردة ..

ثم .. دراسة خريطة التناقضات تعني دراستها في **حركتها الدينامية** ، وليس **بالنظرة الاستاتية** . ومعنى ذلك الا يقتصر ابحث على التغيير الناجم عن صراع الاطراف المتناقضة ، بل أن يشمل ما يحدثه الصراع من تغيـــير في شخصية وطبيعة الاطراف المتناقضة . فشخصية مصر بعد حرب أكتوبر ليست شخصيتها قبل حرب أكتوبـــر . نفس الحقيقة تنطبق علـــى اسرائيل ، وعلى الاطراف الاخرى المتصارعة في أزمة الشرق

الاوسط . ومن هنا ، لا يمكن تقرير الملامح المميزة لشخصية كل طرف بمجرد الاحتكام الى ملامح شخصيته في الماضي فقط .

منهجنـــا ..

سوف يكون منهجنا في استقراء مستقبـــل المنطقة ــ في ضوء الاحتمالات التي تواجه أزمة الشرق الاوسط في السنوات والعقود القادمة ــ هو منهج يقوم على دراسة التناقضات كما تبدو الآن ، وكما يتوقع أن تنطلق مستقبلا ..

وينبغي أن نحدد مقدما :

ليس هذا البحث تصورا عن المستقبل ، انطلاقا مـــن فرضيات مسبقة ، وليس هو محاولة لتطويع حركة الاحداث مستقبلا « لحتمية تاريخية » نؤمن بأن حدوثها واقع ان آجلا أو عاجلا ، ولا هو مجرد استكشاف « للمسالك الممكنة » ، أو مجرد استبعاد لمسالك لا نراها واردة ، أو من الراجح الا تكون مطروحة .

ليس الهدف من هـــذا البحث أن نستكشف المستقبل ، انطلاقا من فرضية أن دول المنطقة لا بد في يوم من الايام أن تتجه الى الاشتراكيـــة . وليس الهدف أيضا أن نستعرض احتمالات تجدد أو انتعاش الرأسمالية اقليميا . وانما الذي نستكشفه هو ما يمكن أن نتصوره منذ الآن أبرز الصراعات والتناقضات والتحديات التى سوف تواجه المنطقة في مرحلة تاريخية قادمة يمكن تلمس أبعادها منذ الآن ، مرحلة يكتسب فيها الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية سمات جديدة على المسرح الدولي ، وقد يتعرض فيها النظام الرأسمالي لازمات اكثر عمقا وتفاقما ، ولكن ليس واردا فيهـــا بعد اختفـــاء الاستعمار كظاهرة عالمية .

والواقع أن « الممكن » استشرافه للمستقبل هو « الاتجاه العام » لحركة الاحداث ، هو **« مضمون » حركتها ، لا « شكل » هذه الحركة** ، لا مواعيد حلول أحداث بعينهـــا ، ولا صورة المؤسسات أو الاوعية أو القنوات التي سوف تجسم هـــذا « المضمون في التطبيق » .

كذلك ليس الغرض من هذا البحث أن نطرح موقفا نضاليا، بمعنى ان تكون صورة المستقبل هـــي تلك التي نسعى اليها بنضالها قوى اجتماعية بعينها . ليس هذا الكتاب برنامجا سياسيا لليسار ، ولا لاية قوى اجتماعية أخرى . بل الهدف من هذا الكتاب ، هو محاولة لرسم صورة المستقبل باعتبارها ساحة لتصارع شتى القوى الاجتماعية ، الوارد مستقبلا أن تحتل موقعا كبر أو صغر في هذه الساحة .

وفي النهاية لا نزعم أن ما نتنبأ به سوف يقع يقينا . بل أقصى طموحنا أن نورد عددا مـــن التصورات والاحتمالات الراجحة ، وأن نستخلص لها بعض القواعد العامة ، انطلاقا من ايماننا بأن مجرد طرحها يعـــود بفوائد محققة في تقرير اختياراتنا اليوم .. أي أن يكون ارتياد المستقبل مرشدنا الى طرح الاسئلة المفيدة ، ومنبها الى معضلات يحجزها المستقبل لنا ، ويكون في استكشاف خباياها خدمة لحاضرنا ..

وينصب هذا المؤلف ، من موقع **مصري** ، على الاحتمالات القادمة **لازمة الشرق الاوسط** ، في ضوء نتائج حرب أكتوبر والمناخ الدولى الذي نشبت فيه ، على أننا سوف نستشرف في بحثين منفصلين بعد ذلك ، **مستقبل مصر** ، وكذلك مستقبل **قضايا الاشتراكية في العالم العربي** ، انطلاقا من المعطيات الجديدة المعروضة في هذه الدراسة الاولى .

وقد تبدو المحاولة جسورة ، ولكن يكفي مبررا للاقدام عليها ، أن العدو لن يتوانى عن القيام بمحاولات مماثلة ، ولا نريد أن نكون وحدنا المتخلفين في مجال يتسابق فيه المتسابقون.

الفصل الثاني

معضلات .. تنتظر التفسير

هل سلاحنا هو « العصرية » ؟

[سؤال لاحمد بهاء الدين]

« صحافتنا ما زالت لديها بعض عادات « غير عصرية » ! فهي حين تناقش بعضها البعض تعمد الى الحديث بلغة « المبنى للمجهول » ، خشيه ان « تشرف احداها زميلة لها بأن تذكر اسمها على صفحاتها المقدسة » .. من ذلك ما فعله في جريدة « الاخبار » الزميل محمد سيد أحمد (هأنذا أخالف هذه العادة وأنشر اسمه ، ولو كانت له صورة في أرشيفنا لنشرتها حتى لا يكون ذكر الاسم فقط في حالة محمد سيد أحمد بناء للمجهول أيضا !) حين كتب ردا على بعض ما نشرته هده المجلة (المقصود مجلة « المصور ») عن التخلف الحضاري ، وحاجتنا الى دولة عصرية ، وأثر ذلك فيما لحق بنا من نكسة .. اذ أخذ بالتقاليد غير العصرية ، واستخدم عبارات « أثير » و« قيل » ..

هكذا استهل أحمد بهاء الدين مقالا افتتاحيا له بمجلة « المصور » في عددها الصادر في ١٠ اغسطس ١٩٦٧ . وكان المقال ردا على كلمة نشرتها وقتذاك (٤ اغسطس ١٩٦٧) في « يوميات الاخبار » جاء فيها :

« ان ظروف النكسة التي نعانيها دفعت بعض كتابنا ومفكرينا — وليس هذا بالامر الغريب — الى محاولة بحث وتقصي الاسباب العميقة التي تقف خلفها . وأثير في هذا الصدد قضايا هامة ، تناولت المشكلة من زوايا متنوعة . ولكن معظمها يدور حول محور رئيسي : قيل ان التحدي الذي يجابهنا « تحد حضاري » . وتكمن أسباب

النكسة في عوامل « التخلف » التي ما زالت تميز مجتمعنا في وجه عدو متفوق « حضاريا » . وقيل أن الذي ينقصنا هو « دولة عصرية » ، ومناهج وأساليب عمل « عصرية » . ووراء هـــذه التأملات يكمن الاحساس بحقيقة مرعبة ، هو شبح ما يطلق عليه أحيانا اسم « الثورة التكنولوجيه العصرية » .. ومنجزات (هذه « الثورة ») تستطيع أن تفيد البشرية في الامد الطويل ، وأن تمحو آثار التخلف والفقر .. ولكن في الواقع الراهن للتوازنات الدولية ، أفادت الثورة التكنولوجية قوى العدوان الاستعماري قبل أن تستفيد منها الشعوب . انها أكدت تفوق الدول المتقدمة على الدول المتخلفة والنامية .. »

واستطردت قائلا :

« .. وفي دائرة الدول المتقدمة ، أوجدت (الثورة التكنولوجية) ميزانا للرعب النووي يحد من حركة القوى المناصرة للسلام ، ويطلق عنان قوى التهديد بالحرب . ويفسح لها حرية المناورة لتحاول مـــن خلالها استعادة الكثير مما فقدته في عـــالم المستعمرات ، بأساليب عصرية مبتدعه . ومع تسليمنا بأن هذه القضايا مصيريه هـــامة ، **الا أننا نرفض اعتبارها الاساس في النكبة التي نعانيها ، لان التسلح بمثل هذا المنطق ينطوي على معنى خطير : هو اليأس من ايجاد حل جذري للتحديات التي نواجهنا في المستقبل . وهذا هو ــ على وجه التحديد ــ الشعور الذي يريد الاستعمار غرسه في اعماقنا لقتل روح الثورة وشعلتها المتاججة ، قبل الاجهاز على منجزاتها المادية .. »**

وقد استثار هذا الكلام استنكار أحمد بهاء الدين .

صحيح أنه نفى « أن قضية سد ثغرة التخلف الحضاري وبناء المجتمع العصري هي **الاساس الاول** في معركتنا الراهنة مع الاستعمار » . وأورد تحفظات « تضع المطالبة بالدولـــة العصرية **في موضعها الصحيح** » .. قائلا : « صحيح أن هذا لا يأتي أثره في أشهر قليلة » ، ولكنه قرر انـــه « أمر حاسم في المدى الطويل » .

وحدد أحمد بهاء الدين ما يعنيه بالدولة العصرية بأنـــه

« لا يصف هذا المجتمع بأنه المجتمع الـــذي تتوفر فيه الالات الحديثة والمعدات والعقول الالكترونية ، رغـــم أهميتهـــا . العكس تماما هو الصحيح : المحور الحقيقي (لفكرة « الدولة العصرية ») هو **أنه يلفت النظر الى أن اقتناء أدوات العصر الحديث المادية ليس هو العصرية ، وأن هذه كعصرية البدوي الذي يسكن خيمة مجهزة بالترانزيستور وتكييف الهواء ومـــا الى ذلك** . بل ان العصرية هنا هي « في الانسان وعادانـــه وتقاليده ، في العلاقات الاجتمـــاعية ، وفي تنظيم العمل ، وفي دفع ضريبة التنظيم العصري » .

كيف نرى هذا الكلام اليوم ؟

ان المفارقة الجديرة بجذب انتباهنا فعلا بعد حرب أكتوبر، هي أن عنصرا اساسيا في الحيلولة دون أن تكون هذه الحرب الاخيرة نصرا اخر تحـــرزه اسرائيـــل ، لـــم يكـــن يمت الى « العصرية » في شيء ، بل يمت الى ما وصفه أحمد بهـــاء الدين **بانه عكس العصرية** على خط مستقيم ، أي « عصرية » البدوي الذي يقتني ادوات العصر الحديث المادية فقط ، دون أن نمتد « عصرينه » الى عاداته وتقاليده ، والتنظيم العصري في العلاقات الاجتماعية .

صحيح أن « العصريـــة » (بالمعنى الصحيـــح للكلمة) أبرزتها مصر في معركة العبور ، واقتحام خط بارليف ، وكـــان ذلك من انجازات حرب اكتوبر الخارقة . ولكنها لم تكن هي التي حسمت وحدها نتائج الحرب لصالح العرب ، بدليل أن هذه « العصرية المصرية » في اقتناء واستخدام ادوات الحرب الحديثة ، قابلتها وعادلتها كفاءة اسرائيل « وعصريتهـــا » في استخدام هذه الادوات في ساحات القتال ايضا ، واستطاعت بعد العبور المصري الى الضفة الاسيوية للقناة ان تحقق عبورا

مقابلا الى الضفة الافريقية ، عرف بعملية « الثغرة » .. وانما الذي حسم المصير **السياسي** للحرب ، والزم كيسنجر بالهرولة الى المنطقه ، للاسراع بفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، لم يكن مجرد خوفه من انفلات في الموقف يفضي الى اختلال خطير في علاقة امريكا بالسوفيت ، وخطر نشوب مواجهة بين الدولتين الكبيرتين على نحو لا تريده اية منهما ، بل **كان أيضا استخدام العرب سلاح البترول** ، وبشكل ربما كانت فيه مفاجأة ، وبآثار ونتائج على المسرح الدولي ربما لم تكن في علم العرب ولا في حسبانهم وقت اصدار قراراتهم .. ونؤكد ان عدم القدرة على التنبؤ بكل المضاعفات المحتملة لقرارات لها هذه الخطورة ليست « بالعصرية » في شيء !

صحيح أن قرارات الدول العربية المنتجة للبترول ، بالحد من الضخ وحظر تصديره لدول بعينها ، قد أصابت بوجه عام ، وأتت بنتائج باهره ، أفادت الدول المنتجة **اقتصاديا** ، برفع أسعار البترول الخام أربعة اضعاف ما كانت عليه من قبل ، في فترة زمنية وجيزة تماما . وافادت الحق العربي **سياسيا** بوضع حد نهائي لاطمئنان اطراف دولية متعددة الى أن الازمة يمكن ان تظل راكدة ، متسمة بصفة « اللاسلم واللاحرب » ، ولا تهدد الاستقرار الدولي في شيء ، كما كان الحال قبل حرب أكتوبر . ولكن هذا لا ينفي ان أصحاب هذه القرارات البترولية التاريخية ربما كانوا أول من أصابتهم الدهشة للمضاعفات الدولية الخطيرة التي ترتبت عليها ، ووضعت الاقتصاد الغربي كله في حالة ارتباك واضطراب خطيرين .

صحيح أيضا أن هذه القرارات البترولية ، ان صدرت تحت ضغط مؤثرات وانفعالات ليست كلها « عصرية » ، فلم تكن اطلاقا منفصلة عن الانجازات العربية في ساحات القتال ، وكانت هذه الانجازات اقصى ما بلغته « العصرية العربية » في

أي وقت . ولكن يظل بعد ذلك كله السؤال مطروحا : **لماذا شدت فكرة ((العصرية)) كل هذا الاهتمام في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، واستقرت في أذهان الكثيرين ((كمفتاح)) لا غنى عنه ، وأمر حاسم لتخطي الازمة في المدى الطويل ؟**

لماذا شدت فكرة « العصرية » اهتمام مصر ـ واهتمام العرب ، ولم تشغل على نحو مماثل شعب كوبا الذي صمد بثورته سنوات طويلة ، غير مكترث بوجوده في جزيرة صغيرة على مسافة كيلو مترات معدودة فقط من أعتى استعمار معاصر ، وأكثر دول العالم « عصرية » ؟

كما لم تشغل « قضية العصرية » في أي وقت شعب فيننام الذي خاض حربا بطولية ، ولسنوات طويلة ضد امريكا نفسها ، لا ضد دولة في حجم اسرائيل تستند الى ترسانة أمريكا العسكرية ؟..

وهل كانت عدم ((حاجة)) العرب الى ((العصرية)) .. على الاقل ، كما ارادوا ان يتصوروها .. لانجاز النتائج التي حققتها لهم حرب أكتوبر ، وفي وجه عدو متفوق ((عصريا)) .. هي لاسباب ((عارضة)) ، لمجرد أن العرب يقتنون أهم مستودع عالمي للبترول ، وتشاء ((الصدف)) ان ارتبطت ((أزمة الشرق الاوسط)) ، ((بازمة الطاقة)) ، وتعطش العالم الى البترول .. أم ينم ذلك عما هو أعمق ، واكثر أصالة في المعطيات الدولية المعاصرة ؟

معضلة أولى .. تنتظر تفسيرا .

هل سلاحنا هو « الاشتراكية » ؟

[تصور لمحمد حسنين هيكل]

قبل يومين فقط من نشر مقال أحمد بهاء الدين ردا علي ، ظهر مقال كان له وقع الصاعقة في الصحافة المصرية ، نشرته جريده « الجمهورية » .

كان المقال في هذه المرة بتوقيع الدكتور محمد أنيس ، استاذ التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة . وعملا — على حد تعبير أحمد بهاء الدين — بأسلوب « قيل » و « أثير » ، لم يذكر الدكتور أنيس بالاسم في هذا المقال من كان يوجه اليه قذائفه . . ولكن لم تخف على أحد شخصية « الكاتب الصحفي الكبير » الذي كان يقصده .

كنا كما قلنا في بداية أغسطس ١٩٦٧ ، اي بعد شهرين فقط من وقوع الهزيمة التي فاقت في مفاجأتها وفي فداحتها كل ما كان يمكن تخيله . كانت المرارة قد بلغت الذروة . ولكن بمجرد الافاقة من هول الصدمة ، استثارت المعاناة ومضات يقظة تراجع التفكير في كل شيء ، وتقيم وتمتحن كل شيء ، وتتحدى أنماط وقوالب الفكر التي استقرت . بل تتحدى شخصيات لم ينلها قلم بالنقد من قبل . وكانت بالتالي لحظة تأمل بالغة « الثراء » لما أنتجته من اجتهادات في أكثر من اتجاه .

كتب الدكتور محمد أنيس :

« ان الثورة العربية تقف أمام لحظة تاريخية حاسمة ، لحظة يتقرر فيها مستقبل الثورة الاشتراكية ، ومستقبل المعركة مع أعداء الثورة . فنحن يجب الا ننسى ابدا أن المعركة تدور قبل كل شيء ، وبعد كل شيء ، لتحديد مستقبل الثورة الاشتراكية . نقول هذا لان

بعض كبار الصحفيين دابوا في مقالاتهم الاخيرة الى اشاعة البلبلة في دوائر الرأي العام العربي كله حول مستقبل الثورة والمعركة » .

ثم يقرر الدكتور أنيس أن ما يكتبه « رئيس تحرير جريدة ما في الجمهورية العربية المتحدة ، لا يعبر الا عن رأي صاحبه ، ولا يمثل الرأي الرسمي » .

وكان نشر مثل هذا الكلام في ذاك الوقت مفاجأة . اذ كان واضحا أن رئيس التحرير المقصود هو محمد حسنين هيكل . وكانت علاقته الوطيدة بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر أمرا لا يكتنفه غموض ، والفت الناس على تصور مقالاته الافتتاحية في عدد الجمعة من « الاهرام » على انها تعبر عن مشاكل ومشاغل رئيس الدولة .

- ما هي الاتهامات التي وجهها الدكتور محمد أنيس الى محمد حسنين هيكل ؟

كان الاتهام — أولا — هو ان بعض مقالات الصحفي الكبير تحمل :-

« شئنا أو لم نشأ ، دعوة الى تصفية الثورة الاجتماعية ، وان اتخذت شكل المطالبة بتقنين الوضع الراهن . لماذا ؟ لان التقنين يأتي في ظروف عادية ، ولا تأتي الدعوة اليه في ظروف معركة ضد الاستعمار . ان ظروف المعركة تفرض حتما اجراءات طوارىء تخدم حرية العمل الثوري ولا تكون قيدا عليه . وبصراحة ، فالقضية المطروحة الآن على وجه التحديد هي التمسك بالثورة أو الانتكاس بها . ولذلك ففي ظروف المعركة التي تقودها أمتنا العربية ، تصبح كل دعوة الى التقنين قيدا على حرية العمل الثوري . وسيظل الناس يتساءلون لماذا ترتفع بعض الاصوات الآن بالذات مطالبة بتقنين الاوضاع الراهنة ؟ هذا على افتراض أن أبعاد التقنين التي طرحت كرفع الحراسة ، واستقلال مجلس الدولة ، واستقلال الجامعة هنا يعني الاستقلال عن المخطط الاشتراكي للدولة ، الذي هو العمود الفقري لثورتنا . وسيجرنا منطق الاستقلال هذا حتما عاجلا أو آجلا الى مناقشة استقلال الصناعة ،

فالتجارة ، وفي النهاية تصفية الثورة الاشتراكية ، وسواء شاء أصحاب هذه الدعوة أو لم يشاءوا ، فان دعوة الاستقلال في مضمونها من ناحية ، وفي توقيتها من ناحية أخرى ، وهو الاخطر ، تجر الثورة جرا الى مواقع انتكاسية . وستقف جماهير شعبنا العظيم ، وتقف القيادة الثورية بكل حسم في مواجهة هذا التيار ، ادراكا منها لخطورة ما يمكن ان ينتهي اليه » .

والان ، ونحن نسترجع ما حدث بعد ذلك ، ماذا يمكن تسجيله ؟

نسجل أن القيادة الثورية لم تأخذ بوجهة نظر الدكتور محمد أنيس . لقد أصبح « التقنين » بالتدريج ، ومن خلال منعطفات شتى ، ركنا من أركان سياسة الدولة الرسمية ، يجد تعبيره « المقنن » في شعاري « سيادة القانون » و « دولة المؤسسات » . وأخذ هذا الاتجاه يسود حتى في سنوات النكسة وقبل حرب أكتوبر . وصفيت الحراسات . وانتصرت الدعوة الى الاستقلال ، وتعددت صوره ، حتى قبل رحيل جمال عبد الناصر(١). وأصبح المطالبون بوضع « القانون في أجازة » ، والمطالبون « بفرض » اجراءات طوارىء بدعوى حماية حرية العمل الثوري ، هم المتهمون الذين دمغوا بعد وفاة عبد الناصر ، وفي عهد أنور السادات ، بتهمة انشاء مراكز قوى غير مشروعة تناوىء السياسة الرسمية ، وتتآمر للانقضاض على السلطة . ولم يعد سرا ان القضية التي تسبق في أولويتها كل قضية اخرى ، لم تكن قضية « الحيلولة دون تصفية الثورة الاشتراكية » على حد تعبير الدكتور محمد أنيس ، بل قضية « ازالة آثار العدوان الاسرائيلي » ،

---

(١) كان نموذجا بارزا من نماذجه ، التعديلات التي أراد محمد حسنين هيكل أن يدخلها على هيئة الاستعلامات والاذاعة والتليفزيون في مصر بعد أن تولى في الاشهر الستة الاخيرة من حياة عبدالناصر ، وزارة الاعلام .

والاستعانة بمبادىء « الشرعية الدولية » لتحقيق هذا الهدف ، أي الاحتكام الى القانون الدولي في حل النزاع العربي الاسرائيلي . ومعنى ذلك « تقنين » الوضع في الشرق الاوسط كله ، لا مجرد « تقنين » الوضع داخل مصر فقط . وتعددت صور هذا السعي الى « تقنين المنطقة بأسرها » ، لا في العلاقة مع اسرائيل فقط عن طريق اقامة « سلام عادل ودائم » ، بل بمباشرة سياسة عربية تستهدف التضامن والوفاق العربيين ، وتوحيد الصف العربي ، بدلا من استمرار المواجهة بين الدول العربية الثورية وتلك المنعوتة بالرجعية .

وهذا التطور الذي جرى في مصر ، لحق به تطور مماثل في حركة المقاومة الفلسطينية(٢).

ولكن الاتهام الاهم الذي يوجهه الدكتور محمد انيس الى محمد حسنين هيكل ، هو حول ما اورده هيكل :

« في بعض مقالاته عن موقف أمريكا من الثورة ، فقد طرحت قضية تصفية المعركة على النحو التالي : ان المعركة مع اسرائيل هي معركة مع أمريكا . ولكننا لا نستطيع مناطحة أمريكا ، لانها أقوى دولة فى العالم . ان طرح القضية على هذا النحو فقط لا يمكن أن يفهم منه الا أمر واحد ، هو اعلان صريح يقول اننا لا نستطيع الاستمرار فى المعركة ، ولا سبيل أمامنا الا الاستسلام » .

---

(٢) فاذا صح أن هناك تيارا زاد تطرفا في التمسك بأن الثورة الفلسطينية ترفض التقيد بنواميس التقنين والشرعية ، وترفض التخلي عن اي سلاح في المعركة تملك اللجوء اليه ، وشكل هذا التيار « جبهة رفض » ضد قيادة منظمة تحرير فلسطين ، الا أن الاتجاه الغالب في هذه القيادة قد اتجه أيضا الى توخي تحقيق مطالب شعب فلسطين القومية ، انطلاقا من منظور « الشرعية الدولية » ، مع كل انتصار جديد أحرزته قضية فلسطين في الساحة الدولية .

ولكن هذا الانهام المنطلق من فكرة « ان الثورة الاشتراكية في مصر ملتزمة كقوة تحررية أمام الشعوب في العالم برفض السعي للتفاهم مع الولايات المتحدة الامريكية » لم تأخذ به أنضا قيادة الثورة ، لا في أيام الرئيس أنور السادات فحسب ، ولكن أيضا في ايام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . فلم يتردد جمال عبد الناصر عن قبول « مبادرة روجرز » في ١٩٧٠ ، بمجرد ظهور بادرة من قبل الولايات المتحدة بدت في رأيه صالحة للبحث عن أرضية للتفاهم .

وخليق بنا أن نستشهد هنا برأى معلق يكتب في أمهات الصحف البريطانية والامريكية ، هو فيكتور زورزا ، وله سمعة عالمية كخبير — من وجهة نظر الغرب — في شئون الشيوعية والاشتراكية . كتب في يوم ١٣ نوفمبر ١٩٧٣ — أي بعد فترة وجيزة من حرب أكتوبر — عن دلالات هذه المواجهات الفكرية الحادة التي وقعت بعد فترة وجيزة من حرب يونيو ١٩٦٧ ، ووقف فيها هيكل — منفردا في ساحة الصحافة المصرية — ضد « تيار جارف » ، لتثبت الاحداث فيما بعد أنه كان هو الاقرب الى الصواب في تصور ورسم مجرياتها اللاحقة . كتب زورزا :

« لقد خاض محمد حسنين هيكل معركة كان في أغلب الاحوال وحده فيها ضد الرضا بالنفس ، والاسترخاء الفكري ، وطالب بالتخلي أولا عن أنماط التفكير العربي ، والسلوك العربي ، التي كلها اطناب وتمجيد بالذات . ومقدار النجاح الذي أحرزه لم يصبح بديهيا الا الآن . ففي وقت نادي فيه آخرون بخوض حرب متعجلة ويائسة على غرار حرب ١٩٦٧ ، نصح هيكل بالتريث ووقفة مطولة . وفي وقت أصر فيه آخرون على ضرورة أن تظل مصر مرتبطة بالروس ، لان الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطا لا رجعة فيه مع اسرائيل ، تصدى لهم هيكل معرضا نفسه ومركزه لمخاطرة كبيرة . وبالفعل كان يبدو التوقع في ذاك الوقت بأن البيت الابيض بوسعه أن يضغط على اسرائيل على النحو

الذي فعله في الاسابيع الاخيرة ، ضربا من الجنون . ولم يكن هيكل في ذلك يردد ما يقوله الرئيس السادات ، بل انه خاض حوارا عنيفا مع خصوم شملوا في بعض الاحوال الرئيس السادات نفسه . »

والواقع أن هذا الحوار طرح **طبيعة المواجهة العربية مع اسرائيل** ، أو طبيعة هذه المواجهة **من وجهة النظر العربية** على الاقل .

اشرنا من قبل الى أن هذه المواجهة لا يمكن رد جوهرها ، ولا مجرياتها او ابرز سماتها ، الى مواجهة بين « العصرية » و « التخلف » فقط .

ان العرب قد أعلنوا مرارا أن هدفهم الاساسي هو اقتلاع جذور الاستيطان الاستعماري الصهيوني في أرض فلسطين . وفهم ذلك على انه مطالبة **بازالة اسرائيل كدولة من الوجود** . ومن وجهه نظر مصر ، وبعد هزيمة ١٩٦٧ بالذات ، أي بعد أن نجاوز التوسع الاسرائيلى أرض فلسطين لتشمل أراضي عربية أخرى ، بما في ذلك سيناء المصرية ، **هل اكتسبت طبيعة المواجهة صفات جديدة ؟** هل لم تعد مجرد مواجهة مع « قاعدة استعمارية » ، أو مع « ظاهرة استيطانية استعمارية » كروديسيا وجنوب افريقيا والاستيطان الفرنسي في الجزائر ؟ « ظاهرة استيطانية توسعية » تهدد بالعدوان الامة العربية بأسرها ، اي .. هل اكتسبت طبيعة المواجهة فوق ذلك ، **صفة التهديد للثورة الاشتراكية في مصر** .. على حد تحديد الدكتور محمد أنيس ؟ هل كان ينطوي مخطط العدوان على الحاق الاضرار الجسيمة بالتحول الاجتماعي المصري ، ويستهدف انتهاج مصر طريق الاشتراكية ؟

ان فكرة أن العدوان على **أرض مصر** ، يعني العدوان على **النظام الاجتماعي** في مصر ، وعلى انتهاج مصر طريقا الى

الاشتراكية ، لم نكن تنطوي ، حتى في نظر الاتحاد السوفيتي (وهو الدولة القائمة على مبادىء الاشتراكية) ، على معنى أن **رد** هذا العدوان ينبغي ان يمتد الى ازالة اسرائيل، **ومحوها** كدولة من الوجود ، انطلاقا من فرضية ان اسرائيل هي « قاعدة استعمارية » . وهذا صحيح . ولكن اسرائيل في نظر السوفييت ليست مجرد « قاعدة استعمارية » فقط(٣) .

ولهذا السبب ، اعترض السوفيت دائما على شعار « ازالة دولة اسرائيل » . وهم يعتبرون الشعار غير صحيح، لا من الوجهة **التكتيكية** فحسب (وفي ذلك يمكن ان يلتقوا مع اطراف عربية عديدة) ، بل من الوجهة **المبدئية** كذلك (وهذا أمر يصطدمون فيه مع رأى عام عربي واسع الانتشار ، عميق الجذور)(٤) .

---

(٣) ان الاتحاد السوفييتي لم يأخذ في أي وقت برأي أن مصر والدول العربية ينبغي أن تعتبر « عدوها » هو « اسرائيل **كدولة** » وبالتالي يفترض الانتصار على هذا العدو « ازالة هذه الدولة » ، بل رأى الاتحاد السوفييتي هو أن « عدو » العرب يتمثل في « اسرائيل كأداة للاستعمار » في محاربة حركة التحرير العربيه ، بما في ذلك الاتجاهات داخل حركة التحرير المتجهة « الى الاشتراكية » . وبالتالي يكون الانتصار على هذا العدو بازاله صفه اسرائيل كقاعدة للاستعمار ، لا صفتها كدولة قائمة بالفعل .

(٤) ان المنطق السوفييتي في هذا الصدد هو أن اسرائيل « واقع » . صحيح انه لا توجد **امة يهودية** ، ولا قومية يهودية تجمع يهود العالم كله (وان كان اليهود داخل الاتحاد السوفييتي ينظر اليهم على أنهم يشكلون احدى قوميات الدولة السوفييتية) . ولكن تجري الآن — في نظر السوفييت — عملية تكوين **امة اسرائيلية** . صحيح ان دولة اسرائيل نشأت على أساس مصطنع (والسوفييت يراجعون الآن الاسباب التي برروا بها تأييد نشأتها في الاصل) . ولكنهم يرون الآن انه لا مفر من الانطلاق من الواقع الموجود فعلا . وترتيبا على هذا المنطق ، يقولون : ينبغي تشديد النضال ضد

وهكذا فمن وجهة نظر « الشرعية الدولية » المتعارف عليها اليوم ، ومن وجهة نظر الرأى العام العالمي ، وحتى من وجهة نظر الدول الاشتراكية (التي هي تجسيم للثورة الاشتراكية)، ان للعرب حقا مشروعا في استرداد اراضيهم المحتلة ، وفي ازالة آثار العدوان الاسرائيلي . ونضالهم من اجل هذه الاهداف هو جزء لا يتجزأ من نضال عالمي مشروع ، من أجل التحرر الوطني ، ومن أجل تقرير المصير ، ومن أجل استرداد أي أرض يجري احتلالها بطريق القوة . انها أهداف يقررها ميثاق الامم المتحدة ، وقرارات الهيئة الدولية . ولكن ما هو **غير مقرر دوليا خارج** العالم العربي(٥)، هو ان يحقق العرب استرداد حقوقهم ، بما في ذلك استرداد شعب فلسطين حقوقه ، على أساس ازالة دولة اسرائيل .

اذا سلمنا اذن بأن طبيعة المواجهة العربية مع اسرائيل، لا يمكن ردها فقط **الى مواجهة بين « حركة التحرير العربية »** و « **الاستعمار العالمي** » ، على أساس ان « الاستعمار العالمي » (الذي يقوده الاستعمار الامريكي) يمثله في هذه المواجهة « الكيان الاسرائيلي » (باعتباره مجرد « قاعدة للاستعمار الامريكي ») .. ولما كان رد العدوان الاسرائيلي هو الامر الذي يحتل **مكان الاولوية الاولى** في الاستراتيجية العربية. . .فان المنطق الذي يتداعى من ذلك هو أن «أسلحة»

الصهيونية ، وهو نضال ينبغي مواصلته حتى بعد ازالة آثار العدوان . ويمكن النضال ضد عرقية دولة اسرائيل ، ضد رجعيتها ، ضد طابعها الاستعماري ، ولكن لا يجوز الكلام عن ازالة اسرائيل . فذلك شعار لن يكسب تأييد الرأي العام العالمي ، ولا تأييد الاتحاد السوفييتي ، ولا تأييد الحركة الشيوعية العالمية .

(٥) ذلك لو استثنينا الصين الشعبية ، وبعض الاتجاهات اليسارية المتطرفة ذات الميول الماوية او التروتسكية او المنتسبة الى « اليسار الجديد » .

العرب لتحقيق أهدافهم ليست مقصورة فقـــط على تلك التي يملكونها باعتبارهم « جزءا من حركة التحرير العالمية » ، بـــل في ايديهم ان يشهروا كل « سلاح » اخر يملكون الاستعانة به . وترتيبا على هذا المنطق أيضا ، فان « كيان اسرائيل » لا يجوز احتواؤه فقط داخل اطار « كيان امريكـــا » بمخططاتهـــا في المنطقة . **وهناك بالتالي مجال لمحـــاولة الفصل بين امريكـــا واسرائيل ، وعدم افتراض التطابق التام في مواقفهما .**

وهنا يبرز معنى الشعار الذي رفعه محمد حسنين هيكل في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، وطرح « تحييـــد أمريكا » كهـــدف ينبغي محاولة الوصول اليه ، اي عدم تصعيد الصراع ضـــد اسرائيل الى حد « مناطحة امريكا » ، وبأكيد ان المواجهـــة **العربية مع اسرائيل تتسم بطبيعة متميزة عن مواجهة قـــوى الاشتراكية عالميا مع قوى الاستعمار عالميا** . وابـــرز الحجج وراء هذا المنطق التي تبرر — في نظر المدافعين عنه — اتخاذه اساسا للاستراتيجية العربية ، هو أنه منطق لن يفيد فقط في الحيلولة دون **تمييع** الصراع مع اسرائيل ، نتيجة تعليقه على صراع اكثر عمومية ، واطول مدى ، هو الصراع مع الاستعمار العالمي ، بل سوف يفيد كذلك دول وقوى المواجهة العربية التي تعرضت للعدوان الاسرائيلي ، **بعدم حرمانها** من حلفاء لها في العالم العربي ، يناصرون العالم الغربي ، ويعادون حركـــة التحرير العربية ، ولكنهم في نفس الوقت يعادون اسرائيـــل ، واصبحوا يملكون ادوات ضغط و « أسلحة » ينبغي استثمارها في المواجهة ، وعدم التفريط فيها .

وهذا هو المنطق الذي ساد في النهاية ، وتقرر بمقتضـــاه خوض حرب أكتوبر . وهو المنطق الذي استهدف دعم « الدم العربي » الذي سكبته دول المواجهة « بالنفـــط العـــربي » ، كسلاح في المعركة . وقد أبرزنا الاهمية التي اكتسبها « النفط

العربي » في صنع نتائج حرب أكتوبر .. ولكن كان لاستخدام « النفط العربي » كسلاح **سياسي** في المعركة ، نتائج أخرى ، ذات صفة **اقتصادية** أيضا .

أمكن بفضل استخدام سلاح « النفط » ، في ظروف حرب اكتوبر ، وبفضل « الدم » الذي سكب ، رفع أسعار البترول في الاسواق العالمية اربعة أضعاف . وبرز سلاح اخر هو « المال العربي » . اذ فجأة قفزت احتياطيات الدول المنتجة للبترول لتصل في عام واحد الى ثلاثة امثال ما كانت عليه . فماذا يعني ذلك ؟

هل معناه ان هذه « الاسلحة » العربية المستحدثة ، البترول والمال ، المعتمدة على « الثروة العربية » ، بسبيلها أن تحجب « أسلحة » العرب في فترة سابقة ، « أسلحتهم » المعتمدة على « الثورة العربية » ؟

هل معنى ذلك أن محور المواجهة بين العرب واسرائيل قد « انتقل » .. وبعد أن كان أحد طرفي المواجهة (اسرائيل) داخل نطاق « الكيان الاستعماري العالمي » ، والطرف الاخر (العرب) ينتمي الى « حركة التحرير » ضد « السيطرة الاستعمارية » ، وخارج نطاق « هيمنة رأس المال الامبريالي » .. أصبح الطرفان معا يباشران النزاع بينهما « باسلحة » هي « أدوات الرأسمالية » في ممارسة صراعاتها (سلاح البترول أو سلاح المال) ، ومن هنا **أصبح النزاع برمته ، وبجميع اطرافه ، او على الاقل باطرافه المقررة لمصائره ، يجري داخل « نطاق حركة الرأسمالية والامبريالية عالميا » ؟**

هل كان ذلك هو السبب في اكتساب « دبلوماسية كيسنجر النشيطة » كل هذه الاهمية طوال السنة التي اعقبت حرب اكتوبر ؟

وهل انقلبت الامور راسا على عقب ، ولم تعد « للاشتراكية » وظيفة على الاطلاق في تقرير مستقبل الامة العربية ... ومستقبل مصر بالتالي ؟.. بعد ان كانت « الثورة الاشتراكية » ، هي في نظر « تيار جارف » أساس القضية كلها ؟

معضلة ثانية .. تنتظر التفسير .

***

لقد ختم فيكتور زورزا تحليله لمقالات هيكل بقوله :

« هؤلاء الذين يريدون فهم اتجاه المستقبل في تطورات الشرق الاوسط سوف يجدون أن محمد حسنين هيكل هو الذي رسم الخطوط العريضة للاستراتيجية التي ضمنت لمصر نجاحاتها في الاسابيع الاخيرة . ولذلك فمن المتوقع أن يؤخذ بتوصياته الاخرى أيضا » .

كتب زورزا ذلك بضعة اسابيع فقط بعد حرب اكتوبر . ولكن التنبؤ بأن توصيات هيكل الاخرى سوف يؤخذ بها لم يتحقق . فقد أبعد هيكل من رئاسة تحرير « الاهرام » في بداية فبراير ١٩٧٤ .

كان هيكل يدعو الى ضرورة وضع « تحييد امريكا » كهدف يتعين السعي اليه . ولكنه لم يكن يقر أن يكون ثمن « تحييد أمريكا » هو التضحية بحلفاء مصر التقليديين ، رفقاء مصير ثورة ٢٣ يوليو — بما في ذلك ثورة ليبيا — داخل العالم العربي ، وأصدقاء مصر على المسرح الدولي ، وعلى راسهم الاتحاد السوفيتي .

وكان كيسنجر قد قال لهيكل في اللقاء الوحيد الذي جرى بينهما ليلة ٩ نوفمبر ١٩٧٣ : « ان الاتحاد السوفيتي يستطيع ان يعطيكم سلاحا .. ولكن الولايات المتحدة تستطيع ان

تعطيكم حلا عادلا تعود به اليكم اراضيكم ، خصوصا وانكم استطعتم تغيير الموقف فعلا في الشرق الاوسط » .

وما زال الاتحاد السوفيتي قادرا على اعطاء السلاح . ولكن هل ما زالت الولايات المتحدة قادرة على اعطاء الحل العادل ، بعد أن قام وزير خارجيتها بدور « بطل المسرحية » في عملية او اكثر لفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ؟

وهل ما زالت لمصر القدرة على عدم وضع « بيضها كله في سلة واحدة » ، تمسكا بلعبة برع فيها عبد الناصر في ذروة مجده ، وكانت قواعد هذه اللعبة هي المدرسة التي استشف منها هيكل دروس السياسة ؟

معضلة اخرى ... تنتظر التفسير .

هل سلاحنا هو « القومية العربية » ؟

[موقف لاسماعيل باشا صدقي]

ومع تعاظم الامل في « الثروة العربية » ، وانزواء منطلق « الثورة العربية » كأساس « للتحرير والتعمير » ، بدأت اصوات ترتفع لتطالب باعادة النظر في خط مصر عموما طوال سنوات الثورة . وازاء المشاكل المتراكمة والمستحكمة التي تستبد بحياة كل مواطن مصري يوميا ، أخذت هذه الاصوات تترحم على « الاقتصاد التنافسي الحر » عندما كانت حاجة الناس مقضية بأقصر السبل !

فما أوصلنا الى ما نحن فيه « اشتغالنا بقضية فلسطين ومضاعفاتها وذيولها ، كما شغلت بها الامة العربية من الخليج الى المحيط ، وتصدرت كل ما عداها من قضايانا المصرية ، وتحملنا نحن بعد شعب فلسطين العبء الاكبر منها ، واصطلينا بنار حروب أربع استنزفت مع

دماء شهدائنا وجرحانا ، الكثير من طاقاتنا ومواردنا ، فضلا عن تخريب أجزاء عزيزة من وطننا كمنطقة القنال ، وقناة السويس ذاتها التي كانت وما تزال موردا هاما من موارد دخلنا القومي ، حتى كدنا نصبح حسب تعبير رئيس مجلس الوزراء ، الدكتور عبد العزيز حجازي : « أفقر شعوب المنطقة بينما الثراء والبناء والتعمير وعلامات الانتعاش المادي واضحة في الدول العربية الشقيقة من حولنا » . وما كنا لنصل الى هذا لو أن آلاف الملايين من الجنيهات والعملات المختلفة التي أنفقت على الحروب ، والاستعداد لها ، استخدمت في البناء والتعمير ولرفع مستوى المعيشة لشعبنا المكدود » .

هذه هي عبارات الدكتور وحيد رأفت(٦)، وردت في مقال نشره « الاهرام » في ٦ ديسمبر ١٩٧٤ . والاتهام في الواقع موجه لخط الثورة برمته :

« لانشغالنا أيضا منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتحويل بلدنا من قطر زراعي الى بلد صناعي ، وتحويل المجتمع المصري من مجتمع رأسمالي الى مجتمع اشتراكي ، وانصراف الزعامة المصريه لسنوات عديدة الى نشر الثورة والاشتراكية من حولنا ، ومحاولة فرضها على غيرنا .. مما خلق لنا المتاعب » .

انتقلت الامور اذن من منطق التحذير والتنبيه من خطر تصفية الثورة الاشتراكية ، الى منطق تحميل الثورة الاشتراكية مسئولية كل ما يواجه مصر الان من كوارث وويلات !

وادانة الدكتور وحيد رأفت لخط الثورة شاملة، ومتكاملة، ومتسقة كل الاتساق . لا يترك لمنطق الادانة ثغرة . ولا يوجهها الى جزء من الخط العام دون جزء اخر . ولا تنصب الادانة فقط على انتهاج مصر طريق « الاشتراكية » ، أو تطلع

---

(٦) الاستاذ السابق للقانون العام بجامعة القاهرة ، ومستشار الرأي سابقا بمجلس الدولة لوزارتي الخارجية والعدل ، قبل أن يغادر مصر ليصبح مستشارا سياسيا في ديوان أمير الكويت .

مصر الى التحول من قطر زراعي الى بلـــد صناعي يستطيع ان يجاري العصر ، بل تمتد الادانة الى ادانة انتهاج مصر طريق « القومية العربية » بمعنى انشـغال مصر بالدفاع عن قضايـــا التحرر العربي ، وانشـغالها بالذات بقضية شعب فلسطـــين المسلوب الكيان والمهدرة حقوقه كلية ، وتورط مصر فـــي النزاع العربي الاسرائيلي ، ومواجهـــة التحـــدي الصهيوني بالرفض والحرب .

وفي ذلك يلتقي الدكتور وحيد رأفت مع اسماعيل باشـــا صدقي الذي أعلن على الملأ ، وفي مواجهة التيار العربـــي الجارف وقتذاك ، ادانته القاطعة لاسلوب الحرب ، وتمسكه بأسلوب التفاهم ، في أول يوم بدأت فيه أول حـــرب مـــع اسرائيل .

نشرت « أخبار اليوم » حديثا لصدقي باشا في صبيحة ١٥ مايو ١٩٤٨ ، قال فيه :

« لا أستطيع أن أقاوم تيارا جارفا . ولو اني لم أتردد في اعلان رأيي ، وتبصيري أولي الشأن بما يجب أن يعلموه ويقدروه ويحتاطوا له .. لقد قلب كل ما عندي في اجتماع اللجنة . ثم في الجلسة السرية . ولا أحسبني الآن في حل من نشره . وحسبي أن أسألك الآن : هل أنت مرتاح للزج ببلدك في حرب ؟!.. كان في الامكان ألا تصل المسألة الى هذا الحد ، وسبيل التفاهم كان مفتوحا ، بل لا يزال في مقدورنا أن نوافق على الهدنة .. أنا متشائم ، ولا أجد غضاضة في اعلان ذلك . وأخشى ما أخشاه أن يعقب هذه الحماسة تشاؤم . هل أعددنا للامر الخطير عدته ؟ هل قدرنا جميع العواقب ؟ وهـل استعددنا لاسوأ الفروض ؟..

« أنا أعلم أن هذا الكلام قد لا يعجب كثيرين . ولكني آليت على نفسي أن أقول ما أعتقد . وكم كان عجبي حينما جلست مع حوالي ١٥ من شيوخنا . فلم أر بينهم واحـــدا يحبذ الحرب . فلمـــا انعقدت الجلسة ، كانوا سباقين للموافقة وفي ترديد كلمة « نعم .. نعم » ،

مع أنهم كانوا قبل ذلك بنصف ساعة يقولون « لا حول ولا قوة الا بالله » ويعارضون فكرة الحرب !..

« وكم كان عجبي ايضا حينما تحدث معي أحد الوزراء الاجلاء ، وعرضت في كلامي للاقتصاديات . فكـان رده : « اقتصاديات ايه يا باشا ؟ أنا راضي أمشي عريان في سبيل التخلص من الصهيونيين ! » وهكذا تناقش المسائل الكبرى ، وممن ؟ من المسئولين الذين بيدهم مصائر الامور . »

ويطرح ما قاله الدكتور وحيد رأفت ، تعزيزا لهذا الموقف الذي وقفه اسماعيل باشا صدقيّ منذ ٢٧ سنة ، أسئلة هامة وخطيرة :

هل مستقبل مصر المنظور .. هو أن تشطب ماضيهـا القريب ؟ هل تعود مصر بعد ربع قرن من الثورة الى منطـق سادها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. بل قبل تأسيس اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ ؟

واذا كان « التضامن العربي » و « الاندماج العربي » شيئا انى الان واردا ومطلوبـا ، فهل يكون على أنقاض مفهـوم « القومية العربية » المنطلقة من فكرة انجاز الوحدة من خلال عملية التحرر ، تطبيقا لشعار ثورة ٢٣ يوليو : « حرية — اشتراكية — وحدة » ؟ .. واذا كان هناك تمسك الى الان بوحدة أقطار الامة العربية ، فهل أصبحت بنظـرة تفصـل مستقبل الامة عن المواجهة مع اسرائيل..والتحدي الامبريالي الصهيوني في المنطقة ؟

معضلة رابعة . . تنتظر التفسير .

الجزء الاول

حرب اكتوبر .. نقطة تحول ؟

الفصل الاول

من المنتصر ؟

ماذا سوف يقال عن حرب اكتوبر في عام ٢٠٠٠ .. بعد ابتعاد أحداثها بمدة تقارب المدة التي تفصلنا الان عن الحرب العالمية الثانية ؟

ما هي الصورة التي سوف ترتسم في أذهان الناس .. بعد زوال كل ما هو عالق بها ، الا رؤية التاريخ ؟.. وبعد زوال « رؤية عربية خالصة » للحرب ، او « رؤية اسرائيلية خالصة » للحرب ، ولن يكون للحرب سوى رؤية واحدة ، يعتمدها الجميع ، بلا انفعال او انحياز .. أو هوى ..؟

ربما يصعب التنبؤ الان بما سوف يقال على وجه القطع وقتذاك ، ولو لسبب واحد ، وهو أننا لم نعش بعد كل آثارها . وهذه الاثار قد تعظم من شأنها ، او قد تطمس من ملامحها .

وربما كان من الايسر تحديد ما **لن يقال**عن حرباكتوبر..! ونقصد بذلك الأحكام الواضحة الارتباط بملابسات عارضة وظروف وقتية ، والتي من شأنها ان تنزوي مع زوال ما كان وراءها من دوافع ومبررات .

المؤكد على أي حال أن حرب اكتوبر لن توصف كما يصفها الاعلام العربي اليوم . لن يقال عنها ــ بصيغة القطع ــ أنها كانت نصرا خالصا للعرب . لن تكتب عنها كتب التاريخ في عام ٢٠٠٠ ما أراد ان يقرره في يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٧٣ ،

احمد حسين(١) في مقال « بالاهرام » وباعتباره « باحثـــا ودارسـا لتواريخ الامم ، ومصر بصفة خاصة » : « ان النصر الحربي الذي احرزه الشعب المصري، هو من أعظم الانتصارات العسكرية التي شهدها تاريخ الحروب ، وأعظم انتصار للشعب المصري بالذات » .

ولن تردد كتب التاريخ بعد عدد من العقود ، قول أحمد حسين في نفس المقال ، أن حرب أكتوبر كانت « معجـــزة الهية بكل المقاييس ، أجراها الله على يد عبده الصالح محمد انور السادات » .

كان محمد حسنين هيكل قد أشار في مقاله « بالاهرام » صبيحة يوم ٧ اكتوبر الى « الوحدة الموحشة » التـــي تحيط بصاحب القرار في أمر له خطورة تحدي اسرائيل بالحرب . والتاريخ لن ينسى قطعا لأنور السادات اقدامه على هـــذا القرار المصيري ، وتصميمه على التنفيذ ، رغـــم شكـــوك الكثيرين في عواقب المخاطرة . ولا بد أن اعترف ــ انصافا ــ بأنني كنت من بينهم . ولكن التاريخ يعتني بالحسابات المادية فقط ، القابلة للتحليل المستنير ، ويرفض حجب شجاعـــة الرجـــال ودلالـــة القرار ، بنسبتهـــا الى تفســـيرات غيبية بالـــذات .

ان الصورة المرتسمة في أذهان العرب اليوم أن حـــرب اكتوبر كانت « نقطة تحول » ، وحدثا فريدا في التاريخ المعاصر للامة العربية ، لانها حققت « معجزة العبور » .. عبور قناة السويس ، واقتحام خط بارليف ..

وهناك ما يبرر بالفعل، في هذه المرحلة التي تعقب الحرب،

---

(١) زعيم حزب « مصر الفتاة » قبل الثورة .

أن نسلط ـــ نحن العرب ـــ الاضواء على « معجزة » العبور، وان نمجد الحدث كأمر خارق ، حتى قبل « ازالة اثار العدوان » كلها ، ودون استرداد الارض العربيـــة المحتلة كلها ، لنشفي غليل الشعور الوطني والقومي المجروح ، وكرد فعل ـــ وصل احيانا الى حد الاندفاع في الاتجـــاه العكسي ، أي المبالغة في تقييم مـــا أنجزناه ـــ بعد سنوات عانينا فيها الامرين مـــن معاناة النكسة .

وحق لنا أن نعيد الى الذاكرة أمجاد المقاتـــل المصري ، لنبرز ان هزيمة ١٩٦٧ كانت حدثا استثنائيا عارضا ، خالف مآثر الجندية المصرية عبر عصور تاريخنا القومي الطويل ، وان ننشر صحفنا ما يعيد الينا الثقة ، لنواصل بها المعركة فـــي المستقبل ، استنادا الى تقاليد راسخة ذات جذور عميقة في ماضينا ، على غرار ما كتبه فتحي رضوان في ٣١ اكتوبـــر ١٩٧٣ :

« ولما ارتفعت صيحات وتأوهات الذين قالوا أنهم أساتذة القتال ، بقي الجندي المصري في وقاره ، ويده تدير في براعة صانع ماهر أسلحة لم تستعمل قط ، لا في هذه المنطقة ولا في غيرها .

« والمراقبون العسكريون يشاهدون ويسمعون -وهم لا يصدقون انفسهم ، وهم لا يدرون أن أجداد أجداد هذا الجندي حاربوا في هذه البقعة ذاتها ، وسجلوا فيها من الانتصارات ما لم يفرغ العالم بعد من دراسة وتأمل وجوه الحذق والبراعة فيها ، ممزوجة بروح انسانية خالية مـــن العنف والبطش .. في هذه البقعـــة ، حارب تحتمس ورمسيس ، وصلاح الدين وقطز وابراهيم . ونجمت عـــن حروبهم حضارات ، وانبثاق عالم جديد تزين سماؤه أجمل ما أوتي عن الفقهاء والعلماء والفنانين .

« لقد حارب الجندي المصري عبر آلاف السنين ، في السهول والوديان ، فوق قمم الجبال ، وعلى الجليد .. على مياه الانهار ، وعند شواطئها ، وفوق عباب البحار ، ووسط عواصفها .. حارب في

مصر ، شمالا وجنوبا ، وشرقا وغربا ، ثم في سوريا واليمن والحجاز ونجد .. حارب في السودان والحبشة ، والصومال واريتريا .. حارب تحت ثلج القرم ، وفي المورة وسالونيك في اليونان والبوسنة في البلقان .. وبذلك يكون قد حارب في جميع القارات ، وكان هو هو صلابة وشجاعة ، وادراكا لقيمة السلاح ، ولقيمة البشر . وقد شهد الناقد العسكري « مريو » في سنة ١٨٥٣ عن حرب القرم في جو تتجمد فيه الدماء في العروق : « ان كفاءة الفلاح المصري في مهم النظام الحربي واتباعه اياه ، قامت عليها الادلة ، لا في ميادين القتال بجزيرة العرب وسوريا فقط ، بل بحسن دفاع الجيش المصري عن « سلستريا » و« ايبا ثوريا » في حرب القرم .. فما قاله نقاد اليوم أشبه شيء برجع الصدى من قول نقاد الامس . »

هذا هو البعد التاريخي . ولكن لا يستتبع ذلك أن المستقبل سوف يعتمد الصورة الوردية التي أراد مصطفى أمين أن يستهل بها عودته الى الحياة العامة ، في أول كلمة كتبها يوم خروجه من السجن ، وهو يطلق على عصر السادات « عصر العبور » .. ومعنى « العبور » كما وصفه ليس مجرد انجاز عسكري ، بل تحول شامل ، جامع مانع ، هو :

« عبور الجيش المصري من الهزيمة الى النصر .. وعبور الشعب المصري من الانقسام الى الوحدة .. وعبور سمعة العرب من الهوان الى الكرامة .. وعبور المظلومين من الظلم الى العدل .. وعبور الخائفين من القلق والرعب ، الى الطمأنينة والامان والاستقرار .. وعبور المقيدين من الاغلال الى حياة الاحرار ..

« وسوف يعبر بعد هؤلاء كثيرون .. »

وبالفعل ، عبر بعد مصطفى أمين كثيرون .. في تصوير الامور على هذا النحو .

ولكن في هذا تبسيطا مخلا ، لا يستسيغه عقل ناضج .. خال من الغرض .

* * *

لم تكن حرب أكتوبر نصرا خالصا للعرب .. ولكنها لم تكن أيضا نصرا خالصا لاسرائيل ، يقبل بأي مقياس المقارنة بانجازاتهـــا العسكرية في حروبهـــا السابقة مع العـــرب ، أخذا بمزاعم بعض أبواق اسرائيل ، في الايام التي أعقبت الحرب مباشرة .. وقد راح بعضها الى حد وصف الحرب بأنها أعظم انتصارات اسرائيل على الاطلاق !!

لقد حاولت اسرائيل بالفعل اشاعة صورة عن الحرب بعد وقف اطلاق النار ، نصف الثغرة التي أقامتها على الضفـــة الافريقية لقناة السويس ، وكذلك احتلالها لقطاع أوسع من هضبة الجولان ، على أن هذه النجاحات قد عوضت ما حققته مصر بالعبور واقتحام خط بارليف . وأنه لولا تدخل كيسنجر لارغامها على وقف زحفها صوب السويس ، لانتشرت الثغرة لتدمير قواعد الصواريخ المصرية على طول الضفة الغربيـــة للقناة ، ولطوقت اسرائيل الجيشين الثالث فالثاني في سيناء، ولقضت على كل انجازات مصر في الايام الاولى للحرب .

ولكن هل كانت تقوم هذه الصورة على حقائق تتسم بأي قدر من الجدية ؟

لو صح ذلك ، لكان على الاسرائيليين أن يقدموا لانفسهم، قبل أن يقدموا لغيرهم ، تفسيرا لحالة الاكتئاب والقلق التـــي اجتاحت مجتمعهم بكل قطاعاته بعد نهاية الحرب ، بل وارتداد الحرب الى داخلهم لتتخذ شكل « حـــرب بين الجنرالات » ، يحمل كل فريق منهم فريقا آخر مسئولية ما أسموه « بالاهمال الجسيم » في الاستعداد للحرب ، والتنبؤ بها ..

وكان على الاسرائيليين أن يفسروا ما تلا الحرب مـــن حركات تمرد واضطراب ، وخروج على الاحزاب ، وعلى بقية المؤسسات الاسرائيلية التي بدت ــ قبل الحرب ــ غير قابلة

للاهتزاز ، وبلوغ حملات الاستنكار والادانة حد اتهام أكبر الرؤوس علنا — ومنهم ديان شخصيا — بأنهم « قتلة » و« مجرمون » ، والمسئولون عما لحق باسرائيل من خسائر في الارواح لم تشهد مثيلا لها في اية حرب سابقة .

ثم لماذا اسفرت الانتخابات التي أعقبت الحرب ، في نهاية عام ١٩٧٣ عن سقوط حكومة جولدا مائير ، وانسحابها من الحياة العامة ، وتنحية ديان وايبان وغيرهما من الوجوه التي طالما رمزت لمعجزة اسرائيل التي لا تخطىء الخطوة ، ولا تقهر ؟ !

كان ديان قد أعلن في مؤتمر صحفي بعد بدء العمليات العسكرية بيومين فقط :

« ليس لدينا في هذه الحرب أهداف سياسيه . نريد فقط أن نكبدهم هزيمه مروعة . ان نحرمهم من كل مكسب . أن نجعلهم يدفعون ثمن ما فعلوه . وأن نوقع بهم خسائر فادحه » .

وفي نفس اليوم ، كتب المحرر العسكري لجريدة « هآرتس » ، زئيف شيف ، المعروف بصلاته الوثيقة بهيئة اركان حرب الجيش الاسرائيلي :

« علينا نحن ايضا أن نعبر القناة . وأن نحتل مواقع على ضفتها الغربية ، لا بقصد احتلال مزيد من الارض ، ولكن لاقناع المصريين بألا تغريهم فكرة اختبار قوتهم مرة أخرى في أي مستقبل قريب ، لا في يوم كيبور ، ولا في أي يوم آخر » .

وفي اليوم التالي ، كتب معلق سياسي اخر هو دان شيفتان :

« ان على اسرائيل أن تحمل العرب ثمنا باهظا يفوق قدرتهم على تحمله . علينا أن نحملهم آثارا وجروحا أكثر ايلاما من الاراضي التي

فقدوها في يونيو ١٩٦٧ ، وذلك بالتدمير المنتظم لقواعدهم الاقتصادية ، ولوسائل مواصلاتهم ، ولمواردهم الطبيعية » . واقترح شيفتان لدعم كلامه بأهداف محددة ، أن تضرب اسرائيل مجمع الحديد والصلب في حلوان ، وأن تلقي بقنابلها على منشآت استخراج البترول ، وأن تضع دمشق تحت رحمة مدفعيتها .

ويتضح من هذه الاقوال وغيرها ان اسرائيل ، بمجرد ان ووجهت باندلاع الحرب ، قد وضعت لنفسها أهدافا طموحة ، حددتها دون لبس أو غموض في الاتي :

- **أولا : ان تحمل العرب ثمنا باهظا ، لانهم تجاسروا على تحديهـــا .**

- **ثانيا : أن تلقنهم درسا ان ينسوه ، يقعدهم الى الابد عن معاودة المحاولة مرة اخرى .**

- **ثالثا : تأكيد أن التوازن الذي فرضته اسرائيل بفتوحاتها في عام ١٩٦٧ لا يجوز المساس به ، او محاولة تغييره .**

كان مجرى قناة السويس في نظر اسرائيل « آمن حدود » تفصلها عن مصر ، وخطا قررت اسرائيل الا تتزحزح عنـــه خطـــوة واحدة ، لا بخطـــوة الى الخلف ، ولا بخطـــوة الى الامام(٢). حتى يأتي اليوم الذي تخر فيه ارادة الصمـــود

---

(٢) هذه النقطة الاخيرة في حاجة الى تفصيل .

لقد كان الاسرائيليون قد اختاروا بمحض ارادتهم ألا يعبروا القناة في أعقاب حرب الايام الستة ، رغم أن اقتحام ضفتها الغربية في ذلك الوقت كان في متناول أيديهم ، لا عن خطأ في التقدير ، ولكن لادراكهم ان المجرى المائي كان يشكل — من وجهة نظرهم — « حدودا طبيعية مثلى » بعد احتلال شبه جزيرة سيناء ! فهو في وجه مصر حاجز يتعذر عليها عبوره عسكريا حسب تقديرات كبار الاستراتيجيين في العالم . وبالنسبة لاسرائيل ، يمثل احتلال ضفة القناة الغربية عبئا اكثر مما

المصرية ، وتقبل مصر التوقيع على اتفـــاق يرسم « حـــدودا آمنة اخرى » ، تتقرر بمقتضى « معاهدة صلـــح تعاقدية » ، وتفرض اسرائيل عن طريقها شروطها كاملة !

ولكن مصر لم تنتظر حتى تتآكل لديها ارادة الصمـــود والمقاومة .. واصدر انور السادات يوم ٦ اكتوبـــر ١٩٧٣ قراره بالحرب .. **ووضعت اسرائيل لنفسها — كما قلنا — أهدافا محددة بمجرد اندلاع الحرب .. ولكن هل استطاعت ان تحقق هدفا واحدا من هذه الاهداف .. في ضوء ما أسفرت عنه الحرب من نتائج ؟**

فاذا صح أن مصر وسوريا قد تحملتا تضحيـــات بسبب انهما تجاسرتا على تحدي اسرائيل ، فان اسرائيل قد تحملت تضحيات أكبر ، ذلك اذا قسنا الامور بمقياسهـــا الحقيقي ، ووضعنا في الاعتبار — كما ينبغي — أوجه التفاوت البـــارزة في مكونات الاطراف المتحاربة ، في عـــدد سكانها ومواردهـــا المختلفة . ان كل تضحية تتحملها اسرائيل في الارواح — خاصة اذا ما بدت بسبب « اهمال » او « تراخ » في يقظة قيادتها —

يعود عليها بمزايا . اذ سوف يجرها الى التعامل مع الفلاح المصري في أرضه ، لا مجرد اقتنـــاء مساحات شاسعة مـــن صحراء مصر الجرداء .. في منطقة آهلة بالسكان ، كانت منذ شق القناة موطنا بارزا من مواطن نهضة مصر ، ومن مناطقها التي سبقت غيرها في اكتساب عادة التعامل مع أدوات « العصرية » .. وشكلت منذ معركة التل الكبير في أيام عرابي عام ١٨٨٢ قلبـــا نابضا للحركة الوطنية المصرية . ورسخت تقاليد الوطنية فيها بمعارك تجددت فوق اراضيها ، بمقاومة القاعدة البريطانية في عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ ، ثم بمعركة تأميم القناة تلتها مواجهة العدوان الثلاثي وصمود بورسعيد عام ١٩٥٦ ، ثم كانت ساحة لمعارك يونيو ١٩٦٧ ، ولحرب استنزاف استمرت دون انقطاع بعد ذلك حتى منتصف عام ١٩٧٠ .

لها أوقع الاثر على المجتمع الاسرائيلي ـــ المحدود الكيان ـــ بكل شرائحه .

أما عن تلقين اسرائيل درسا للجيوش العربية لن تنساه، فهذا أيضا لم تصب فيه . ذلك ان الجيوش العربيـــة قـــد استعادت في معارك أكتوبر ثقتها بنفسها ، وأحسست بأنهـــا اسىردت شرفها . **وهذا مكسب للقضية العربية لا رجعة فيه** .. أما جيش اسرائيل ، فقد انكشف أمام العالم بأنـــه ليس بالجيش الذي لا يقهر ، ولا هو كما صوره جنرالاته بالجيش الذي يعلو فوق احتمال أن يتعرض لانتكاسة . بل أظهرت معارك أكتوبر شروخا وأوجه خلل فشلت كـــل محـــاولات مواراتها .. وانهارت أساطير طالما شكلت صميم عصـــب التفوق الاسرائيلي ، **وهذه خسارة لقضية اسرائيل لا تقـــدر على تعويضها او احتمالها .**

أما عن « التوازن » الذي فرضته اسرائيل قبل حـــرب اكتوبر ، وأرادته ثابتا راسخا لا يمس ، فقد ناله اختلال لا رجعة فيه أيضا .. ويكفي دليلا على ذلك أن اسرائيـــل ، باتفاقات فك الاشتباك ، قد أرغمت على أن تجلو لا مـــن الاراضي الزائدة التي اضافتها الى احتلالها خلال معارك أكتوبر فحسب، بل من أراض احتلتها على الجبهتين المصرية والسورية في حرب يونيو ١٩٦٧ كذلك ، بما في ذلك مدينة القنيطرة على هضبة الجولان ، وشريط الارض الذي عبرت اليـــه القوات المصرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس ، وكانت اسرائيل قد أقامت فيه خطـــا حصينـــا زعمت أن مناعته ليست عرضة للاختراق .

فكيف تستطيع اسرائيل اكساب « قوة تصديق » لدعواها أن حرب أكتوبر كانت نصرا اخر شبيها بانتصاراتها البـــاهرة

في حروبها السابقة .. وقد أسفرت الحرب ــ في هذه المرة ــ عن نتائج خالفت كل الاهداف التي رأت ضرورة تقريرهـــا ، بمجرد أن فرض عليهـــا نحد ، كان عليها أن تواجهه بتحـــد يليق به ..؟ ..

* * *

ان لم تكن حرب اكتوبر نصرا خالصا للعرب، ولا نصرا خالصا لاسرائيل .. ماذا كانت اذن ؟

هل كانت على حد قول محمد حسنين هيكل في مقال له « بالاهرام » في ٩ نوفمبر ١٩٧٣ .. **انتقالا بالحالة من حالة « اللاسلم واللاحرب » ، الى حالة « اللانصر واللاهزيمة » ؟**

شرح هيكل ما كان يقصده بهذا التبديل ، قائلا :

« هناك في العالم موازين دولية . وقد كانت هذه الموازين الدولية من العوامل التي جمدت أزمة الشرق الاوسط فيما أسميناه « حالة اللاسلم واللاحرب » . وعندما اندلعت النار وذاب الجليد من حول الازمة وتحولت الى حرب ، فان نفس الموازين حاولت أن تخلق حالة جديدة نستطيع أن نسميها « حالة اللانصر واللاهزيمة » .

« أي أن هذه الموازين فعلت بالازمة ما يلي :

« في موقف السكون : فرضت عليها « حالة اللاسلم واللاحرب » .

« في موقف الحركة : حاولت أن تفرض عليها « حالة اللانصر ، واللاهزيمة » .

ولكن هذا أيضا في حاجة الى ايضاح .

ذلك ان هناك أولا السؤال : **الى أي حد كانت حصيلـــة الاطراف المتحاربة ــ النسبية ــ في « النصر » وفي «الهزيمة»؟ من كان من الحرب المستفيد الاكبر ؟ « وموقف الحركة » حمل**

« أصولا » و« خصوما » في موازين القوى لاي طرف اكثر ؟

كان هيكل قد قيم التغيير في نفس المقال بقوله :

« كنا مهزومين .. ولم نعد مهزومين .. وهذا من وجهة نظرنا — ونظر غيرنا — صعود الى أعلى .

« وكانوا منتصرين .. ولم يعودوا منتصرين .. وهذا من وجهة نظرهم — ونظر غيرهم — هبوط الى أدنى » .

ولكن ربما كانت القضية الاهم هي أن كلمتي « النصر » و« الهزيمة » لا ينطبق عليهما معناهما الدارج في أزمة الشرق الاوسط . ذلك لان النزاع العربي الاسرائيلي يخالف النزاعات الاخرى على المسرح الدولي المعاصر في خاصية تخصه وحده، وهي **أنه يكفي ألا تحرز اسرائيل نصرا حاسما في حرب واحدة، نصرا لا يكتنفه غموض ولا يقبل التأويل او التشكيك ، حتى تشكل هذه الحرب بالنسبة لاسرائيل ردة وانتكاسة ، وكأنما قد خسرتها . ويكفي ألا يتكبد العرب في حرب واحدة هزيمة منكرة ، حتى تكتسب هذه الحرب ، لا في نظرهم فحسب ، بل لاسباب موضوعية كذلك ، طابع « الانتصار » .**

وترجع هذه الخاصية الشاذة الى الملابسات الخاصة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، والى المكونات الاساسية التي يتشكل منها طرفا النزاع ، التي نجملها في عبارة موجزة بقولنا ان النزاع يمكن رده(٣) **الى مواجهة بين ما يمكن تسميته**

---

(٣) نقول « **يمكن رده** » ، مع كل ما ينطوي عليه هذا « الرد » من تحفظات منشؤها « التجريد » البالغ ، وتجريد مكونات الطرفين من فعاليتها وتفاعلها مع غيرها من العوامل ، ومن دلالتها في حركة التاريخ . ولكن هذا « التجريد » هو بقصد اثبات المعنى النسبي لكلمتي « النصر » و« الهزيمة » في النزاع العربي الاسرائيلي ، بغض النظر عن دلالة وفعالية مكونات الطرفين .

« بالكيف الاسرائيلي » من جانب ، و« الكم العربي » من جانب آخر .

ماذا نقصد بعبارتي « الكيف الاسرائيلي » و« الكم العربي » ؟

● ما اسميناه « الكيف الاسرائيلي » هو تفوق اسرائيل عسكريا وتكنولوجيا ، وتفوقها في القدرة على التكيف لضوابط العصر ، وهو وضعها كامتداد للغرب المتقدم صناعيا وحضاريا غرس في الشرق الاوسط المتخلف . هذه كلها عناصر تفوق « كيفي » . تقابلها عناصر قصور من زاوية « الكم » ، سواء كان هذا « الكم » المحدود ، هو تعدادها الضئيل ، أو ضيق رقعة الارض ، او قلة ثرواتها الطبيعية ، الخ ..

● أما ما أسميناه « الكم العربي » ، فقصدنا به رقعة الارض العربية الشاسعة ، من المحيط الى الخليج . ومصادر ثروة طبيعية هائلة ، وأهمها البترول . والتفوق البارز في عدد السكان . ولكن هذه « الاصول » العربية بطاقاتها الكامنة ، تعوزها أوجه التفوق الكيفي الاسرائيلي : القدرة على مجاراة العصر ، واستثمار أدوات « العصرية » ، وتسخيرها لخدمة الحق العربي في النزاع ، ولاستخدام عبارة أحمد بهاء الدين ، عدم انتماء الانسان العربي الى العصرية « في عاداته وتقاليده، في العلاقات الاجتماعية ، وفي تنظيم العمل ، وفي دفع ضريبة التنظيم العصري » .

وهذه الخاصية التي انفرد بها النزاع العربي الاسرائيلي: « كيف اسرائيلي » ينقصه « الكم » الذي يضاهي أوجه « الكم » العربي ، و« كم عربي » تنقصه أوجه « الكيف » التي تضاهي « الكيف الاسرائيلي » ، قد أكسبت النزاع صفة فريدة، **صفة استناد طرفي النزاع الى « اصول » لا قاسم مشترك ولا**

لغة مشتركة بينهما ، وصفة امكان تصور استمرار النزاع الى غير أجل ، دون ان يستطيع أي طرف فيه استنفاد « أصول » الطرف الخصم .

فمن المستحيل ان تنزل اسرائيل هزيمة نهائية بالعرب ، لاستحالة غزوها كل الارض العربية ، ولاستحالة سيطـرة مليوني اسرائيلي على ١٢٠ مليون عربي ، ولاستحالة استحواذ اسرائيل على كل مصادر الثروة العربية . ومهمـا انتصرت اسرائيل في حروب متعاقبة ، ومهما كان مقدار التوسع الذي تملك بلوغه ، فقد تسقط نظما عربية ، ولكنها لا تستطيع ان تقيم في القرن العشرين امبراطورية اسرائيلية علـى غـرار الامبراطورية الرومانية في كل الارض العربية ، من الخليـج الى المحيط ، وعلى نحو يجتث نهائيا جذور المقاومة العـربية للاستيطان الصهيوني في قلب الامة العربية . وحتى لو كان من الممكن ــ جدلا ــ تحقيق هذا الفرض المستحيل ، فيكون قـد انتفى المشروع الصهيوني ، باعتباره مشروعا يستهدف اقامة « وطن قومي ليهود العالم في أرض فلسطين » ، وليس اقامة كيان مترامي الاطراف يذوب فيه يهود العالم (١٥ مليون نسمة) في بحر من العرب !!

وفي نفس الوقت ، ظل العرب عاجزين عن ملاقاة التحدي الصهيوني ، وظلوا دون القدرة على اقتلاع جذوره ، بنفس القدر الذي ظلوا فيه عاجزين عن ادراك ونمثل أوجه «التفوق الكيفي الاسرائيلي »، وما داموا هم بلا لغة مشتركة، ولا قاسم مشترك مع أدوات هذا « التفوق الكيفي » ، كـان لاستئثار اسرائيل وحدها بهذه الادوات أن حظت بالقدرة على أن تلحق بهم الهزيمة العسكرية تلو الاخرى .

ولكن حرب أكتوبر قد ادخلت جديدا علـى هذه المعادلة

الفريدة . لاول مرة ، أثبت العرب قدرتهم علـــى تمثل بعض أوجه التفوق « الكيفي » التي ظلت قصرا على اسرائيل من قبل (اداؤهم العسكري في ساحات القتال) ، واكتسبت بعض اوجه « الكم » العربي قيمة « كيفية » (البترول) ولو لاسباب لا نمت الى العرب مباشرة (أزمة الطاقة) . وفي المقابل ، لم تستطع اسرائيل تعويض هذا التغيير في موازين القوى بتأكيد أوجه تفوقها الكيفي بطفرات جديدة الى الامام ، تستعيد به صفة « التفوق المطلق » (وان كانت أصبحت تلـــوح الآن بامتلاكها « السلاح المطلق » ، ونقصد بذلك القنبلة الذرية . ولكن معنى استخدامها هو هدم المعبد كما فعل شمشـون على الاعداء والانصار معا) . ونضبت أوجه شتى الانماء « الكمي » الاسرائيلي (الصعاب التي أصبحت تواجه هجرة اليهود الى اسرائيل ، بعد أن فقدت أسباب استقرارها السابق) . **وهكذا أفادنا هذا التجريد في تقرير أن لكلمتي « النصر » و« الهزيمة » معاني نسبية في حرب اكتوبر . وقد أوجدت الحرب معادلة جديدة في المواجهة ، معادلة أسفرت لاول مرة عن موازين قوى أظهرت « قاسما مشتركا ما » ، وعنصر « تكافؤ » ما ، ولغة لها مصطلحات واحدة بمداولات واحدة لدى طرفي النزاع . ولبروز هذا العامل الجديد ، أثره البعيد المدى ــ لا شك ــ على كل أوجه النزاع مستقبلا .**

الفصل الثاني

هل نشأ « تكافؤ » بين الاطراف ؟

ماذا نقصد بظهور « قاسم مشتــرك ما » ، و « عنصر تكافؤ ما » ، وبروز « لغة لها مصطلحات واحدة بمدلــولات واحدة » لدى طرفي النزاع ؟

لا نعني — بداهة — ظهور قاسم مشترك « ايديولوجي » أو « سياسي » ، أو تقــارب « عــرقي » أو « نفسي » أو « انساني » ، بعد ربع قرن من العداء المستحكم والتناقــض المطلق .

وقد سبق أن أبرزنا أن للنزاع العربي الاسرائيلي خواص تميزه عن سائر النزاعات الاخرى التي بلغت حدا بعيدا مــن الاحتدام في عصرنا . وقد شذ عن هــذه النزاعات جميعا(١) في خاصية محددة ، هي أن النزاع العربي الاسرائيلي صمــد اكثر من غيره للتغييرات التي طرأت على العالم مع حلــول **الانفراج الدولي** ، وظل حتى حــرب اكتوبر — على الاقل — منطبعا بطابع الاستقطاب الحاد ، وبطابع التعثر التام في ايجاد أي مخرج له ، **وبقواعد في التعامل هي التي كــانت سائدة في فترة الحرب الباردة .**

وقد يؤخذ على العرب شيء من المغالاة في تحديد أهدافهم .

---

(١) النزاع بين الشرق والغرب ، والنزاع الامريكي السوفييتي ، والنزاع السوفييتي الصيني ، والنزاعات حول كوبا وبرلين وكوريا وفيتنام ، وفي شبه القارة الهندية ...

ولكن كانت المغالاة في التعبيــر اللفظي عن الاهــداف ، لا في الانجاز العملي لوضع هذه الاهداف موضع التطبيق . وما لا يملك اي منصف انكاره ، هو أن غبنا قد أصاب العرب ، وأن المطالبة برفعه تندرج تحت المطالب المشروعة لحركة ذات أبعاد عالمية ، من أجل التحــرر الوطني ، وحــق تقرير المصير ، واستعادة دول ذات سيادة اراضي لها تم احتلالها بطريــق القوة ، وهي كلها مطالب تقرها مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، واكدت شرعيتها قرارات صدرت من مجلس الامن . ولكن الامر الذي لا يحظى باجماع عالمي مماثل ، وتختلــف فيه مواقــف الدول وآراء قطاعــات شتى من الــرأى العام العالمي ، هو **الى أي حد تشكل اسرائيل « حالة خاصة » غير مقصورة على أنها مجرد « حدث كولونيالي » ، أو مجرد « كيان عنصري » . وما هي الشروط التي يمكــن ــ اذا ما توافــرت ــ أن تبرر استمرار وجودها مستقبلا ؟**

بمعنى اخر ، ان الحاق اسرائيل غبنا بالعرب ــ غبنــا معترفا به ــ بسبب نشوئها كدولة استيطانية في فلسطين ، بل لتعدد الشواهد على اتجاهاتها التوسعية بعد ذلك ، لا يترتب عليه ــ كنتيجة تتسلسل منه حتما ــ تسليم شتى الاطــراف الدولية المعنية بالازمة بأن رفع هــذا الغبن يقتضي ازالــة اسرائيل ، ويقتضي استعادة العرب حقوقهم المشروعة علــى **حساب « حقوق » مشروعة اخرى نشأت او تم تكريسها مع اقامة اسرائيل** ، وهي « حقوق » لا ينبغي ان يحجبها ما هو **غير مشروع** في كيان اسرائيــل : سلوكهــا العنصري ، أو اتجاهاتها التوسعية ، او ارتكازهــا على قوى الاستعمــار العالمي لحماية كيانهــا ضد المقاومــة العــربية . ولا تنفرد « الدوائر الاستعماريــة » بهــذا الراي ، بل هو كذلك رأى قطاعات واسعة من الرأى العالم العالمي ، بما في ذلك أطراف

لا تكف عن اظهار تعاطفها مع الحق العربي ، وبما في ذلـك الدول الاشـتراكية ، كما سبق وأوردنا .

صحيح أن هنـاك أوجه خلـل في صميم نسيج البنـاء الاسرائيلي ، تعود الى أوجه خلل في المشروع الصهيوني أصلا، نذكر منها :

● وجود **تناقض** في الزعم بأن المشروع الصهيوني ما هو الا عودة « شعب بلا بلد (الشعب المختار) الى بلد بلا شعب (أرض الميعاد) » ، ذلك ان تطبيق المشروع قد أثبت أنه في سبيل أن يتوطن اقل من خمس يهود العالم في فلسطين ، كان لا بد من طرد أكثر من ثلثي سكـان فلسطين الاصليين مـن أرضهم .

● وجود **تناقض** في الاحتكام الى أسباب دينية واسطورية وخرافية ، تتعارض مع كل علامات « العصرية » **لتبرير قيام** اسرائيل (الشعب المختـار — أرض الميعـاد) ، واستحالة **حماية قيام** اسرائيل **والحفاظ عليها** دون اللجوء الى أحـدث انجازات العلم ، وأدوات « العصرية » في أرقى صياغة لها ، وهي كلها في تجسيدها الفعلي بعيدة كل البعد عن خزعبـلات « الخرافة » و « الاسطورة » ، بـل هي في أغلب الاحـوال متغاضية كل التغاضي عن المعتقدات الدينية أو عن نواميـس الاخلاق أو عن أحكام الشرعية .

● وجود **تناقض** في زعم انه من الممكن اقامة مجتمع يتسم بالاستقرار — في مدة لا تتعدى حيـاة الجيل الواحد — مـن مجموعات بشرية تباينت اصولها العرقية ، والثقافية ، واختلف تاريخها ، وتنوعت عاداتها وتقاليدهـا وقيمهـا الحضارية ، كاليهود « الاشكينازيـم » من المانيـا وبولنـدا وأمريكـا ، واليهود « السيفارديم » من اسبانيا والبلقان وشمال افريقيا ،

واليهود الشرقيين من أصل عـــربي ، واليهود الفلاشة مـــن اثيوبيا ، ويهود الهند .. فاذا جاز تبرير تغربهم من مواطنهم الاصلية ، بحجة انهم نعرضوا فيها لصنوف منفاوتة القسوة من الاضطهاد ، فليست اسطورة انتمائهم جميعا الى أصل واحد ، يمت الى تاريخ سحيق ، سندا كافيا لاكسابهم جميعا شخصية اجتماعية متجانسة ومتماسكة ، قادرة على الانصهار ، دون حوافز تأتي من **خارج** كيانهم ، لا من **داخله** ، كشعورهم مثـــلا بالعداء والتربص من قبل العالم العربي المحيط .

● وجود **تناقض** في الاعتقـــاد بأن اسرائيـــل تستطيع أن نكتسب صفة الاستقرار، وقد عاشت منذ انشائها على معونات خارجية يقدر البعض نصيب الفرد فيها بأنه يتعدى خمســـة أضعاف ما خص الفرد من معونات تلقتها أية دولة اخـــرى في العالم ، بما في ذلك فيتنام الجنوبيـــة ، وكوريـــا الجنوبيـــة وفورموزا(٢).

● وجود **تناقض** في زعم أن أمن اسرائيل يمكن ضمانــــه ، في نفس الوقت الذي تصر فيه على عدم اعلان ما هي الحدود الآمنة التي تقرها لنفسها .

● وجود تناقض في احتفاظ اسرائيـــل « بنقاء عنصرهـــا اليهودي » ، في وقت ترفض فيه باستماتة التخلي عن سياسة ضم أراض جديدة لها ، سواء بتدابـــــير سافـــرة كاقامـــة

---

(٢) لاعطاء فكرة عن مقدار أهمية هذا السند في اقامة اسرائيل ، يكفي ان نعقد المقارنة التالية ، ونقول ان مصر لو كانت قد حصلت لكل فرد فيها على معونات مماثلة ، لكان استدعى ذلك مبلغـــا يفوق ثلاثة اضعاف المعونات التي اعتمدتها الولايات المتحدة للعالم بأسره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية !

المستعمرات في الاراضي المحتلة ، او بطرق مستترة اخرى . وعلى أي الاحوال ، فقد قدر أن الغالبية العظمى من المقيمين في الاراضي التي تتبع سيطرة اسرائيل الان ، سوف ينتمون الى اصل عربي ، بعد فترة زمنية لا تتجاوز عمر جيل واحد فقط ! أي سوف تتشكل هذه الغالبية العظمى من يهود او غير يهود موطنهم الاصلي هو العالم العربي ، بفعل اثر **التكاثر السكاني** وحده(٣)، وبصرف النظر عن احتمالات رد اسرائيل عن الرقعة التي تحتلها الان بطرق اخرى .

وهذه كلها عوامل تسقط عن اسرائيل عناصر التماسك والاستقرار المتوافرة عادة لدى دول العالم ، ولكنها لا تسقط عنها حتما — في نظر قطاعات واسعة من الرأى العام العالمي ، وليس في نظر أنصار اسرائيل فقط — كل « حق » في الوجود . وبصرف النظر عن مدى أحقية اقامة دولة لليهود نتيجة تعرضهم لصنوف اضطهاد شتى في دول عديدة طوال عصور متعاقبة ، وبلوغ هذا الاضطهاد الذروة اثر احتلال النازي لاوروبا في الحرب العالمية الثانية ، وبغض النظر عن الغبن الواضح في تحميل العرب تبعة هذا الاضطهاد المكثف الذي اوقعه الغير ، وهم منه براء ، فهناك من يقول : ان العداء المستحكم الذي استقبل به العرب اقامة الدولة اليهودية في فلسطين — أيا كان حقهم في ذلك — بلور في مواجهته — وكنتيجة له — **شخصية اسرائيلية ، وامة اسرائيلية** ، تماما كما أفضى العداء المستحكم الذي عاملت به الدولة اليهودية الفلسطينيين—سكان ارض فلسطين قبل الاستيطان الاسرائيلي

---

(٣) ترجع هذه المفارقة المدهشة التي تزيل عن اسرائيل « طابعها المستورد »، الى فعل « متغير » واحد فقط ، هو أن **معدلات النمو السكاني** أعلى بين اليهود الشرقيين من أصل عربي منها بين اليهود الغربيين ، وأعلى بكثير بين العرب من غير اليهود بالاراضي المحتلة في اسرائيل ، منها بين اليهود!

ــ الى بلورة **شخصية فلسطينيــة ، وامــة فلسطينيــة** في مواجهتها . وحركة التاريخ لا نقبل العودة الى الوراء . فقــد انشأت الممارسة التاريخية « حقوقا » . وعند استشــراف احتمالات المستقبل ، يتعين الاعتراف بهذه الحقوق . ولما كان « الحق » لا يقبل التجزئة ، سواء كان ذلك «الحق الاسرائيلي» او « الحق الفلسطيني » ، فليس من مخرج **الا تجزئة الارض لا الحق**، وتقسيم ارض فلسطين بين اصحاب هذين «الحقين». وكثيرون ممن يقولون ذلك لا ينكرون الحق العربي ، ولا الحق الفلسطيني . ان رؤيتهم لا تنتسبُ بالتأكيد الى الرؤية العربية الخالصة ، المعتمدة . ولكن بينهم الذين تحركهم رغبة صادقة في البحث عن مخرج من الازمة ، لا يهدر حق أي طرف فيــه ، ويرون من هذا المنطلق ان الانصاف يقتضي البحث عن « قاسم مشترك » ، عن « لغة مشتركة » ، تجري بمقتضاها التسوية بين أطراف النزاع .

وهؤلاء يشكلون وزنا باقيا في رؤية التاريخ لازمة الشرق الاوسط وفيما سوف تسفر عنه مستقبلا. وبعدهم عن الانحياز المسبق ، أو الانفعــال ، أو الــذاتية ، أو التأثر بالعوامــل العارضة والمؤقته ، يحتم على الاطراف الاصلية في النزاع الا تهملهم في حساباتها ، وأن تكون « لغتهــا » في علاج النــزاع « لغة » يفهمونها . ولذلك ، وبسبب تشابك عوامل عديدة في ازمة الشرق الاوسط ، عوامل يتعذر اقناع الغير بأن « الحق » فيها من جانب واحد فقط ، و « الباطل » كله في الجانب الاخر فقط ، فلا مناص من الرجوع الى أصول بعيدة ، والاستعانة بقدر غير قليل من التجريد في تقريــر « قواسم مشتركة » . **ولا يجدي في هذه « الحالة الخاصة » ، حالة النزاع العربي الاسرائيلى ، الاستعانــة فقط ودون تحفظــات بالضوابــط « الايديولوجية » او « الاجتماعية » او « السياسية » التــي**

يمكن الاحتكام اليها بيسر في كثيـر من النزاعات الساخنـة الاخرى التي عرفها عصرنا .

* * *

في ٢٣ أبريل ١٩٧٣ ، أي قبل حرب اكتوبر بستة أشهـر تقريبا ، نشر أرنو دى بورجراف ، كبير المراسلين المتجولـين بمجلة « نيوزويك » الامريكية ، مقالا بتوقيعه جاء فيه :

« ان كبار صناع السياسة في واشنطن باتوا لا يستخفون بانذارات السادات المكررة لتغيير المعادلة السياسية في الشرق الاوسط عن طريق « صدمة » عسكرية ، وان كانوا شديدي الحرص على عدم التصريح بذلك علنا . ومما هو أدعى الى الدهشة ، أن هؤلاء الامريكيين على أعلى مستوى يسلمون في الخفاء (١) بأن الولايات المتحـدة ليس بوسعها عمل الكثير لتحاشي استئناف القتـال في الشرق الاوسط ، (٢) وان مثل هذا الانفجار قد تكون له « آثاره الطيبة » . وكما قال أحد هؤلاء المسئولين « انه لمن المؤسف في حياة الشرق الاوسط اليوم أن فرص التسوية السياسية لا تبدو ممكنة ما لم تسبقها أزمة حادة » .

ويختتم دى بورجراف مقاله بقوله :

« ملاحظه موجبه الاهتمام في تعثر جهود الدبلوماسية الان في الشرق الاوسط ، ان أكثر من زعيم عربي قد سألني هل سيتولى هنري كيسنجر قريبا بحثه عن تسوية سلمية للشرق الاوسط . وبعد أن تضيت أسبوعا في واشنطن ، أستطيع أن أفصح عـن شكوكي الشديدة .. فليس كيسنجر بالرجل الذي يأخذ على عاتقه مهمة دبلوماسية ليست هناك أدنى فرصة أن تكلل بالنجاح . وفى الوضع الراهن بالشرق الاوسط ، لا توجد هذه الفرصة . فان القاهرة تتمسك بعدم التنازل عن شبر واحد من الارض العربية للاسرائيليين . والاسرائيليون راضون « بالامر الواقع » الراهن ، وكذلك الكثير من الامريكيين . ربما فيما بعد ، قد يأتي الوقت الذي يمكن فيه لكيسنجر أن يبرز مهاراته الدبلوماسية المرموقة » .

وكـــان ارنو دى بورجراف قد نقل لي في حديث خـــاص وقتذاك ــ أي ستة اشهر قبل حرب أكتوبـــر ــ نص العبارة انني استخدمها كيسنجر (وبالمناسبة ، كيسنجر هو المقصود « بصانع السياسة في واشنطن » ، والمسئول الكبير « علـــى أعلى مستوى» الذي استقى منه دى بورجراف عناصر مقاله). قال له كيسنجر حرفيا : « **انني لا أعالج الازمات وهي باردة . لا بد كي أعالجها أن تكون ساخنة . حتى أستطيع أن أزن مـــا يستحقه كل طرف فيها** . ولا أستطيع أن أحتكم في ذلك الى ما كانت عليه هذه الاطراف منذ ست ســـنوات .. أو منذ الفي سنة !!(٤) » .

هل معنى ذلك أن القرار العربي بخوض الحرب في ٦ اكتوبر جاء تلبية لمخطط امريكي ؟ وأن حرب أكتوبـــر كانت مجـــرد « حرب معملية » ، **حرب توافقت ارادات بعينها على اشعالها،** لكسر حالة « اللاسلم » و « اللاحرب » (صفتان سلبيتان) ، والعبور « بالحرب » (فعل ايجابي) الى « السلم » (فعـــل اخر يتطلب انجازه الايجابية) ؟

بعبارة اخرى ، هل جرى البحث عن « قاسم مشترك » من خلال **توافق ارادات « من أعلى »** ، قنعت جميعها بـــأن الحرب هى مفتاحـــه ، وهي « **الصدمة** » التي لا مفر منهـــا للتسوية السياسية ؟

كانت مصر على أي حال قد أعلنت منذ يناير ١٩٧٣ تشكيل وزارة « المواجهة الشاملة » ، وتولى السادات بنفسه رئاسة هذه الوزارة في مارس ، لتركيز كل الجهود على الحرب . بيد

---

(٤) يقصد كيسنجر بهذه العبارة الاخيرة ما كانت عليه الاطراف عقب حرب الايام الستة .. او ما كانت عليه وقت بعثرة المملكة اليهودية القديمة على يد الرومان !

ان هذه المسميات لم تكتسب وقتذاك قوة تصديق كبيرة عند العدو ، لا لمجرد ان ابرز ما اتاحت السلطة مشاهدته وقتذاك، هو تكثيف جهودها الدبلوماسية في انجاهات شتى ، ولكن ايضا لان هذه التسمية قد سبقتها مسميات مماثلة لم تسفر عن نشوب الحرب ، كشعار « سنة الحسم » طوال عام ١٩٧١ .

ومع ذلك ، فلا يملك أحد انكار أن حرب أكتوبر قد أسفرت عن اراقه دم سال بسخاء على كل الجبهات . **وسفك الدم في حد ذاته شاهد على صدام يمس مصالح حقيقية** ، وعلى اشتباك عسكري حاد لا يمكن بحال رده الى مجرد « مسرحيه » ، أو الى « حرب أعدت واخرجت في معمل » . ولا يملك أحد التشكيك في أن ضراوة معارك أكتوبر لم يسبق ان شهدت الحروب العربية الاسرائيلية مثيلا لها . بل ربما كانت من أعنف ما شهدته حروب المنطقة على الاطلاق ، وحروب ما بعد الحرب العالمية الثانية على الاطلاق . **والدم المصري وهو يسيل في صحراء سيناء ، لم يكن في هذه المرة رخيصا مستباحا . بل أثبت أنه عملة ثمينة .. وبارتفاع قيمته ، ارتفعت قيمة الجندي المصري .. وقيمة المواطن المصري** . بل قيمة الجندي العربي والمواطن العربي . وبفضل سفك الدم ، توقف ضخ النفط ، او جرى الحد من ضخه . وكان للدم العربي الذي استعاد قيمته فعل السحر في تحريك التضامن العربي ، من كلمة ابتذلت لكثرة استخدامها عبثا ، الى أفعال في التطبيق . وهذا كله قد اكسب العرب وجها جديدا ، يستحيل رده الى عملية « تجميل » في « معمل » .

وكان الدم الذي روى ساحات القتال ، ورد اعتباره ، **انبثاقا لقوة ((من أدنى))** ، من جماهير الشعب المقاتلة ، تنطوي على قوة أكبر من كل التوافقات « **من أعلى** » ، واكسبت قرار الحرب دلالته التحريرية العميقة .

لم يعد متاحا للعدو تصوير المواجهـة بين الاسرائيلـي والعربي على انها طبعة عصرية للمواجهة المروية في التوراة بين داود وجالوت ، داود بملكاته الخارقة أمام مخلوق كجالوت متخلف بالوراثة والطبيعة ، كما حاولـت دراسات اسرائيلية عديدة ، في علم الاجتماع وعلم النفس ، تصوير العرب عقب هزيمة ١٩٦٧ .

لقد رفعت معارك اكتوبر عن الجندي المصري الكابوس الذي عاشه مرتين ، عقب ضربه مقاتلات مصر في قواعدهـا بعد لحظات فقط من شن اسرائيل حربها المباغتة في ١٩٥٦ وفي ١٩٦٧ على حد سواء . كابوس أن يجد نفسه معزولا بلا تغطية من الجو في صحراء سيناء الجرداء، تلاحقه طائرات العدو المزوده بأخطر واحدث الاجهزة الالكترونية ، ولا حول له ولا قوة .. معزولا مطاردا محاصرا مهانا ومستباحا دمه ، تلاحقه حـرب الالكترونيات وهو لا يدري من أين يأتيه الموت . لم تكن حرب اكتوبر الكترونيات تفتك بدم رجال جردوا من السلاح والملبس والحذاء تحت أشعة شمس الصحراء الحارقة ، بل كانت حرب رجال يخوضونها في وجه رجال ، رجال كانوا على جانبي خط المواجهة مسلحين بالاليات والالكترونيات ، ولكن لم يسقط ذلك عن المقاتلين جميعا صفة الانداد في وجه أنداد .. وربما كـان ذلك – على الصعيـد **الانساني** – أرسـخ أساس لبـروز « تكافؤ » وبناء « قاسم مشترك » كان يفتقده النزاع من قبل.

* * *

وربما أراد البعض أن يرى في فكرة « القاسم المشترك » بين أطراف النزاع ، ما ينبىء ببوادر « تقارب » أو « تكامل » بينها ، أو يوحى بأن عـلاقة « عضويـة » قد تنشأ ، تلبي «ضرورات» وتنطوي على «فوائد» ، وعلى أن يكون لكل طرف

« دور وظيفي » في نطور الاطراف الاخرى مستقبلا . ولكن مثل هذا التصور قد يحقق مصالح وأحلام بعض القوى الدولية المعنية بالازمة ، ولكنه سوف يظل مجرد هراء ما دام العرب لا يملكون الدليل على أن اسرائيل تريد باخلاص أن « تندمج » في المنطقة ، وأن نصبح جزءا لا يتجزأ منها ، تستمد منها مبررات وجودها ، وانها لم تعد جسما غريبا مستوردا من الخارج ، وانها قد تخلت بالفعل عن أهدافها في التوسع والسيطرة . وكذلك لا تستطيع اسرائيل النطلع الى هذا الحلم ما لم نملك الدليل الذي يقطع بأن العرب قد تخلوا عن نينهم في لفظها خارج المنطقة ، وحتى لو آمنت بأن هذا الهدف ليس واردا في أي مستقبل منظور ، فانها واثقة كل الوثوق بأن العرب لن يكفوا عن محاولة تجريدها من هويتها ومن شخصيتها في أول فرصة سانحة .

ان الجديد منذ حرب اكتوبر هو بوصل شتى اطراف النزاع الى قناعة **بأن بلوغ تسوية تحقق سلاما يرضى عنه الجميع مقبول فقط لانه أقل الاحتمالات سوءا ، أقل الاحتمالات ضررا للجميع ، في اطار التوازن الراهن أو المقدر لعلاقات القوى في أي مستقبل منظور** . لم تعد تعني الحرب في نظر اسرائيل مجرد الفتك بالعرب وحدهم ، دون أن تتحمل هي مخاطرة ينعاظم شأنها مع كل جولة أخرى . وثبت ما يبرر الحجة القائلة بأن استمرار وجودها في الامد المتوسط أو الطويل ، انما هو رهن تسليمها بأن الواقع العربي المحيط ، بل و « الواقع الفلسطيني » أيضا ، حقائق لم يعد من الممكن تجاهلها ، بعد أن اثبت العرب أن ارادتهم لم تعد تقبل الاهمال . وسقط الى غير رجعة زعم رواد الصهيونية بأن العودة الى « أرض الميعاد » ما هي الا « عودة شعب بلا بلد الى بلد بلا شعب » . أما في نظر قطاعات لها وزنها في العالم العربي ،

فقد نشأ الادراك بعد زوال عقدة « **العجز** » و « **العقم** » ، بأن للنزاع « تكلفه » باهظة ، تفوق عوائده ، ومن شأنه امتصاص جهود مضنية ، واعاقة عملية التنمية ، **التي هي** الاصل والاساس في تأمين الكيان العربي ، وفي ملاحقة ايقاع التطور العالمي السريع .

لهذه الاسباب ، أصبح هدف « السلام العادل » **هدفا واردا وممكنا منذ حرب أكتوبر لاول مرة** . ليس معنى ذلك أن هدف « السلام العادل » سوف يتحقق حتما ، ولا أن المستقبل ينطوي على احتمال واحد فقط ، احتمال التوصل الى تسوية . **ولكن احتمالا كان مستبعدا تماما من قبل ، أصبح الان لاول مرة واردا** .

لماذا ظل هذا الاحتمال قبل حرب أكتوبر مستبعدا تماما ؟ لان العرب لم يتحقق لهم في أي وقت قبل حرب أكتوبر ما يبرر شعورهم « بتكافؤ ما » مع العدو .. بوجود « قاسم مشترك » معه . واذا استمر النزاع بلا حسم رغم « عدم تكافؤ » أطرافه طوال الفترة السابقة ، فكان ذلك لخاصية سبق أن أشرنا اليها ، هي عجز « الكيف الاسرائيلي » مهما بلغ من تفوق عن استنفاد « الكم العربي » واحتوائه .

ومع ذلك ، ينبغي ان يقال ان السعي نحو التسوية ليس بالامر الذي ينعقد عليه اجماع العرب . ويكفي ان نذكر منظمات المقاومة المنتسبة الى « جبهة الرفض » لنقدم الدليل على وجود تيارات داخل الساحة العربية ما زالت تقاوم التسوية بكل ما أوتيت لها من قوة .

هناك مقولة على أية حال تكاد تتصف بصفة القانون ، **وهي أن مبالغة العرب في تقرير اهداف لهم بالاقوال ، كانت دائما في تناسب « طردي » مع مقدار احجامهم عن انجاز هذه**

الاهداف بالافعال ، وكان لاحساس العرب « بعدم تكافؤ » مع العدو ، انعكاسه داخل الساحة العربية ذاتها ، « بعدم تكافؤ » بين القول والفعل ، بين الاهداف المعلنة والانجازات في التطبيق ، وافتقاد الاهداف من جانب ، والانجازات من جانب اخر ، كل « قاسم مشترك » .

والعكس أيضا صحيح . فبالقدر الذي استرد به العرب الشعور بأن لهم انجازات يحق لهم أن يعتزوا بها ، بنفس القدر ابتعدت أهدافهم عن الخيال ، وعن مجرد مخاطبة الذات ، واشهار حالة انفعال ، واتسمت اكثر بالمسئولية ، وبقابلية وضعها موضع التنفيذ .

كان الهدف الذي حدده ياسر عرفات لمنظمة تحرير فلسطين ، هدف اقامة « دولة علمانية ديموقراطية » في كل أرض فلسطين ، تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين معا ، هدفا « أكثر مسئولية » من الشعار المنسوب الى الشقيري « بالقاء اليهود في البحر » . (هذه حقيقة يمكن تقريرها دون ما نظر الى مدى استعداد اسرائيل للنظر في شعار فتح) . ويرجع ذلك الى أن المقاومة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات قد حققت لنفسها رصيدا من الانجازات في التطبيق بعد حرب يونيو ١٩٦٧ — ابتداء من معركة الكرامة في أحلك لحظات الهزيمة — وهذا الرصيد كانت تفتقده منظمة التحرير قبل يونيو ١٩٦٧ .

كذلك استطاع جمال عبد الناصر أن يسبق غيره من قادة العرب في اعلان قبوله لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وربما كان لهذا القبول أسباب متعددة . ولكن رصيد عبد الناصر طوال خمسة عشر عاما من الثورة هي بلا شك من العوامل التي يسرت له الاقدام على هذه الخطوة ، رغم المعارضات الضارية .

ولكن يقابل هذه المقولة الاولى مقولة ثانية تنسحب أيضا على العالم العربي ، ولا تقل عن المقولة الاولى أهمية ، بل تكاد تتصف هي ايضا بصفة القانون ، خلاصتها انه اذا صح ان العرب عجزوا عن تحقيق « تكافؤ ما » مع عدوهم طوال الفترة التي سبقت حرب اكتوبر ، ولم يكن هناك بالتالي متسع « لقاسم مشترك » ، فصحيح أيضا أن **هناك « علاقة تلازم وتفاعل » نشأت بين اسرائيل منذ تأسيسها ، وكل ما جرى من تحولات في العالم العربي طوال الفترة التي أعقبت هذا الحدث .**

كانت الهزيمة التي تكبدها العرب نتيجة تصديهم يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ لتأسيس اسرائيل ، هي التي بلورت حركة الضباط الاحرار ، وأطلقت الشراره الاولى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر . وليس بمستبعد أن التشاؤم الذي لم يتردد صدقي باشا عن الافصاح عنه علنا ، يوم أن وجد نفسه وحده يعارض « تيارا جارفا » للزج بمصر في حرب ، كان لانه أدرك ببصيرته النفاذة عواقب هذا التورط في تقويض الملكية في مصر ، بل في النيل من صميم بنيان النظم العربية ، وكانت الشواهد قد تعددت وتتذاك عن اهتزاز بنيتها الرجعية .

وازاء عجز حركة الضباط الاحرار عن رد اعتبار جيش مصر ، بالتصدي **لسبب** الهزيمة الذي يرجع اليه « الفضل » في بلورة حركتهم أصلا [أي بالتصدي لاسرائيل] ، انفعلوا بطريقة أخرى ، وانطلقوا في اتجاه اخر ، هو **التصدي لاسباب وهن البناء المصري الداخلي** . وكلما أصابت ضرباتهم قوى ذات مسئولية أصيلة في تخلف مصر ، اكتسبت حركتهم بالتدريج طابعا اجتماعيا ، طابع الحركة الثورية المعادية للاقطاع والاستعمار ، ولبت احتياجات ملحة كانت تواجه الغالبية الساحقة من شعب مصر ، بجماهيره العاملة والمطحونة . ولذلك كانت حركتهم سببا لاستعادة العزة والكرامة ، دون

حاجة الى مواجهة مع اسرائيل ، ودون المخاطرة « باختبار قوي » كان يصعب التكهن بعواقبها مقدما . **ولذلك لم يمتحن وقتذاك الى أي حد كان يوجد أساس « للتكافؤ » مع العدو .**

ولم يكن نجاح الثورة في رد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ دليلا على وجود هذا « التكافؤ » . بل على العكس كان من شأنه تشجيع ظاهرة تؤكد صفة « عدم التكافؤ » . ذلك ان فشل العدوان الثلاثي كان لاسباب سياسية ، لا لاسباب عسكرية . لقد ووجه العدوان بموقف توافقت فيه حركة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة معا ، رغم أن الحرب الباردة بين الدولتين كانت ما زالت وقتذاك عند الذروة . وكان لنوافق الدولتين الكبريين في معارضة العدوان أسباب متعارضة تماما . لقد أراد الاتحاد السوفيتي باطلاق انذاره الشهير دعم المنجزات المعادية للامبريالية في مصر والعالم العربي . وارادت امريكا بتدخلها لالزام المعتدين بالاقلاع عن العدوان ، الاستفادة من تعرض بريطانيا وفرنسا لفقد مراكزهما في العالم العربي ، في سبيل ان تجنى أمريكا الثمرة ، وتتصدى هي لملأ « الفراغ » ، فأطلقت « مبدأ أيزنهاور » المعروف ، لاحلال الاستعمار الامريكي الجديد محل الاستعمار الاوروبي القديم بأساليبه البالية — أسلوب التدخل العسكري السافر — في مقاومة حركة التحرير العربية .

ومن هنا ، لم يكن رد العدوان الثلاثي امتحانا « لتكافؤ » مصري — أو عربي — خالص مع اسرائيل . **بل كان من شأن أحداث ١٩٥٦ دفع العرب الى التهويل من شأن قوتهم ازاء اسرائيل ، تماما كما ترتب على هزيمة العرب في ١٩٦٧ أن هولت اسرائيل من شان قوتها ازاء العرب . وفي الحالتين ، لم يكن من شان ذلك تنمية احساس « بالتكافؤ » ، او اساس « لقاسم مشترك » بين أطراف النزاع .**

وقد أفضى شعور المسئولين العرب بعجزهم عن بلـــوغ مستوى من « التكافؤ » مع عدوهم بعد ١٩٦٧، الى شيوع عدد من الظواهر السلوكية المتضاربة : فقدانهم كل « قوة تصديق » لدى العالم الخارجي .. انتفاضات حقد وكراهية ضد الولايات المتحدة .. اشهار « صداقة » موصوفة بأنها « وطيدة » مـــع السوفييت .. دون أن تنم هذه المواقف المعلنة ــ في الحالتين ــ عن أحاسيس عميقة أو راسخة .. كما نمت علاقات بـــين الدول العربية كثيرا ما تأرجحت بين النقيض والنقيض : مـــن محاولات تكررت لانجاز « الوحدة الكاملة » ، الى بروز حالات تنافر وفتور ، لا تستند الى مبررات أكثر وجاهة .

ويجدر بنا أن نذكر هنا قاعدة قد تبدو بديهية ، وهي أن موازين القوى بين الاطراف المتحاربة في أي نزاع ، هي دائما محصلة مجموعة عوامل : العامل السياسي ، والعسكري ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والايديولوجي ، والقدرة علـــى تزويد القوة الذاتية بدعم خارجي ، الخ .. ولكن لهذه القاعدة نتيجة جديرة بأن تستوقف نظرنا فيما يتعلق بالحروب الحديثة بالذات ، وهي أن احدى خواص هذه الحروب ــ التي تتخـــذ في العادة شكل الحرب المباغتة ، السريعـــة والمفاجئة ــ هي **الاهمية البالغة التي يكتسبها العامل العسكري المحض ، على حساب العوامل الاخرى** ، خـــاصة لو اتسم أحد الاطـــراف المتحاربة بتفوق ملحوظ على خصومه في القدرة على استخدام الاسلحة الحديثة المعقدة الاستعمال .

لقد ترتب على هذه الخاصية تقديـــر خاطىء ، « أحادي الجانب » لنتائج حرب ١٩٦٧ . **لقد شاع الاعتقاد بأن « القوة العربية » مردودة الى حجم هزيمة العرب عسكريا ، مع اهمال كل عامل اخـــر . وفي المقابـــل ، شاع التصـــور أن « القوة**

**الاسرائيلية » في ضخامة حجم « انتصارها العسكري » ..
أيضا مع اهمال كل عامل اخر .**

كان ذلك خطأ في الحالتين . ولكن كان لا بد من اثباته .

لذلك كانت حرب أكتوبر ضرورية . اذ أن كل حل سياسي للازمة ، لا يتضمن تدخلا عسكريا ، لا تشمله « صدمة » عسكرية ، كان محكوما عليه بالفشل ، وكانت حالة « اللاسلم واللاحرب » ستستمر الى غير أجل .

والواقع أن حركة « القوى الطاردة » ، ونقصد بذلك انجاهات التفسخ والتحلل ، هي التي جذبت بعد ١٩٦٧ انتباه الذين راقبوا العالم العربي من خارجه ، ولم يلتفتوا بالقدر انواجب الى « قوى » عملت في الاتجاه العكسي : ظاهرة النقد الذاتي العنيفة ، مراجعة كل المسلمات المقررة .. وقد أوردنا في مقدمة هذا الكتاب بعض أوجه المناقشات الحادة التي استثارتها مرارة المعاناة ، والشعور الطاغي بضرورة الحيلولة دون انهيار البنيان كله ، واستعادة الثقة بالنفس .

أما اسرائيل ، فقد عاشت بعد ١٩٦٧ ظاهرة عكسية . تملكتها نشوة افقدتها الصواب ، وافقدتها الحذر . وفقدت دواعي اليقظة ، للانتباه الى كل ما يجري حولها . وأخذت تشهر مواقف زادت زهوا وغرورا واستعلاء كل يوم .. **بيد أن مصدر « قوة » اسرائيل هو أن تبدو « ضعيفة » متهالكة . وهي تفقد الكثير من اسباب قوتها بمجرد أن يفقد تظاهرها بالضعف كل قابلية للتصديق . هذه مفارقة عريت عام ١٩٦٧ . ولكن اسرائيل لم تدفع الثمن الا في أكتوبر ١٩٧٣ .**

وبوجه عام ، لا يمكن « مغالطة » التاريخ . لا يمكن خداعه بالاستناد الى تفوق « أحادي الجانب » في مجالات محددة فقط ،

في المجال التكنولوجي ، أو مجـــال « العصرية » أو مجـــال « التفوق العسكري » ... دون توافر عناصر هذا التفوق في مجالات أخرى أيضا .. ذلك أن عوامل القوة التي غذيت بها اسرائيل كانت لرد عوامل قوة مقابلة بدأت تبرز بشكل كامن أو بشكل ظاهر في العالم العربي . ولكل فعل رد فعل . **ولا يمكن أن ينمو الفعل ــ أو رد الفعل ــ في غير تكافؤ مع نقيضه.** ومع ذلك قد تختل التوازنات لفترة . وقد تموه العوارض ، أو أخطاء الافراد ، أو المؤسسات ، أو غيرها من أوجه الخلل الجزئية ، حركة الاحداث الاساسية . ولكن هذا كله لا يلغى اتجاه التاريخ في اتجاهه الاساسي ، ولا أن تستعيد حـــركة الاحداث توازنها بعد وقت طال أو قصر .

وشن العرب حرب أكتوبر . وكان يمكن لهم أن يحددوا للحرب ثلاثة أهداف متميزة ، واردة من الوجهـــة النظـــرية المجردة :

- هدف ازالة دولة اسرائيل ، وهو الهدف الذي نسبت الى العرب النية في تحقيقه قبيل حرب ١٩٦٧ .
- هدف استخدام القوة العسكرية لتحرير كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بالقوة العسكرية فيحرب ١٩٦٧ .
- هدف دحض أسطورة جيش اسرائيل الذي لا يقهر . واثبات ضلال نظرية الامن الاسرائيلية التي تبرر بها اسرائيل تشبثها بالارض العربية التي احتلتها فيحرب١٩٦٧ . هدف ارغام اسرائيل على التخلي عن تعنتها في رفض اعادة هذه الاراضي لاصحابها الشرعيين . هدف وضع حـــد لحالة « اللاسلـــم واللاحرب » ، عن طريق شن حرب يفتح الطريق « لسلام عادل ودائم » ، ودون أن تكون الحرب وحدها هي سبيل استعادة الاراضي المغتصبة .

ومن الواضح أن **الهدف الثالث** كان الهدف العربي ــ هدف القيادة في مصر وسوريا عند تخطيطها لحرب أكتوبر ــ أي أقل الاهداف الثلاثة طموحا ، وهو هدف يعتبر **أقل من حق العرب المشروع** في تحرير كل الاراضي المحتلة بطريق القوة . ولم تكن تنطوي هذه الاستراتيجية في الواقع على **حلقــة واحدة** فقط (الحلقة العسكرية) ، ولا على **حلقتين** فقط (حلقة عسكرية تعقبها حلقة سياسية) ، بل كانت تنطوي علــى استثمار مصادر القوة العربية ، الفعلية والكامنة ، كلها في آن واحد ، كانت تنطوي على تنشيط كل عوامل ومكونات «القوة العربية»، على الاقل كما بدت هذه العوامل في تقدير المخططين للمعركة.

كانت الاستراتيجية العربية قائمة على **ثلاث حلقات** : حلقة « عسكرية » تسندها حلقة « عمل عربي مشترك » ، يطلق بالذات سلاح البترول ، ثم استثمار هاتين الحلقتين معا ــ أي محور « الدم ــ النفط » العربيين ــ من أجل أن ترتكز الحلقة الثالثة ، حلقة « العمل السياسي » ، على كل عناصر « القوة العربية » ، الكفيلة بخلق أساس « لقاســم مشترك » .. « لتكافؤ ما » بين أطراف النزاع ، وتوفير أنسب فرص بلوغ الهدف النهائى ، هدف « السلام العادل » .

***

الا أن اسرائيل ترفض ــ وباستمانة ــ الاعتراف بقيام هذا « القاسم المشترك » ، هذا الاساس « للغة مشتركة » ، تكسب العرب القدرة على التعامل معها من أرضية الند للند .

ذلك أن الحرب كانت بالفعل ــ على حد قول أرنو دي بورجراف ــ « صدمة » . لقد كانت « صدمة » لاسرائيل ، ولكن بمعنى مخالف للمعنى الذي قصده المعلق الامريكي . قصد دي بورجراف أن تكون « الصدمــة » مجرد « حرب

معملية » ، بآثار عسكرية بالغة السوء للعرب . وأسفرت الحرب عن « حرب حقيقية » ، حرب بالغة العنف والضراوة ، حملت اسرائيل أيضا خسائر فادحة .

وركز كل المحللين الاسرائيليين في الايام التي تلت الحرب على محاولة نفي حقيقة أن الحرب قلبت كل المعطيات السابقة ، وأوجدت موازين قوى جديدة في المنطقة ، وأرست بالفعل أساسا لنشوء « قاسم مشترك » ، بين الاطراف ، وأساسا « لتكافؤ ما » بينها .

والادلة على ذلك كثيرة ، ويكفي للاستدلال عليها العودة الى الصحافة الاسرائيلية في ذاك الوقت .

في ٢١ نوفمبر ١٩٧٣ ، كتب الجنرال عازر وايزمان في « معاريف » :

« ان النجاحات التي أحرزها المصريون والسوريون في أيام الحرب الاولى لم تكن بفضل تحسن في مستوى أدائهم . ولكن بسبب أخطائنا نحن » .

ومعنى هذا الكلام أن الفضل لا يرجع الى تقدم في مستوى الاداء العربي ، ذلك أن قدرة العرب على تحسين مستوى أدائهم أمر غير وارد ، لأن تخلف العرب في نظر الجنرال الاسرائيلي أصيل ووراثي ويمت الى صلب « العنصر العربي » ! بل ان سبب تعرض اسرائيل لانتكاسة ، مرجعها فقط «أخطاء» ارتكبتها ، أي عوامل « عارضة » ، تقبل العلاج بتصحيح هذه الاخطاء ، عوامل لا تمت الى صميم مكونات اسرائيل ، وصميم الافتراض بأن اسرائيل هي على وجه اليقين المتفوقة .

وهذا هو عين تفسير حزب المعارضة اليميني في اسرائيل « ليكود » ، لما أسموه « الاهمالات » التي وقعت في أيام الحرب

الاولى ، وكانت فيما بعد موضع تحقيق « لجنة اجرانات » . لقد أرجعها حزب « ليكود » رسميا في بيان أصدره عقب الحرب الى « أخطاء فنية ، الى أوجه خلل مؤسفة ، يمكن تداركها دون الانزلاق الى سياسة تنطوي على التخلي والانهزامية » .

نفس المعاني كانت متضمنة في تعليقات الصحافة الاسرائيلية التي حاولت نسبة النجاحات العربية الى المساندة السوفييتية فقط ، وقول بعض المعلقين ان انجازات العرب في الايام الاولى للحرب لم تكن الا نتيجة « خطة ، وتدريب ، واسلحة الاتحاد السوفييتي » !

ويجدر بنا هنا أن نتساءل : ترى .. ماذا كان يتوقع ان يكون تحليل هؤلاء السادة ، لو لم يكن أنور السادات قد اتخذ قبل قرار الحرب بأكثر من سنة ، قراره بانهاء مهمة الخبراء السوفييت في مصر ؟!

نفس المنطق عند مدير المخابرات السابق هركابي ، وهو حاليا أبرز المعلقين العسكريين في اسرائيل ، ومدير أحدث مركز للدراسات الاستراتيجية منذ بضعة شهور : « ان سببا رئيسيا من أسباب فقداننا صواب الرؤية ، هو ما وقع من اختلال بين قوتنا العسكرية وسلطتنا السياسية » . والمعنى المتضمن في هذه العبارة ان « رجال السياسة » قد خانوا الجنرالات ! يقول هركابي : « كان في وسعنا أن نكبد القوات المصرية هزيمة حاسمة، ولكن أرغمنا على التوقف (بصدور أمر وقف اطلاق النار) » . وهركابي يستند في هذا الكلام الى المنطق الذي سبق أن أبرزنا فساده ، القائل بأن « القوة العسكرية » هي وحدها العامل الذي يقرر كل شيء . ويحمل رجال السياسة مسئولية « خيانة » المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، متعمدا اغفال حقيقة أن « القرار السياسي »

هو محصلة عوامل متعددة . وقد اجبر رجال السياسة فعلا على الانصياع « لروادع » ، ولكنها تقررت بمقتضى موازين القوى الجديدة التي لم يملك رجال السياسة ولا رجال الجيش قدرة الفكاك منهـا .

ومع ذلك ، فان كل هذه المحاولات لرد ما حدث في أيام الحرب الاولى الى « اهمالات » فقط ، او الى « حماقات » حتى ، لم يكن بالتفسير الذي يطمئن الرأى العام الاسرائيلي ، او يمكن لاي عاقل الاعتداد به . ولم تكن صدفة أن أصيب المجتمع الاسرائيلي بصدمة عنيفة ، وبأزمة حادة ، وبحركات تمرد متنوعة الاصول والاتجاهات ، اخذت تطرح أسئلة خطيرة ، وتصر على اجابات شافية .. وارتفعت أصوات لتلفت النظر الى أن العيب لم يكن في عدم توافر المعلومات العسكرية اللازمة قبل اندلاع الحرب ، ولكن كان الخطأ في تفسير هذه المعلومات ، وهذا عيب لا يمكن ارجاعه الى « الاهمال » ، بل هو عيب **سياسي** ، عيب يمس صميم تقدير السلطة السياسية العليا لمعطيات الموقف ، ولموازين القوى ، وينم عن عدم يقظة خطيرة . ولو كانت المسألة مجرد « اهمال » ، فهذا يمكن تداركه ، حتى مع التسليم بأن ثمن هذا الاهمال كان التضحية بأرواح عزيزة عليهم دون مبرر . ولكن « الاهمال » وحده لا يفسر بأي حال من الاحوال عنف « الزلزال » السياسي والنفسي الذي هز صميم كيان المجتمع الاسرائيلي عقب الحرب .

والواقع أن اوجه الخلل التي وضعت حركات الاحتجاج والتمرد اصابعها عليها ، هي هي — ولكن بلغة الاسرائيليين انفسهم — اوجه الخلل المتضمنة اصلا في صميم نسيج البنيان الاسرائيلي ، وهي أوجه خلل اشرنا في بداية هذا الفصل (ص ١٠٣ — ١٠٥) الى انها تعود الى أوجه خلل في **المشروع**

الصهيوني أصلا . ولذلك وقع « الزلزال » . وأصيب المجتمع كله بصدمة واكتئاب وهزة الى الاعماق . وأيا كانت القـــدرة التي أظهرتها المؤسسات الاسرائيلية على امتصاص الانفجار الداخلي ، فان حرب أكتوبر قد تركــت بصمات لن تنمحي ، وأحدثت تغييرات في صميم هيكل البناء السياسي الاسرائيلي ، لا رجعة فيها .

الفصل الثالث

اسرائيل .. بين الصقور والحمائم

ما هي على وجه الدقة هذه التغييرات في هيكل البنـــاء الاسرائيلي ، التي لا رجعة فيها ؟.

هناك من الوجهة النظرية المجردة ، منطقان متعارضان في الظاهر ، يكمل كل منهما الاخـــر في الحقيقة ، لحماية كيـــان اسرائيل ، وضمان استمرار وجودها مستقبلا .

المنطق الاول هو الذي يغلب المصالح العاجلة على المصالح الآجلة . هو **منطق « الصقور » ، انصار سياسة « العصــا الغليظة »** . هؤلاء يؤكدون أن وجود اسرائيل لا يمكن ضمانه بغير التفوق العسكري المطلق ، وبغير صورة جيش اسرائيل الذي لا يقهر ، وبغير قدرة هذا الجيش علـــى انزال هزائـــم ساحقة بكل تطلع قد يساور العرب للنيل منه أو التطـــاول عليه . ويفترض هذا المنطق استحالة قيام « تكافؤ » أصـــلا بين اسرائيل و العالم العربي المحيط ، ويعمل بشراسة من أجل منع ظهور أية بادرة تنم عـــن هذا « التكافؤ » ، أو بـــروز « قاسم مشترك » من أي نوع . ويتحجج لتبرير ذلك بوجـــود تنافر أصيل وتضاد أساسي بين أطراف النزاع ، ان لم يكن لاسباب عنصريـــة سافرة ، فعلى الاقل بسبـــب مصالـــح استراتيجية وسياسية ـــ جغرافية متعارضة كل التعارض .

أما المنطق الثاني ، فهو المنطق الذي يحرص على عـــدم التفريط في المصالح الآجلة ، أيا كانت الدواعي التي تستوجب الانتباه الى المصالح العاجلة . هؤلاء هم **الحمائم ، أنصـــار**

سياسة « **اليد الممدودة** » . انهم يؤكدون أن التعايش مع البيئة العربية المحيطة ضرورة سوف تفرض نفسها بشكل أو آخر ، ان آجلا أو عاجلا . وهم يرفضون بالتالي مقولة أن التنافر لا علاج له والتضاد أساسي . ويرون أن هذه المقولة ضارة لصميم مصالح اسرائيل ، لانها تتحدى ضرورة التعايش في الامد الطويل ، وتستثير ردود افعال عربية من شأنها ان تهدر صميم كيان اسرائيل بعد وقت قصر أو طال .

ان الحمائم لا يمانعون في البحث عن « قاسم مشترك » ، وعن « لغة مشتركة » مع العالم العربي المحيط ، يحقق لاسرائيل استمرار تفوقها ، واستمرار « عدم تكافؤها » مع العرب ، ولكن بطرق مستحدثة ، تزيل عن اسرائيل خطر التعرض لتهديد يتعاظم شأنه على مر الايام .

صحيح أن الحياة السياسية داخل اسرائيل ليست مقصورة على هذين المنطقين فقط . لقد عرف تاريخ اسرائيل حركات شذت عنهما ، داخل جامعاتها ، وبين المثقفين والصفوة ، عارضت المشروع الصهيوني بدرجات متفاوتة من الحسم والاتساق . ولا بد من الشهادة بأن بعض هذه الحركات ، وبعض الاحزاب الاسرائيلية الصغيرة الحجم ، وخاصة « قائمة الشيوعيين الاسرائيليين » (راكاح) » ، وحركات أخرى كتنظيم « ماتزبن » ، وحركة « الارض » ، قد أثبتت شجاعة فائقة جديرة بكل تقدير واحترام في فضح أوجه الخلل في المشروع الصهيوني ، ولو من وجهة نظر مصلحة الجاليات اليهودية في العالم أجمع ، وقد شجبت بكل قوة وحسم اخطار سياسة قادة اسرائيل العدوانية والتوسعية ، في وقت بلغ فيه غرورهم واستعلاؤهم الذروة ، بعد نشوة انتصارهم عام ١٩٦٧ . ولكن ينبغي التسليم أيضا بأن هذه الحركات وهذه الاحزاب تشكل حتى الآن ظواهر هامشية

في الحياة السياسية الاسرائيلية ، وترتكز على قواعد داخـل الاقلية العربية بالذات . وانتشارها محدود على صعيد المجتمع ككل ، وتأثيرها لا يكاد يذكر على القرار السياسي الاسرائيلي، بل الارجح أن السلطة لا تمانع في نشاطها ، لا حرصا علـى « الديموقراطية » كما تزعم ، بل لاستخدامها كعنصر « تنبيه » يجذب انتباهها الى القضايا والمنطلقات السياسية التي عليها أن تحذر منها .

وقبل حرب أكتوبر ، وخاصة منذ حرب الايام الستـة ، كانت المؤسسة السياسية الاسرائيلية كلها مشدودة الى منطق الصقور . كان منطقهم سائدا بلا منازع ، ذلك أن سياسـة « العصا الغليظة » قد أثبتت جدواهـا وفعاليتها . لم يكـن هناك منسع للحمائم . وان سمح بوجود بعضهم في المؤسسة السياسية الاسرائيلية ، فكان ذلك مـن باب « الديكـور » فقط ، و « للاستهلاك الخارجي » وحده ، ولاشاعة صـورة عن « الديمقراطية الاسرائيلية » تعزز بها اسرائيل روابطها مع الدوائر الليبرالية في الغرب .

بيد أن حرب أكتوبر قـد أحدثت « صدمة » في المجتمـع الاسرائيلي أكسبت منطق الحمائم قوة تصديق . لم يعد الحمائم بعد حرب اكتوبر مجرد « ديكور » . بل نشأت ظروف جديدة تحتم عدم اغفال حججهم ، وتحتم النظر فيها وتقليب مـا قـد تنطوي عليه من أوجه سداد ووجاهة لمصلحة اسرائيل ذاتها . ولذلك رأينا حمائم بارزين مثل أرييه الياف ، وبن أهـارون ، يتجرأون في مواقفهم ، ويخرجون عقب الحرب على المؤسسات السياسية ، ويعلنون استقالات مدوية ، لعلمهم أن معطيـات الموقف قد أصبحت تحتم الالتفات اليهـم ، ولشد الانتباه الى آرائهم بقوة وصخب .

ومع ذلك ، فان « صدمة » حـــرب أكتوبر لم تكن كافية لافقاد منطق الصقور كل مبرر . بل على العكس ، عـــززت تشبثهم بمنطقهم الاصلي . فاعادوا الكرة معلنين انه لو ثبت فساد حلقة في نظام الدفاع الاسرائيلي ، فعلى اسرائيل احلال حلقة اقوى محلها ، بدلا من « الانزلاق في سياسة تنطوي على التخلي والانهزامية » ، أي التخلي عن نظام الدفاع الاسرائيلي في مكوناته الاساسية ، وقبول تسوية تأسيسا على المعطيات التي أسفرت عنها حرب اكتوبر ، ذلـــك لانها مجرد معطيات « عارضة » في نظر الصقور ، ولا ينبغي أن تكون بحال مـــن الاحوال المرجع والفيصــــل في تقرير قضايـــا « مصريـــة » و « أساسية » .

وهكذا أصبحت اسرائيل بعد حرب أكتوبر **فريسة منطقين متضادين** ، لحماية كيانها وضمان مستقبلهـــا . **ويهدد هـــذا التضاد قرارها السياسي بالشلل** . ويكسبه على أي حال صفة التردد ، وصعوبة الاستقرار عند رأى نهائي ، خصوصا بعد تهاوي نجوم اسرائيل التقليديين ، أصحاب الكلمة الفصل التي لم تكن تناقش في الماضي ، واحلال طاقم جديد محلهم ، طاقم يختلف عن المجموعة القيادية السابقة في أنه جزء لا يتجزأ من خريطة الصراعات والاحتكاكات والحساسيات داخل نسيـــج المؤسسة الحاكمة ، وليس بالطاقم الذي يحلق فوقها ، ويملك اتخاذ قرارات مؤلمة ، دون أن يتعرض لمسألة أو محاسبة .

وربما كان ذلك أخطر ما يهدد التسوية . أخطر ما يعرض للاهتزاز والاختلال بروز عنصر توازن جديد ، بروز « قاسم مشترك » و « تكافؤ مـــا » بين اطراف النزاع .

ولكن القرار الاسرائيلي وحده ليس حاسما في هذا الصدد

فمن المحقق أن الدول الكبرى ، لا الاتحاد السوفيتي فقط ، بل الولايات المتحدة أيضا ، قد شجعت نشوء «قاسم مشترك» وأساس « للتكافؤ » ، بدلا من زيادة الهوة عمقا بين الاطراف المتنازعة ، على نحو يعرض النزاع لمزيد من التفجر ، ولتحاشي عواقب وخيمة تتعدى نطاق المنطقة ، وحجم النزاع الاصلي .

وكان تدخل الدولتين الكبريين في النزاع وطبع مجرياته بصماتهما ، **أمرا لا مفر منه** ، ولو من باب اعتماد الاطراف المتحاربة عليهما ، كمورد للسلاح ، ولم يكن ذلك شأن الجانب العربي وحده .. ذلك ان الانعطافة في الحرب ، واستعادة اسرائيل المبادأة في سيناء لم تحدثا الا بعد تسلمها أحدث الاسلحة التي تملكها ترسانة الحرب الامريكية ، عبر جسر جوي كثيف(١) . وفندت الحرب زعم اسرائيل التي طالما تشدقت به قبل حرب أكتوبر ، انها « مستقلة » تماما عن امريكا ، وليس أعتمادها على السلاح الامريكي امرا جوهريا ، وتملك بالتالي رفض الضغط الامريكي ، ذلك في حالة ما اذا قررت امريكا جديا ممارسة اي ضغط عليها .

لقد كان من شأن تدخل الدولتين الكبريين **((تكثيف)) العمليات الحربية ((وتخفيفها)) في آن واحد** . كان « التكثيف » بمقدار تزويد الجيوش المتحاربة بأكثر أسلحة العصر تفوقا وتطويرا ، على الاقل في مجال الاسلحة التقليدية غير الاستراتيجية . وكان « التخفيف » بمقدار تدخل الدولتين

---

(١) بما في ذلك صواريخ « شرايك » الشهيرة ، وأجهزة الكترونية مضادة ، لمعادلة أثر صواريخ « سام » ، ولحسم معارك الدبابات .

الكبريين ، للحد من حجم العمليات العسكرية ، والمدة التـــي نستغرقها ــ اي في الحد من وقت استمرار الحرب ــ لسبب بديهي على الاقل ، هو استهلاك الحرب السريع لاسلحة باهظة الكلفة ، أو لسبب اخر ربما يفوقه أهمية ، هو خطر التصعيد بالحرب الى حد يتعدى حدود المنطقة ، ويهدد مناخ الانفراج الدولي كلـــه .

لقد تدخلت الدولتان الكبريان تدفعهما اهداف متعارضة كلية . تدخل الاتحـــاد السوفيني ليثبت ان تمسكه بالتعايش السلمي والانفراج الدولي لا يتعارض مع دعمه لحركات التحرر الوطني بكل الوسائل ، بما في ذلك طريق الحرب ، ما دامت الحرب قد أثبتت أنها كفيلة بتحقيق نتائج ايجابية . بل كـــان السوفيت حريصين على ابراز أن مناخ الانفـــراج بوسعه أن يوفر ظروفا أكثر مواتاه لعزل ورد بؤر العدوان . أما من وجهة نظر امريكا ، فلم تكن القضية فقط أن تحمي اسرائيـــل ، ولا مجرد أن تدافع عن سمعة سلاحها في وجه السلاح السوفيتي، بل كانت القضية أيضا بعد اندلاع الحرب فعلا ، أن تتدخل على النحو الذي يكفل لها استثمار الحـــرب على الوجه الامثـــل لمصالحها الاستراتيجية العامة في الظروف الدولية الراهنـــة ، وهذه نقطة سوف نعود اليها تفصيلا فيما بعد .

كان للتدخل الامريكي فضل أساسي في انقاذ اسرائيل من عواقب العبور . ولكن امريكا كانت حريصة أيضا على الا يهدر الانجاز العسكري العربي ، حتى يكون هـــذا الانجاز **عامـــل تشجيع لمبادرات عربية أكثر جسارة على الصعيد الدبلوماسي**، وحتى يكسب العرب الشعور « بالتكافؤ » الذي ييسر فـــرص التوصل الى تسوية . وكذلك لم تشجع أمريكا **نصرا** عسكريا يتاح للاسرائيليين احرازه ، مثلما قاومت خطر تعرضهم **لهزيمة**، ذلك لان المضاعفات في حالة النصر الساحق ، او الهزيمـــة

المؤكدة ، هي زيادة عرقلة استعداد اسرائيل لتقبل التسوية ، لا العكس . والواقع ان هذه الاستراتيجية التي قنعت بهـا الدبلوماسية الامريكية بعد اندلاع الحرب ، او ربما رسمت لها عـدة اشهر قبـل نشوب الحـرب (كما يوحي بذلـك مقال دي بورجراف في « نيوزويك ») ، هي دبلوماسية **لم يقابلهـا السوفييت بالرفض .**

كان مناخ الانفراج الدولي قد وفر هذا القدر من أسبـاب التلاقي الموضوعي بـين الدولتين الكبريين ، علـى تعارض أهدافهما ومراميهما .

اننا قد أشرنا في بداية الفصل السابق (ص ١٠١) الى ان أزمة الشرق الاوسط هي الازمة التي صمدت أكثر من غيرها للتغييرات التي طرأت على العالم مع حلول مناخ الانفـراج الدولي .

ثم وقعت « صدمة » حرب أكتوبر ..

وربما كان من أبرز ما استحدثته ، دخـول أزمة الشرق الاوسط هي الاخرى عصر الانفراج الدولي ، وزوال صفـة « الاستقطـاب المطلق » التى طالما ميزت النـزاع ، اسـوة بالنزاعات الاخرى في فترة الحرب الباردة .

لقد تفتحت أمام أزمة الشرق الاوسط فرص جديدة لممارسة حرية حركة أوسع ، عملا بقواعد التحرك العالمي في ظل مناخ الانفراج الدولي .

لكن حتى نتبين ملامح هذه الحركة ، ينبغي الاجـابة على السؤال : ماذا يعني الانفراج الدولي ؟

الجزء الثاني

الانفراج الدولي .. ماذا يعني ؟

الفصل الاول

هل هو « وفاق » .. و « عناق » ؟

كلمة Détente التي شاعت في لغة السياسة منذ بضع سنوات لوصف مناخ دولي جديد ، ترجمت الى اللغة العربية بكلمة « الوفاق » . بل ذهب البعض الى حد تصوير هذا المناخ على أنه « عناق » ... عناق بين الدولتين العظميين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ! ذلك بعد طول فترة التنابذ والتناحر والتناقض بينهما ، باعتبارهما قطبي الصراع الدولي طوال فترة الحرب الباردة ، وبعد أن انزوت دواعي تحالفهما معا ضد النازية في الحرب العالمية الثانية .

وكلمة « الوفاق » ليست ترجمة دقيقة لكلمة Détente بل هي ترجمة حرفية لكلمة Entente . وللكلمتين Détente و Entente معنيان متمايزان .. والواقع أن هذه الترجمة غير الدقيقة لم تكن صدفة . بل عكست نية في تصوير هذا المناخ الدولي الجديد على نحو معين ، وفي ضوء فرضية مسبقة كانت هي الباعث وراء عدم دقة الترجمة وعدم حرفيتها . ووجدت هذه النية تعبيرها المكشوف في الاستعانة بتشبيه ينطوي على وصف حسي .. هو « عناق الدولتين الاعظم » !

وهذه الفرضية المسبقة هي أن التناقضات قد زالت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . أو زالت على الأقل فيما يتعلق بقضايا بعينها ، كاستعادة العرب حقوقهم في أزمة الشرق الاوسط . أو بعبارة أكثر دقة ، زالت فيما يتعلق بحالة

« اللاسلم واللاحرب » التي سادت المنطقة في الفترة التي سبقت حرب اكتوبر .

هذا المعنى ، عبرت عنه حسابات الخبير الامريكي الذي زار معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية « بالاهرام » . وقد جسمه الخبير بتحديد « كمي » يقبل القياس والمقارنة ، واستظهاره نتائج الندوة في الاهرام في انها خلصت الى أن للولايات المتحدة ٢٥٠ نقطة في الاستفادة من حالة « اللاسلم واللاحرب » ، وللاتحاد السوفيتي ١٦٥ نقطة في الاستفادة من حالة « اللاسلم واللاحرب » .

والواقع ان هذا التصور لم يكن تصور الخبير الامريكي وحده . بل أصبح اعتقادا جازما لدى السلطة في مصر ، ووجد تعبيرا واضحا في « ورقة الحوار عن المتغيرات الدولية » التي صدرت في أعقاب خطاب أنور السادات في ٢٣ يوليو ١٩٧٣ ، وجاء فيها :

« لقد كان من أخطر المتغيرات العالمية قيام الوفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ، هذا الوفاق الذي أنهى حالة الحرب الباردة واحتمالات الصراع المسلح بينهما ، والذي ربط بينهما على أساس من **المصالح المشتركة** .. »

وتستطرد ورقة الحوار شارحة هذا المفهوم :

« كان من أبرز هذه المتغيرات العالمية الانفتاح الاقتصادي العالمي ، وقيام المصالح المشتركة بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي . وهكذا تقدمت الاعتبارات الاقتصادية العملية على الاعتبارات الايديولوجية النظرية .

« وأمام هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي ، بدأت الدول الرأسمالية تعدل من تشريعاتها التي كانت تحرم التكامل الاقتصادي مع البلاد

الشيوعية ، كما عمدت بعض الدول الاشتراكية الى تعديل قوانينها ، بما سمح للاستثمارات الاجنبية بالمساهمة في النشاط الاقتصادي الوطني . »

ترجمة كلمة Détente بكلمة « الوفاق » لم تكن اذن اعتباطا . بل كانت تنم عن **حكم** على هذا المناخ الدولي الجديد، وعن **حكم** على هذه « المتغيرات » الجديدة التي طرأت على العالم . وكانت تنم عن موقف مبعثه موقع **« الذات »** من هذه « المتغيرات » ، والاحساس بأن التغيير الذي طرأ انما يسيء الى الحق العربي ، والى الجهد العربي للخروج من مأزق أزمة الشرق الاوسط .. ولكن قبل الاستطراد في هذه المناقشة ، ودراسة مدى صلاحية هذا الحكم ، يتعين علينا أولا ان ننتقي كلمة أكثر دقة ، تصلح ترجمة لكلمة Détente.

* * *

رغم أن كلمة « الوفاق » قد أصبحت المصطلح الرسمي ، الا أن اجتهادات قد بذلت للبحث عن ترجمة أفضل . فقد استخدم البعض كلمة « الاسترخاء » . وهي في الواقع ترجمة لكلمة Relaxation . والترجمة هنا مرة أخرى ليست دقيقة تماما . فضلا عن ان الكلمة العربية ـــ لا الكلمة بالانجليزية ـــ تحمل انطباعا يوحي بالاستخفاف ، أو السخرية أو الازدراء بالخواص التي تميز المناخ الدولي الجديد .

واستخدم آخرون كلمة « التهدئة » . وهي أيضا ليست ترجمة دقيقة تماما . واقرب مقابل لها بالانجليزية هو Appeasement . والكلمة ـــ بالانجليزية لا بالعربية في هذه المرة ! ـــ يحمل أيضا انطباعا فيه ازدراء بالظاهرة ولو بسبب أن كلمة Appeasement قد استخدمت لوصف اتفاقية ميونيخ عام ١٩٣٨ بين هتلر وموسوليني وتشيمبرلين ودالادييه، وهي اتفاقية قرظها رئيس الوزارة في بريطانيا وفرنسا وقتذاك

على أنها جنبت العالم ويلات الحرب . ولكنها كانت في الواقع تمهيدا للحرب العالمية الثانية ، اذ فتحت شهية هتلر للعدوان ، بدل أن تكبح جماح أطماعه .

ولذلـــك ربما كان أنسب ترجمة لكلمـــة Détente الى العربية هي « الانفراج » .. ولكن وقد انتقينا المصطلح ، فما هو فحوى الظاهرة الموصوفة « بالانفراج الدولي » ؟

الفصل الثاني

هل هو بفضل سحر كيسنجر ؟

ومع ظهور المؤشرات الاولى لمناخ دولي جديد ، حـــاول الاعلام الامريكي أن يوحي بأن الانفراج الدولي قد أصبح ممكنا بفضل براعة هنري كيسنجـــر ، « الدبلوماسي المعجزة » ، مستشار الرئيس الامريكي لشئون الامن القومي ، ثم وزيـــر خارجيته !.. وأن كيسنجـــر ، الاستاذ بجـــامعة هارفارد ، وصاحب مدرسة في العلوم الاجتماعية ، هـــو مبتدع أسلوب جديد في التفاوض ، وصانع صيغ لها مفعول السحر في وضع شعار نيكسون موضع التنفيذ ، شعار احلال التعاون الدولي محل المواجهات الدولية .

بيد أن تحليلات من هذا القبيل تنم عن فلسفة في تفســـير التاريخ ترجع أبرز تحولاته ومنعطفاته الى عبقرية افراد أفذاذ، بدلا من ارجاعها الى الضرورات الموضوعية .

صحيح أن للافـــراد دورا لا غنى عنه في تجسيم هـــذه الضرورات ، وترجمتها الى سياسات عمليـــة قابلة للتنفيذ . ولكن ليست عبقرية الافراد هي الاساس .

صحيح ايضا أن كيسنجـــر يحظى بتقدير كبير من قبـــل اقطاب دوليين عديدين ، بما في ذلك أعدى أعداء الولايـــات المتحدة ! ولا اريد ان اشير هنا بالـــذات الى ما قاله أنـــور السادات . لقد أشاد بعبقريته مرارا ، وبأنه الرجل الـــذي يمكن التعامل معه بثقة . ولكن أذكر ايضا في هذا الصدد حكم البروفيسور ارياتوف ، رئيس معهد الولايات المتحدة بالاتحاد

السوفيتي ، والخبير الاول بالشئون الامريكية الذي يرافق بريجنيف في لقاءاته مع الرئيس الامريكي . وكان قد قال لي — كرأي شخصي — في سبتمبر ١٩٧٣ ، أنه يختلف مع كيسنجر في فلسفته السياسية ، ويفضل مبدأ « الامن الجماعي » على نظريات كيسنجر في تأسيس « أمن » الدول ، ولكنه مع ذلك لا ينكر كفاءاته ، واختلافه معه ليس سببا للانتقاص من مواهبه الكبيرة .

ولكن أعجب حكم هو الذي سمعته من شو ان لاي . وليس شو ان لاي بأي مقياس رجلا يمكن اتهامه بممالأة أمريكا . فقد قال في معرض حديثه معنا خلال زيارة بعثة « الاهرام » للصين في أوائل عام ١٩٧٣ : « نحن ضد اسرائيل ولكننا لسنا ضد اليهود . وقد شهدت البشرية عباقرة كثيرين من أصل يهودي ، كماركس ، وأينشتاين .. وكيسنجر »!!

ولكن أيا كانت هذه الاوصاف ، وهذه الشهادات بكفاءة كيسنجر ، حتى من قبل خصومه السياسيين ، فلا ينفي ذلك الحقيقة الاساسية ، وهي أن الضرورات هي التي حكمت في المقام الاول تحول السياسة الامريكية من اذكاء التوتر والحرب الباردة ، الى تشجيع انعطافة حازمة نحو الانفراج الدولي ..

ويجدر بنا هنا أن نذكر ، قبل استعراض هذه « الضرورات » ، بأن كيسنجر ، مهندس سياسة الانفراج من وجهة النظر الامريكية ، له صفات كثيرة يتفق فيها مع جون فوستر دالاس ، مهندس سياسة « حافة الهاوية » ، وسياسة الحرب الباردة منذ عقدين من الزمان . فكلاهما مفاوض بالغ التشدد ، لا يتورع عن استخدام العصا الغليظة أو التلويح بها كلما رأى في ذلك مصلحة . واستخدام العصا الغليظة لا يتعارض في نظر كيسنجر مع سياسة تدعو الى الانفراج

الدولي . ولا ينبغي أن ننسى أن أعنف الغارات التي قاست منها فيتنام الشمالية ، هي تلك التي أعقبت توقيع اتفاق انهاء الحرب بالحروف الاولى في نوفمبر عام ١٩٧٢ . لقد بلغت الكثافة التدميرية للقنابل التي ألقت بها القاذفات الامريكية الضخمة فوق شمال فيتنام وقتذاك ما يماثل استخدام القنبلة الذرية .. وذلك بأمل اثناء المفاوض الفيتنامي عن التمسك ببعض شروطه في المفاوضات .. ووضع لمسة الاتفاق الاخيرة !!

* * *

ما هي « الضرورات » من وجهة نظر أمريكا التي أملت عليها تحبيذ الانفراج الدولي بدلا من اذكاء التوتر كما كانت تفعل من قبل ؟ ما هي ــ بتبسيط شديد ــ القضايا الاساسية التي أشعرت مصممي السياسة الامريكية بضرورة مراجعة اختياراتهم السابقة ؟

ان أولى القضايا التي لا بد أن تستلفت نظرهم في هذا الصدد هي تلك التي تمس في الصميم مركز أمريكا كدولة عظمى ، تتزعم المعسكر الغربي . لقد اكتسبت امريكا هذا المركز في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في وقت كانت فيه أوروبا واليابان ساحات لدمار كاد أن يكون شاملا . فتقدمت امريكا بعد الحرب ببرنامج مارشال لاسعاف اقتصاديات أوروبا المنهارة ، وأمنت بحلف الاطلنطي نظام الدفاع العسكري عن مصالح الرأسمالية الاوروبية ، وفرضت على اوروبا في مقابل هذا الدعم الاقتصادي والعسكري ، تبعية سياسية ، او التسليم على الاقل بأن أمريكا هي زعيمة الغرب دون منازع .

وما حققته أمريكا مع غرب اوروبا برمته ، حققته من باب اولى مع اليابان التي هزمتهـا في الحرب ، وفرضت عليهـا انركوع التام بعد ضرب هيروشيمـا ونجازاكي بأول واخـر قنبلتين ذريتين استخدمتا حتى الان في أي حرب .

الا أن تغييرات طرأت تدريجيا داخل اطار التحالف الغربي. فقد أخذت الرأسمالية في اوروبا واليابان تنتعش مرة أخرى . وبقدر ندمير وسائل الانتاج وقت الحرب ، بنفس القدر اتسم الانتعاش بحيوية أكبر بعد اعادة بنائها على طراز حديـث . وبدأت امريكا ندرك أن عوامل التنافس والتزاحم داخل التحالف الغربي أخذت تهدد تماسكه ، وباتـت تهدد مركز الولايـات المتحدة باعتبارها الدولة العظمى التي تتزعم الغرب بلا منازع. ولم يعد يجدي التذرع بضرورة التكاتـف السياسي في وجـه خطر الشيوعية لكبت تضارب متعاظم في المصالح الاقتصادية . واصبح مصممو السياسة الامركية يدركون انه لم يعد مفرا من استراتيجية جديدة تستعيد بها امريكا سيطرتها على الغرب ، كشرط لا بد ان يسبق كل شرط اخر يحقق لامريكا احتفاظهـا بكلمة فاصلة في تقرير مصائر العالم .

هنا برز كيسنجر على المسرح . صحيح ان مبادراته في انتعامل مع المعسكر المعادي ـ معسكر الدول الاشتراكية ـ بأسلوب لا يحكمه العـداء المستحكم وحده ، لم يكن مبعثهـا تفاقم التناقضات داخل التحالـف الغربي فقط أو أساسا . **كانت لهذه المبادرات دواع موضوعية حكمتها تغييرات جسيمة في موازين القوى الدولية** ، حتمت علـى أمريكا ان تراجـع سياستها السابقة في دفـع التناقض مع الاعداء الى حـافة انهاوية . هناك الانجازات المتعاظمة وبسرعة كبيرة في ثـورة العلوم والتكنولوجيا ، وانجازاتها بالذات في مجال اسلحـة الدمار الشامل . ولم يعد التفوق في ابتكار هذه الاسلحة وقفا

على أمريكا والدول الصناعية الغربية وحدهـــا ، بل أصبـــح الاتحاد السوفيتي يزاحمها في هـــذا التفوق ، بل يسبقها في احيان كثيرة . كان للسوفيت السبق في معظم منجزات الفضاء الرائدة . وكانت هذه المنجزات مؤشرات خطيرة عن تفـــوق في السلاح ، وكذلك عن قدرة نظامه الاجتماعي على بلوغ هذا النفوق . ولاول مرة برز أن « موازين الرعب النووي » لم يعد أمامها من حل سوى تخفيف التوتر ، واستكشاف سبل الحد من سباق التسلح ، خاصة في مجال الاسلحة الاستراتيجية . وامتدت المصلحة في تحاشي الانتحـــار الجماعي لتشمل لاول مرة ، حتى أعتى الاستعماريين ، وأكثر تجار السلاح تحريضا على المغامرة بحروب عدوانية .

ثم كان هناك عقم انتهاج سياسة العدوان السافر في ظل هذه الموازين الدولية الجديدة ، أي العدوان بالتدخل العسكري المكشوف ، على غرار ما كان يجري في ظل الاستعمار التقليدي، بعد أن نالت معظم المستعمرات السابقة استقلالها السياسي في العالم الثالث . وكان أسطع دليل على ذلك تردي الموقـــف الامريكى في فيتنام ، وعجزها عن بلوغ الهدف الذي خاضـــت الحرب أصلا من أجله بانتصار عسكري حاسم ، بل وارتـــداد الحرب لتفجر قضايا عديدة داخل المجتمع الامريكي ذاتـــه . **وربما كانت أزمة الشرق الاوسط هي وحدها الازمة التي شذت عن هذه القاعـــدة** ، لاتسامهـــا « بطابع خاص » كما سبـــق وأوردنا ، وصعوبة ردها فقط الى أنماط المواجهة المألوفة بين الاستعمار وحركات التحرير .

كانت هناك اذن « روادع » تحول دون قدرة أمريكـــا على الاستمرار في سياسة اذكاء التوتر والحـــرب الباردة فقط . وبرزت كذلك « حوافز » دفعتها الى البحث عن مصالح لها في انتهاج سياسة مغايرة . حافز التخلص من ورطة فيتنـــام .

وحافز استعادة سيطرتها على التحالف الغربي باستطلاع سياسة جديدة حيال الدول الاشتراكية ، سياسة كانت أمريكا وحدها هي التي تملك صلاحيات تقريرها في الغرب . بعبارة أدق : سياسة كان يستحيل تصور وضعها موضع التنفيذ ما لم تكن أمريكا موافقة عليها ، بل .. وما لم تكن هي المبادرة بانتهاجها ، ذلك لأن مركزها كزعيمة للغرب كان يؤهلها وحدها باجراء تحول له هذه الخطورة .

ثم برز حافز آخر . حافز اجادة استغلال النزاع الصيني السوفيتي ، بدلا من وضع الدول الاشتراكية كلها في « سلة واحدة » ، والاحجام عن جني اكبر ثمار ممكنة من تناقض « برز في صفوف العدو » .

والواقع أن النزاع الصيني السوفيتي كان في نظر أمريكا « لقطة » . دوافعه بالقطع غامضة . وفك طلاسمه باستقراء ما تعنيه نصوص ماركسية مطولة مسألة حيرت مراكز الدراسات الاستراتيجية في الغرب ، وأمهر متخصصيها في شئون الشيوعية . ولكن النزاع واقع قائم لا شك فيه . ومنذ أمد طويل زالت كل شبهة أن يكون « النزاع » مجرد « مسرحية » ، وزعت اطرافه الادوار فيما بينها .

ولم تكف أمريكا في أي وقت عن محاولة اذكاء هذا النزاع بكل ما كانت تملكه من وسائل ، حتى في ظل فترة الحرب الباردة ، ومع استقطاب العالم الى كتلتين متراصتين متربصتين كل منهما للاخرى . وباسترجاع ما جرى ، ليس بمستبعد ان اصرار امريكا على الحيلولة دون انضمام الصين الشعبية الى الامم المتحدة لسنوات طويلة ، وبقائها خارج نطاق « الشرعية الدولية » ، لم يكن محكوما فقط بوقوفها الحازم الى جانب فورموزا فحسب ، بل ربما كان تعميق

الانشقاق بين بكين وموسكو ، هو ايضا أحد الدوافع وراء هذا الاصرار ، بتأكيد التمييز في المعاملة الدولية التي كانت تحظى بها الدولتان الاشتراكيتان الكبريان . فقد سلمت بأن احداهما « عضو محترم » في « المجتمع الدولي » ، وفي منظمة الامم المتحدة ، ولها حق النقض في مجلس الامن . ولم تحاول أمريكا في أي وقت ، حتى في ذروة الحرب الباردة ، ابعاد الاتحاد السوفيتي من المنظمة الدولية ، او خرق اتفاقها مع السوفيت عند تأسيس المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ضمانا لبقاء جسور قائمة داخل مجلس الامن ، في وقت لم تكف فيه عن تحريض دول العالم على معاملة الصين الشعبية ككيان « منبوذ » . وما لا شك فيه ، أن سياسة امريكا قد حثت الصين على اتهام السوفيت بالتواطؤ مع الاستعمار، والانصياع « لنظام ثنائي » دبرته الامبريالية الامريكية لامتصاص السوفيت الى فلكها ، « نظام ثنائي أمريكي — سوفيتي » قررت الصين انه موجه ضدها ، وضد الاشتراكية ، وضد حركات التحرير ، وضد الثورة العالمية . .

والامر المحقق كذلك أن صناع السياسة الامريكية ، بعد اطمئنانهم الى أن احتدام النزاع بين الدولتين الاشتراكيتين قد وصل الى نقطة اللاعودة ، بادر كيسنجر في كتمان شديد برحلته الاولى الشهيرة الى بكين . وكانت المبادرة ضرب عصافير متعددة بحجر واحد . . كانت خطوة أمريكية جديدة في اتجاه زيادة تعميق التناقض بين الاتحاد السوفيتي والصين ، ولكن بأسلوب مبتدع جريء ، أسلوب التعامل مع الطرفين معا ، لا أسلوب التعامل مع طرف واحد فقط على حساب الطرف الاخر . . ثم كانت انهاء لكل دواعي استمرار حرب فيتنام ، بعد سقوط كل مبرر في زيادة تورط امريكا في حروب اسيوية تحاصر بها الصين . وكانت أنسب فرصة ممكنة

للخروج من الحرب مع اراقة ماء الوجه ، وتعويض عدم احراز انتصار عسكري قاطع بعملية سياسية بارعة ، لبت تطلعات وآمال قطاعات عريضة من الرأى العام الامريكي .. وكانت هذه المبادرة وسيلة لاسترداد امريكا سيطرتها على الغرب ، ذلك أن هذا الانفتاح على العالم الشيوعي بكل اطرافه ، كانت امريكا وحدها تملك صلاحيات تحويله الى سياسة مقررة للتحالف الغربي كله . فأكدت بذلك قدرتها على خطوة لا يقدر عليها في الغرب غيرها ، خطوة كانت حليفات امريكا تنشدها وتخشاها في آن واحد . تنشدها لتلافي الحظر على تبادل المنفعة مع دول المعسكر الاشتراكي ، ذلك أن هذا الحظر — بأوامر من واشنطن — الحق ضررا بالغا باقتصاديات أوروبا واليابان ، وسمم المناخ السياسي في بقاع العالم التي تتاخم المعسكر الاشتراكي ، وهذه المناطق وعلى رأسها أوروبا تتركز فيها أعظم مستودع للاسلحة الاستراتيجية شهده التاريخ في أي وقت .. ولكنها خطوة كانت ايضا تخشاها حليفات أمريكا ، بالقدر الذي أتاح فيه هذا الانفتاح لاقوى دولتين فوق سطح كوكبنا فرصة أن تعززا معا مركزهما « النسبي » حيال كل دول العالم الاخرى ، بعلاقات مباشرة تنشأ بينهما على حساب قوى عديدة أخرى ، منها من طالما استفاد من جو التنابذ والتناقض .

ونجح كيسنجر نجاحا باهرا . وكانت زيارة نيكسون التاريخية الى الصين في فبراير ١٩٧٢ . ثم كان لقاء القمة الاول في الكرملين مع الزعماء السوفيت في مايو ١٩٧٢ . ثم كان توقيع الاتفاقية الخاصة بانهاء حرب فيتنام في يناير ١٩٧٣ . وبدأ العالم يتحدث عن « المعجزة الكيسنجرية » ، ويتنفس الصعداء لانجازات الدبلوماسي الفذ . وبدا وكأنما انجز ما لا ينجز ، وغمرته كلمات الثناء والتقدير من الاصدقاء والخصوم

معا . وقيل عنه أنه فاق في براعته ميترنيخ وبيزمارك وغيرها ممن يشاع أنه تتلمذ عليهم ليستوحى فن السياسة وعلومها ، وبلغ فجأة ذروة المجد ، وفتح لنكسون ــ المطعون في استقامته السياسية ــ طريق اعادة انتخابه رئيسا للولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٧٢ ، بأغلبية ساحقة ندر أن شهد تاريخ الانتخابات الامريكية مثيلا لها .

***

ولكن سرعان ما أدى نمو علاقة امريكا مع الخصوم ، ومع الاتحاد السوفيتي بالذات ، الى نشوء شكوك وحساسيات لدى الاصدقاء . وبدأ يبدو وكأنما كيسنجر لا تثمر مباحثاته ولا تأتي بنتائج باهرة الا عندما يتعامل مع المعسكر المعادي . فقد بدأت تبرز شروخ واضحة في حلف الاطلنطي . ولم تعد فرنسا الديجولية وحدها الدولة الاوروبية التي تعلن على الملأ تحفظاتها بشأن سلوك امريكا حيال الحلف وحيال أوروبا . ولم تعد وحدها الدولة الاوروبية التي تسعى الى سياسة مستقلة ، وشخصية أوروبية أكثر تمايزا . وقد حاول كيسنجر أن يجعل من عام ١٩٧٣ « عام أوروبا » لرأب الصدع ، والحد من امتداد الشروخ ، واعادة التماسك الى التحالف الغربي . ولكن عام ١٩٧٣ شهد قرب نهايته حرب أكتوبر . وكانت الحرب بما صحبها من استخدام سلاح البترول ، سببا اضافيا لزيادة الخلافات بين اوروبا وامريكا اشتعالا . وخاب توقع كيسنجر بأن يكون عام ١٩٧٣ « عام أوروبا » ، بل كان « عام الشرق الاوسط » .

واذكر حوارا مثيرا حضرته في المؤتمر السنوي لمعهد الدراسات الاستراتيجية البريطاني في سبتمبر ١٩٧٤ ، وكان قد خصص مداولاته للآثار العالمية لحرب اكتوبر . نشب الخلاف

بين أعضائه الاوروبيين من جانب ، واعضائه من الولايات المتحدة في الجانب الاخر ، حول اثر الحرب على التحالف الغربي . صحيح أن « الحوار » لم ينعد حدود « الاداب » ، ولم يصل الى درجة التعنيف المتبادل . ولم تكن الحاجة الى التحالف الاستراتيجي الغربي موضع تساؤل . ولكن ارتفعت اصوات أوروبية لتؤكد وبحزم أنها ترفض التذرع بحجة تضامن الغرب لالزام أوروبا بتقبل وجهة النظر الامريكية ، دون أن تمكن من ابداء اي تحفظ ، ذلك أن لاوروبا الحق في السعى انى اقامة تضامن استراتيجي مع العرب يحفظ لها مصالحها الاقتصادية ، وحاجتها الماسة الى البترول المستورد من البلدان العربية ، بنفس القدر الذي يتعين عليها — كواجب — الحفاظ على تضامنها الاستراتيجي مع امريكا ، دفاعا عن مصالح الغرب وكيانه السياسي .

واستند « الاحتكاك » بين الطرفين — الاوروبي والامريكي — الى وقائع محددة لم تخفت حولها حدة المشاعر بعد مرور عام كامل على وقوعها . فقد رفض المتحدثون الامريكيون عدم انصياع اوروبا لما تراه أمريكا ضروريا لتأمين مصالح التحالف الغربي . وكان وراء هذا التأكيد دهشتهم لموقف الدول الاوروبية في عدم تلبية طلب امريكا تيسير جسرها الجوي الى اسرائيل اثناء الحرب ، بتوفير كل التسهيلات المطلوبة في القواعد الامريكية القائمة داخل أراضيها ، مما أرغم امريكا على اطالة خط السير ، واستخدام جزر الأزور التابعة للبرتغال . ولكن كانت للأوروبيين أمور أخرى أرادوا بدورهم تأكيد عدم ارتياحهم لها : هل من حق أمريكا الاعتراض على بيان دول السوق التسع الذي صدر بعد استخدام البترول يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، وحددت فيه هذه الدول موقفها من النزاع في الشرق الاوسط ؟ وهل كان هناك ما يبرر اعلان

امريكا حالة الطوارىء في ٢٥ أكتوبر ، بما كان ينطوي عليه هذا الاجراء من خطر تعريض اوروبا لآثار مواجهة شاملة مع الاتحاد السوفيتي ، دون أن تحرص امريكا على مجرد اخطار حلفائها في أوروبا ؟ ولا شك أن المسئولين الاوروبيين يرحبون بأن تنتهج امريكا سياسة حيال الدول الغربية توازن « الوجود السوفيتي » و « تحد من انتشاره » . ولكن ليس معنى ذلك ان تنجز امريكا هذه السياسة على حساب مصالح حيوية تمس مصادر طاقة الدول الاوروبية ، وميزان مدفوعاتها ، وتنال من صميم أمنها وصميم تماسكها ، وتعرضها لمشاكل لا بد أن تزداد حدة مع تعاظم موجة التضخم .

وما ينطبق على أوروبا ينطبق أيضا على اليابان . فقد هدد انفتاح امريكا المفاجىء على الصين ، كل مقومات استراتيجية اليابان في الشرق الاقصى ، واستقرار المعادلة السياسية التي تقيم عليها أمنها . ولم تجد مخرجا غير ان تنتهج هي الاخرى سياسة انفتاح مماثلة نحو الصين . ثم جاء استخدام العرب سلاح البترول في حرب أكتوبر . واهتز مركز اليابان من الوجهة الاقتصادية كذلك . اذ أفضى الحد من ضخ البترول العربي الى تهديد أسس اقتصاد اليابان ، رغم انتمائها الى الدول الصناعية المتقدمة . وترتب عليه خطر أن تنخفض معدلات النمو من ١٠٪ في المتوسط الى ٥٪ سنويا . الامر الذي فرض على اليابان أن تتحدى حليفتها أمريكا ، وأن تتوجه الى سياسة اكثر انحيازا للعرب ، بأمل « التواجد » بصورة اكثر ايجابية في العالم العربي ، وحتى تؤمن مصالحها البترولية لحين ان تتوافر لها فرصة زيادة تنويع مصادر طاقتها ، ربما باستثمار صادرات الصين المتزايدة للبترول بالذات .

* * *

ما هو سر احراز كيسنجر هذا النجاح الباهر في التعامل مع الخصوم ، وعدم احرازه نجاحا مماثلا في تعامله مع الحلفاء ؟

الملاحظ بوجه عام أن كيسنجر يبرع في المفاوضات التي تتسم **بصفة الثنائية** ، حيث يملك هو صلاحيات واسعة للحركة والمناورة ، وأمامه مفاوض يملك هو الاخر صلاحيات كبيرة لبت والحسم . هذه الشروط متوافرة في تعامل كيسنجر مع اقطاب الاتحاد السوفيتي ، وأقطاب الصين . وكانت متوافرة الى حد بعيد في مفاوضاته مع لو دوك تو بشأن تسوية قضية فيتنام . وكذلك كان كيسنجر نفسه في ذاك الوقت يتمتع بحرية حركة كبيرة — بتفويض من نيكسون — لينتهج الطريق الذي يراه أصلح في التفاوض ، دون حاجة الى تقديم حسابات عن سلوكه لجهات اخرى تراجعه .. الا الرئيس الامريكي نفسه . ذلك أن نيكسون كان لا يأبه كثيرا بالكونجرس أو الصحافة . ولم يكن يخشى ان يضع المؤسسات الامريكية امام الامر الواقع ، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا الحيوية التي يراها تمس صميم الامن القومي . فمن باب أولى في تلك التي كان يعلم أن قطاعات واسعة من الرأي العام سوف تستحسن قراره فيها ، مهما اختلف رأيها في شخصه .

وربما كانت تبرز صعوبة كلما تولى كيسنجر مباحثات في علاج خلاف أو نزاع تتعدد فيه الاطراف ، ويتعذر قصر التفاوض فيه على الاسلوب الثنائي . وهذه صفة مميزة للمباحثات التي كان على كيسنجر ان يجريها مع الحلفاء . فالاطراف المعنية في مباحثات تستهدف حفظ ودعم التحالف الغربي عديدة ، ومصالحها متباينة . ثم انها مباحثات تجري في العلن ، على موائد مفاوضات مكشوفة أمام الصحافة والرأي العام . ثم هي مفاوضات تراقبها وتراجعها جهات

دستورية متعددة ، ومؤسسات وهيئات مختلفة ، تناقش أوجه المصلحة وجوانب الاتساق في كل تفصيل مطروح للبحث . ومثل هذه الملابسات كلها هي نقيض ما يقتضيه أسلوب كيسنجر ليبرع ويحقق افضل نتائجه .

ونقصى أسلوب كيسنجر في المفاوضات التي اجراها حول فيتنام ، أو حول ازمة الشرق الاوسط بعد حرب اكتوبر ، وكلاهما مفاوضات اجراها مع اكثر من طرف في آن واحد ، يكشف عن منهج محدد لم يغب عنه أبدا . **منهج انتقاء حلقات محددة من « حالة النزاع » ، حلقات مقررة في ذهنه سلفا ، لترجمتها الى « اتفاقات تعاقدية » ، تلزم كل طرف من النزاع على حدة ، مع اهمال حلقات اخرى من « الحالة النزاعية » ، لعلمه أن الاتفاق حولها يتعذر تحقيقه في الحال ، أو لانه لا يرى مصلحة في انجازه لسبب أو لآخر** . ولما كانت الحلقات الخليقة بالتوصل الى اتفاق حولها تختلف مع اختلاف مصلحة ورؤية الاطراف المتنازعة ، فينجم عن ذلك تباين شديد في القدر الذي يلتزم به كل طرف ، وفحوى ما يلتزم به كل طرف . وليس لكل هذه الحلقات « المتعاقد عليها » من « قاسم مشترك » ، الا كونها جميعا قد أجريت مع كيسنجر بصفته « الوسيط » ، بل لاستخدام تعبير أدق : بصفته « قائد الاوركسترا » الذي ينغم حلقات تسوية النزاع على النحو الذي يحقق لامريكا أكبر فائدة منها ! وهذا المنهج في علاج اي نزاع « خطوة خطوة » ، وعلى ان يقرر كيسنجر وحده منعطفات التسوية ، وما ينبغي في كل لحظة أن يكتسب صفة الاولوية ، هو الذي نشهده جميعا اليوم في الاسلوب الذي يتشبث به لعلاج ازمة الشرق الاوسط. وهو السبب في تمسكه بألا يكون مؤتمر جنيف سوى منبر « للبصم » ، بعد انجاز المفاوضات الحقيقية تحت اشرافه ، وتحت اشرافه وحده في الكواليس . وهذا المنهج في تأمين كل

حلقة من النزاع « كجزئي » على حدة ، هو مـــا كان ينتقده البروفيسور أربا توف عندما قال لي انه يفضل كمقابل لهـــذا المنهج ، منهج الامن الجماعي . ومنهج كيسنجر ينطوي لا شك على مخاطر جسيمة ، اذ انه أشبه بالمشي على الحبل ، وفي حالة انقطاع خيط « التوازن الدقيق فيه » ، يمكن ان يفضي الى انهيار عملية التسوية برمتها .

وكان كيسنجر قد أدلى في سبتمبر ١٩٧٤ بتصريح ينم عن قلق مؤكد . فازاء تصاعد ازمات مختلفة أخذت تهدد استقرار العالم رغم حلول الانفراج الدولي : خطر التضخم في العـــالم الغربي ، وخطر انتشار المجاعات في العالم النامي ، وخطـــر زيادة تعثر مصادر الطاقة .. وصف المرحلة الراهنة بأنهـــا تتسم فعلا « **بتوازن بالغ الدقة** » ، وما لم يحافظ على هـــذا التوازن ، فان العالم معرض لخطر مخيف .. خطر وصفـــه « **بالفوضى الشاملة** » ..

الفصل الثالث

« نظام » دولي جديد :. أم « فوضى » شاملة ؟

بدا حلول مناخ الانفراج الدولي في بدايته ، وكأنما يرجع الفضل فيه الى انجازات كيسنجر الدبلوماسية الخارقة . هكذا على الاقل حاولت ان تشيع — في جوقة واحدة — ابرز وسائل الاعلام في الغرب. وأخذت مراكز الابحاث الاستراتيجية في العواصم الغربية تحدد قسمات جديدة للعالم ، تختلف كثيرا عن قسماتها من قبل .

ومن ابرز ما انتهت اليه اجتهاداتها في هذا الصدد ، ان **الاستقطاب الثنائي** الذي كان النمط السائد للعلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة (أي انقسام العالم الى قطاع رأسمالي على رأسه الولايات المتحدة ، وقطاع اشتراكي على رأسه الاتحاد السوفيتي) قد حل محله نمط ، أو « نظام » دولي جديد ، يقوم على **خمسة اقطاب متميزة** ، هي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي ، والصين واوروبا الغربية واليابان . ولكل من هذه الاقطاب الخمسة اسباب « قوة » خاصة به : « الدافع التكنولوجي » مثلا في حالة الولايات المتحدة ، « والدافع الايديولوجي » في حالة الصين ، « والقوة الاقتصادية » في حالة اوروبا أو اليابان ، الخ . . . ولكن « القاسم المشترك » الذي يميزها ، هو انها دون غيرها من الاطراف الدولية تحظى وحدها بالقدرة على تقرير مصائر التحول العالمي المعاصر .

ولكن لم يكد يمر عامان على شيوع هذا التصور عن « نظام » دولي جديد ، حتى أثبت الواقع أنه بنيان فكري لا يخلو من شروخ .

كان الشرخ الاول « **حرب أكتوبر** » وما ترتب عليـــه من استخدام العـــرب سلاح **البترول** ، الامر الذي اثبت أن طرفا منوطنا في « العالم المتخلف » خارج الاقطاب الخمسة ، قادر على احداث « زلزال » لا تقتصر آثاره عــــلى المنطقة العربية وحدها ، بل كانت له مضاعفاته على أزمة الطاقة ، والازمة النقدية ، والازمة الناجمة عن زيادة تباين أسعار المواد الخام الاستراتيجية المستخرجـــة من الدول النامية ، مع أسعـــار المنتجات الصناعية التي تنتجها وتصدرها الدول المتطورة . واصبح الطرف العربي « قطبا » بمعنى انه كفيل بالتأثير علـــى مجريات السياسة الدولية المعاصرة ، بعد ان كانت هذه القدرة وفق تقديرات مراكز الابحـــاث الاستراتيجية مقصورة على اقطاب خمسة .

ثم كان الشرخ الثاني ما أخذ يجري **في أوروبا** .

فقـــد كان لاوروبا اصلا بين الاقطـــاب الخمسة « وضع خاص » ، ذلك انها خلافا للاقطاب الاربعة الاخرى ، ليســـت دولة واحدة ، بل مجموعة دول .

وصحيح أن مجموعة دول غرب أوروبا ساعية الى اقرار صيغ للتنسيق وللوحدة ، في صورة « سوق مشتركة » تتطلع الى كيان واحد يتخطى الانقسام الى كيانات وطنية متميزة . ولكن هذه الجهود كلها ما زالت تعترضها عقبات كثيرة .

هل يمكن القول الان ، بعد بضعة أعوام من حلول الانفراج الدولي ، أن أوروبا أقرب الى تحقيق طموحها في تشكيل هـــذا الكيان الواحد ، المتميز ، المستقل ، القادر على تقرير مجريات السياسة الدولية ؟

كانت الديجولية قد أوضحت منذ عدد من السنوات ان

استرداد دول غرب اوروبا كيانا اقتصاديا له شأنه ، لا بد أن يستند الى قدر يكافئه من الاستقلال السياسي تجاه أمريكا . وكانت السياسة التي تبناها المستشار السابق فيلي برانت ، بانفتاح المانيا الغربية على الشرق ، تعزيزا لنفس الاتجاه ، بتأكيد ضرورة الا تظل اوروبا أسيرة المظلة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الامريكية فقط ، خاصة بعد اقرار مبادىء التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المتعارضة ، وتعدد صور تبادل المنفعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

الا أن ثمة شواهد أخذت تشير الى انزواء أبرز المعالم المؤكدة لشخصية أوروبا المتميزة المستقلة . فقد تقلد رئاسة الجمهورية في فرنسا بعد وفاة بومبيدو رجل لا يمت الى التيار الديجولي الخالص ، ولا يخفى ميوله الاطلنطية . وشهدت بون اتجاها مماثلا باحلال هيلموث شميت محل فيلي برانت في كرسي المستشارية ، وشهدته أيضا بريطانيا بعد عودة حزب العمال الى السلطة ، ومحاولة اعادة التفاوض مع أوروبا حول انضمام بريطانيا الى السوق ، والتقارب من جديد مع أمريكا .

وفي وقت تتجه فيه حكومات فرنسا ، والمانيا الاتحادية وبريطانيا الى تعزيز جسورها مع امريكا ، نجد أن اليسار كاد يصل الى السلطة في فرنسا . وأخذت تضطرب في ايطاليا كل معادلة سياسية تستبعد الحزب الشيوعي من المشاركة بشكل أو آخر في حكم البلاد . وفجأة ينتصر انقلاب يساري في البرتغال ، يضع حدا لآخر امبراطورية أوروبية في افريقيا . وأصبحت قضية خلافة فرانكو الشغل الشاغل في اسبانيا ، مع ادراك الجميع أن استمرار قمع اليسار ورفض اضفاء صفة الشرعية عليه ، معادلة فقدت الى غير رجعة مقومات

استقرارها . وفي اليونان ، سقط الحكم العسكري ، وسقط النظام الملكي . وبرز لليسار دور في الحياة السياسية ..

وهكذا بمراجعة ما جرى منذ أن ساد العالم مناخ الانفراج الدولي ، لا يبدو أن أوروبا قد أكدت شخصيتها كقطب دولي متجانس ، قادر على تقرير مجريات السياسة الدولية ، بل ربما كان العكس هو الاقرب الى الصحة ، **وأن أوروبا تشهد الان انتعاشا جديدا للصراعات الاجتماعية** ، اخذت تهدد تماسك النظام كله ، مع تفاقم ظاهرة التضخم وظهور بوادر أزمة اقتصادية خانقة .

وقد شهدت السنوات الاخيرة المزيد من تركيز رؤوس الاموال الامريكية في أوروبا ، لا العكس ، ومعظم رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة في الخارج موظفة الان في أوروبا . فقد ثبت أن هذا التوظيف يعود على امريكا بفوائد جمة في موازنة ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها على حد سواء ، رغم كل ما يعتري الاقتصاد الاوروبي من صعاب .. لم يكن الانفراج الدولي اذن حافزا لزيادة انفصال الاقتصاد الاوروبي عن الاقتصاد الامريكي ، ولم يفض الى تكامله في وجه أمريكا ، بل كان من شأنه على العكس تأكيد تبعية الاقتصاد الاوروبي للشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي يسيطر عليها رأس المال الامريكي في المقام الاول .

ثم كانت حرب أكتوبر الدليل في التطبيق على أن أوروبا لو وجدت ككيان واحد في تحمل الاعباء السلبية لرفع العرب سعر البترول ، لم تبرز ككيان واحد قادر على التصدي لعواقب ذلك ، واتخاذ المبادرات الايجابية الكفيلة بحفظ مصالحها .

فقد تحملت أوروبا أكثر من اي طرف دولي اخر أعباء الحد من ضخ البترول العربي ، وتحملت أكثر من اي طرف

آخر آثار ارتفاع اسعار البترول ، كما عانت أكثر من غيرها من أثر الاختلاف المفاجىء في أسعار البترول على زيادة تفاقم ظاهرة التضخم .

ومع ذلك عجزت أوروبا عن أن تتخذ موقفا موحدا من كل ما يمس انتاج وتسويق البترول . وعجزت عن أن تحدد موقفا موحدا من مؤتمر واشنطن حول قضايا اسعار المواد الخام ، ومن مقترحات كيسنجر — او حتى من المقترحات المقابلة التي تقدم بها جيسكار ديستان « الاوروبي » لمواجهة أزمة الطاقة ، ومن انشاء وكالة دولية للطاقة . لقد عجزت اوروبا في كل مناسبة عن ابراز ارادة سياسية واحدة تثبت بها وجودها على المسرح الدولي كقطب دولي متميز ومستقل .

وفي أعقاب حرب اكتوبر ، تيقنت أوروبا من أن الولايات المتحدة لن تتورع عن اعلان التعبئة العامة لقواتها في حلف الاطلنطي دون مجرد التفكير في استشارة اوروبا . وتصدت الدبلوماسية الامريكية لفك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية دون ان تحيط دول أوروبا علما بالخطوات التي تجريها . ووقتما تقرر تشكيل مؤتمر جنيف ، أستبعدت أوروبا دون الالتفات اليها كقطب يستحق الاشتراك ، ولا بد أن يتوافر له مقعد أو اكثر .

هل تستعيد أوروبا ما فقدته عن طريق « الحوار العربي الاوروبي » الذي يستهدف جمع دول السوق التسع مع عشرين دولة عربية حول مائدة مباحثات واحدة ، لبحث أوجه « التكامل » بين الطرفين ؟

هل يمكن القول بأن حرب اكتوبر لم تنف سلامة الفرضية القائلة بأن مناخ الانفراج الدولي قد أحل « نظاما دوليا » قائما على تعدد الاقطاب ، بدلا من « النظام الثنائي » في فترة الحرب

الباردة ، القائم على القطبين الامريكي والسوفيتي فقط ، ولكن **مع تصحيح في ((عدد)) هذه الاقطاب ، وبدلا من أن تكــون خمسة ، أصبحت ستة .. مع بــروز ((قطب عربي)) ؟**

ربما كان لهذا « القطب العربي » مصادر « قوة » فريدة : لا هي التكنولوجيا ولا هي الايديولوجية ، ولكن البترول العربي، والمال العربي ، وقدرة هذا القطب على المنح والمنع ، في وقت يتعرض فيه الغرب لازمة طاقة ، وأزمة نقدية ، وتضخم يتعذر ضبطه والتحكم فيه دون التضحية بصميم فلسفة مجتمعــات الاستهلاك ، واللجوء الى تقشف صارم . وربما يبرز وجــه « تكامل » بين القطب الاوروبي صاحــب التكنولوجيــا التي يسعى اليها العرب ، والقطب العربي صاحب مستودعــات البترول الذي يتوقف تحريك التكنولوجيا عليه . ولكن القطب الاوروبي والقطب العربي كلاهمـــا **مجموعة دول** ــ خلافــا للاقطاب الاربعة الاخرى . وكلاهما مجموعة دول شـديــدة التباين ، فهل يكون للحوار بينهما كمجموعتين ، حظ أعظم من الحوار الجاري داخل كل مجموعة منهما على حدة ؟ وهل من أمل في تكامل غرب أوروبا مع العرب في وقت يتعثر فيه التكامل على الصعيد الاوروبي ذاته ؟

* * *

عندما زرنا الصين في بداية عام ١٩٧٣ ، طرح شو ان لاي أمامنا تصورا عن الانفراج الدولي ، وأصدر عليه حكما شبيها بالحكم الذي توصل اليه كيسنجر في نهاية عام ١٩٧٤ ، ولكن انطلاقا من حيثيات ومسببات تختلف تماما .

وصف شو ان لاي هو الاخر مناخ الانفراج الدولي بانه فترة ((فوضى شاملة)) ، لانه في نظــره عبارة عن ((فتــرة انتقالية)) ، من مرحلة اتسمت فيها العلاقات الدولية بقسمات

محددة ، وبخواص يمكن تقريرها ، الى مرحلة أخرى لم تتحدد ملامحها بعد .

والارجح أن شو ان لاي كان يقصد بهذه «الفترة الانتقالية» الفترة التي بدأت بتخلي الاتحاد السوفيتي (في نظره) عن مركزه كقوة قيادية في المعسكر الاشتراكي ، والتي سوف تنتهي بزوال كل لبس حول ارتمائه نهائيا وكلية في المعسكر الاستعماري . بعبارة أخرى ، ينطلق منطق شو ان لاي من فرضية أن « الانفراج الدولي » ما هو الا « وفاق » و « عناق » بين « الدولتين الاعظم » ، ومن فرضية أن اتجاه الاحداث تنبىء باختفاء كل تناقض بينهما ، اللهم الا التناقضات المألوفة والتنافسات الشائعة بين الدول الاستعمارية ، على حساب حركة الثورة العالمية .

وليست « الفوضى » بالظاهرة التي تثير انزعاج قادة الصين ، بل يتصورونها نمطا واردا من انماط « النظام » ، وهي بالتالي ليست بالفكرة التي يتعين رفضها مسبقا في كل الحالات، بل قد تنشأ ظروف تقتضي اطلاقها عمدا بجراة . هكذا فعل ماوتسي تونج عندما شجع ، بل ابتدع فكرة «الثورة الثقافية» . وربما كانت هناك علاقة بين حلول فترة تتسم بصفة « الفوضى الشاملة » على نطاق العالم بأسره ، وعدم تردد قادة الصين في اطلاق عملية تتسم على الصعيد الداخلي هي الاخرى بصفة « الفوضى » . وقد استخدم شو ان لاي عبارة « الفوضى » تحديدا وهو يصف لنا ما جرى في « الثورة الثقافية » .

ان الصين ترفض ان تصف نفسها بأنها « دولة عظمى » ، على غرار الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي ، وكلاهما تدمغهما بهذه الصفة التي تثير عندها الازدراء ، ولكن لا يملك أحد انكار أن الصين « قوة عظمى » ، استطاعت أن تسيطر

على مصائرها ، وأن تؤمن مجتمعها في ربع قرن ، ولاول مرة منذ تاريخ يمتد الى أقدم العصور ، ضد الفيضانات ، والمجاعات ، والخزعبلات ، والكوارث الطبيعية ، ورفعت رأس الصيني بعد قرون من المهانة والذل . وترجع مراكز الابحاث الاستراتيجية في الغرب اكتساب الصين صفتها « كقوة عظمى » ، وكدولة قادرة على اثبات وجودها الدولي ، وعلى ان تطرح منطلقا متميزا له أصداؤه في مختلف أرجاء الارض ، الى دافع « الايديولوجية » في الصين ، وما تمثله من قوة تعبوية هائلة في شعب يصل تعداده الى ربع البشرية . وللصين بالتأكيد انجازات « تكنولوجية » خارقة في مجالات متخصصة محددة ، ركزت عليها لدواعي الامن مقابل تكاليف باهظة ، وامنتها ضد التقلبات الاجتماعية العاصفة طوال فترة الثورة الثقافية ، ابرزها في مجالين : مجال تفجير الذرة ، ومجال تصميم الصواريخ البعيدة المدى ، القادرة على حمل أقمار صناعية . ولكن لا تملك الصين الان القدرة على تعميم المستوى التكنولوجي الذي بلغته في هذين المجالين الى سائر نواحي نشاطها الانتاجي ، لاجابة احتياجات مجتمع انطلق وقت الثورة من مواقع بالغة التخلف .

لذلك ليس للصين من خيار سوى الاعتماد على اكبر استثمار ممكن لمواردها البشرية ، والاستعانة « بايديولوجية » صارمة لتعبئتها ، تجد ضوابطها مفصلة ومبسطة في تعاليم فكر ماوتسي تونج .

وقد يبدو متناقضا أن تحقق الصين السيطرة على مصائرها ، وان تطلق في نفس الوقت « ثورة ثقافية » يعترف قادتها بانها اتسمت بصفة « الفوضى » .. و « الفوضى » هي نقيض « السيطرة » ، ونقيض القدرة على « التحكم » .. كما قد يندهش المرء لثورة ثقافية « بروليتارية » ، يرى قائد الثورة

ضرورة التخطيط لهـا واطلاقهـا ، في ظـل « دكتاتوريـة البروليتاريا » ، وضد السلطة « الاشتراكية » القائمة .

ولا يجادل احد في أن ماوتسي تونج كان قادرا ـ بقـرار يصدر عن اللجنة المركزية للحزب ـ على اقصاء خصومه من السلطة . ولكن رفـض ماو حسم النزاع باجراء من أعلى ، وصمم على حسمه في الشارع . ولم يفصح خصوم ماو في أي يوم عن عدائهم للزعيم ، ولكن ماو اتهمهـم بأنهم « يشهرون الراية الحمراء ، لضرب الراية الحمراء » . وقد بددت الثورة الثقافية ـ « بالفوضى » التي استحدثتها ـ جهودا كثيرة كان يمكن توجيهها للبناء الاقتصادي . ولكن مقابل هذا التبديد ، استردت الصين في نظر ماو شيئا أهم . لقد استعادت الثورة روحها التي لم يتح لشباب الصين الذي نشأ في ظل « السلطة الثورية » منذ ١٩٤٩ أن يعيشها ، ويعلم عنها شيئا سوى ما يقرأ في الكتب . ومن تعاليم ماو أن الثورة كالسباحة ، لا تتعلم الا بالممارسة .

وقد امتدت « الثورة الثقافية » بالفعل لتجتاح المجتمـع الصيني بأسره ، ولتجذب الى حلبة العمـل السياسي اكثر قطاعات الشعب تخلفا ، وأبعدها عن ممارسته . وأصبـح الاحساس بالمشاركة ، هو الحافـز المعنوي الذي يغنى عن سائر الحوافز المادية في دفع الصينى الى البذل والعطاء فوق طاقة البشر . وقد أعطى المجتمع شحنة اندفاع مكنته بقدرات تكنولوجية محدودة من انجاز أعمال خارقة .

ومصطلـح « الثورة الثقافية » يجب ان يؤخـذ بالمعنى الواسع لكلمة « ثقافة » ، اي « **بما يعيد بناء الانسان** » ، أو يعيد بنـاءه وفق نمط يحـرره من الخضوع « لقيم الكفـاءة والانتاجية » فقط ، ويقاوم طموحه في التوصل الى معدلات نمو

مرتفعة في المستوى المادي للحياة فحسب ، دون تقدير لما ينطوي عليه ذلك من تبديد — لا « لموارد الطبيعة » التي يقلق المتشائمون من متطلعي المستقبل في مجتمعات الغرب المتطورة [أنظر ص ٣٧ وما بعدها] — ولكن من تبديد لقيم غير مادية ، انسانية وحضارية تمس صميم توازن الانسان .. وصميم أصالته الثقافية . وهو قلق يشغل مفكري حضارة عريقة كالصين ، ذات الجذور والمنطلقات المختلفة كثيرا عن حضارة الغرب .

ولكن أيا كان الاختلاف في منابع الحضارة وتباين وجهات النظر في تقييم معناها ، هناك سمات موضوعية مشتركة تجمع المجتمعات المعاصرة جميعها ، من أبرزها **التقسيم الاجتماعي للعمل الانتاجي** ، وهو نظام مطبق على حد سواء في المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتطورة ، المجتمعات الرأسمالية والمجتمعات الاشتراكية .. ويشمل هذا التقسيم الاجتماعي للعمل **تمييزا بين الاعمال اليدوية والاعمال الذهنية** ، تمييزا من خواصه أن الاعمال الذهنية تقيم بمقتضى معايير مختلفة عن معايير العمل اليدوي . ولا شك في أن مجتمعا مثل الصين ، يعتمد في الاساس على حشد موارده البشرية — بدلا من الآلة — لانجاز تقدمه ، لا بد أن يكون بالغ الحساسية حيال اية امتيازات قد يحظى بها « العاملون الذهنيون » ، وهم على أية حال قلة ما لم تكن الوسائل التكنولوجية العصرية هي الأكثر شيوعا في انجاز العمليات الانتاجية ، شأن معظم المجتمعات الاشتراكية الاوروبية اليوم .

وهنا تكمن « ضرورة » الثورة الثقافية في نظر قادة الصين ، ذلك أن قوة « الايديولوجية » في تعبئة أوسع الجماهير لبذل جهود عضلية مضنية وخارقة ، انما تتوقف على قدرة المجتمع الصيني على أن يزيل أولا بأول كل امتياز قد

يحظى به العمل الذهني ، ورد قيمه الى قيم العمل اليدوي ، والغاء كل فواصل أدبية أو معنوية أو مادية بينهما ، وفي كشف الطامعين في هذه الامتيازات ، او القانعين بظهورها ، على أنهم يشكلون جنين طبقة جديدة متعالية على الجماهير ، من شأنها جر المجتمع مرة اخـــرى الى الفواصل الطبقيـــة ، « وطريق الرأسمالية » في صورة مستحدثة . **وهذا في الاغلب جوهر ما يقصده قادة الصين « بالتحريفية السوفيتية » . وهو جوهـــر الظاهرة التي أطلق ماوتسي تونج « الثورة الثقافية » لتأمـــين المجتمع الصيني ضدها ، أيا كانت مخاطرهـــا في احـــداث « فوضى شاملة » .**

ولكن هذه « الفوضى » النبي نجمت عن انتفاضة الثورة الثقافية ، حـــرص ماوتسي تونج عـــلى أن تظـــل « **فوضى مضبوطة** » ، وأجاز ممارستهـــا الى حـــد معين فقط . وان جاوزت هذا الحد ، تدخل شخصيا بكل وزن كلمته ليحســـم الموقف في هذا الموقع أو ذاك . وفي وقت انطلقت فيه جحافل « الحرس الاحمر » لتفضح وتعزل قيـــادات الحزب « التي انتهجت طريق الرأسمالية » ، والعناصر « البيروقراطية » ، « المتعالية على الجماهير » ، ولتطارد في كل مكان الذين سلكوا خط « التحريفية » ، ولتعمل على « اعادة تربيتهم » بمطالبتهم بتقديم نقد ذاتي في اجتماعات مفتوحة أمام الجماهير ، كـــان جيش التحرير الوطني يتولى مهمة السهـــر على الا تتحول الصراعات الى صدامات دموية ، ويضمن بأعمال باشرهـــا بنفسه استمرار سير عجلة الانتاج ، دون تدخل في الصراعات لمناصرة طرف ضد طرف .

وبمجرد أن قدر ماوتسي تونـــج بأن الثورة الثقافية قـــد انجزت مهمتها ، واجتثت جذور « التحريفية » داخل المجتمع الصيني ، وأكدت شخصية الصين المتميزة في وجه الاتحـــاد

السوفيتي ، **أعاد « الانضباط الثوري » أو « الضبط الثوري » بعد « الفوضى المضبوطة »** . واستعدت الصين للانفتاح على العالم ، ومواجهة « الفوضى » في العلاقات الدولية .. الموصوفة « بالانفراج الدولي » . واستقبلت بكين الرئيس الامريكي نيكسون ، ورئيس وزراء اليابان تاناكا . وقبلت الصين الشعبية عضوا في الامم المتحدة ، بمقعد دائم في مجلس الامن .

ومن أبرز مخلفات التورة التقافية ، ما يعرف « بمدارس ٧ مايو » ، عممت في شتى ارجاء البلاد ، ويتلقى فيها الكادر الحزبي وغير الحزبي دورات ينصرف فيها الى أعمال انتاجية يدوية في مختلف مواقع العمل الشاق ، تصاحبها دراسات نظرية منخصصة . وتجري في هذه المدارس ممارسة النقد الذاتي جماعيا ، لموالاة القضاء على ظاهرة التعالي على الجماهير ، أو الانفصال عنها في اية صورة كانت . والانتساب الى هذه المدارس شرف يتسابق عليه المناضلون ، حتى لو صح القول بأن منح هذا الشرف يتم بقرار من أجهزة أمن الدولة !

ولا يبدو أن القيادة الصينية ترى تعارضا بين « الانضباط الثوري » و « الفوضى المضبوطة » ، بل ربما كان التارجح بين هذا وذاك ، من الشيء الى نقيضه ، هو منهج اصيل في جدلية فكر ماوتسي تونج ، للاحتفاظ بزمام المبادرة في وجه تحديات هائلة ما زالت تتهدد مسيرة الثورة الصينية ، وهو مفتاح السيطرة على مقدرات التحول الصيني ، وسر النهوض بالصين المتخلفة عبر خط مستقيم استراتيجيا متعرج تكتيكيا ، الى مصاف « القوة العظمى » . الم يعلن ماوتسي تونج ان المستقبل ايضا سوف يشهد تكرار الثورات الثقافية ، المرة

تلو الاخرى ، كأنما هي ضرورة متجددة ، لا بد أن تلازم اقتحام الصين طريقها الى التقدم ؟

وقادة الصين لا ينكرون حاجـــة مجتمعهم الى المعرفـــة التكنولوجية العصرية ، ولا يمانعون في استيرادها من الـــدول الرأسمالية المتطورة ، بمجرد أن اطمأنوا ــ بفضل الانفراج الدولي ــ الى ان هذه الدول قد كفت عن أن تضمر ازاء الصين نوايا عدوانية سافرة ، لانهـــم واثقون بأن المجتمع الصينـــي محصن قدر ما هو متاح له ان يتحصن ، ضد أية محاولة من قبل هذه الدول للنيل من تماسك ايديولوجيته . ولكن المسألة تختلف مع الاتحاد السوفيتي ــ ذلـــك ان انتماءه الى نفس المذهب العقائدي يعرض الصين في نظرهم لخطر ان يكون ثمن المعونات التكنولوجية ، هو التضحية « بنقاء » الايديولوجية . وبدون ايديولوجية واضحة القسمات ، تفقد الصين في تقديرهم شخصيتها وتتعرض لطريق التبعية . ويستشهدون للتدليل على ذلك بما ألحق بها من ضرر نتيجة سحب الخبراء السوفيت عند بدء تفجر النزاع الصيني السوفيتي علنا عام ١٩٦٠ .

ولكن يظل السؤال مطروحا : **ما هو مصير فكر ماوتسي تونج ، المتفاني في احتواء قيم العمل الذهني داخل اطار قيم ومقاييس العمل اليدوي ، ودمغ كل خروج على ذلك «بالخيانة» و« التحريفية » ، عندما تكون الصين قد تحولت الـــى مجتمع اشتراكي متطور تكنولوجيا ، تكتسب فيه الاعمال الذهنيـــة شأنا متعاظما ؟**

هل يستمد فكر ماوتسي تونج قوته من وضع الصـــين كدولة اشتراكية ، أم كدولة تعتمد على ذاتها بعناد واصرار ، وعلى قيم حضارية تضرب بجذورها في تاريخها البالغ العراقة ، البالغ الخصوصية ، لتجتاز بجهد مثير للدهشة والانبهار معا حواجز التخلف ؟

الامر المحقق على اي حال ان كل مجتمعات العالم لا تملك مثل الصين سلطة قادرة على السيطـــرة على مقدراتها مـــع تعاظم الازمات والاختناقـــات التي لم تلبث أن طفت فـــوق السطح ، ثم أخذت تطغى وتلح مع حلول الانفراج الدولي .

ووصف هذا المناخ الجديد « بالفوضى » **لا بد أن يجـــد آذانا صاغية في المجتمعات الفقيرة ، المتخلفة** ، المعرضة لخطر مجاعات لم تشهد البشرية في تاريخها مثيلا لها ، **وفي المجتمعات الصناعية الغنية** التي بدأت تخنقها تخمة التضخم ، وازمـــات اقتصادية وماليـــة و« ثقافيـــة » طاحنة ، مثـــيرة للقلـــق والتشاؤم . ولذلك ، فان لايديولوجية الصين القائمة علـــى شرعية فكرة « الثورة الثقافية » دلالة تتعدى حدود الصين ، وهي دعوة سافرة لشرعية التمرد علـــى « النظام » الدولي الجديد . وشرعية اللجوء الى وسائل في التمرد يدينها «النظام» الدولي الجديد ، باعتبارها خارجة على قواعده وضوابطـــه وشرعيته . وتطرح في وجه « نظام » الانفراج الدولي ــ القائم على اتفاقات « قمة » من أعلـــى ، لتجنيب البشرية مخاطـــر العذاب والتشويه والفناء بفعل اسلحة الدمار الشامل ، او بفعل التلوث ، او بغير ذلك من منتجـــات تكنولوجيا العصر المخيفة ــ مفهوما استراتيجيا مقابلا يستند الى « **الانتفاضة من أدنى** » ، ومن أكثر مواقع البشرية عرضة لازمات وتقلصات مستعصية الحل ، ازمات لا بد ــ في نظر الصين ــ أن تعصف ان آجلا أو عاجلا بهؤلاء الذين يحاولون « عند القمة » ضبط وتنظيم وكبت واجهاض ثورة الشعوب : سواء كان هؤلاء ممن يدينون بالولاء للامبريالية الامريكية ، أو « للقيادة التحريفيـــة السوفيتية » ..

ومنطلق الصين هذا قد وجد آذانا صاغية حتى داخـــل العالم العربي ، وهو منطلق يبرز بالذات كلما بدت أزمة الشرق

الاوسط « أزمة مستعصية الحل » . ويكفي للتدليل على ذلك ان نلاحظ ان **ثورة ليبيا** ـــ رغم ان فلسفتها تختلف كل الاختلاف عن فلسفة ثورة الصين ـــ قـــد اقتبست من تجاربها ـــ عن ادراك او لمصادفات مثيره للانتبـــاه ـــ مصطلحات كثـــيرة : « الثورة الثقافية » ، « المسيرة الليبية » على غرار « مسيرة الصين الكبرى » في الثلاثينيات ، وحتى ما يقال الان عن ان معمر القذافي قد عكف على وضع « كتاب أخضر » يضم أقواله المأثورة ، « كالكتـــاب الاحمـــر » الشهير الذي يحوي تعاليم ماوتسي تونج .

لقد أطاحت السلطة الجديدة في ليبيا بالنظام الملكي في وقت بدأت ترتسم فيه بوادر « الانفـــراج الـــدولي » ، بالمعطيات الجديدة التي أدخلتها على خريطة العالم السياسية ، ولم يكن الشبان الوطنيون الذين تولوا هذه السلطة الجديدة قد عاشوا من قبل تجربة المواجهة العنيفة بين العالم الرأسمالي الامبريالي والعالم الاشتراكي طوال فترة الحرب الباردة . ولكن الـــذي لمسوه بمجرد ان بدأوا ينفتحون على حقائق السياسة الدولية، هو أوجه « تعاون متبادل » و « تعايش سلمي » بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية المتقدمة ، مما أوحى لهم بـــأن **أنماط تماثل وتكامل بدأت تنشأ بين الدول المتطورة جميعها** ، بغض النظر عن اختلاف نظمها الاجتماعية ، وتعارض معتقداتها الايديولوجية . ولما كان قادة ليبيا لا تربطهم بأي من المعسكرين صلة ايديولوجيـــة ، فكان مـــن شأن ذلـــك اثارة ارتيابهم في استقامة العداء السوفيتي للامبريالية . وكان لا بد أن يفضى هذا التصور الى **أرضية لقاء مع المنطق الصيني** ، خاصة في الفترة قبل حرب اكتوبر التي ظلت فيها أزمة الشرق الاوسط متعثرة تمامـــا ، دون ما حل في الافـــق ، وبدت المناصـــرة

السوفيتية للحق العربي في استعـادة الارض المحتلة عديمـة الجدوى في انجاز نتائج ملموسة ، رغم انقضاء سنة بعد أخرى على وقوع العدوان .

ووقت أن أصدر معمر القذافي قراره باطـلاق « ثـورة ثقافية » في ليبيا ، وصفها لنا في لقاء معنا « بالاهرام » علـى النحو التالي :

« ليبيا تعيش الان ثورة ثقافية .. وكل ما استقر لها من تقاليد وقيم وعادات سلوكية ، تعرضها هذه الثورة للتقلـب والتغيير .. لا بد اذن من « ضابط » يحمي المجتمع الليبي من هوى من يقبض على زمام السلطة ، « ضابط » يقيم تشريعات الثورة على أسس تتسم بالاصالة والاتساق معا » .

واستطرد العقيد قائلا :

« ان الصراعات التي اجتـاحت الصين طوال ثورتهـا الثقافية لم يكن بوسعها ان تتجاوز حدا معينا ... ذلـك ان حكم ماوتسي تونج ، هو دائما الحكم النهائي في حسم اي نزاع .. ونحن أيضا في حاجة الى « ضابـط » للسلوك الثوري ، نستطيع الاحتكام اليه .. **والشريعـة الاسلامية ـ كأساس للتشريع ـ افضل ما يحقق هذا الغـرض** ، ذلك أن أحكـام الشريعة لا يختلف عليها أحـد .. قـد تختلف الاجتهادات في التفسير . ولكن الشريعة ـ كمصدر للتشريع ـ مرجع لا شك في أصالته .. والباب دائما مفتوح للأخذ بأكثر الاجتهـادات مواءمة لمقتضيات العصر ، ومتطلبات الثورة والتحرير » .

وليس بغريب أن يكون الدين **وحده** هو المرجع الايديولوجي في مجتمع كليبيا ، لم يحظ شعبه في ظل العهود التي سبقـت الثورة ، بأي قسط من التعليم المعاصر .. وهو شأن كـافة المجتمعات العربية التي لم تقفز الى العصر ، من أوضاع قبلية

عاشتها دون تغيير طوال قرون وقرون .. الا بفضل اكتشاف البترول بكميات هائلة ، مختزنة في أعماق صحراء العرب الجرداء ، المترامية الاطراف . ولكن الذي يلفت النظر في طرح القذافي ، هو انه لم يؤسس رجوعه الى الشريعة الاسلامية كمصدر للتشريع لاسباب دينية فقط ، ولم يكن منطقه فيه هو اقامة دولة ثيوقراطية ، بل أرجع تمسكه بالشريعة الى دواع دنيوية وعملية وسياسية كذلك ، أبرزها ــ كما يقول ــ اقرار « ضابط » (يحظى في ليبيا بقبول اجماع الشعب) خليق بحماية المجتمع ضد كل انحراف ، في وقت يتعرض فيه لاعادة صياغة كاملة ، والجماهير مدعوة بطريق الثورة الثقافية الى امتحان قيم جديدة ، تصلح مرتكزات للمجتمع بدلا من الاوضاع الرجعية السابقة .

والتمسك بتعاليم الاسلام هو في نظر القذافي مصدر « نقاء » و « طهارة » ضد الاعوجاج ، تماما كما تنظر الصين الى تعاليم ماو . وربما كان للقذافي ما يبرر حرصه على « النقاء » ، في مجتمع نحول فجأة من الفقر المدقع الى الثراء الفاحش . والفضل في هذا التحول لا يرجع الى « العمل الاجتماعي » ، بقدر ما يعود ــ كما قلنا ــ الى ثروة البترول التي تبطنها أرض ليبيا . وكل اثراء يتم بيسر ، دون جهد أو معاناة ، يحمل في طياته خطر الافساد ، ويعرض المجتمع لخطر التحلل .

والافراط في الحرص على « النقاء » ، هو رد فعل قد لا يكون مدركا بوعي تام من قائد ثوري متقشف وطموح ، يحس بمزالق ومحاذير « ثروة » هبطت « من السماء » ، لا يسندها « علم » أو « تجربة » ، في اجهاض منطلقات « ثورة » يعلق عليها هو اعظم الآمال .

ان تاريخ الثورة الصينية يختلف كل الاختلاف عن تاريخ الامة العربية ، وعن تراث الاسلام — ولكن تلتقي ثورة الصين مع ثورة ليبيا في أن كلا منهما تجارب مجتمعات تواجه واقع التخلف ، وتطمح بالنضال في اقتحام طريقها الى التحرر ، وتقرير مصائرها بنفسها ، واعلاء شأن كلمتها المستقلة . وكل منهما يستند في تنشيط منطلق الثورة الى حشد وتحريك الجماهير ، ويتمسك بفكرة « النقاء » كأساس للاستقامة الثورية ، ومنبع للثقافة ومصدر للاصالة ، رغم اختلاف العقيدة ، واختلاف ما هو مقصود « بالثورة » ، وما هو مقصود « بالنقاء » . ومع ذلك فلمعمر القذافي رأي في ماوتسي تونج ، قاله لنا بعبارات كلها حرارة : « ماوتسي تونج هو عظمة الصين .. هو الشرق .. هو سور الصين العظيم .. هو كونفوشيوس في القرن العشرين .. ولم تكن الماركسية له سوى أداة ليستعيد بها للصين مكانتها ، وليرفعها الى مقام الدول الكبرى »(١). كانت هذه الكلمات قبل حملة ماو باسم الماركسية ضد رجعية تعاليم كونفوشيوس ..

(١) اللافت للنظر في هذا التشخيص هو أنه لا يختلف — في جوهره — عن تشخيص السوفييت « لقومية منطلق ماوتسي تونج » ، مع فارق أساسي ، وهو أن ما يبدو موضع تقدير القذافي هو بالتأكيد موضع استنكار السوفييت ، لا لان السوفييت يعارضون « الوطنية » او « القومية » ، ولكن على اساس ان الماركسية تقتضي ألا تتعارض « الوطنية » مع « الاممية » . ومعمر القذافي كالاتحاد السوفييتي لا يرى في منطلق ماوتسي تونج ، ما ينم عن « موقف جوهره أممي » . ولكن — من جانب آخر — هذا الاعجاب الذي أبداه القذافي بماو ، **هو مؤشر عن أن « القومية » قد اصبحت في نظره محركا للثورة لا يقل أهمية عن « الدين » . والمؤكد على اي حال ان اسباب تلاقي القذافي مع ثورة الصين تفوق مقدار تلاقيه مع دول اخرى تنتمي مثله الى الامة العربية ، وتنتسب مثله الى الاسلام، وتتخذه مثله شريعة لها** . وهذا تطور في « نظريته الثالثة » خطير لا شك انه يمس بناءها الاساسي في الصميم .

ومنذ أن نشطت دبلوماسية كيسنجر في الشرق الاوسط بعد حرب أكتوبر ، وأصبح التوصل الى تسوية مطروحا ، وبدا وكأنما كيسنجر وحده يملك مفاتيحها ، خفت تصريحات ومواقف القذافي المعادية للسوفيت ، وتعددت أوجه تعامل ليبيا مع الاتحاد السوفيتي على مستويات شتى . كذلك ، بالقدر الذي ثبت فيه أن انفتاح امريكا على الصين لم يعقبه التغيير المنتظر في موقف أمريكا من تايوان ، ولم تلب امريكا احتياجات الصين الى التكنولوجيا الامريكية على المستوى المطلوب ، وبان وكأنما أمريكا هي المستفيد الرئيسي من النزاع الصيني السوفيتي ، أطلقت بكين اشارات يستدل منها أن هذا النزاع لن يكون سببا في تضحيتها بمصالح حيوية لها .

وقد لا يكون جو الانفراج الدولي حاجزا يحول دون بروز أشكال مختلفة من « الفوضى » . **ولكن لممارسة الصراعات فيه على الصعيد الدولي ضوابط ومسالك لا يمكن اغفالها ، تماما كما لا يمكن اغفال « ضبط » الفوضى في داخل أي بلد ،** حتى لو كانت هذه الفوضى « مطلوبة » ، وانطلقت بتحريض من أعلى سلطة في الدولة ، كما فعل ماو عندما أطلق « الثورة الثقافية » .

* * *

موسكو بشوارعها الواسعة ، ونبضها الهادىء ، والخضرة المنتشرة في كل مكان ، مخططة على نحو يوحي بأنها مدينة مؤمنة ضد التلوث . وهذا الاحساس « بنقاء الجو » لا يلمسه الزائر في موسكو فقط ، بل في سائر ارجاء الاتحاد السوفيتي ، وبوجه عام في دول شرق اوروبا الاشتراكية .

قد تشكو من بطء المعاملة ، ولكن لن تعاني في دول أوروبا الاشتراكية من حالة « تشنج » أنشأتها « بيئة تكنولوجية »

طاغية في كل عواصم الغــرب ، وتدفع بايقاع الحياة فيهـا وبأنماط السلوك ، الى حالة تتحدى ايقاع وظائف الانســان البيولوجية ، وتصيبه في صميم توازنه النفسي والعصبي .

كذلك ، لا تعيش دول الاشتراكية الاوروبيــة التشنجات التي تجتاح العالم الفقير المتخلف ، سواء بسبب أوجه الحرمان العديدة التي تجعل مشاكل الحيــاة فوق قدرة البشر علــى التحمل ، او لانبثاق فكر يرى تعميم « الفوضى » ، ولو كوسيلة لتخطيها ، وشق الطريق الى الرخاء والعدالة والاستقرار .

ومع ذلك ، فان قضية التلوث تشغل العلماء السوفييت ، تماما كما تشغل أقرانهم في الغــرب . وربما كنا نحن فقــط العائشين « خارج » العالم المتطور ، لا ندرك بعد حقيقــة ما تعنيه لحاضر عالمنا ومستقبله .

« منذ أيام فقط ، انفجر وباء الكوليرا في نابلي .. وثبت أن السبب يعود الى أكل محار مسمومة بسبب ارتفاع نسبة تلوث مياه البحر .. ان جميع البحــار ، بما في ذلك البحــر المتوسط الذي يطل على شواطئكم ، اصبحت معرضة لهــذا الخطر .. وقد يكون للنظم الاجتماعية حدود جغرافية . وقد تكون الدول الرأسمالية هي وحدها التي توطن شركات كبرى تعجز حكوماتها عن فرض القيود الضرورية على نشاطاتهـا الصناعية ، للحيلولة دون تلوث البيئة .. الا أن البيئة الملوثة لا تعرف الحدود ، والبشرية بأسرها مهددة لمجرد وجود مصدر واحد للتلويث الحاد ، بصوره الحديثــة ، في أية بقعة مــن كوكبنا ..

« خذ على سبيل المثال اخطار تلوث الجو . ان اغلــب انواع الوقود المعاصر يقوم على احتراق مواد كربونية ، تنبعث منها عوادم غازية تستقر في طبقات الجــو العليا ، وتنشىء

ظاهرة معروفة باسم « أثر البيت الساخن » Hot-house Effect ومن شأن هذه الظاهرة تسخين المحيط الجوي كله . وقد لا تصل الحالة الى درجة الحرارة المرتفعة التي تحيط بكوكب الزهرة ، ولكن لهذه الظاهرة اثرا أكيدا في الحاق الضرر البالغ بالحياة النباتية ، والحياة الحيوانية على اتساع كوكبنا » .

هكذا حدثني جيريمين ، النائب الاول لرئيس اللجنة الحكومية للعلم والتكنيك التابعة لمجلس الوزراء ، في زيارة لي للاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٧٣ . وكان حديثه ردا على سؤالي : « **هل الانفراج الدولي هو تلبية « لضرورة » ، أم تحول « غير جوهري » في العلاقات الدولية** .. كان يمكن حدوثه الان .. أو بعد عقدين من الزمان .. دون آثار حاسمة على حياة البشر ؟ »

والحقيقة أن ثمة اعتقاد شائع أن الحاجة الى الانفراج الدولي ، والتعايش السلمي ، تمليها ضرورة تجنب « البديل »، أي خطر الحرب النووية الشاملة فقط . ولا تلتفت الناس كثيرا الى أن تعايش الدول سلميا أصبح ضرورة **لتجنب أخطار نشأت حتى في ظل سيادة السلام** .

صحيح أن « صناعات الحرب الشاملة » في ظل « استحالة الحرب الشاملة » بدأت تتعرض حتى في الدول الراسمالية المتطورة لمآزق . ولم تعد تبدو « مربحة » حتى من وجهة نظر مصالح الاحتكارات الكبرى المنتجة للسلاح ، ذلك « أن كل جيل من أجيال الاسلحة المتفوقة » ، على حد قول الاكاديمي أرباتوف « تزداد حياتها قصرا ، وترتفع نفقاتها على شكل متوالية هندسية » . فلقد ارتفعت تكلفة انتاج الغواصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ٤٠ مرة ، وحاملة الطائرات ١٠ مرات ، وقاذفة القنابل الاستراتيجية ٣٦ مرة ، والمقاتلة

١٣٠ مرة !.. « وهذا الارتفاع المذهل في سعر السلاح هو الذي أنضج الظروف لمجلس الدول الراسمالية وتناقش قضية وضع حد لسباق التسلح ، والضمانات لتجنب المواجهة النووية الشاملة » .

الا أن موسكو في نظرتها للمستقبل **لم تعد تقصرها على شواهد عن افلاس « الروادع السلبية » فقط ، بل تبحث عن طرق لتنشيط « الحوافز الايجابية » أيضا في تعزيز التعاون الدولي .**

قال لى البروفيسور ارباتوف : « نحن نعتز ان لنا في الاتحاد السوفيتي ربع علماء العالم . ولكن هذه احدى طرق النظر الى المشكلة . الطريقة الاخرى ان نقول : ان ثلاثة ارباع علماء العالم يعملون خارج الاتحاد السوفيتي ! لماذا لا يستفيد علماؤنا من جهودهم وأبحاثهم ؟ لماذا لا توحد هذه الجهود ؟.. فان طرق البحث العلمي لا تختلف في مجالات واسعة من مجالات العلم مع اختلاف العقائد الاجتماعية ، والايديولوجية السياسية » .

والواقع أن مجالات « توحيد جهود العلماء » في ظل انجازات ثورة العلوم والتكنولوجيا العصرية تتسع آفاقها كل يوم . بل تتعدد المجالات التي لا تحتمل غير أن تتوحد فيها الجهود العلمية . فكما قال جيريمين : « من غير المتصور تدارك آثار الاعاصير والعواصف التي كثيرا ما تحدث بطريقة فجائية ، وأسبابها غير معروفة بعد ، دون تبادل معلومات مراكز الابحاث على نطاق العالم كله . ومجال الارصاد الجوية هو مجال يجري فيه الان تعاون سوفيتي امريكي بمساعدة الكواكب الصناعية . كما ابرمت اتفاقات للتعاون في مجال اكتشاف سر السرطان ، وفي مجال جغرافية المحيطات ،

لتوسيع نطاق موارد الغذاء ، والاستفادة من المواد المعدنية المستقرة في قيعان البحار .

« وهذه بعض الامثلة فقط . ولكنها تفسح المجال لاستثمار مشترك لجهود العلماء في اكثر فروع العلم تطورا ، وصولا الى طفرات جديدة في رفع انتاجية العمل الاجتماعي ، وخفض تكاليف الانتاج ، كتوليد الكهرباء مباشرة دون حاجة الى قطع متحركة ، بالمغناطيسية الهيدروديناميكية ، أو كدراسة الظواهر البيولوجية والكيماوية التي تكتسب خواص مختلفة في مجال انعدام الوزن عن تلك المعروفة عنها فوق سطح الارض ، أو كاستثمار الفضاء لالصاق المعادن دون حاجة الى لحام .. ان هذه الابحاث ، الباهظة التكلفة ، ليس لأحد مصلحة في أن يجريها منفردا ، مع تعرضه لاحتمال أن يكون غيره قد اجراها من قبله ، فقط بسبب العوازل التي طالما حالت دون تعاون العلماء » .

والسوفيت لا يرون أن حلول الانفراج الدولي ، هو بفضل مبادرات من قبل امريكا **بقدر ما هو ثمرة لجهود الاتحاد السوفيتي وقوى الاشتراكية ، المتواصلة ، التي لم تنقطع منذ تأسيس السلطة السوفيتية ، والرامية الى تنفيذ شعار لينين بضرورة اقامة ((التعايش السلمي)) بين دول العالم ذات النظم الاجتماعية المختلفة .**

انهم يرجعون هذه الضرورة الى خاصية ميزت تاريخ العملية الثورية في عصرنا ، وهي أن الثورة لا تقع في كل بلدان العالم في وقت واحد ، ولكن في أوقات مختلفة ، وبمراحل مختلفة . لذلك هناك نظم تقدمية ونظم رجعية تتواجد في آن واحد . ومن هنا الضرورة الموضوعية « للتعايش السلمي » بينها ، ذلك أن الحرب الشاملة لن يترتب عليها سوى الدمار

الكامل في عصر الاسلحـــة النووية . والمهم في هذا الصـــدد تأكيد أن التاريخ ينشط في اتجاه خدمة الاشتراكية . والسلام عاما بعد عام يقوي مواقع الاشتراكية ، ويوفر ظروفا أنسب لانتصار الثورة الاشتراكية ، ولانجاز عمليات التحرير .

ويقول السوفيت : ومع ذلك ، فان الاتحاد السوفيتي لا يتنازل أبدا عن حقوق الشعوب الاخـــرى .. اننا قد أقمنـــا اتصالات مع الولايات المتحدة . وهذه الاتصالات ستستمر ، عملا بتوصيات لينين الذي حدد « التعايش السلمي » بأنـــه يعني النضال ضد الرأسمالية بكـُـل الطرق .. الا الحرب . وهذه الاتصالات تساعد موضوعيا حركات التحرر الوطني ، ولم يترتب عليها أبدا أن تخلى الاتحـــاد السوفيتي عن تقديم السلاح للذين يناضلون بالسلاح ضد الامبريالية الامريكية ، او اية قوة امبريالية اخرى .

ولا يرى السوفيت أن أمريكا هي المستفيدة الرئيسية من المناخ الدولي الجديد ، ويسوقون في ذلك اكثر من حجـــة . انهـــم يعتزون بأن نيكسون هو الـــذي بادر بالمجيء أولا الى موسكو ، قبل ذهاب بريجينيف الى واشنطن . وتنطوي هذه الخطوة في نظر السوفيت على اعتراف بالاتحاد السوفيتي ، بعد أن ظل طوال نصف قرن « منبوذا » داخل المجتمع الدولي، وظلت دول الغرب تنتهج ازاءه سياسة تستهدف « محوه كنظام من الوجود » تارة ، و « محاصرته » أو « التضييق عليـــه » تارة اخرى .

ولا شك في أن الدول الراسمالية المتطورة ترفض التسليم بتفوق النظام الاشتراكي ، ولكنها أصبحت لا ترى مناصا من معاملة الدول الاشتراكية معاملة الند للند . ويفخر السوفيت بأن الشعـــار « البلشفي » ، شعـــار لينين عن « التعايش

السلمي » ، قد اصبح مصطلحا معترفا به ، يجد طريقه الى الوثائق الرسمية كأساس للعلاقات بين مختلف الدول ، رغم تعارض نظمها الاجتماعية .

ان حلول الانفراج الدولي هو **سبيل اختبار صلابة كل نظام** ، ومدى قدرته على منافسة غيره من النظم الاجتماعية في مباراة سلمية ، هو سبيل **لازالة غشاوة « الاستقطاب »** الذي ساد في فترة الحرب الباردة . و « الاستقطاب » يحول دون اظهار حقيقة التناقضات الكامنة داخل النظام الراسمالي . ولا يستفيد منه سوى الذين لهم مصلحة في كبت التناقضات الاجتماعية ، منعا لانطلاق القوى الثورية .

ولذلك ، فان الانفراج الدولي لا يشكل في نظر السوفيت « فوضى شاملة » ، كما لا يعني « نظاما » ينهي التناقض والصراعات الاجتماعية ، بل يطرح نمطا بديلا للعلاقات الدولية ينطوي على **زيادة الصراع الطبقي انفتاحا واحتداما** . وفي نظر السوفيت ، لا يبدو الانفراج الدولي « كفوضى شاملة » الا بالنسبة للذين اصبحوا يدركون ان المناخ الذي اوجده قد نال من احكام سيطرتهم على مجريات التطور ، وافضى الى « انفلات » قوى مختلفة ، وبروز ظواهر دولية جديدة لم تكن في الحسبان .. ظواهر اخذت تبرز مع اضعاف قبضة القوى القادرة على كبت الصراع الطبقي ، محتمية بدعاوى « الاستقطاب » .

ومع ذلك ، فلم يكن من الممكن ان يكون الانفراج الدولي كله ايجابيات فقط للاتحاد السوفيتي ، او الا يثير له مشاكل جديدة ، هو الاخر لم يألفها من قبل .

هناك قضية اولى خاصة « بالتكنولوجيا » . فمع التسليم

بأن سياسة « التعايش السلمي » و « الانفراج الدولي » تقوض أركان الامبريالية والرأسمالية ، وتكبت اتجاهها لتصريف فائض الانتاج عن طريق انتاج السلاح ، وشن الحروب العدوانية ، وتعزز مراكز قوى التحرر والاشتراكية ، هذا على صعيد الصراع الاجتماعي والعقائدي .. الا أن هناك معضلة لا بد أن تواجه بنيان المجتمع السوفيتي ، ذلك أن الانفتاح العلمي والتكنولوجي على الغرب يفترض حتما في ظل المنافسة الاقتصادية السلمية ، وفي ظل سقوط حواجز كثيرة ، جسارة في التصور ، وجسارة في الاكتشاف ، وجسارة في فحص وتمحيص وتقليب كل افتراض علمي جديد ، دون التقيد بأية افتراضات مسبقة .. **فكيف يجري التوفيق بين هذه « الروح » في البحث العلمي ، وبين ضرورة اليقظة والحذر والحرص في مجال الايديولوجية** ، تأمينا للمجتمع الاشتراكى وهو بصدد أن يفتح كل أبوابه ، وحماية له من تسرب الايديولوجية البرجوازية ، ولها للتسرب مائة منفذ خلال تنشيط التبادلات الثقافية .. ؟

ومن الردود على هذا السؤال التي أثارت انتباهي خلال زيارة أخيرة لموسكو ، قول أحد كبار الخبراء في مجال البحث العلمي : « ان الابحاث التكنولوجية اعرف كيف أطبق فيها مقاييس دقيقة تخضع للحساب ، ولا أعرف للايديولوجية مقاييس مماثلة » !!

والرد بلا شك مثير . فهو اشارة الى « علمية » ما يخضع للقياس « الكمي » . ويطرح **علامة استفهام** حول « علمية » ما لا يمكن رده الى قياسات « كمية » ، أي ما يحكم على الواقع بتشخيصات ذات صفة « كيفية » فقط . **وهذا الى حد ما ينطبق على « الايديولوجية »** . فهل ينم ذلك عن ظهور فئة من « العلميين » في الدولة الاشتراكية ، لا بد أن تزداد قوة مع

تعاظم شأن « المؤسسة العلمية » كركن أساسي من أركان قوة الاتحاد السوفيتي ؟ وهذه الفئة من « العلميين » ، هل هي بصدد ان تبدي تحفظات ضمنية او صريحة .. على « علمية » سيطرة الايديولوجية ؟

ان قضية « الايديولوجية » ، وتأكيد ضوابطها و « مقاييسها » هي لا شك من المسائل التي تشغل الحزب السوفيتي ، خصوصا بعد الانفتاح على الغرب ، وقد أصبحت على أي حال من القضايا التي لا مفر من مواجهتها ، بعد أن تلقفت الصحافة الغربية تصريحات العالم السوفييتي ساخاروف الى المراسلين الاجانب في موسكو ، وكذلك الضجة التي أثارتها كتابات سولييننتزين قبل صدور قرار من المكتب السياسي للحزب بتجريده من صفة المواطنة ، وطرده من الاتحاد السوفيتي .

وساخاروف وسولييننتزين لا يتحدثان من مواقع متطابقة تماما . ولكن كلاهما استنكرا موقف الغرب « لانصياعه » للاتحاد السوفيتي وقبوله « التعايش السلمي » ، في وقت ما زال يحجم فيه المجتمع السوفيتي عن اعطاء المواطن كامل حقوقه المدنية ، ويفرض قيودا تصل الى حد الاحتجاز في معسكرات عمل أو عيادات نفسية للافراد الذين يشهرون خروجهم على الخط الرسمي ، وتحديهم له وتمردهم عليه ، سواء كان ذلك في مجال السياسة ، او مجال الفن والثقافة .. أي مجالات حرية ابداء الراي والتعبير عموما . ووصلت الامور بساخاروف الى حد مخاطبة الكونجرس الامريكي لمطالبته بعدم اعطاء الاتحاد السوفيتي امتيازات « الدولة الاولى بالرعاية » ما لم يجر تغييرات جذرية في هذا الصدد .

وربما لا يحظى سولييننتزين داخل المجتمع السوفيتي بالهالة التي نسجتها له هيئات الاعلام والدعاية في الغرب ،

لتعبيره في مؤلفاته عن معان وقيم ، لو اتيح لجمهرة الشعب العامل السوفيتي قراءتها ، لنفر منها . وقد كشفت تصريحات صحفية كثيرة له ، بعد أن تجاذبته اطراف غربية عديدة ، عن ميول محافظة بل ورجعية ، من شأنها ان تصدم حتى الراغبين في تفجير « فضيحة » حول اسمه . ولكن الامر يختلف مع ساخاروف . اذ أن مكانته كعالم فيزياء ورياضيات فذ ، ليست موضع شك . وهو عضو اكاديمية العلوم السوفيتية ، ويلقب في الغرب بأنه « ابو القنبلة الهيدروجينية السوفيتية » . والحجج التي سمعتها لتفسير سلوكه هي أن استغراقه في مشاغله العلمية قد حال دون اتقان تربيته السياسية ، وأنه قد تعرض لهزة عاطفية حادة ، أفقدته « الاتزان » في بعض تصرفاته ، اثر وفاة زوجته منذ بضع سنوات . ولكن ليست هذه الحجج كافية أو مقنعة لتجريد مآخذه على الديموقراطية السوفيتية من كل وجاهة ، ولا هي قاطعة في نفي أن « قصور النظرة السياسية » قد يشمل غيره من العلماء ومن العاملين في حقل التكنولوجيا .

ومع ذلك ، رأى أن يؤكد لي يوري جوكوف ، كبير محرري برافدا الذي يتصدى في العادة لأدق القضايا الايديولوجية والسياسية : « اننا لا يمكن ان نقبل هدنة في مجال الايديولوجية . أكد بريجنيف هذا المعنى في الخطاب الذي القاه في آلما أتا بعد عودته من أمريكا . ان هذا قد يعني أحيانا التوتر مع الغرب ، ولكنه أمر لا مفر منه . ان التعايش السلمي قد فرض بالقوة . لم نتسوله . لم يكن نتيجة تنازلات . لم يأت الا بعد أن فشلت سياسة « حافة الهاوية » ، وكل محاولات « احتوائنا » .. وحتى نظريات روستو عن « التقارب » Convergence بين النظامين العالميين ، أصبحوا يغضون النظر عنها ، ذلك انه في الوقت الذي نحرص فيه على

تأكيد صفتنا الاشتراكية ، هم يتنصلون من صفتهم الرأسمالية، ويبتدعون كل يوم اسما جديدا لمجتمعهم : « مجتمع مـــا بعد الصناعة » تارة ، ومجتمع « التكنوترون » (نسبة الى التكنيك والالكترونيات) تارة أخرى .. ومجتمع « الالكترون » وما الى ذلك .. لقد أصبحوا يصفون أنفسهم حتى بأنهم « اشتراكيون بالمشاركة » !

« لا بد اذن أن تتكرر الزوابع .. مشكلة اليهود السوفيت مرة .. ثم مشكلة ساخاروف وسولييننتزين مرة أخرى .. وغدا سوف يفتعلون ضجة حول قضية أخرى مماثلة .. اننا نرحب بصراع الافكار . نعتبره شيئا جادا ، وننظر اليه كأرقى وأنبل أشكال الصراع . وهكذا نريد أن يكون الصراع الايديولوجي في ظل التعايش السلمي ، لا يصاحبه نشاط هدام ، أو تدخل في شئوننا الداخلية . كما نرفض دعاوى الصين ، أو دعاوى الفهود السوداء في امريكا ، الداعية الى مباشرة حرب عصابات في المدن ضد سلطة البوليس ، كأسلـــوب لممارسة الصراع الايديولوجي » .

وقـــد سلم لي مراســـل جريدة « لوموند » الفرنسية في موسكو(٢) بأن المتحدين علنا للسلطة السوفيتية ، بدعـــوى المطالبة باجتثاث مخلفات عهد ستالين والسلبيات الموروثـــة عنه ، هم حفنة ضئيلة من الناس فقط ، وأن كان بينهم أبنـــاء أو أحفاد شخصيات كان لها اسم أو دور مرموق في تاريخ الاتحـــاد السوفيتي . وهؤلاء ان كـــانت لهم اهمية تذكر ، فلوقفتهم وتمايزهم « كيفيا » عن السلطة ، لا لوزنهم « الكمي » .. الا أن الامر الاهم في نظره ، هو قضية العاملين في مجـــال

---

(٢) كان سولييننتزين قد خصه بحديث ، كان له دوي كبير قبل طرده بفترة وجيزة .

النشاطات الاجتماعية والعلوم الانسانية الذين تنتابهم سلبية محسوسة ، لعدم استساغتهم مجاراة السياسة الرسمية .. **وبوجه عام ، يتسم المجتمع السوفيتي باستقرار يميزه بوضوح عن التقلصات التي تعانيها لاسباب مختلفة تماما ، المجتمعات الرأسمالية المتطورة والمجتمعات الفقيرة المتخلفة** . ومصدر هذا الاستقرار ، هو اختفاء الامتيازات الطبقية الصارخة ، وان كان مبدأ منح الامتيازات لفئات معينة امرا مقررا ، ولكن بمقتضى ضوابط محددة معروفة .

وعلى أي حال ، لا بد من ملاحظة ان دعاة « الحقوق المدنية » ، والمنادين بتأكيد اتجاه « الديمقراطية » وقيم « الليبرالية » في الحياة السياسية السوفيتية ، هم في أغلبهم نقاد لسياسة الحزب والدولة تجاه الشرق الاوسط ، وتجد اسرائيل فيهم ــ مع دعايات الغرب ــ سندا لتعزيز دعاويها .

نقطة أخيرة متعلقة بقضية « الايديولوجية »

ان قضية « الايديولوجية » تطرح مواجهة بين الصين والاتحاد السوفيتي . الى اي حد يمكن اعتبار الانجازات التي تمت في اتجاه « الانفراج الدولي » و « التعايش السلمي » محكومة لا بمجرد ما تقتضيه انجازات التكنولوجيا العصرية من تعاون واسع بين أكثر دول العالم تطورا (بغض النظر عن اختلافاتها الايديولوجية) ، ولا بمجرد أن ظروفا مختلفة قد نضجت في المعسكر الغربي ، وفي أمريكا بالذات ، لتقبل فكرة « التعايش » ، وللتخلي عن مظاهر بارزة لسياسات الاستعمار العدوانية السابقة ، **ولكن أيضا ــ من وجهة نظر السوفيت ــ بسبب « تحدي الصين » ، وضرورة الالتفات الى عدائها المستحكم للدولة السوفيتية ، ورفضها كل هدنة معها ، واعتبارها تشكل « استعمارا اجتماعيا » يمثل ايديولوجيا وفي**

تخطيطها الاستراتيجي ، عدوها الاول ؟ وفوق ذلك ، فــان الصين لا تسلم بأن أراضي واسعة من آسيا السوفيتية هي ملك شرعي للدولة السوفيتية ، ولا تكف عن تأكيد عزمها على استردادها باسم حقوقها التاريخية عليها .

سألت السوفيت في هذا الصدد : هذه المشاريع العملاقة انني ننوون الاقدام عليها لتعمير سيبريا ، وقد بحثتم عن صيغة لها بالتعاون مع اليابان أولا ، ثم مع الولايات المتحدة ثانيا ، ثم مع الدولتين الرأسماليتين معا ، وهما أكثر دولتي العالـــم الرأسمالي تطورا .. الى أي حد يمكن اعتبار هذا الجهــد الخارق لتعمير سيبيريا بسرعة تأمينا لكم ضد دعاوى الصين ، خاصة اذا لاحظنا أنكم قد قبلتم بيع منتجات استثمار سيبريـــا (الغاز الطبيعي) **في صورة ((مــادة خــام)) ، لا في صورة ((منتجات مصنعة أو شبه مصنعة)) ، وهذه علاقة دولة متخلفة بدولة رأسمالية ، لا علاقة الند للند بين دولتين متطورتــين ، احداهما رأسمالية والاخرى اشتراكية ؟**.. مما يوحي بـــأن هناك وجه عجلة يدعوكم الى الاسراع بانجاز عمل لا يتســـم الاتفاق فيه مع العالم الغربي بصفة التكافؤ .

ثم يثير ذلك سؤالا آخر : **هل كان الحافز وراء انجـــاز اتفاقات القمة مع امريكا ، هو مجرد تطبيق التعايش السلمي الذي تطلعتم اليه دائما كمبدأ ، أم كان وراءها أيضا دواعي اقتصادية تستهدف ملاحقة الغرب في بعض مجالات تفوقـــه التكنولوجي ؟**

وكانت اجاباتهم على النحو التالي :

- سياسة « التعايش السلمي » مع الدول الراسماليـــة المتطورة كانت سياسة لنا ثابتة ، ودائمة ، منذ ايام لينين .. منذ مولد أول دولة اشتراكية في روسيا ، ولم نحد عنها ابدا .

وبالمناسبة ، كانت الصين هي التي انتقدت ـــ وبشدة ـــ هذا الشعار في فترة من الفترات . وها هي تعود الان لتتبناه .. وفي وقت ترفض فيه كل تعاون مع الدول الاشتراكية ، تستعد لاقامة علاقات تعاون واسعة مع دول رأسمالية متطورة عديدة .

● ان الاتفاقات المزمع ابرامها مع الشركات الامريكية بشان استثمار الغاز الطبيعي في سيبريا قائمة على أساس أن تحمل هذه الشركات نفقات اقامة المصانع ، ومد الانابيب الى الموانىء السوفيتية ، وعلى أساس أن يتقاسم نقل الغاز الى امريكا الاسطول التجاري السوفيتي والاسطول التجاري الامريكي ، وأساطيل من بقية بلدان العالم ، بأنصبة متساوية. وسوف يدفع الاتحاد السوفيتي ثمن المصانع والانابيب من الغاز المصدر دون دفع روبل واحد من خزانة الدولة السوفيتية ، وليست منتجات سيبريا المصدرة في كل الاحوال مجرد « مواد خام » ، بل تعتبر اقامة المصانع تنشيطا وتطويرا لعمل مصانعنا في مجالات تخصص متعددة . وبعض منتجات الغاز المستخرج ستصنع الى درجات متفاوتة داخل الاتحاد السوفيتي ، كبعض أنواع ومستخرجات البرافين ، والعقد يعتبر من وجهة نظرنا عملية « تغذية عكسية » Feedback Process لزيادة دعم اقتصادنا القومي بالاستعانة برؤوس اموال اجنبية ، وبخبرة دولية متاحة ، على نحو يسمح لنا باستثمار مواردنا في مجالات اخرى ، مع انجاز خطوات أساسية في استثمار مصادر الثروة الهائلة التي تبطنها ارض سيبريا الشاسعة الاتساع ، والتي لا زالت في اغلبها ارضا بكر . والعبرة في ان هذا العقد لا يكتسب صفة العقود المجحفة التي تعقدها الاحتكارات الدولية مع الدول المتخلفة ، تكمن في انه يبرم داخل اطار مجموعة اتفاقات متكافئة

ومتوازنة ، لا تتم على اي نحو بقوة طرف في مقابل ضعف الطرف الاخر .

• أما عن راى السوفيت في الحملة التي تشنها الصين ضدهم ، فقد لخصها يوري جوكوف في العبارات التالية : « ان حقيقة ما يدفع الصين الى معاداة الاتحاد السوفيتي على النحو الحاد الذي نشهده الان ، انما يرجع في نظري الى عدم استقرار الظروف الداخلية ، بالذات في أعلى مستويات السلطة . ان الصراعات في السلطة لم تنته بعد . ما زالت الحالة غير مستقرة . وما زالت بالغة الحساسية منذ الثورة الثقافية ، وحتى بعد انتهائها . ولا بد للقيادة الصينية من عدو وهمي خارجي تصب ضده جام غضبها كوسيلة تحقق بها قدرا من التماسك .

« لقد اختاروا التحالف مع الغرب . وهم يقولون انهم دولة نامية تنتمي الى العالم الثالث ، لا الى المعسكر الاشتراكي .. علاقاتنا الان مع الصين طبيعية من الناحية الدبلوماسية .. لم بعد هناك توتر على الحدود . ومع ذلك ، فما زالت تجارتنا معها ضئيلة للغاية ، والتبادل الثقافي عند نقطة الصفر . ليس هناك اي اتصال انساني على اي مستوى من المستويات . ونحن نفعل ما في وسعنا لتغيير الحال . ولكن ينبغي ان نقول ان الدوافع الداخلية للحملات التي يشنونها تشير الى أنها لا تحمل أخطارا جادة تنال من حالة الانفراج الدولي الراهن » .

الفصل الرابع

اعادة ترتيب التناقضات

الآن وقد استعرضنا تضارب المفهومات حول الانفراج الدولي الى حد الوصول بها من النقيض الى النقيض ، من فكرة أنه ينم عن « نظام » دولي جديد ، الى فكرة انه ينم عن « فوضى » دولية شاملة . ويستند النقيضان معا : فكرة « النظام » وفكرة « الفوضى » ، الى أصول ومنطلقات فكرية بالغة التباين والتعارض .. **فهل من مفهوم يجب ويتخطى هذه المفهومات المتضاربة كلها** ، ويستعين بهذا القدر من **التجريد** الذي يشملها كلها في تصور متسق ؟

يكفي أن نستدل بتضارب المفهومات حول الانفراج الدولي ، لنقرر — في كل اطمئنان — أن الجهد الدولي الذي بذل لاحلال الانفراج الدولي والتعايش السلمي محل الحرب الباردة ، **ليس جهدا يستهدف القضاء على التناقضات الدولية** .. والتناقضات الدولية بين نظم اجتماعية متعارضة المصالح الطبقية ، ومتعارضة الايديولوجية الطبقية ، لا تقبل على أي حال الالغاء ، بل ربما كان التصور الادق ، هو أن حلول الانفراج الدولي قد جاء نتيجة جهد واع ومتعمد من قبل قيادة « العالمين المتعارضين » ، قيادة العالم الرأسمالي التي تمثلها الولايات المتحدة ، وقيادة العالم الاشتراكي التي يمثلها الاتحاد السوفيتي ، « **لاعادة ترتيب التناقضات** » ، بقصد محدد ، هو « تحديد » و « عزل » و « تجميد » تلك « التناقضات » بالذات ، **أي تلك الجوانب من الصراع التي تعود ممارستها على كافة الاطراف المعنية باضرار تفوق الفائدة التي يجنيها**

منها اي طرف . ويجري « عزل » و « تجميد »هذه التناقضات، أو هذه الصور لممارسة الصراع الضارة للكل ، **باتفاقات** تبرمها الاطراف المعنية ، تعززها **ضمانات متبادلة ، متوازنة الالتزامات** . ولكن هذه الاتفاقات لا تلغي أشكال الصراع الاخرى ، ولا تنفى حقيقة استمرار وجود تناقضات ، وانما تكسب ممارسة أشكال الصراع الاخرى صورا مستحدثة لم تكن مألوفة من قبل ، بعد تقييد **بعض** أشكال الصراع ، وتجميد تناقضات **محددة بالذات** .

ما هي صورة التناقض التي أصبح من الضروري حظرها ، أو العمل على « تجميدها » كما قلنا ؟

صورها متعددة ، وان كان يجمعها « قاسم مشترك » ، وصفة مشتركة ، هذه الصفة هي أنها « **اكثر ضررا للجميع منها فائدة لاي طرف** » . . انها ــ بشكل عام ــ تناقضات تفضي ممارستها الى **الحاق الضرر الاكيد بالبشرية ككل** ، بغض النظر عن تضارب مصالح شرائح البشرية المختلفة ، سواء كانت هذه الشرائح : كيانات وطنية ، أو طبقات اجتماعية ، أو قطاعات منها تجمعها العقيدة الايديولوجية ، أو مقدار التقدم أو التخلف ــ تكنولوجيا أو علميا ، أو ثقافيا وحضاريا . . وبغض النظر عن النمط « المزاجى » لكل شعب وقسماته المتميزة .

وتختلف **مصادر** الضرر المحيق بالبشرية ككل . قد تأتى من انجازات العلم والتكنولوجيا . وقد تأتي من أوضاع البيئة الطبيعية المحيطة بحياة الجنس البشري . وقد تأتي من أوضاع الجنس البشري ذاته . . الخ . .

ولتجسيد الفكرة بعدد من الامثلة :

- ابرام الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فيما بينهما

اتفاقية لحظر الحرب النووية الشاملة من الحياة الدولية ، والحد من الاسلحة الاستراتيجية (مباحثات « سولت ») ، ووقف سباق التسلح ، هو نموذج **لتجميد** شكل من التناقض يهدد بافناء البشرية ككل . **ومصدر** الضرر للبشرية كلها في هذه الحالة ، هو انجازات العلم والتكنولوجيا العصرية ، وتطبيق هذه الانجازات في مجال التسلح ، في تنمية القدرة على التدمير ، بدلا من تطبيقها في مجال البناء والتعمير .

• عقد اتفاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا لا يستهدف مجرد تهيئة ظروف انسب لتحقيق مزيد من الانجازات ، بمعدل أسرع ، بفضل استثمار الجهود المشتركة ، ولكن ينطوي أيضا على **دوء خطر التلوث** ،بتجنيب أشكال التنافس العلمي والتكنولوجي الذي يترتب عليه الارتفاع بحد التلوث فوق طاقة تحمل البشرية .. ان الحد من « التنافس » هنا هو أيضا شكل من اشكال « **تجميد** » تناقض معين ، من شأنه الاضرار بالبشرية ككل ، وبجميع الاطراف المعنية . **ومصدر** الضرر ، هو مرة أخرى انجازات العلم والتكنولوجيا العصرية . ولكن في هذه المرة ليس مجال تطبيق الضرر هو مجال التدمير ، بل صميم مجال البناء والتعمير .

• وربما يستثير — غدا — خطر **المجاعات** التي تتهدد الدول الفقيرة حاجة مماثلة الى ابرام اتفاقات دولية تحد من هذا الخطر ومن عواقبه ، لا لاغراض انسانية فقط ، هي انقاذ قطاعات واسعة من البشرية من الويلات التي سوف تقاسي منها ، ولكن أيضا لاغراض عملية وطبية ، هي تجنب **انتشار الاوبئة** التي سوف تصيب الجميع دون استثناء في عالم صغرت فيه المسافات ، ولاغراض سياسية ، هي الحد من اثر « **التقلصات الاجتماعية** » التي لا بد ان تصاحب كارثة بهذا

الحجم وهذه الخطورة . والتناقض الذي يجري « تجميده » في هذه الحالة هو زيادة الفجوة عمقا بين الدول المتطورة والدول المتخلفة ، بين قطاع العالم الغني ، وقطاع العالم الفقير . **ومصدر** الضرر هنا سوف يكون « قصور » التكنولوجيا العصرية — وليس تفوقها — في الوفاء بكل حاجات البشرية ، أو « عجز » هذه التكنولوجيا في القدرة على استثمار موارد الطبيعة ، أو « خلل » في هيكل البناء الاجتماعي العالمي ، أو « تباين » يصل الى درجة الخطر في انماط التكاثر السكاني من جانب ، وتوفير الغذاء الضروري له من جانب اخر .

• ثم قد يكمن هذا الخطر الذي يتهدد البشرية لا في تغيير يعترى التركيب الكمي او الكيفي للجنس البشري ، او تغيير في قدرة البشرية على استثمار الطبيعة لصالحها (انجازات العلم والتكنولوجيا) . بل قد يكمن في تغيير يعترض الطبيعة ذاتها ، كالذي قيل عن قدوم عصر جليدي جديد خلال فترة حياة الاجيال الحالية !.. ان **مصدر** الضرر هنا .. هو صميم كوكبنا ، الذي نمت وتطورت البشرية فوق سطحه .. منذ أن وجدت !

هل معنى ذلك ان حلول الانفراج الدولي ينبىء بقانون للتطور سوف يجري بمقتضاه « تجميد » تناقض بعد اخر .. حتى تزول التناقضات كلها ؟ هل ينبىء بتقلص في « دائرة التناقضات » كلما اتسعت « دائرة الاتفاقات » ، والانتقال تدريجيا من « الفوضى » الناجمة عن استشراء صراعات بلا ضابط ، الى « نظام » دولى شامل يحل فيه التفاهم والوئام، والوفاق والعناق ، محل التناقض في شتى صوره ؟

ان « تجميد » أي صراع لا يتحقق تلقائيا . بل لا بد كي يتم ، أن يتحقق ضد الغرائز ، وضد الانفعالات التلقائية ،

بجهد واع ومتعمد ، يحكم العقل ، ويغلب المصلحة ، بعد تقديرها بروية وبرود أعصاب . ومعنى ذلك بذرة أولى لترجيح المنطق في مواجهة التناقض . الا يمكن الذهاب بهذا النمط الجديد للعلاقات الانسانية الى نهاية المطاف ، كمنهج يحقق في غايته الاخيرة الغاء كافة التناقضات ؟

بديهي أن هذا التداعي في الاستنتاجات انما يقوم على مغالطة هي نموذج لما أسميناه في مدخل الكتاب « تعميم ما لا يقبل التعميم ». فليست كل التناقضات ماسة بمصالح البشرية ككل . وليست كلها تلحق الضرر الاكيد بكافة اطرافها المعنية على حد سواء ، وبطريقة متكافئة متوازنة . **بل ان « تجميد الصراعات » ممكن فقط في دائرة محدودة للغاية من اشكال التناقض الخليقة بأن تشهدها حياة المجتمعات** ، وبوجه عام ، فليس التناقض هو الذي يزول ، بل بعض أشكال ممارسته ، لتجري هذه الممارسة بأشكال اخرى تحل محلها .

وقد تختلف « درجة حدة » ممارسة التناقض بهذا الشكل او ذاك . قد يختلف مقدار « الضرر » أو مقدار « النفع » الذي يعود على الاطراف المعنية من ممارسة التناقض في هذا الشكل أو ذاك . ولكن لا يعني ذلك في جميع الاحوال أن التناقض قد زال .

على سبيل المثال :

- احلال « التنافس الاقتصادي » محل « سباق التسلح » بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المتعارضة ، في ظل الانفراج الدولي ، هو نموذج ناطق عما اوردناه . ان سباق التسلح ، بما ينطوي عليه من أخطار في عصر « توازن الرعب النووي » ، وهو ضرر مطلق للجميع ، هو تهديد بافناء البشرية ككل ، هو ممارسة لتناقض لا يجنى أي طرف فائدة

منه . أما « التنافس الاقتصادي » ، فانه لا ينطوي على ازالة التناقض بين هذه النظم المتعارضة ، ولكن تجري ممارسة التناقض على نحو يفسح للاطراف المتنافسة جميعها الفرصة لجني ثمارها ، ويترك للاطراف جميعها فرصة الانطلاق في هذا المسار ، مدفوعة بالاعتقاد انها سوف تربح منه أكثر من غيرها .. والعبرة بعد ذلك بسلامة « النظام الاقتصادي » ، وقدرته في التطبيق على اثبات تفوقه .

- كذلك ، اقامة التعاون مع التنافس في مجال العلم والتكنولوجيا بين الدول المتطورة المتكافئة القدرة تلغى خطر التلوث ، وتضمن استثمارا أفضل للقدرات المتاحة . بينما التنافس بلا تعاون لا يهدد فقط بأن تتكرر نفس التجارب العلمية دون مبرر من قبل دول مختلفة (وقد أصبحت هذه التجارب باهظة التكلفة في عصرنا) ، بل يهدد باحداث تلوث يقضي على الجهود الابداعية للجميع ، وقدرة الجميع بلا استثناء على مواصلة الجهد العلمى أصلا .

في المثلين السابقين ، أحللنا طريقة لممارسة التناقض على نحو يحقق النفع لكل اطرافه ، محل ممارسة التناقض بصورة تلحق الضرر بالاطراف جميعها .

ان الصراعات التي يجري « تجميدها » أو « ضبطها » هي الصراعات التى يستشعر جميع اطرافها بخطرها عليها بقدر متكافىء . وليس هذا « التجميد » ممكنا ما لم يكن هناك **شعور متكافىء بالخطر ، بالضرر** .. ما لم ينشأ « قاسم مشترك » بين الاطراف المتصارعة ، وما لم تتبلور نية مشتركة في استبعاد أشكال معينة من ممارسة الصراع بينها ، لاحلال أشكال صراع أخرى محلها ، ترجع عليها بنفع ، بدلا من ان تحملها ضررا .

والارجح أن التناقضات التي يجري « تجميدها » ليست التناقضات « غير العدائية » . بل التناقضات « العدائية » ، بل وأشدها « عدائية » ، تلك التي تهدد البشرية بالفناء الشامل !.. ذلك أن التناقضات « غير العدائية » هي سنة التطور ، ومحرك التاريخ ، ومصدر اثراء دائم للانسان ، وليس لطرف اذن مصلحة في « تجميدها » .. كالتناقض — مثلا — بين الانسان والطبيعة ، واسلوب ممارسة هذا التناقض الذي يتسم في مألوف الحالات بطابع « غير عدائي » هو أن ينغلب الانسان على الصعاب التي تواجهه في استثمار الطبيعة ، بمزيد من الانجازات في مجال العلم والتكنولوجيا .. وهذا أمر لا يقبل التجميد !(١).

ان الصراعات اذن التي تحتمل « التجميد » أو « الضبط »، هي صراعات **يجري الاتفاق** على تجميدها او ضبطها **بقرار من اعلى** ، قرار يصدر من الجهات المسئولة عن ممارسة الصراع، وهي بوجه عام جهات على قمة المجتمع ، على رأس سلطة الدولة ، أو على قمة المجتمع الدولي كله . وذلك بعد ان توافرت الظروف التي أشعرت هذه الجهات بأن المصلحة المشتركة لها جميعا تقتضي احلال أشكال أخرى من الصراع محل تلك التي تمارسها تلقائيا . انها تعبير عن « تقييد » حركة انطلاق الصراعات والتناقضات **بتدخل واع** ، بعد أن كانت الصراعات والتناقضات تنطلق ، دون أن يكون لها قيد يضبط انطلاقتها بعد حد معين . ولكن ليس ذلك بمانع يحول **دون انبثاق أسباب أخرى للصراع من ادنى** ، من قاع المجتمعات ،

(١) الحالة الاستثنائية التي أوردناها عن حلول عصر جليدي حالة شاذة .. وهي حالة تخرج فيها الطبيعة عن « سلبيتها » المعتادة ، لتبرز في صورة بالغة العدوانية .. و« العدائية » للانسان !

ومن قواعدها . **بل ان أشكالا من الصراع ظلت « مجمـــدة » في الفترة السابقة ، فترة الحرب الباردة ، بسبب الاستقطاب الدولي الحاد ، وأصبحت تجد الان الفرصة — في ظل الانفراج الدولي — للتفتح والانطلاق .**

ومن هنا تتحدد ملامح تعريف ممكن « للانفراج الدولي » ، يتلخص في أنه يعني تبديلا في نوعية الصراعـــات التي يجـــري « تجميدها » ، وتبديلا في تلك التي أصبح من المتاح لهـــا أن تنطلق . كانت الصراعات الخاضعة « للاحتواء » و « التجميد » في الماضي هي الصراعات المنطلقة من قواعد المجتمع الدولي ، وذات طبيعة تتعارض مع ما كانت تقتضيه حدة التناقـــض ، وضراوة المواجهات « عند القمة » . أما الان ، فان نوعيـــة الصراعات التي يجري « تجميدها » ، هي تلك التي يتقـــرر تجميدها بقرار واع متفق عليه ، عند القمة . وفي المقابـــل ، ومع انزواء الاستقطـــاب الدولي الحـــاد ، **لا بد أن تـــزداد الصراعات المنبثقة من قاع المجتمعات اندفاعا وانطلاقا .**

لا يعني الانفراج الدولي اذن زوال التناقض ، بل زيـــادة الصراعات على اتساع خريطة العالم انتعاشا وتنوعـــا .. وثراء .. **وانتقل مركز الثقل في الصراع من مجال الصـــراع المحظور ، الذي يتهدد على وجه القطع الجميع ، الى مجـــال الصراع المشروع ، الكفيل بتفجير قضايا « تثرى » البشرية ، بدلا من أن تحمل لها خطر الفناء .**

تزداد الصراعات « ثراء » عندما يجري ممارسة التناقض، لا بأساليب تعتبـــر « ضررا » مطلقا للجميـــع ، لا باساليـــب « تفقر » الجميع ، ولكن بأساليب يمكـــن ان تعود « بنفع » لشتى اطرافه ، بأساليب « تثرى » الجميع . هذا من حيـــث « الكيف » . أما من حيث « الكم » ، فان الصراعات تـــزداد

« ثراء » كلما تعددت وجوهها ، وتحررت من الانماط المقررة ، المحدودة القدرة ــ في ظل الاستقطاب الحاد ــ على اطلاق ظواهر تتسم بصفة الابتكار والابداع .

من ابرز سمات اوجه الصراع الجديدة في ظل الانفراج الدولي ، هو **تعدد أقطابه وتنوع طبيعة هذه الاقطاب ، وتداخلها مع تصارعها في آن واحد** . ان الانفراج الدولي يطرح نمطا سيبرناطيقيا « لخريطة » الصراعات ، بعمليات « تغذية عكسية » ، وبتشابكات في شتى الاتجاهات ، بدرجة أنه لا يمكن عزل « أزمة » في العالم عن بقية « الازمات » المتفجرة في أنحاء العالم الاخرى .

على سبيل المثال ..

ان نزاعا كالنزاع في الشرق الاوسط لم تعد أقطابه فقط اسرائيل والدول العربية . لم تعد هذه الاقطاب « دولا » فقط، بل أصبحت أيضا « حركات » (حركة تحرير فلسطين) ، وأصبحت أيضا « قضايا » ذات صفة « نوعية » لا « اقليمية »: قضية البترول ، وقضية الطاقة ، وقضية الازمة النقدية ، وقضية التضخم ، وقضية المواد الخام الاستراتيجية ، الخ .. وكل هذه الاقطاب ، سواء المحدد منها اقليميا ، أو التي لا تقبل « التوطين » في مكان محدد (قضية الطاقة مثلا) تتداخل وتتشابك وتتصارع في أشكال معقدة .

لذلك لم يعد من الممكن رد « الاقطاب » في العالم الى **كيانات جغرافية** فقط ، كالاقطاب الخمسة التي وصفتها معاهد الابحاث الاستراتيجية في الغرب على انها احتلت مكان الصدارة بدلا من الاستقطاب الثنائي السابق ، أو كالاقطاب الستة ــ باضافة العرب ــ بعد حرب أكتوبر . ولم يعد من الممكن كذلك رد هذه « الاقطاب » فقط الى « **كيانات غير جغرافية** » ،

كيانات لا تقبل « التحديد الاقليمي » بحكم طبيعتها ، كيانات تتسم بصفة « **نوعية** » كقضايا ساخنة معينة مثل : قضية البترول ، الطاقة ، التضخم ، الخ .. **ان ((حصر الاقطاب)) في أي نزاع لم يعد أمرا يمكن اجراؤه بيسر ، لانتماء نوعية ((الاقطاب)) في أي صراع الى تنوع واسع من الاشياء التي يصعب تقرير ((قاسم مشترك)) لها** .. ولذلك كان الافضل الاخذ **بحركة التناقضات بين الاقطاب** (على تنوع طبيعة هذه الاقطاب) ، كأساس لدراسة الصراعات بخواصها الجديدة بعد حلول الانفراج الدولي ، عملاً بالمنهج الذي طرحناه في المدخل الى هذا المؤلف ، وانطلاقا من فكرة ان لحركة التناقضات « قاسما مشتركا » دائما ، مهما تنوعت طبيعة ونوعية الاطراف المتناقضة المتصارعة .

والواقع ان لحركة التناقضات وانطلاقتها في ظل الانفراج الدولي خواص تميزها عن انطلاق حركة التناقضات عموما . لأول مرة في التاريخ ، يتدخل الانسان على قمة المجتمع الدولي لمنع الانطلاق « الحر » ، « غير الواعي » للتناقضات والصراعات ، واندفاعها دون أن يقيدها قيد . لاول مرة يجري « عزل » و « ضبط » و « تجميد » أشكال محددة من الصراع ، لان الانسان أصبح في مقدوره أن يصنع أدوات للصراع قادرة — لاول مرة — على أن تضع حدا لوجوده ولمسيرته فوق سطح كوكبنا . واصبح « تجميد » بعض أشكال الصراع شرطا لاستمرار الحياة . ولكن لم يترتب على ذلك الغاء الصراع . بل ترتب عليه اكتساب الصراعات الدولية صورا بالغة التعقيد . وأصبحت تسفر عن خريطة على المسرح الدولي لا تتطابق مع خريطة الدول ، وانبثقت صراعات لا يجري حسمها في المحافل الدولية فقط ، صراعات متعددة الاشكال متنوعة المحتوى ، خليقة فعلا بان تثير الانزعاج ، لقلبها كل معطيات

السياسة الدولية المستقرة منذ سنوات طويلة . وقد يفضي هذا التعقيد « السيبرناطيقي » لخريطة الصراعات المنطلقة من تعدد الاقطاب المتكاثرة « من أدنى » الى تهديد الاتفاقات التي يجري عقدها « من أعلى » لتجميد بعض أشكال الصراع . وهذا خطر وارد . ولكن الامر الراجح على اي حال ، أننا سوف نشهد لفترة غير قصيرة ظواهر أشبه « بالفوضى » ، وتعثرات وتقلصات تعكس أوجه الخلل الصارخة ، وعدم التكافؤ الخطير في حظ قطاعات البشرية المختلفة ، ونصيبها من الفرص التي أصبحت الان متاحة للجميع . ولكن ككل ولادة في المخاض ، فان الالم لا مفر منه ليكتسب المولود الجديد حقه في الحياة ، وفي تحديد قسمات شخصيته ومعالم هندامه ، وأساس « نظامه » .

* * *

كان كارل ماركس منذ قرن وربع قرن قد بلور نظرية لتفسير أسباب تصادم المصالح بين البشر . أرجعها الى « الصراع الطبقي » ، باعتبارها محرك مجريات التاريخ .. واختبر ماركس صحة « تصوره » بتطبيقه على عدد من المجتمعات ، على أنه يصلح منهجيا للتعميم على سائر المجتمعات .

ومنذ نصف قرن ، طبق لينين نظرية ماركس ، بالممارسة لا بالتصور فقط . وأقام أول مجتمع اشتراكي ، السلطة فيه للطبقة العاملة . وبمجرد تطبيق « تصور » ماركس ، نشأت الحاجة الى « تصور ثان » ، ناجم عن اكتساب « الصراع الطبقي » صفة « صراع دولي » بين نظامين عالميين يتسعان للكوكب كله... وكان المبتغى و«الهدف» بمقتضى هذا«التصور الثنائي » بلوغ « التعايش السلمي » بين النظامين ، توفيرا

لانسب ظروف ازدهار الاشتراكية . ولكن ظلت « الممارسة » هي المواجهة العدائية بين النظامين ، والصراع الحاد بين دول تجسم « الصراع الطبقي » على نطاق الكوكب كله .

والان وقد توافرت الظروف لتطبيق « التعايش السلمي » و « تجميد » صور الصراع التي تكتسب صفة « حرب بين دول كبرى » تهدد بافناء البشرية كلها .. ألا ينبىء ذلك بالحاجة الى « تصور ثالث » يكتسب بلغة جدلية هيجل وماركس صفة « نفي النفي » ، أي يستعيد سمات « التصور الاول » (الصراع الطبقي داخل مجتمع محدد) . ولكن على مستوى أرقى ، متضمنا سمات « التصور الثاني » (الصراع على نطاق الكوكب كله) ؟

لم يعد من الممكن الان التذرع فقط بمبادىء « السيادة » ، ولا الاحتماء وراء حدود « دول » أو « كتل دولية » بعد « تجميد » الصراع — بالحرب الساخنة او الباردة — بين أقوى دول العالم ، وانفتاح تصارع الافكار والمصالح والطبقات ، مخترقة كل قيد تحكمي . وهذا تحد لاشكال من الصراع الايديولوجي ربما كان يمكن الارتكان اليها خلف عوازل المواجهة العدائية بين النظامين ، ولكنها لم تعد تواكب مناخ الانفراج الدولي الجديد .

ما هو هذا التحدي للصراع الايديولوجي ؟

كان الصراع الايديولوجي المرتكن الى عوازل المواجهة العدائية لا يجري « حوارا » مع الطرف المقابل ، وانما يجري « فضحه » فقط . وكان « الحوار » منصبا على القوى المنتمية الى معسكر واحد فقط ، أو الى قوى يحاول الحوار كسبها الى هذا المعسكر . كان الحوار اذن يستهدف أكبر حشد ممكن للقوى المناصرة ، وأكبر فضح ممكن للقوى المعادية . ولا

· يبحث في اي حال عن « قواسم مشتركة » مع العـــدو ، عن « لغة مشتركة » عبر حواجز الطبقات ، او عبر جدار التناقض العدائي في شتى صوره .

ماذا يعني ذلك ؟

معنى ذلك نشوء لغات طبقية مختلفة ، قد تستخدم داخل بلد واحد كلمات مستمدة من نفس القاموس اللغوي ، ولكنها أصبحت مصطلحات لمعـــان مختلفة ، ورموزا ذات مدلولات مختلفة . كذلك اختلفت نوعية الحجج مع نوعية المصالـــح . وكان الاحتكام لدى كل طـــرف الى مجموعـــة قيم مختلفة ، ومجموعة افتراضات ومسلمات استقرت مع استقرار المبادىء التي كثفت في عبارات مركزة المصالح الطبقية المتصارعـــة . وتعثرت من كل الوجوه المقاييس المشتركة عبر الطبقات وعبر الاطراف المتصارعة صراعا عدائيا .

والان لم يعد هناك مفر من حوار بين أطـــراف معـــادية بطبيعتها . والمطلوب تحديد الالتزامـــات المتبادلـــة بمقتضى مصطلحات محددة ، يفهمها الجميع على نحو واحد ، وتصلح للجميع مقياسا واحدا ، لتقدير أمور تخص الجميع على نحو مماثل .

وهذه معضلة عويصة مطلوب اقرار قواعد لها في جـــو الانفراج الدولي ، لمواجهة اشكال الصراع الجديدة المتوقع لها أن تنمو وتستشرى . وهي على أي الاحوال مشكلة تحديـــد « أداة التخاطب » ، أو « أسلوب التعامل » ، أو « قواعـــد اللعبة » من ناحية الشكل ، ومن ناحية « اللغة » على الاقل . وهذا هو ما نسعى اليه في هذاالمؤلف ، اذ نرى ذلك شرطا لا غنى عنه لتكتسب هذه « اللعبة الدولية الجديدة » شكلا على

الاقل .. شكل « نظام » .. وما لم تستقر لها قواعد ، فــان « اللعبة » سوف تسفر بالتأكيد عن مظاهر أشبه « بالفوضى الشاملة » ، لا مضمونا فحسب ، بل شكلا كذلك ..

الجزء الثالث

ازمة الشرق الاوسط .. في مناخ الانفراج الدولي

قيل مؤخرا أن الانفراج الدولي يتعــرض لنكسة .. أو لاختبار . والشاهد على ذلك قرار القيادة السوفيتية في يناير الماضي برفض اتفاق التجارة مع أمريكا الذي يمنح الاتحــاد السوفيتي حق الدولة الاولى بالرعاية ، بعد أن أصر السناتور جاكسون عــلى ربط الاتفاق بهجــرة اليهود السوفيت الــى اسرائيل ، وبعد أن تمخض الاتفاق عن حجم للتبادلات التجارية بين البلدين يقل كثيرا عما كان واردا في الاصل .

ثم قيل في الغرب ان مرض بريجنيف الاخير(١) ليس مرده داء أصاب الزعيم السوفيتي في قدرته على مباشرة عمله ، بل ينم أيضا عن داء أصاب صميم سياسته .

وقيل أن صورة الانفــراج الدولي كما تبلورت بفضــل الاتفاقات التي عقدتها القيادة السوفيتية مع الرئيس نيكسون لم تعد ممكنة بعد استقالــة نيكسون وتولي فورد الرئــاسة الامريكية . فقد أصبح للكونجــرس الامريكي صوت أعلى في تقرير السياسة الامريكية بعد أبعاد نيكسون . والتيار الذي يمثله جاكسون ، وهو تيار قوي يعارض أصلا الانفتاح على الدول الشيوعية ، قد أصبح قادرا على تعويق الاتفاقات التي عقدها فورد في اجتماع فلاديفوستك مع بريجنيف . وكــان لا بد أن تفسر القيادة السوفيتيــة اصرار جاكسون على ربــط

(١) أبرزته صحف القاهرة على انه سبب تأجيل زيارتــه لبعض العواصم العربية ، في يناير أيضا .

الاتفاق التجاري بهجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل ، على أنه تدخل سافر في صميم شئون الاتحاد السوفيتي الداخلية .

ولكن هذه النكسة في العلاقات الامريكية السوفيتية ، بآثارها على الانفراج الدولي عموما ، هل هي **ظاهرة أصيلة ،** خليقة باعادة جو الاستقطاب الحاد بين المعسكرين العالميين ، على غرار ما كان عليه العالم وقت هبوب رياح الحرب الباردة، ام هي مجرد **ظاهرة عارضة** ، قد تنال من **صيغة محددة** للتعايش السلمي بين أمريكا والاتحاد السوفيتي ، ولكنها لن تنال من **مبدأ** التعايش السلمي بينهما ، ومن **الاتجاه** الى الانفراج الدولي عموما .

لقد حرص كل من الحكومة السوفيتية والحكومة الامريكية على تأكيد ان الغاء الاتفاق التجاري لن يترتب عليه تراخ في جهودهما لتعزيز التقارب بينهما ، وان كان الكثيرون يرون في تفاقم الازمة الاقتصادية التي تجتاح العالم الغربي اليوم ما ينبىء بزيادة أسباب الاحتكاك .

ومع ذلك فان الامر المؤكد أن الاتجاه الى « اعادة ترتيب التناقضات » بين الطرفين ــ وهذا صميم ما نعنيه بجو الانفراج الدولي ــ أمر لا رجعة فيه . وهو اتجاه لن يتحقق في خط مستقيم ، بل لا بد أن يتعرض لانتكاسات ومنعرجات . ولكن **لا بديل عنه**. ذلك أن الطرفين معا يدركان ان الاستقطاب السابق في ظل الانجازات العصرية لتكنولوجيا السلاح ، يعرض البشرية بأسرها للفناء . وقد لا تستقر العلاقات بينهما وفق ما تصوره الكثيرون « وفاقا .. وعناقا » .. ولكن يجوز لنا الجزم بأن الطرفين حريصان كل الحرص على تحاشي القطيعة المطلقة ، والتردي بالعلاقات بينهما الى حالة تنذر بحرب نووية شاملة .

الفصل الاول

اهتمام واشنطن .. هل يتجه شرقا ؟

من أبرز آثار الانفراج الدولي على ازمة الشرق الاوسط ، هو حدوث « تغيير ما »، لا ينكره أحد ، ولكن تختلف التفسيرات حول معناه ودلالاته ومداه ، في موقف امريكا تجاه المنطقة . تغيير برز « جنينيا » في مقال أرنو دي بورجراف المنشور بمجلة « نيوزويك » قبل اندلاع حرب أكتوبر بستة أشهر ، وهو مقال نشره بعد تقصي وجهة نظر كيسنجر . ثم هو تغيير أسفر عن مظاهر محسوسة بعد نشوب الحرب بقليل ، وقد جسّمته دبلوماسية كيسنجر النشيطة حيال الازمة . خاصة في أعقاب الحرب مباشرة .

هناك على أي حال ما يبرر التصور التالي :

لو افترضنا انه كان في وسع الولايات المتحدة ان تقرر لنفسها « استراتيجية » تحقق مصالحها الشاملة على الوجه الامثل ، وبلا تدخل من مجموعات الضغط المختلفة ، المتوطنة في مراكز السلطة ، والممثلة « لمصالح جزئية » ، فهناك ما يسند القول **بان ازمة الشرق الاوسط هي المشكلة الاولى التي يتوقف عليها في الظروف الدولية الراهنة ، مركز الولايات المتحدة كزعيمة بلا منازع للعالم الغربي .**

لماذا أزمة الشرق الاوسط بالذات ؟

لان اوروبا لم تعد المنطقة الاكثر حساسية ، والاكثر عرضة للالتهاب في المواجهات الدولية ، على غرار ما كانت عليه في فترة الحرب الباردة . صحيح ان اوروبا تعتريها الآن تغييرات

ملحوظة وهي تقع على خط المواجهة الاول بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الراسمالي ، وهي المنطقة التي تتركز فيها أكبر ترسانة عسكرية شهدها التاريخ في أي وقت ، وهي التي يشملها على جانبي خط المواجهة أكبر حلفين عسكريين أقيما في أي وقت : حلف الاطلنطي وحلف وارسو ، وهي التي كانت تنبيء طوال عقدين من الزمان بأن تكون الساحة الرئيسية للمواجهة النووية في حالة نشوب حرب عالمية ثالثة . ولكن نظام الانفراج الدولي شمل اوروبا ، والمباحثات جارية للبحث عن صيغة « للامن الاوروبي » ، تضم جميع دول شقي القارة مضافا اليها الاطراف الدولية الاخرى المعنية .

كذلك لم يعد الشرق الاقصى منطقة ملتهبة بالغة الحساسية على نحو ما كانت عليه ، وقت انتهاج امريكا سياسة محاصرة الصين بحروب محدودة ، تلاحقت من كوريا شمالا الى فيتنام جنوبا . وقد خف التوتر بعد انفتاح امريكا على الصين ، وسحب امريكا قواتها من فيتنام ، وتوقيع اتفاقات يناير ١٩٧٣ مع حكومة شمال فيتنام . كما هدأت الحالة كثيرا في شبه القارة الهندية .

وبقيت ازمة الشرق الاوسط قبل حرب أكتوبر هي وحدها الازمة الشديدة التعثر ، والمنطوية بالتالي على احتمالات تفجر كبيرة ... أي ان ازمة الشرق الاوسط قفزت الى مقدمة الازمات الخليقة بتعكير جو الانفراج الدولي ، رغم الهدوء الظاهري — والنسبي — الذي اصطلح وقتذاك على تسميته « بحالة اللاسلم واللاحرب » .

ويجدر هنا ان نذكر ان منطقة الشرق الاوسط قبل ان تقفز ازمتها لتصبح في مقدمة الازمات العالمية المعرضة للاشتعال ، لم تكن تشكل في نظر الاستراتيجية الامريكية

الشاملة **الا منطقة ذات أهمية ثانوية أو هامشية.** لم يكن يعني ذلك بالطبع ان امريكا كانت تملك اهمالها . فكانت لها أهميتها من الوجهة الجغرافية لمتاخمتها الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي . ولم تكن امريكا تستطيع ان تتركها في « فراغ » ، وحاولت درء ذلك بمد شبكة أحلافها الى الشرق الاوسط . وتم ذلك باقامة ما عرف « بحلف بغداد » أولا ، ثم « بالحلف المركزي » (السنتو) بعد قيام ثورة العراق عام ١٩٥٧ . وبقدر فشل امريكا في تغطية المنطقة بحلف يربط كل دولها بنظام الدفاع الغربي ، بقدر ما اكتسبت اسرائيل دورا بارزا في المخطط الامريكي تجاه تصاعد حركة التحرير العربية ، ولضمان وجود نقطة ارتكاز ثابتة للغرب في منطقة تقع عند ملتقى خطوط المواصلات الرئيسية ، وبها شريان قناة السويس الحيوي .

كذلك لم تهمل امريكا ابدا أية فرصة متاحة لاستثمار الاوضاع في الشرق الاوسط ، من أجل تعزيز مواقعها الخاصة على حساب الاطراف الدولية الاخرى . استغلت العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ لتحاول « غزو » المنطقة بأسلوب مبتكر جديد ، بعد اندحار مراكز بريطانيا وفرنسا . وتقدمت امريكا « بمبدأ ايزنهاور » لملء الفراغ . ولكن بعد رفض حركة القومية العربية الصاعدة هذا المشروع ، زادت امريكا اعتمادا على اسرائيل . **وكانت اسرائيل بوجه عام تلبي احتياجات الاستراتيجية الامريكية بشكل مرض في ظل المعادلة السياسية التي نشأت عقب فشل « مبدأ ايزنهاور » .**

كانت اسرائيل نقطة مراقبة امريكية على المنطقة . وكانت أداة فعالة في يد امريكا لتعميق أسباب الانقسام داخل العالم العربي . واستطاعت امريكا بفضل اسرائيل ، ودون ان يكلفها ذلك — خلافا لفيتنام — حياة جندي واحد من جنودها صد تصاعد حركة التحرير العربية ، وتوجيه ضربة عنيفة لمكانة

جمال عبد الناصر ، ولمنجزات ثورة ٢٣ يوليو واصدائها على صعيد الامة العربية كلها ، واستطاعت ان تكبد العرب عام ١٩٦٧ ابشع هزيمة عسكرية في تاريخهم الحديث ، وان تظهر الدعم السوفيتي للنظم التقدمية العربية وكأنما هو مصاب بالعقم في وجه التحرك الامريكي الاسرائيلي النشيط ، وفي نفس الوقت بنت أمريكا لنفسها ركائز اخرى في المنطقة ، تعاظم شأنها مع تعاظم شأن البترول ، خاصة المملكة العربية السعودية وايران .

وهكذا وجدت امريكا في اسرائيل ، وفي مساندتها — في نفس الوقت — لأبرز دول المنطقة صاحبة أهم مستودعات البترول ، وسيلة تحفظ بها مصالحها الحيوية ، دون ان تتعرض هذه المصالح لانتكاس خطير ، نتيجة تعاظم شأن حركة التحرير العربية . ومع امتداد ظاهرة « الاستقطاب » الى الشرق الاوسط ، وهي الظاهرة التي شملت منطقة بعد اخرى من مناطق العالم في فترة الحرب الباردة ، وأيا كانت مكاسب حركة التحرير العربية ، وأيا كانت المواقع التي اكتسبها الاتحاد السوفيتي في الشرق العربي ، **فقد « ضمنت » امريكا بهذه المعادلة السياسية — أو هكذا اعتقدت — عدم تجاوز الخطر حداً معيناً** . وكان في وسع امريكا ان تنظر الى ازمة الشرق الاوسط على انها لن تصل الى الحد الادنى الذي يملي عليها بحث استراتيجية بديلة لحماية مصالحها .

ولكن الامر اختلف مع حلول الانفراج الدولي ، واختفاء ظاهرة « الاستقطاب » في منطقة بعد اخرى من العالم . **لم يعد من الممكن اقامة المعادلة في الشرق الاوسط على تناقضات مستحكمة لا حل لها ، وعلى مواجهة شديدة التازم قابلة للالتهاب في اية لحظة** . فقد كانت التناقضات المستحكمة مقبولة في الفترة السابقة ، ما دامت هي مستوعبة داخل استقطاب

دولي أوسع نطاقا ، وفي وقت يشكل فيه هذا الاستقطاب الدولي العام اساس الاستراتيجية الامريكية الشاملة . ولكن أصبح هذا « الاستقطاب الموقعي » خطرا في وقت اصبحت فيه الاستراتيجية الامريكية الشاملة محكومة بمعطيات اخرى ، وتخشى انفلات الموقف في المنطقة لاتسام النزاع فيها بخواص تختلف عن هذه المعطيات الاخرى .

لم يعد في وسع أمريكا اذن اقامة علاقاتها بالمنطقة على أساس المعادلة السابقة ، أي على أساس « استقطاب » لا مفر منه ، وسلمت به ، بل عملت على تغذيته . ولم يعد من الممكن لها أن تنحاز فقط وبحسم الى جانب اسرائيل ضد الدول العربية التي تعرضت لعدوان اسرائيل ، وأن تكفل لنفسها في ذات الوقت علاقات وطيدة ومستقرة مع الدول العربية المنتجة للبترول . ولم يعد الاستقطاب على الصعيد الدولي واردا ليكون عنصر تغذية لاستقطاب يمتد الى المنطقة العربية ، ويحول دون تفاهم بين الدول العربية ، على اختلاف نظمها ، خاصة في ظروف استمرار تعثر أزمة الشرق الاوسط، وبروز أسباب جديدة لتوافق مصالحها .

ثم لم يعد اهتمام أمريكا مشدودا كله الى قضايا اخرى طغت على رأيها العام ، كقضية فيتنام مثلا ، أو تأمين غرب أوروبا ضد خطر « الغزو الشيوعي » . فلقد استطاعت أمريكا بفضل الانفراج الدولي ان تخلص نفسها من ورطة حرب فيتنام . ومع استتباب اسلوب حوار القمة بين واشنطن وموسكو ، سقطت الحواجز التي كانت تبرر في الماضي تجميد البحث عن صيغة « للامن الاوربي » ، تخفف من حدة التوتر في القارة الاوروبية . ولم يكن يعني ذلك أن الانفراج الدولي قد قلل من وزن المشكلة الاوروبية ، ولا من انشغال امريكا بها ، ولكن نجم عنه ان امريكا أخذت تستند الى مواقع أخرى

في العالم ــ ومنها الشرق الاوسط ــ لتستخدمها « كروافع » تعزز بها أهدافها السياسية في أوروبا . والواقع أن تأمين مصالحها في أوروبا ــ في ظل الانفراج الدولي ، وبروز خريطة للعلاقات الدولية تقوم على أقطاب متعددة ــ لا يعني مجرد دعم التحالف الغربي في وجه المعسكر الاشتراكي فحسب ، بل يعني أيضا دعم موقع أمريكا في وجه دول غرب أوروبا ، وضرورة ان تحتفظ امريكا بوسائل تستطيع بها ردع أية محاولة من قبل دولة أو أكثر من هذه الدول لانتهاج سياسة تتعدى في « استقلاليتها » ما تراه أمريكا « مقبولا » .

ثم هناك قضية **البترول العربي** . وقد تبدو لاول وهلة صدفة غريبة أن يتركز أهم مستودع عالمي للبترول في أرض العرب ، اي في منطقة مجاورة **لازمة الشرق الاوسط** ، منطقة يشعر أهلها بأن الازمة تمسهم مباشرة ومصيريا . والبترول في نفس الوقت يرتبط بأزمة أخرى ، هي **أزمة الطاقة** ، ويكتسب البترول أهمية عالمية فائقة باعتبارها مفتاح حل أزمة الطاقة ، ما لم تكتشف مصادر طاقة بديلة ، تلبي احتياجات التكنولوجيا العصرية . **ولكن العلاقة بين هاتين الازمتين ليست علاقة صدفة فقط** . ذلك ان حرص الغرب المستهلك للبترول على دعم اسرائيل ، وعلى دورها « كشرطي » في المنطقة ، يحمي مصالحه ضد تطلعات شعوب المنطقة الى الاستقلال ، ليس منفصلا عما تبطنه أرض المنطقة من بترول ، وظهور شواهد عن هذه الثروة الدفينة منذ وقت غير قليل .

غير أن حلول عصر الانفراج الدولي ، قد طرح قضية البترول في صورة اكثر تشابكا وتعقيدا . ولم يعد « الشرطي الاسرائيلي » وحده قادرا على تلبية مصالح الغرب المستهلك في ردع تطلعات الدول المنتجة المشروعة . وهي تطلعات مشروعة لا لمجرد أن الفجوة تتسع باستمرار بين اسعار

المواد الخام الاستراتيجية واسعار المنتجات الصناعية ، ولكن ايضا لزيادة الاستهلاك عموما في « مجتمعات الاستهلاك » مع حلول الانفراج الدولي ، وبالتالي زيادة تبعية المستهلك على منتج المواد الخام .

ومع ذلك ، يتباين مقدار تبعية دول الغرب المختلفة على البترول العربي . اوروبا واليابان تعتمدان عليه اعتمادا اساسيا .. ولكن اعتماد امريكا عليه ، حتى الان ، ما هو الا اعتماد هامشي .

وازاء هذه المعطيات الجديدة تفتحت أمام أمريكا فرصة ذهبية ..

ان تحكم أمريكا في مصادر البترول لا يعني مجرد تحكمها في ازمة الطاقة ، بل يعني كذلك تحكمها في مصائر دول الغرب الصناعية الاخرى . وهي على اية الاحوال أقل دول الغرب تأثرا بضغط العرب ، سواء اتخذ هذا الضغط شكل الحظر على تصدير بترولهم ، أو رفع أسعاره ، ولذلك سببان : الاول هو أن اعتمادها على البترول العربي أقل من غيرها ، والثاني هو أن أكبر الشركات التي تتولى استخراج هذا البترول شركات أمريكية تستفيد من رفع الاسعار . وبقاء الاسعار مرتفعة الى حد معين هو على أي حال في مصلحة أمريكا كما سنبين فيما بعد .

أمريكا تملك اذن حرية حركة ازاء قضية البترول العربي وازاء أزمة الطاقة عموما ، لا يملكها طرف آخر في الغرب .

في نفس الوقت ، تملك أمريكا وحدها الضغط ، بطريقة حاسمة على اسرائيل ، ذلك لو عقدت النية فعلا على ممارسة هذا الضغط . اذ أثبتت حرب اكتوبر فساد دعوى اسرائيل

انها « مستقلة » عن امريكا ولا تدين لها بأدوات حفظ أمنها . وان طرحت حرب اكتوبر سؤالا ، فهو الى اي حد تتمتع امريكا — في المقابل — « باستقلال » حيال اسرائيل !.. اي الى اي حد يملك صاحب القرار الامريكي أن يتحلل من ضغوط الصهيونية لينتهج سياسة تلبي مصالح امريكا المتميزة ، حتى لو كان القرار الذي يتعين اصداره يخالف مصلحة اسرائيل ؟

ولاول مرة برزت مجموعة عوامل تدفع امريكا **الى ضرورة ان تتأمل الموازنة بين سياستين** : سياستها التقليدية في أن تستمر في انحيازها التام الى جانب اسرائيل ، مستفيدة من دور اسرائيل « كشرطي » في المنطقة دون ما اعتبار للعوامل الجديدة التي جدت بعد حلول الانفراج الدولي .. وسياسة اخرى قد يكون ثمنها الابتعاد نوعا عن أطماع قادة اسرائيل ، ولكن تحقق في المقابل مزايا متعددة .

ابرز هذه المزايا هو أن تسبق امريكا القرار العربي في استخدام البترول كسلاح للضغط السياسي على الاطراف الدولية التي تناصر اسرائيل . **وان تستوعب هذا السلاح لصالحها ، وتحوله الى سلاح امريكي ضد اطراف دولية متعددة** : ضد أوروبا واليابان في المقام الاول ، على الصعيدين السياسي والاقتصادي معا ..

اقتصاديا ، بان يكون تحكم امريكا في اسعار البترول وسيلة لتحكم امريكا في أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها أوروبا واليابان ، ويتقرر رفع أو خفض هذه الاسعار وفق ما يلبي مصالح أمريكا التنافسية في الاسواق العالمية ، وهذا أمر بالغ الاهمية في وقت يشتد فيه التنافس العالمي بين الدول الراسمالية المتطورة ، وكذلك حتى تكون لامريكا كلمة مؤثرة في تقرير معدل التضخم ، وتقرير أبعاد الازمة النقدية ، الى

غير ذلك من الظواهر الملازمة للازمة الاقتصادية التي تتهدد الان العالم الغربي بأسره .

أما سياسيا ، وهو الاهم ، فبأن تقضي على محاولات الغرب للتخلص من زعامتها ، فتحمي نفسها من خطر هبوط مركزها ، ومن أن تصبح مجرد دولة عظمى ضمن غيرها من الدول الغربية التي تتجه لتكتسب صلاحيات دولية مماثلة .. على أمريكا ان تثبت لتحتفظ بمركز دولي متفوق « كيفيا » أنها قادرة على التحكم فيما لا يستطيع غيرها التحكم فيه . عليها أن تثبت قدرتها على التحكم في ازمة الطاقة ، وبالتالي في مقدار تدفق البترول العربي ، وفي أسعار هذا البترول العربي ، **وكذلك قدرتها على التحكم في مصائر ازمة الشرق الاوسط وان تستخدم ازمة الطاقة كوسيلة لتوجيه مجريات ازمة الشرق الاوسط ، كما تستخدم ازمة الشرق الاوسط لتوجيه مصائر أزمة الطاقة** . ومهما اعلنت أن القضيتين منفصلتان ، فليس ذلك الا بقصد زيادة تحكمها في القضيتين معا ، واستخدام كل منهما للتأثير على الاخرى وفق الاسلوب الذي تقرره هي وحدها .

ثم ان تطلع الدول العربية المنتجة للبترول لاستخدامه كسلاح سياسي ، يقابله تعاملها مع دول الغرب المستهلكة له ، داخل اطار وقواعد التعامل الرأسمالي العالمي . وتراكم رؤوس الاموال العربية المحصلة من تسويق البترول في الاسواق الرأسمالية ، هو رباط يربط اقتصاديات الدول المنتجة بالاقتصاد الرأسمالي العالمي . **ومعنى تحكم امريكا في سلاح البترول هو ان تحول الدول المنتجة الى « حصان طروادة » في العالم الثالث** ، ذلك ان الثراء الفاحش الناجم عن عائدات البترول ، وتبعية هذا الثراء لاقتصاديات الرأسمالية التي تسيطر عليها الاحتكارات الامريكية ، مسألة سوف

يستثمرها أمريكا لاحداث انقسام في العالم الثالث بين الدول الثرية المنتجة للبترول ، والدول الفقيرة التي تعاني من ارتفاع أسعاره . وقد شاع الكلام مؤخرا عن تمايز الدول المنتجة الى حد أن بعض المحللين يعتبرونها مجموعة دول منسلخة عن العالم الثالث ، ويعرفونها « بالعالم الرابع » ، أو بالعكس : أي اصبحت دول العالم الثالث الغنية هي « العالم الثالث » .. وبقية دوله الفقيرة « العالم الرابع » !

باختصار ، القضية المطروحة أمام أمريكا هي أن تواجه استخدام العرب سلاح البترول بأن تحوله الى سلاح تستخدمه هي لتأكيد مركزها كالدولة العظمى الوحيدة المتحكمة فعلا في مصائر العالم الغربي . وكما استخدمت من قبل الانفتاح على الدول الاشتراكية بكل أطرافها ، على الاتحاد السوفيتي والصين معا كوسيلة لتأكيد سيطرتها على الغرب في وقت بدا التمسك الغربي يتعرض فيه لشروخ ، فان أمام امريكا الان ان تعيد الكرة باستخدام سلاح البترول في هذه المرة ، وباعتباره مفتاح أزمة الطاقة ، ومن العوامل المؤثرة في الازمة النقدية ، والتضخم ، والازمة الاقتصادية ، الى غير ذلك من الظواهر التي أخذت تجتاح العالم الغربي بعد حلول الانفراج الدولي ، وتملي على امريكا ان تتدخل لتقبض على زمام الموقف عند « المنبع » .

الا ان اقبال امريكا على تبني استراتيجية تحقق هذا الهدف يفترض تغييرا في موقفها من أزمة الشرق الاوسط . وبدلا من أن تنظر الى قضية البترول باعتبارها سلاحا يملك العرب تصليته لاسترداد حقوقهم المهدرة ، **أي بدلا من النظر الى قضية « البترول » وارتباطها « بأزمة الطاقة » كجزء من « أزمة الشرق الأوسط » ، وكقضية تتبعها ، أن تعكس امريكا المعادلة ، وأن تنظر الى « أزمة الشرق الاوسط » ، كجزء من**

« **أزمة الطاقة** » ، **وكقضية تتبعها** . ومعنى ذلك ان يكون تدخل أمريكا في ازمة الشرق الاوسط ، والبحث عن تسوية لها ، رهن مصالحها ازاء « أزمة الطاقة » ، **ورهن تقديرها** لأفضل « حل » لهذه الازمة ، يخدم استراتيجيتها الشاملة في ضوء المعطيات الدولية الجديدة .

ويستتبع ذلك أكثر من قضية هامة .

أبرز هذه القضايا ان تعمل امريكا على أن ينتقل محور الازمة من أرض فلسطين ومن المواجهة العربية الاسرائيلية ، الى **منطقة الخليج** – شرقا – وهي المنطقة التي تنتشر حولها مستودعات البترول ، وتتزاحم عندها استراتيجيات متضاربة وأحيانا متعارضة ، للسيطرة على مصائر هذه المستودعات مستقبلا .

وهناك في الخليج « خرائط مواجهة » متعددة يجدر بنا أن نتأمل بعضها ..

هناك **خريطة مواجهة أولى** ، هي المواجهة بين دول المنطقة الصديقة **للولايات المتحدة** ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وايران من ناحية ، وبين دول تحيط بمنطقة الخليج وتحكمها نظم تقدمية أو غير منحازة ، ونربطها **بالاتحاد السوفيتي** علاقات صداقة ، مثل العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية جنوبا ، وسوريا في الشمال الغربي ، وافغانستان والهند في الشرق والشمال الشرقي .

وتوحي هذه الخريطة الاولى للمواجهات حول محور الخليج ، بعلاقة قد تربط **مضاعفات وانعكاسات « أزمة الطاقة »** على هذه المنطقة ، **« بأزمات اقليمية » أخرى لن** تقتصر على أزمة الشرق الاوسط فقط ، بل قد تمتد الى

« الازمة » التي لم تسو نهائيا بعد في شبه القارة الهندية ، او الى الموقف المتأزم على شاطىء جنوب البحر الاحمر ، بالمشاكل المعلقة في الجنوب العربي من ناحية ، وتفجر الموقف في أثيوبيا وارتريا من الناحية الاخرى . يضاف الى ذلك الاستراتيجيات الجديدة الخاصة بمواجهات الدول الكبرى في البحار والمحيطات . وليس من شأنها تخفيف هذه الازمات المطلة في أغلبها على البحر الاحمر والمحيط الهندي ، وكلاهما سوف تزداد أهميته بعد اعادة فتح قناة السويس .

ولكن اذا افترضنا أن مناخ الانفراج الدولي ولقاءات القمة بين موسكو وواشنطن كفيلة « بضبط » النزاعات الاقليمية التي من شأنها « توريط » الدولتين الكبريين ، وجرهما الى مواجهة مباشرة أو غير مباشرة بسببها ، فليس الامر كذلك فيما يتعلق **بخريطة مواجهة ثانية** في المنطقة ، هي خريطة لا تشمل سوى **دول صديقة للولايات المتحدة** ، ولكن نشأت ظروف يمكن أن تتطور لتزيد من أسباب وقوع صدام في المستقبل بينها . ونعني هنا على وجه التخصيص المملكة العربية السعودية وايران . فان الدولتين قد حققتا بفضل تصدير البترول ثراء هائلا في سنوات معدودة . والدولتان تتطلعان الى دور قيادي في منطقة الخليج ، ولا يفصل بينهما جغرافيا سوى مجموعة امارات غنية بالبترول ، ولكن هشة المؤسسات غير محددة المعالم والحدود ، ولم تدخل حلبة الاثراء السريع الا مؤخرا فقط . . وهناك ازاء ذلك تفاوت في قدرة السعودية وايران على « تحديث » مؤسساتهما ، ومجاراة متطلبات الصراع العصري . وتملك ايران هيكلا اساسيا Infrastructure قادرا على التطور في وقت اسرع من السعودية . وبالتالي تملك فرصا أفضل لتثبيت أقدامها في الخليج . ولكن يقابل ذلك أن السعودية ، وكذلك امارات الخليج ، يربطها الايمان بأنها

جميعا ـــ خلافا لايران ـــ جزء من الامـــة العربية . وهنـــاك ايرانيون تسربوا بحثا عن لقمة العيش الى امارات الخليج في عهود سابقة . فهل لتسربهم ما ينبىء بنتيجة مماثلة لتسرب اليهود الى فلسطين في أيام الانتــداب ؟ **وهل من « كيـــان استيطاني » ايراني ينتشر تدريجيا في الخليج العربي مستقبلا ؟** وقد سبق ان احتلت ايران جزر أبو موسى وطنب الكـــبرى وطنب الصغرى العربية ، الواقعة على مدخل الخليج بدعوى حماية امن المنطقة ، وأمن مرور ناقلات البترول . . فماذا بعد ؟

ربما كانت هذه العوامل كلها حوافز اضافية لدعوة أمريكا الى اعادة تقييم استراتيجيتها ، والتركيز على منطقة الخليـــج باعتبارها الركيزة التي تتقرر عندها مصالح أساسية لهـــا ، لا تجاه تلك المنطقة من العالم فقط ، ولا تجـــاه أزمة الشرق الاوسط فحسب ، بل على نطاق العالم بأسره . ولكن بجانب هذه « الحوافز » ، هناك ايضا « روادع » . ذلك أن امريكا تملك التدخل للحد من تطور نزاع بـــين السعوديـــة وايران الى الدرجة التي تهدد مصالحها ، ولكنها لا تملك ان تتدخـــل بكفاءة مماثلة للسيطرة على النشاط الفلسطيني في منطقـــة الخليج ، خاصة في حالة تعثر أزمة الشرق الاوسط ، واهدار حق شعب فلسطين بالذات .

فلقد تعود صاحب القرار الامريكي على أن يكون خاضعا لضغط « **اليهود في المهجر** » (هذا لو جـــاز لنا أن نستخـــدم المصطلح الصهيوني في وصف ضغط المجموعات اليهودية على أجهزة السلطة الامريكية) . ولكن لم يألـــف صاحب القـــرار الامريكي بعـــد خضوعه ايضا لـــرادع مقابل ، هو ضغـــط « **الفلسطينيين في المهجر** » ..

هذا الضغط « الفلسطيني » ليس بالتأكيـــد متوطنـــا في

الكونجرس الامريكي ، او الصحافة الامريكية ، ولكنه عبارة عن « وجود فلسطيني » منتشر في الدول العربية المنتجة المبترول ، وفي منطقة الخليج بالذات . « وجود » قد لا ينبه الى « خطر » لو قصرت أمريكا رؤينها فقط على الفلسطينيين الذين يشكلون عصب التكنوقراطيه البترولية في شبه الجزيرة العربية . ولكن سوف يبدو « الخطر » مخيفا بمجرد أن تعي امريكا أن أبناء هؤلاء الخبراء من أصل فلسطيني ، قد يؤلفون **احتياطيا هاما « لجبهة الرفض »** . نقول الابناء لا الآباء باعتبار أن الآباء قد تقيد حركتهم مغريات المال وأعباء المسئولية . ولكن الابناء فئة مفكرة ومعانية طليقة ، قد يغريهم منطق « جبهة الرفض » ولا بد أن ينجذب بعضهم اليه ، اذا ما استمر تعثر قضية فلسطين ، ومع زيادة فقر معسكرات اللاجئين في وقت تتعدد فيه صور فاحشة للثروة البترولية العربية . وليس نسف منابع البترول أو تلغيم مضايق هرمز عند باب الخليج بمهمة أصعب من اختطاف طائرة جامبو !

وهذا المنطق على أي حال لم يعد بعيدا عن ادراك وكالة المخابرات المركزية الامريكية . . فقد لوحت بأنها لن تتورع عن الاسترشاد بأساليب الفدائيين الفلسطينيين لتهديد وابتزاز المشايخ العرب « المتعنتين » ، « العصاة » ، الذين يرفضون قبول شروط واشنطن الخاصة بتحديد أسعار البترول . ومن هنا أصبح منطق « جبهة الرفض » — باعتراف أمريكا — جزءا لا يتجزء من « لعبة السياسة » في المنطقة ، وسلاحا واردا ، مشهرا ضد امريكا ، ولكن لا ترى أمريكا غضاضة في استخدامه عند اللزوم !

هذا كله ربما ادركه كيسنجر مبكرا — وهو ربما الذي دعاه الى تحبيذ فكرة وقوع **« صدمة » في النزاع العربي**

الاسرائيلي قبل نشوب حرب اكتوبر بستة أشهر ، « صدمة » تحدث آثارها المطلوبة ، وتهيء الظروف المواتية للانتقال — فجأة — من معادلة استراتيجية الى معادلة أخرى .. وكان النشاط الدبلوماسي الكثيف الذي تولاه كيسنجر بمجرد اندلاع الحرب ، وحساباته الدقيقة للحيلولة دون اختلال التوازن نهائيا بين الاطراف المتحاربة ، ثم انجازه السريع لعملية فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، كلها عمليات تستثير عند مراقب الاحداث الاحساس بأن مصمم الدبلوماسية الامريكية كان يتحرك ، وكأنما كان يضع موضع التنفيذ « سيناريو » سبق أن نصور حلقاتها !

وكان المطلوب الا تظل امريكا « صديقة » بعض دول المنطقة فقط ، بل أن تصبح « صديقة » كل دول المنطقة بلا استثناء . كان المطلوب **أن ينتشر الوجود الامريكي على اتساع المنطقة بأسرها** . ليس هذا « الانتشار » حتما هو انتشار بالمعنى الاستعماري التقليدي . ولا هو حتى انتشار بالمعنى الذي قصده ايزنهاور بمبدئه الشهير بعد حرب ١٩٥٦ . فقد عفا الزمن على هذا وذاك . ولكنه انتشار يكفل لامريكا السيطرة في وقت واحد على ازمة الطاقة وازمة الشرق الاوسط . وهو لذلك قد يثير مشاكل عويصة .

هناك معادلة بالغة الدقة بين ما نستطع أمريكا «اعطاءه» **للعرب** ، وبين ما ينبغي الا تفرط فيه ، خدمة **لاسرائيل** .

وهناك معادلة بالغة الدقة في موقف امريكا من **الاتحاد السوفيتي** : الا تكون التسوية بمنأى عنه ، والا يكون الاتحاد السوفيتي طرفا فعالا — قدر الامكان — في القرارات الاساسية المقررة لمجريات التسوية ومنعطفاتها .

وهناك معادلة بالغة الدقة فيما يتعلق **بايقاع حركة**

التسوية : الا تجري بسرعة تفضى الى انطلاق قوى لا تملك امريكا السيطرة عليها ، والا تتباطأ على نحو يسقط عن أمريكا القدرة على الاحتفاظ بمفاتيحها في يدها .

وهناك معادلة بالغة الدقة حيال **اوروبا** : ان تحافظ امريكا على التحالف الغربي ، وان تستخدم أزمة الشرق الاوسط ــ وارتباطها بقضية البترول ــ سيفا مصلتا على رقاب دول اوروبا التي تتطاول على أمريكا ، أو تتجاسر وتتحدى انفراد أمريكا بمسك كل خيوط حل ازمة الطاقة وازمة الشرق الاوسط معا .

معادلات بالغة الدقة ــ ولكنها نموذجية لذلك الذي يسعى اليه كيسنجر ويبرع فيه .. بيد أن هذه « التوازنات البالغة الدقة » لا بد كي تنجح ان تتوافر القدرة لدى صاحب القرار الامريكي على تغليب مصالح أمريكا « المجردة » ، بعيدا عن مجموعات الضغط المختلفة ، المتوطنة في مراكز السلطة ، والا تعرض الموقف كله ــ على حد تعبير كيسنجر نفسه ــ « لفوضى شاملة » .. فهل الصلاحيات لممارسة هذه القدرة ممنوحة لكيسنجر فعلا ؟

* * *

لم تكن السياسة الامريكية في أي وقت مصالح « مجردة » فقط . أو تحركات كما يتصورها أستاذ علوم استراتيجية ، أو استاذ علوم سياسية في احدى الجامعات الامريكية . وقد تتعدد حول صاحب القرار الامريكي معاهد بحث ومراكز دراسات استراتيجية وفرق عديدة من أساتذة الجامعات ، ولكن الامور تتقرر في الحقيقة وفق ارادة مجموعات الضغط . وهذه المجموعات قد يعبر كل منها عن « مصالح جزئية » بالغة التنوع والتباين ، ولكن « المصلحة الكلية الامريكية » ما هي

في النهاية الا محصلة ضغوط ممثلي هذه « المصالح الجزئية ».

وقد بدا كيسنجر في وقت من الاوقات . **وكأنما كان «يعلو» فوق مجموعات الضغط** ، وكأنما استطاع أن يصمم سياسة خارجية لامريكا تتسم بصفة العقلانية والاتساق ، ولا تخضع فقط لعشوائية ضغوط متضاربة يصعب التنبؤ مقدما باتجاه محصلتها النهائية . وبلغ هذا التصور ذروته وقت أن تولى كيسنجر وزارة الخارجية ، فضلا عن منصبه السابق كمستشار للامن القومي ، في رئاسة نيكسون الثانية .

ولكن هذا التصور كان قائما على وهم . مصدره تقدير كفاءات كيسنجر الشخصية ، وهي ليست موضع تشكيك ، بدلا من تقدير الدواعي الموضوعية وراء تبني الرئيس الامريكي أفكار كيسنجر ، وقد تم ذلك لانها كانت حلولا موفقة للمشاكل المستعصية التي واجهت امريكا ، في نظر الذين يملكون القدرة على طبع القرار الامريكي بارادتهم وتدخلهم .

بيد أن نجاحات كيسنجر المتلاحقة أكسبته « هالة » اعجاب لدى الاصدقاء والخصوم معا . وفي رئاسة نيكسون الثانية ، نشأت علاقة فريدة بين الرئيس الامريكي ووزير خارجيته . الرئيس مطعون في استقامته بعد ان بدأت تفوح رائحة فضيحة ووترجيت . والرجال المحيطون به نوعية غريبة من البشر ، لا تميز بين التعامل مع ملوك المال ، والتعامل مع ملوك المافيا . أغلبهم شبان يحتقرون الفكر ، نبغوا في مجال العلاقات العامة للشركات الكبرى ، حيث مقياس النجاح الوحيد هو « بيع البضاعة » ، بغض النظر عما تتطلبه الصفقة من ممارسات مخالفة للقانون ، او للاخلاق او للعرف . و « بيع البضاعة » في البيت الابيض هو « سياسة الولايات المتحدة » . وفي انتخابات الرئاسة ، هو انجاح نيكسون بأي

شكل . ولم يكن ثمة مانع « أدبي » يحول دون التصنت على مقر الحزب الديمقراطي المنافس ، ذلك ان مثل هذا التصرف كان متسقا تماما مع كل ممارسات نيكسون منذ بدء صعوده في سلم الشهرة السياسية . وفاحت الفضيحة . وأخذ الكونجرس يلاحق الرئيس . وبين المقربين الى البيت الابيض، كيسنجر وحده هو الذي يحظى بصفحة بيضاء .. فتشبث به نيكسون ، وترك له صلاحيات واسعة ليواصل انجازاته التي كان لها الفضل في اعادة انتخابه بأغلبية ساحقة ، وبأمل الحد من تردي مركزه في الداخل بأعمال خارقة تنسب الى رئاسته في الخارج . وفي ظل هذه العلاقة الفريدة ، بدا كيسنجر وكأنما هو فوق المؤسسات . وهو الوقت الذي بدأ فيه التصدي لازمة الشرق الاوسط .

ولكن الموقف كان لا بد ان يتغير بعد استقالة نيكسون . **ذلك أن الثنائي « فورد ــ كيسنجر » ليس الثنائي « نيكسون ــ كيسنجر »** . كانت علاقة نيكسون بالكونجرس بالغة السوء . واصبحت انجازات كيسنجر في السياسة الخارجية ــ وخاصة فيما يتعلق بأزمة الشرق الاوسط ــ لا تفسر على أنها تلبي مصالح أمريكا « المجردة » ، ولكن تفسر على ان القصد منها هو مجرد حماية نيكسون من اجراءات الاقالة ، خاصة أن سياسة كيسنجر تجاه النزاع العربي الاسرائيلي بعد حرب اكتوبر لم تعد مقصورة على الانحياز فقط الى جانب اسرائيل ، بل سعت الى كسب ثقة الجانب العربي أيضا ، وتعرضت بالتالي لتساؤلات من قبل مجموعات الضغط اليهودية . وبلغت هذه التساؤلات القمة بعد جولة نيكسون في الشرق الاوسط ، ورفض الكونجرس الكثير مما وعد به للدول العربية .

وفورد ــ خلافا لنيكسون ــ ليس في مركز يمكنه من اهمال

الكونجرس أو تحديه . ومجموعات الضغط المناصرة لاسرائيل داخل الكونجرس قوية . ولكن مما يزيدها قوة فوق قوتهـا الذاتية ، هو التفاف مجموعات أخرى قوية حولهـا ، أبرزها مجموعـة أعضاء الكونجـرس المعادين للانفـراج الدولي والمتشككين في سياسة كيسنجـر عمومـا ، وعلى راسهـم السناتـور جاكسون ، والتيار المثـل للاتحادات العماليـة الامريكية ، والمعروفة بعدائها الشرس للشيوعية . وامام هذه المجموعات المتحالفة ، لا توجد مجموعة مناصرة للعـرب . وقد يكون لشركات البترول الامريكية ممثلون لهم نفوذ . ولكن لا يملك أحد ان يقطع بأن شركات البترول مجمعة على تلبيـة المطالب العربية . فداخلها تيارات متباينة حول افضل طريقة للتعامل مع العرب ، وافضل وسيلة لحمايـة مصالحها ازاء مطالب الدول المنتجة المتزايدة . وقد يكون الردع لا الممالاءة ، هو الاسلوب الاجدى لضمان مصالـح الشركات في الامـد الطويل .

واسرائيل تعلم هذه الثغـرات الجديدة في دبلوماسيـة كيسنجـر . واصبحت تنظر بحـذر الى جولاته الاخيرة الى المنطقة ، ولا نستبعد احتمال أن يكون همه الاول وراءهـا ، اثبات استمرار قدرته على انجاز « المعجزات » و «الخوارق»، لتثبيت مركزه على راس الدبلوماسية الامريكية ، بعـد زوال الدواعي التي منح بسببها صلاحيـات استثنائية في فتـرة سابقة . واذا صح ذلك ، فلم يعد يملك القدرة على امـلاء سياسة على اسرائيل لا خيار امامهـا الا ان تتقبله طواعية — حتى لو لم تكن هذه السياسة موضع رضاها — لاستنادها الى قرار أمريكي لا يمكن زحزحته بضغوط من الخلف .

من هنا ، لم تعد تملـك الدبلوماسية الامريكية « قـوة التصديق » التي كانت تملكها من قبل ازاء اسرائيل ، وبالتالي

ازاء اطراف النزاع الاخرى . واصبح زعم كيسنجر في حديثه لمحمد حسنين هيكل منذ عام أن أمريكا وحدها هي التي تملك مفاتيح الحل السلمي .. موضع تساؤل . فلقد كانت أمريكا في فترة سابقة تحاول الاستئثار وحدها بكل خيوط المباحثات . وبلغ اظهار قدرتها على ذلك الذروة وقت أن انجز كيسنجر فك الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية . ولكن بعد ذلك برز ما يبرر الاعتقاد بأن المقدرة الامريكية في هبوط . لقد استطاعت انجاز شيء في وقت كان لجميع الاطراف مصلحة في انهاء حالة التداخل العسكري بين القوات ، حالة كانت ضررا اكيدا وعبئا ضاغطا عليها جميعا . وكان ما أنجزه كيسنجر خاص بالجانب الاجرائي فقط ، لا بصلب التسوية . ولكن بعد ازالة عوامل الضغط المشحونة بأخطار جسيمة ، والتي تطلبت حلولا عاجلة .. وبعد فك الاشتباك ، واقامة القوات الدولية حواجز بين الاطراف المتحاربة ، واقترابنا من ضرورة علاج **لب النزاع وصلب التسوية** .. كان لا بد ان تظهر الدبلوماسية الامريكية أسباب تعثر في ابتكار صيغة **يقبلها الجميع معا** .. ووجد كيسنجر نفسه مرة اخرى أمام معضلة « التوازنات البالغة الدقة » ، معضلة لا يجد حرجا في اشهارها لمحاولة فرض تصوره للحلول ، منوها بأن البديل ما هو سوى « الفوضى الشاملة » ..

الفصل الثاني

اهتمام موسكو .. هل يتجه غربا ؟

في أبريل ١٩٧٤ ، انهـــارت قلعة من قلاع الاستعمـــار الاوروبي العتيقة في الطرف الجنوبي الغربي للقارة الاوروبية بانقلاب عسكري وقع فجأة في البرتغال . وقلعة أخرى سقطت في يوليو من نفس العام في الطرف الجنوبي الشرقي لاوروبا ، بانهيار نظام الانقلاب العسكـــري البغيض في اليونان . وفي الحالتين استعاد الشيوعيون ، والديمقراطيون من كل لـــون واتجاه ، حريتهم بعد سنوات طويلة من المطاردة ، والقمع ، والاعتقال ، في سجون أشبه بمعتقلات النازية المروعة . وقيل في صحافة الغرب عن الحزب الشيوعي البرتغالي انه يحظى بتأييد ناخب من كل أربعة في بلاده ، ويحظى اليسار الشيوعي في اليونان بتأييد ناخب من كل ستة . وبين الطرفين الجنوبي الغربي والجنوبي الشرقي للقارة الاوروبية ، تتلاحق الاحداث بسرعة ، وتنبىء بتقدم قوى اليسـار .

ففي ايطاليا ، ثمة قناعة بأن استقـــرار نظام الحكم صعب المنال ما لم يشترك الشيوعيون في الائتلاف الحكومي . والحزب الشيوعي الايطالي يشترط لاشتراكه في السلطة تلبية مطالب الجماهير باجراء تغييرات هيكلية بارزة . وفي فرنسا كـــاد ائتلاف اليسار الاشتراكي الشيوعي يوصل مرشحه فرنسوا ميتران الى كرسي الرئاسة ، ولم يتخلف عن منافسه الا بعدد من الاصوات لم يتعد ١٪ من مجموع الناخبين . ورغـــم أن نظام فرانكو ما زال قائما في اسبانيـــا ، فان زعيم الحـــزب الشيوعي سانتياجو كاريللو يتلقى سرا في منفاه بباريس رسلا

يمثلون شتى التيارات السياسية في البلاد ، بما في ذلك الملكيين والمتذمرين من قادة الجيش، ومندوبين عن الكنيسة الكاثوليكية، وربما كان فرانكو وحده هو الذي يرفض كل صلة به ، ويواصل بصخب حملات العداء للشيوعية . ومع ذلك فترى شتى التيارات السياسية في البلاد منذ الان ، ضرورة مشاركة الحزب الشيوعي في أية مشاورات تستشف مستقبل النظام بعد رحيل الكوديللو ، البالغ من العمر الان ٨٣ سنة .

.

قلنا ان حلول الانفراج الدولي قد يجذب انتباه **الولايات المتحدة** الى منطقة الخليج ، **شرقي** موطن النزاع العربي الاسرائيلي ، حيث أهم مستودعات البترول في العالم ، للسيطرة عند « المنبع » على كميات البترول المتدفق الى المستهلك ، وعلى اسعار هذا البترول ، وباعتبار أن هذه السيطرة هي في الآونة الراهنة مفتاح احتفاظ الولايات المتحدة بمركزها كالدولة العظمى التي تتزعم بلا منازع مقدرات التحالف الغربي .

سؤال مقابل بخصوص **الاتحاد السوفيتي** :

هل يترتب على الانفراج الدولي أيضا أن ينجذب اهتمام موسكو الى منطقة في الاتجاه العكسي ، تقع **غربي** موطن النزاع في الشرق الاوسط ، ونقصد تحديدا هذا القطاع الجنوبي من القارة الاوروبية ، باعتبارها المنطقة التي يجري فيها أهم تغيير منذ حلول المناخ الدولي الجديد ، وباعتبار أنها اصبحت التجسيد الحي لصحة قول السوفيت ان جو الانفراج لا بد أن يحدث آثاره ان عاجلا أو آجلا في تشجيع ازدهار الديمقراطية ، والنيل من مواقع الامبريالية ، وانعطاف موازين القوى داخل الدول الرأسمالية صوب اليسار ، الى حد مشاركة الاحزاب الشيوعية في السلطة ؟

وهل معنى هذه التطورات الجارية الآن في جنوب القارة الاوروبية أن الاتحاد السوفيتي سوف يكون أكثر حرصا من أي وقت مضى على تحاشي أية ردة قد تصادف الانفراج الدولي ، حتى لا تتعطل هذه الانعطافة في اوروبا ، وحتى لا تجهض ؟ وهل يصل به الحرص على ذلك — كما تشيع بعض دوائــر الغرب — الى حد تجنب ملاقاة التحدي في الشرق الاوسط .. اي أن يتحاشى الانسياق الى عملية قد تستثيرها اسرائيل أو أمريكــا عمدا لتوتـــير او تصعيد النزاع ، لا لمجرد تحقيــق أغراضهما الخاصة فحسب ، بل أيضا لاحراج السوفيت مع العرب ، ووضعهم أمام الاختيار التالي : اما تأكيد مساندتهم للعرب مقابل التضحية بالمناخ المواتي في أوروبا ، واما الحفاظ على هذا المناخ المواتي .. مقابل التضحية بروابط الصداقة مع العرب ؟

لقد اتسمت علاقة الاتحاد السوفيتي في فترة سابقة ببعض الدول العربية بسمة قد تبدو لاول وهلة غريبة . ذلــك أن شواهد عديدة تؤكد ان مظاهر التعاون الفعلي بين دولة عربية مثل مصر والاتحاد السوفيتي كثيرا ما تجاوز حجمها ومداها ، أوجه مماثلة للتعاون بين الدول المنتمية الى الاسرة الاشتراكية ذاتها . ومع ذلك ، فقد اصطلح على تسمية العلاقة التي تربط الاتحاد السوفيتي بمصر بأنها « علاقة صداقة » ، وربما كان مصطلح « الصداقة » في قاموس السياسة يحتاج الى تعريف دقيق . ولكنه علــى اي الاحــوال لا يفترض قيام ربـــاط ايديولوجي ، أو الانتماء الى نفس العقيــدة السياسية ، ولا ينشىء التزامات متبادلة مستمدة من وحدة الايديولوجيــة . ولذلك فهو **دون مستوى** العلاقة التي يحكمها مبدأ « الأممية البروليتارية » ، اساس علاقات أسرة الدول الاشتراكية فيما بينهــا .

الاساس **المبدئي** اذن لعلاقة مصر بالاتحاد السوفيتي هو بالقطع في مستوى **أدنى** من أساس علاقة السوفيت بالدول الاشتراكية . ومع ذلك ، بلغ التعامل **الفعلي** بين الاتحاد السوفيتي ومصر في بعض الاوقات مستوى **أعلى** من تعاملاته مع دول اشتراكية عديدة . لماذا ؟

هل بدت أوجه العون التي نالتها مصر من الاتحاد السوفيتي ــ باسم « الصداقة » ــ فريدة في مداها نتيجة ظهور أوجه قصور .. أو خلل .. في تطبيق مبدأ « الأممية البروليتارية » على دول الاسرة الاشتراكية فيما بينها ؟

صحيح أن هناك تناقضات(١) بين الدول المنتمية الى النظام الاشتراكي العالمي . هذا لا تنكره الدول الاشتراكية نفسها . بل قد تصل التناقضات في النطبيق الى حد التناقض العدائي .. أمامنا كنموذج بارز النزاع الصيني السوفيتي .

وليس بمستبعد فوق ذلك أن تبرز أوجه نظر واضحة التباين بين الاتحاد السوفيتي وبعض الاحزاب الشيوعية الاوروبية ، خاصة في حالة مشاركة هذه الاحزاب في السلطة داخل بلادها . فلم تخف هذه الاحزاب اعتراضها على التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وكان وجه الخلاف :
أي القضيتين التاليتين ينبغي أن تكتسب صفة الأولوية ؟

---

(١) لا ترجع هذه التناقضات الى أسباب موروثة من الماضي فحسب ، بل تعود أيضا لاعتبارات تتصل بواقع البناء الاشتراكي الراهن ، كالتباين في المستوى الاقتصادي للدول الاشتراكية ، ومدى تركزها الصناعي ، ونمط تركيبها الطبقي ، ومدى ما انجزته في اعادة بناء المجتمع وفي اجتثاث جذور القوى المعادية ، ونتيجة التفاوت في مواردها الطبيعية ، وطاقاتها البشرية ، وامكانيات سوقها المحلية ، والاختلاف في خواص تقاليدها القومية ، وأثر الموقف الدولي عليها ، الخ ...

● قضية تكيف كل حزب شيوعي وفق مقتضيات **طريــق بلاده الخاص(٢) الى الاشتراكيــة** ، أي بمقتضى متطلبات « وحدة القوى الوطنية » ، ودعم تحالفها في النضال **من أجــل** الاشتراكية ...

● أم أن القضية الجديرة بالاولوية هي قضية **تماســك الاسرة الاشتراكية في وجه معسكر الامبريالية** ، باسم « الأممية البروليتارية » ، حتى لو نجم عن ذلك لفترة شروخ داخــل المجتمع الوطني تنال من وحــدة القوى المعادية لسيطــرة الاحتكارات الامبريالية عليه ؟

وهذا التباين في زاوية الرؤية لم تصف جذوره ، بل ثمة شواهد تؤكد أنه قائم الى الان . فيرى مثلا زعيم الحــزب الشيوعي الايطالي ، انريكو بيرلينجوير أن حزبه في المعادلة الدولية الراهنة ينبغي أن يركز هدفه على بناء أوروبا السلمية، التي لا تتسم بالعداء للسوفيت ولا بالعداء لامريكا ، والتــي تربطها علاقات « صداقة » مــع الدولتين معا ، وتحتفظ في الوقت ذاته باستقلاليتها .

كذلك يؤكد سانتياجو كاريللو ، زعيــم الحزب الشيوعي الاسباني : « أن التنوع ليس علامــة ضعف أو اضطراب أو بلبلة ، ولا ينطوي على معنى التخلي عن المبدأ ، بل هو علامة قوة وعلامة نمو ، وهو من سمات قوة الحركة الشيوعيــة ، وعمق جذورها في حياة الجماهير » .

غير أن هذه الشواهد ، وان كانت تبرز المشاكــل التي تعترض تطبيق مبدأ ((الاممية البروليتارية)) في الظروف العصرية

---

(٢) انطلاقــا من خواص عديــدة أوردنا بعضهــا في تمييز المعادلة الطبقية والاجتماعية والسياسية في كل بلد .

الراهنة ، فانها لا تفسر بالقطع المـــدى البعيد الذي بلغتـــه ـــ باسم « الصداقة » ـــ أوجه التعاون بين الاتحاد السوفيتي ومصر .

ولسنا هنا بصدد دراسة الاسباب العميقة وراء علاقات « الصداقة » التي ربطت « مصر الثورة » بعد يوليو ١٩٥٢ بالاتحاد السوفيتي ، ولكن الذي يعنينا ، هو مدى ارتباط هذه العلاقة بتطور المناخ الدولي عموما ، وتحوله من الاستقطاب الدولي الحاد الذي ميز فترة الحرب الباردة ، الى الانفـــراج الدولي السائد في العلاقات الدولية الان .

لقد نشأت ونمت الصداقة المصرية السوفيتية في مواجهة مشتركة ـــ ضارية ـــ مع الاستعمار بوجه عام ، والاستعمار الامريكي بوجه خاص ، في فترة من التاريخ المعاصر لم يكن قد انزوت فيه بعد شبح الحرب الباردة .

والعلاقة بين الطرفين هي علاقة دولة **اشتراكية** بدولة **وطنية مستقلة** ، تنتمي السلطة في كل منهما الى **محتوى طبقي مختلف** . ولكن ملابسات « انسلاخ » الدول الوطنية الحديثة الاستقلال من سيطرة الاستعمار ، وتعرضها لمؤامراته المتجددة لاسترداد مراكزه المفقودة ، في جو دولي مشحون بالتوتـــر ، امر كان لا بد أن يستتبعه ـــ على المسرح الدولي ـــ «تجاوب» هذه الدول ، او « تقاربها » من المعسكر الاشتراكي ، حتى لو اجرى قادتها هذا « التقارب » وهم يحرصون ـــ داخل بلادهم ـــ على تأكيد تمايزهم العقائدي . وكان الاتحـــاد السوفيتي يجد في نمو هذه العلاقة الناشئة ، لا مجرد ما من شأنه تنشيط حركات التحرر الوطني ، ودعم الدول الوطنية المستقلة ، بـــل ايضا ما من شأنه تعزيز أمن الاتحاد السوفيني ذاته ، ودعم منطلقه في الحد من سيطرة العالم الاستعماري على دول العالم

الثالث ، والحد بالتالي من قدرة الاستعمار على محاصـــرة المعسكر الاشتراكي ، ورد أطماعه في ازالة الدول الاشتراكية بطريق الحرب ، وكذلـــك عـــزل الدوائر الاستعمارية الاكثر عدوانية ، وايجاد علاقات قوى علـــى المسرح الدولي أكثـــر « تعادلا » ، علاقات الند للند بين المعسكر الاشتراكي مـــن جانب ، والمعسكر الاستعماري من الجانب الاخر ، **مما يملى على دول الغرب التخلي عن سياسة التحرش والحرب الباردة، ويدفعها الى تلبية شعار « التعايش السلمي » ، بأمـــل أن يكون لذلك دوره البارز في اشاعة جو الانفراج الدولي .**

وفي ضوء هذه الاستراتيجية السوفيتية الشاملة ، **كـــان للشرق الاوسط مركز استراتيجي خاص** ، لا لموقعه الجغرافي على الحافة الجنوبية للحدود السوفيتية فحسب ، ولكن أيضا لتفجر الحركة الوطنية في أبرز دوله ، واستقطابها حول النزاع العربي الاسرائيلي الشديد الاحتدام . **وكان لمصر داخل هـــذه الاستراتيجية الخاصة مركز اكثر خصوصية** ، لا لخصوصية موقع مصر ووزنها في العالم العربي فقط ، بل للدور الاشعاعي البارز لثورة ٢٣ يوليـــو ، كنموذج رائد على أتساع العالـــم الثالث . لذلك استحقت مصر أولوية خاصة في الاستراتيجية السوفيتية .

الا أن الهزيمة العسكرية التي أسفرت عنها حرب ١٩٦٧ قد أحاطت هذه الاستراتيجية بملابسات جديدة أكثر تعقيدا . ذلك انها كانت من بعض جوانبها سببا في زيادة توثق العلاقات المصرية السوفيتية ، ولكنها استثـــارت من جوانب أخـــرى مسائل كامنة كانت تنطوي على احتمال تباعد أوجه الرؤية ، وتباعد طرفي العلاقة بالتالي .

قبل يونيو ١٩٦٧ ، لم يكن هناك خلاف حول أن قضيـــة

« التحول الاجتماعي » في مصر هي القضية التي تحتل مكـــان الصدارة ، بعد أن حلت « القضية الوطنية » في جوهرهـــا ، ولم يكن للسوفيت مأخذ على سلامة المسار الاساسي الـــذي قررت الثورة المصرية انتهاجه ، رغم اختلاف حيثيات اقرار هذا المسار . الا ان الموقف تغير بعد يونيو ١٩٦٧ . فقد استعادت « القضية الوطنية » موقـــع الاولوية ، في مصر وفي البلـــدان العربية الاخرى التي تعرضت للعدوان . واصبح « استرداد الارض المحتلة » و « ازالة آثار العدوان » هما القضية التي تسبق كل قضية اخرى . ولم يتخلف ألاتحاد السوفيتي عـــن الوقوف بجوار مصر في احلك أيام محنتها . ولم يهون الاتحاد السوفيتي مطلقا من شأن « القضية الوطنية » التي استعادت كل أهميتها . بل علـــى العكس ، فقد كان اسهامه بفيـــض الاسلحة التي أوفدها على وجه العجلة الى مصر في أعقـــاب النكسة مباشرة ، عنصرا حاسما في توفير مقومات الصمـــود العربي عموما .

غـــير أن العدوان الاسرائيلي أنشأ منـــذ اللحظة الاولى بذرة خلاف : فبينما كان ينبغي توقع أن يكون منطلق السوفيت في البحث عن حل « للقضية الوطنية » ، هو معالجتها مـــن زاوية « قضية التحول الاجتماعي » ، كان ينبغي أيضا توقع أن تطوع السلطة في مصر « قضية التحول الاجتماعي » لمقتضيات « القضية الوطنية » .

وقضية « التحول الاجتماعي » كنقطة بدء كانت تعنى في راى السوفيت التمسك بمسار ثورة ٢٣ يوليو ، ثم العمل على زيادة تطوير وتعميق العملية الثورية ، ودعم النظم التقدمية ، وتوسيع الرقعة التي تشملها ، وتعزيز القدرة القتالية العربية، ومن هذه الرؤية نظر السوفيت الى استعـــادة « القضيـــة الوطنية » مكان الاولوية (بمعنى بروز « قضية ازالة اثـــار

العدوان » في المقدمة) ، على انها **حلقة في حركة التحرير العربية ضد الاستعمار وأدواته في المنطقة** ، حلقة ربما يتطلب تخطيها جهودا نضالية مضنية ، ومرحلة استراتيجية كاملة ، حلقة ربما تجاوزت ضراوتها ومرارتها واحتدامها حلقات كثيرة أخرى في عملية التحرير ، ولكنها لا تعدو ان تكون احدى هذه الحلقات ، ولا تحمل ما يبرر أن تحيد حركة التحرير العربية عن أهدافها الثابتة . ومفتاح التعجيل بالحل في نظر السوفيت ليس شعار « ازالة اسرائيل » ، بل تغيير التوازنات الطبقية لصالح القوى التقدمية في المنطقة ، على نحو يزعزع مراكز القوى التي تسند العدوان ، أو تتقبله كأمر واقع ، أو تعمل على زيادة تفاقمه ، سواء كانت هذه القوى هي : الدوائر الصهيونية الحاكمة في اسرائيل ، أو كانت دوائر الرجعية العربية ، ذات الروابط الوثيقة هي الاخرى مع الاستعمار . ولا يستبعد المنطق السوفيتي البحث عن سبل تقارب بين جميع الاتجاهات اليسارية والديمقراطية في كل دول المنطقة ، ضد القوى ذات المصلحة في استمرار العدوان واستحكامه ، وبالذات الدوائر الحاكمة في اسرائيل .

أما المنطلق المصري البادىء بأسبقية « القضية الوطنية » على « قضية التحول الاجتماعي » ، فكان لا بد أن يطرح شعار « ازالة آثار العدوان » في اطار لا ينفصل عن « القضية القومية » عموما . وقد أصبحت « للقضية القومية » أبعاد معقدة متشابكة . فبدأ ينتشر الاعتقاد بأن مصادر « القوة العربية » لم تعد قصرا على منطلق « الثورة العربية » ببؤرتها الاكثر تفجرا هي « ثورة فلسطين » المتأججة ، بل اتجهت لتصبح أيضا « الثروة العربية » المستمدة من الاهمية الفريدة التي اكتسبها البترول العربي ، والمنطلق المصري في ترجيح « القضية الوطنية » على قضية « التحول الاجتماعي » كان

لا بد له بالتالي الا يغض النظر عن استخدام سلاح البترول ، حتى لو كان شرط ذلك هو كسب ود الدول العربية المنتجة للبترول . ونظرا لان أغلبها تحت حكم نظم محافظة ، فلا مفر بالتالي من التغاضي قليلا أو كثيرا عن منطلق « الثورة العربية » ، وعن قضية « التحول الاجتماعي » .

وظلت أوجه التباعد بين الرؤيتين مطموسة في الفترة بعد عدوان ١٩٦٧ التي وقف فيها الاتحاد السوفيتي وحده على المسرح الدولي ، مع أسرة الدول الاشتراكية ، يقدم السلاح والعون السياسي والاقتصادي للنظم التقدمية العربية التي تعرضت للعدوان . ذلك أن هذا العون كان حيويا في حصر الهزيمة وقصرها على جانبها العسكري فقط ، وطرحها كمجرد معركة خسرها العرب في مواجهة ممتدة متصلة الحلقات . وظل التوافق بين الرؤيتين لا يشوبه غبار ما دام « الامل » في التوصل الى حل بدا مرهونا « بأجل »(٣).

ولكن مع تلاشي آجال يمكن تحديدها ، ومع استمرار الازمة سنة بعد أخرى دون ان تحرز أي تقدم ، توالت **تطورات مكتومة تنذر بأن أسباب التباعد والخلاف بسبيلها أن تطغى على أوجه التعاون ومجالات الاتفاق** . بدأت القاهرة تشكو بعد أن « أجهضت » سنة الحسم من عدم توافر السلاح المطلوب ، ومن أن نوعيات السلاح المعطاة لا تصل الى المستوى الكفيل

---

(٣) كان خوض جمال عبد الناصر حرب الاستنزاف « أملا » في تنشيط مواجهة العدوان عسكريا . وكانت مبادرة روجرز بعد اقامة قواعد صواريخ « سام » ، والاستعانة بالخبراء السوفييت في بداية عام ١٩٧٠ ، واسبوع اسقاط طائرات الفانتوم ، « املا مرتبطا بأجل » . وكانت مبادرة أنور السادات بفتح القناة كحل مرحلي نحو الحل الشامل ، ورد مصر ايجابيا على مذكرة يارنج في فبراير ١٩٧١ ، أملا في تحريك الحل السياسي. وكانت « سنة الحسم » ، « املا مرتبطا بأجل » .

باستئناف القتال ، ولا تسمح بحماية مؤخرات مصر الممتدة على طول شريط النيل من ضربـات العمق ، في وجه الاسلحة المتطورة وقاذفات « الفانتوم » الطويلة المـدى التي تحصل عليها اسرائيل من الولايـات المتحـدة . وكان السوفيت في المداولات الخاصة لا يكتمون تصورهم أن الجبهة الداخلية ليست مهيأة لخوض معركة تقتضي تعبئة الجماهـير ، وحشد كـل طاقات المجتمع القتالية . وهم بالتأكيـد — فوق ذلـك — لا يريدون أن يوجه الى دعمهم العسكري — مرة أخرى — مـا نسب اليه في الغرب عقب هزيمة ١٩٦٧ .

وأخذت الاحداث تتلاحق . فبقـدر شعور القاهرة بأن الدعم العسكري السوفيتي ليس بالمستوى الذي يمكنها مـن احياء « الحل العسكري » ، بنفس القدر ، شعرت القاهـرة بضرورة التوجه الى استكشاف « حل سياسي » . وكان لا بد أن يكون الحوار مع دول الغرب ، بما في ذلك امريكا ، محورا من محاوره . ولم يكن للسوفيت اعتراض من حيث المبدأ على استكشاف كل فرص الحل السياسي . بل انهم لم يخفوا في أي وقت تحبيذهم لهذا الحل ، مع التسليم بأنه يفترض حوارا من قبل دول المواجهة العربية مع امريكا . ولكن التحفظ المتصور لدى السوفيت هو ان هذا الحوار لن يكون متكافئا ما لم يكن السوفيت أنفسهم شركاء فيه ، لمواجهـة أطمـاع امريكا في استغلال ضعف مركز الطرف العربي ، واستمرار تعثر الازمة، لانتزاع مكاسب على حساب حركة التحرير العربية .

وربما كان حادث انقلاب السودان ضد نميري من أبـرز المعالم على الطريق ، التي أكدت في تلك الظروف الدقيقـة ، الحد الـذي لا يمكن أن تتعـداه « الصداقة » بين الاتحـاد السوفيتي ودولة مثل مصر تحتل موقعا محوريا في العلاقـات العربية السوفيتية . لقد أبـدى السوفيت تحفظاتهم علـى

الانقلاب ، كما يبدو مما نشر عن المناقشات التي جرت بين الحزب السوفيتي والحزب الشيوعي السوري وقت وقوع انشقاق في صفوفه . ولكن هذه التحفظات لم يطرحها السوفيت خارج نطاق الاحزاب الشيوعية . ومع ذلك ، فقد أحسوا بأن موقف القاهرة من الانقلاب، ومن الحزب الشيوعي السوداني، كان ينطوي على احراج للقيادة السوفيتية في تبرير استمرار دعمها لمصر أمام الرأى العام الداخلي ، والحركة الشيوعية العالمية .

الا أن القضية الاكثر أهمية ، هي حلول بوادر الانفراج الدولي ، بتقنينها لاول مرة قواعد تتوخى مبادىء « التعايش السلمي » في التعامل بين أقوى دولتين في العالم . ولم يكن في هذا التحول ما يبرر التوقع بأن أية من الدولتين ، وهما على طرفي النقيض ، سوف تتخلى عن مبادئها او عن منطلقاتها الاساسية . الا ان حدوث هذا التقارب ، في وقت بلغ التعثر في أزمة الشرق الاوسط الذروة ، اثار لدى القاهرة قلقا لا شك فيه ، ربما وجد أوضح تعبير عنه في « ورقة الحوار » التي سبق أن أشرنا الى بعض ما جاء فيها .

لقد كان رد فعل القاهرة لمؤتمر القمة الامريكي السوفيتي الاول في مايو ١٩٧٢ ، هو انهاء مهمة الخبراء السوفيت في مصر في ١٧ ابريل . وكان هذا القرار يتجاوز حجم العلاقات المصرية السوفيتية فقط ، ويتسع ليمس العلاقات السوفيتية العربية عموما . كان اعلانا بأن خلافا لم يعد مخفيا أصبح يفصل الاستراتيجية السوفيتية عن الاستراتيجية العربية ، على الاقل بالقدر الذي كانت سياسة القاهرة تمثل فيه محور الاستراتيجية العربية في مواجهة ازمة الشرق الاوسط ، واستحكام تعثرها . والتعبير الذي استخدم وقتذاك : ضرورة

« الوقفة الموضوعية مع الصديـــق » كانت تعنى ان العلاقة برمتها في حاجة الى اعادة تقييم .

لقد أحست القاهرة بأن مجموعة العوامل التي تحكــم الاستراتيجية السوفيتيـــة في تحويل « الانفــراج الدولي » و « التعايش السلمي » ، والتقارب مع الولايات المتحدة الى واقع حي ، وجعل هذا التقارب ظاهرة لا تقبل الــردة ، انما اكتسبت « موقع الاسبقية » على مجموعة العوامل التي تحكم الاستراتيجيـــة السوفيتية تجـــاه حركة التحريـــر العربية . أحست القاهرة بأن الاتحاد السوفيتي لم يعد على استعداد لان يصـــل بوسائـــل مساندته للجهـــد العربي في رد العـــدوان الاسرائيلي ، الى الحد الذي قد يعرض للانتكاس انجازاته في تخطى الحرب الباردة ، واقرار علاقات تسودها الثقة المتبادلة مع الولايات المتحدة . وأرجعت القاهرة التباطؤ في تنفيذ عقود السلاح ، أو عدم تنفيذها على النحو الذي كانت القاهرة تطمع فيه ، وكذلك السماح بهجرة اعداد كبيرة من اليهود السوفيت الى اسرائيـــل ، بعد صمود السوفيت طويلا في وجـــه شتى الضغوط لرفع القيود المفروضة على هجرة المواطنين السوفيت عموما الى الخارج ، كمؤشرات واضحـــة الدلالة عن **تغييـــر ترتيب الاولويات** ، وتلبية ما من شأنه تحسين العلاقات مـــع أمريكا على حساب ما من شأنه تنقية ما شاب العلاقات العربية السوفيتية من شوائب .

ولا يبدو أن هناك شكا في أن تغييرا ما في الأولويات قـــد حدث بالفعل . فقد أوضحنا أن تعاملات السوفيت مع بعـــض الدول العربية ذات المنطلق التقدمي في فترة سابقة ، وعلـــى رأسها مصر ، قد فاقت في أحوال كثيرة التعاملات داخل الاسرة الاشتراكية ذاتها . ومـــن المتصور أن السوفيت أولوا هـــذا

الانفتاح على العالم الثالث ، وعلى حركة التحرير في العـــالم العربي بالذات ، أسبقية خاصة في فترة ظلت فيها الحـــرب الباردة تهدد باوخم العواقب ، وكوسيلة للتعجيل بتصفيتهـــا عن طريق محاصرة الاستعمار في مؤخراته . ولكن بمجرد أن تهيات الفرص لاختراق الحواجز التي طالما اعترضت انهـــاء الحرب الباردة ، وأصبح من المتاح اقامة علاقات تعامل مـــن نوع جديد مع دول الغرب ، والولايات المتحدة بوجه خاص ، فلم يكن بغريب أن تتجه الاستراتيجية السوفيتية لتركز جهودها في المقام الاول على تثبيت هذا المكسب الجديـــد ، خاصة أن الازمة في الشرق الاوسط بدت قبل حرب أكتوبر متعثرة تماما، وبدت فرص الحركة لتحقيق نتائج ملموسة أوضح في مجـــال تصفية مخلفات الحرب الباردة ، مع أمريكا والغرب ، منها في قضيـــة مخلفـــات الحرب الساخنـــة في الشرق الاوسط مع اسرائيل .

ومنطق السوفيت في ذلك : لا نحدد أولوياتنا في هذا الموقع او ذاك حسب نوازع غير مسئولة ، بل نتحـــرك لنقف نساند حـــركة الشعوب « حسب حركتها هي » ، في خـــدمة قضايا الاشتراكية والتحرر الوطني والسلام .

لهـــذه الاسباب لم تخف القاهرة قلقهـــا ــ قبل حرب اكتوبر ــ بسبب التقارب السوفيتي الامريكي . وفي المقابل ، فمن المحقق أن السوفيت قد ساورهم قلق مماثل ــ بعد حرب اكتوبر ــ بسبب التقارب المصري الامريكي .

وهذه القضية في حاجة الى ايضاح .

ذلك ان « الصداقة المصريـــة السوفيتية » قامت علـــى **العداء للاستعمار** . ولكنها نشأت في فترة لم تكن قد انـــزوى فيها بعد شبح الحرب الباردة . وبسبب ان خريطة العالـــم

السياسية في هذه الفترة كانت تتصف بصفة الاستقطاب الدولي الشديد ، فمعنى « العداء للاستعمار » **كان يمكن أن ينطوي على أوجه التباس** . اذ من المحقق أن « ظاهرة الاستعمار » في نظر الدولة التي تترأس المعسكر الاشتراكي العالمي ، المستندة في تفسيرها للظواهر الى نظرية الماركسية اللينينية ، لا تحمل مدلولا مطابقا « لظاهرة الاستعمار » كما تصورتها السلطة المصرية ، في دولة وطنية حديثة الاستقلال ، بعيدة كل البعد عن تبني الماركسية كأساس لفلسفتها السياسية .

ثم كانت تجربة قيادة ثورة ٢٣ يوليو في ادراكها « لظاهرة الاستعمار » ، **انتقالا من « الخاص » الى « العام »** . وبدأت تتكشف التحدي الاستعماري على الاستقلال الوطني ، انطلاقا من عدائها الاصلي لاسرائيل ، ولتجربة الضباط الاحرار في حرب ١٩٤٨ . اما مساندة الاتحاد السوفيتي لمصر في نزاعها مع اسرائيل ، فتحمل معنى **الانتقال من « العام » الى « الخاص »** ، معنى الانطلاق من مفهوم عام للاستعمار كظاهرة ذات أبعاد متشابكة ومعقدة تمتد للكوكب كله ، الى مواجهة الاستعمار في أحدى خصوصياته ، هي استخدامه اسرائيل كأداة للعدوان على حركة التحرير العربية .

هذا التباين في الرؤية — أي انتقال مصر في كشف ظاهرة الاستعمار من « الخاص » الى « العام » ، بينما وقف الاتحاد السوفيتي يساندها ضد عدوان اسرائيل انطلاقا من نظرة تنتقل من « العام » الى « الخاص » — هو الذي يفسر اختلاف الاولويات التي سبق أن أشرنا اليها : تطويع الاتحاد السوفيتي قضية « ازالة آثار العدوان » ، لقضية « التحول الاجتماعي » (في وجه الاستعمار عموما) ، وتطويع مصر قضية « التحول الاجتماعي » لقضية « ازالة آثار العدوان » (القضية الوطنية التي تكشفت بسببها ظاهرة الاستعمار) .

ولكن في ظل ظروف الاستقطاب الدولي الشديد ، ومــع تحديات الاستعمار ومؤامراته المتكررة ، المتصلة حلقاتهــا ، ضد الدولتين معا ــ مصر والاتحاد السوفيتي ــ لم يكن هناك متسع للالتفات الى اي اختلاف او خلاف في زاوية الرؤيــة والتعمق فيها(٤). ولم يكن أي من الطرفين يجري أي نوع مــن التمييز بين « **ظاهرة الاستعمار** » في مفهومها العام ، وبــين **الدولة الامريكية** المنظور لها من الطرفين معا على انها أقوى الدول الاستعمارية ، ودولة على أية حال ذات علاقات متوترة ومحدودة مع كلا الطرفين .

ولكن مع حلول الانفراج الدولي ، نشأت علاقات بــين الاتحاد السوفيتي والدولة الامريكية . ولــم يغير الاتحــاد السوفيتي مفهومه عن ظاهرة الاستعمار ، ولكن ووجه بضرورة **أن يميز بين عدائه للاستعمار بوجه عام ، وبين تعامله مــع الدولة الامريكية ، بصور عديدة ومتشابكة** ، لم تكن مقصورة على « **الروادع** » **المتبادلة** فقط (الحد من الاسلحة الاستراتيجية الخ ..) بل امتدت لاتفاقات تعاون تنطوي على « **حوافــز** » **متبادلة** أيضا (البحث عن سبل تكثيف التبادل التجاري والعلمي

---

(٤) تمثل هذا الانزواء ــ أو الطمس ــ لاوجه تباعد الرؤية ، في ظواهر عديدة كانت لها شواهد كثيرة في سياسة الدولتين المعادية للاستعمار على الصعيد الدولي ، كاتخاذ مصر مواقف عديدة مماثلة للسوفييت في الامم المتحدة ، وتجاه قضايا العالم الثالث ، وحتــى في منظمات « كمنظمة التضامن الاسيوي الافريقي » التي تقيم مقرها في القاهرة ، ويرأسها مصري . وكان لانزواء اوجه التمايز ، أصداؤه أيضا على الداخل ، وربما كان من أبرزها ، قرار الشيوعيين المصريين بحل تنظيماتهم طواعية في بداية عام ١٩٦٥ ، والانضمام الى الاتحاد الاشتراكي ، بناء على تقدير منهم بأن استمرار نشاطهم كتنظيم مستقل ينطوي على سلبيات أكثر مما يحقق من ايجابيات في دعم انتهاج مصر طريقها الى الاشتراكية ، وفي وجه تفاقم المؤامرات الاستعمارية .

والثقافي والتعاون التكنولوجي الخ) .. **أي لم تعد « أمريكا الاستعمارية »** حائلا دون تعامل الاتحاد **السوفيتي مع « الدولة الامريكية »** . وبدأ هذا التعامل النشيط في فترة كانت ازمة الشرق الاوسط ما زالت فيها متعثرة تماما ، وما زالت مصر فيها مقطوعة الصلة بالدولة الامريكية .

ثم جاءت حرب اكتوبر . وهرول كيسنجر الى المنطقة . ونشأت علاقات مصرية امريكية . **ووجهت مصر بضرورة أن تميز هي الاخرى بين موقفها من الاستعمار وبين الدولة الامريكية .**

ولا خلاف ـــ لا من وجهة نظر موسكو أو من وجهة نظر القاهرة ـــ على ان الولايات المتحدة طرف لا غنى عنه للتوصل الى تسوية لازمة الشرق الاوسط . وكانت محادثات كيسنجر في موسكو اثناء الحرب تجسيما عمليا لهذه الحقيقة . ووجدت تجسيمها الرسمي في موقف الاتحاد السوفيتي من تشكيل مؤتمر جنيف .

ولا خلاف ـــ لا من وجهة نظر موسكو أو من وجهة نظر القاهرة ـــ على أن جو الانفراج الدولي لا يعني أن الصراعات الدولية عموما في طريقها الى التلاشي ، أو أن قضية الاستعمار قد اختفت من العالم .

ولكن ما لم يعد واردا ، لا من وجهة نظر موسكو أو من وجهة نظر القاهرة ، توقع أن تتوطد العلاقة بينهما في مواجهة تزداد ضراوة مع الولايات المتحدة **كدولة** ، او مع اية دولة أو كتلة غربية أخرى .

وكان لا بد ان يطرح هذا كله موضوع « الصداقة المصرية السوفيتية » في المستقبل على اسس جديدة ، ينتفي فيها كل

وجه التباس . اصبح تحديد نقاط التمايز والاختلاف ضرورة لا غنى عنها لبلوغ أسس للاتفاق ، عملا بكلمة لينين الشهيرة : « لكي نتحد ، ينبغي قبل ذلك أن نحدد الخطوط الفاصلة بيننا » . والا كـــان من شأن أوجه الخلاف ان تتفاقم ، حتى لاسباب « ذاتية » تتجاوز حجم الخلاف موضوعيـــا ، كاتهام الانفراج الدولي بأنه « وفاق . . وعناق » ، أو تفسير القرار الذي صدر في لقاء القمة الاول بين نيكسون وبريجنيف حول الشرق الاوسط على أن ما أورده عن « الاسترخاء العسكري في المنطقـــة » ، مطروح تطبيقه قبل التوصل الى تسوية . وكان من شأن هذه الاتهامات أن يرتاب الاتحاد السوفيتي هـــو الاخر في سلوك مصر ، وأن يطرح علامات استفهام حول أحقية الثقة الممنوحة لكيسنجر بعد بدء جولاته الدبلوماسية في المنطقـــة ، وتمكينه وحده من الانفراد بخيوط التسوية .

وقد أتيحت لي فرصة ان التقي بمفكرين وخبراء سوفييت في مجالات تخصص متعددة اثناء زيارة للاتحاد السوفيتي قبيل حرب أكتوبر مباشرة . واجمعوا على أن علاقة السوفيت مع العرب ومصر لا ينبغي تصورها في « علاقـــة عكسية » مـــع علاقات الاتحاد السوفيتي بالولايات المتحدة . وكان قولهم « ان الاستعمار والصهيونية هما المستفيدان أساسا من استمـــرار توتر العلاقات الدولية . والانفراج الدولي الناجم عن تحسين العلاقات السوفيتية الامريكية ربما يخلق ظروفا أكثر مواتـــاة ــ لا العكس ــ للتوصل الى حلول مناسبة للازمات الدوليـــة الحادة التي لم تحل بعد ، بما في ذلك أزمة الشرق الاوسط » .

ذلك أن مهمة تنشيـــط « التعايش السلمي » في نظـــر السوفيت لا ينبغي طرحها في تعارض مع مهمة دعم « حركات التحرر الوطني » ، بل ينبغي النظر اليهما كمهمتين متكاملتين .

بمعنى « أن مناخ الانفراج الدولي يفسح المجال — خلال « التباحث » مع الولايات المتحدة ولا عن طريق « المواجهة » معها فقط — للاسهام بدور أكثر فعالية في رد شتى أشكال العدوان ، بما في ذلك العدوان الاسرائيلي ، وخلق ظروف أكثر مواتاة « لحركة التحرير العربية » .. وبفضل كل انجاز جديد تحققه « حركة التحرير » في العالم العربي أو في غيره من مواقع العالم ، تتوافر ظروف أفضل لمحاصرة الامبريالية عالميا ، وتهيئة المناخ الكفيل بزيادة دعم الاتجاه نحو « الانفراج الدولي والتعايش السلمي » .

والواقع أن صفقة الاسلحة السوفيتية التي أتاحت لمصر فرصة اتخاذ قرارها بخوض حرب أكتوبر جاءت في أعقاب انهاء مهمة الخبراء السوفييت . وكانت هذه الصفقة تعبيرا عن أن حرص السوفييت — أيا كان — على تعزيز الانفراج الدولي، وتحسين العلاقات مع امريكا ، لم يصل بهم الى حد التسليم بحتمية تدهور علاقاتهم بحركة التحرير العربية ، وبدول عربية ذات رصيد لا يجوز تبديده في بناء صرح الصداقة العربية السوفيتية .

والواقع أن الامكانيات التي تختزنها الصداقة المصرية السوفيتية ليست وقفا على الماضي فقط ، بل لها دور في الحاضر ، ولها دور في المستقبل ايضا .

لها دور اكيد في استثمار انجازات حرب اكتوبر لفرض السلام العادل ، فقد ثبت أن امريكا لا تملك وحدها مفاتيح حل الازمة . لان التسوية ليست قضية تذليل عقبات فنية فقط ، ولا هي رهن أن « تقنع » أمريكا اسرائيل بالتخلي عن «تعنتها»، اذ معنى ذلك أن هذا « التعنت » أمر شاذ لا يلبي مصالح اسرائيل ولا مصالح امريكا الحقيقية .

لقد اثبتت « القوة » وحدها فعاليتها في استرداد ما اخذ « بالقوة » . وما لم يواصل الطرف العربي ممارسة « قوته »، أو اظهار ما يملكه من عناصر « قوة » عسكرية أو غير عسكرية ، فلن يتحقق الامل العربي في الوصول بالتسوية الى السلام العادل .

والعنصر العسكري لا غنى عنه . ومهما يمكن قوله عن امتناع السوفيت عن اعادة تسليح الجيش المصري بعد حرب أكتوبر ، واستعواض الاسلحة التي فقدها ، فلن يجدي ان نتوقع من الدول الغربية ، أو الولايات المتحدة ، ان تحل محل السوفيت في القيام بهذه المهمة ، ذلك انه بوسع بعض الدول الغربية أن تتعاقد على صفقات أسلحة لمصر او لبعض الدول العربية ، تحت اغراء الحد من اختلال ميزان مدفوعاتها ، أو استرداد جزء مما يكلفها الارتفاع في أسعار البترول . ولكن هذه الدول لا تملك ولا تستطيع أن تزود مصر بأسلحة متطورة تكافىء الاسلحة المتطورة التي ما زالت تتدفق من الولايات المتحدة على اسرائيل . ولا تستطيع هذه الدول الغربية أن تلبي كل طلبات مصر الخاصة بالاسلحة المتطورة . وقد ترى مصر شراء أسلحة من نوعيات محددة من دول غربية بالذات ، كصفقة الميراج من فرنسا . وقرارها بتنويع مصادر السلاح يعني بالتأكيد عدم قصر مصدر سلاحها على الاتحاد السوفيتي وحده . ولكنه لا يعني قطعا التخلي عن التعاقد على سلاح وفق المواصفات السوفيتية ، ذلك أن السلاح السوفيتي هو اساس تدريب الجيش المصري منذ عقدين من الزمن ، ولا يمكن ان يستبدل به سلاح غربي بين يوم وليلة ، ويكفي حائلا دون ذلك الاسباب الفنية والتكنيكية وحدها .

كذلك للصداقة المصرية السوفيتية **دور في استقرار التنمية المصرية مستقبلا** . ذلك أن التنمية المصرية قد تعرضت

لاختناقات وتعثرات — اقتصاديا وصناعيا — طوال السنوات الماضية بسبب الاولوية التي اكتسبتها مهام الدفاع . واستقرار التنمية المصرية لا يمكن ان يكون فقط — أو أساسا — رهن سياسة « الانفتاح » ، ورهن مساعدات واستثمارات تحصل عليها مصر من الغرب ، او حتى من الدول العربية الغنية المنتجة للبترول . ولا يرجع ذلك الى مجرد ان العنصر البشري هو دائما العنصر الفاصل في التنمية والتعمير واعادة البناء ، ولكن أيضا لان اقتصاديات العالم الغربي — واقتصاديات الدول المنتجة للبترول بالتالي — معرضة لاهتزازات تنال من صميم استقرارها ، بسبب أزمة التضخم الطاحنة ، واتجاه دول الغرب الطبيعي نحو تحميل الاطراف الدولية الاضعف عواقب هذه الازمة . ولا يمكن لمصر رد مضاعفات هذه التقلصات الدولية ، ما لم تحافظ على علاقات اقتصادية وطيدة مع دول المعسكر الاشتراكي ، المؤمنة بحكم طبيعة اقتصادها ضد الازمة ، بالحد من آثارها على الاقتصاد المصري .

وفي الختام ، فأيا كان حرص الاتحاد السوفيتي على زيادة تنشيط الانطلاقة الديموقراطية في أوروبا ، ودعم الانفراج الدولي لتهيئة ظروف أفضل لحركة القوى الديموقراطية ، في وقت تتعرض فيه نظم غرب اوروبا لازمة اقتصادية وسياسية متفاقمة ، فلن يؤمن الاتحاد السوفيتي هذا التطور بتجاهل ما يجري في الشرق الاوسط ، أو بالابتعاد عنه وتركه فريسة للمؤامرات الامريكية الاسرائيلية . **وليس هناك تعارض — بل تكامل — بين حرص السوفيت على ازدهار ظاهرة الانفراج في أوروبا ، ورد محاولات أمريكا — أو اسرائيل — لتوتير الموقف في الشرق الاوسط** . وتتعدد الشواهد على تطبيق الاتحاد السوفيتي دبلوماسية نشيطة حيال الدول العربية التي

تربطها بالسوفيت علاقات صداقة ، وايضا مع منظمة تحرير فلسطين . وقد أعاد السوفيت تسليـــح الجيش السوري ، و « استعواضه » تماما لكل خسائره في حرب أكتوبر . وليس ارجاء زيارة بريجينيف للقاهرة تعبيرا عن عدم النية في ازالة ما يحيط العلاقات المصرية السوفيتية من مشاكل .

ذلك ان السوفيت يعلمون كما تعلم الولايات المتحدة أن النزاع العربي الاسرائيلي يظل عند مفترق طرق ازمات كثيرة ملتهبة في عالم اليوم . ومهما كان اهتمام واشنطن مشـــدودا الى تطورات تجري شرقي الشرق الاوسط في منطقة الخليج ، أو كان اهتمام موسكو مشدودا الى تطورات تجري غـــربي الشرق الاوسط في جنوب القارة الاوروبية .. **فان مصير هذا وذاك يتقرر في الشرق الاوسط ، على خطوط المواجهة بـــين اسرائيل والدول العربية** .. فأين تقف الازمة الان .. والـــى أين تتجه ؟

الجزء الرابع

ازمة الشرق الاوسط .. الى أين

الفصل الاول

ولو تمت التسوية

لا يكاد يوجد اليوم مصري ، او عربي ، على استعداد أن بطرح على نفسه ، أو على غيره ، السؤال : يوم أن ننجز هدف « السلام العادل والدائم » في المنطقة ، يوم أن نحقق التسوية مع اسرائيل ، يوم أن تسكت المدافع نهائيا ، ما الذي سوف يكون ؟ ما هي الملامح التي نتصورها للشرق الاوسط ؟ ما هي الخواص التي سوف تميز علاقاتنا مع اسرائيل ؟

موضوع محظور الاقتراب منه ، حتى بالتأمل والفكر ، لان التحدث عنه علنا ، بالنشر أو بالقول ، ممنوع . وان لم يكن ممنوعا ، فهو مدان في اذهان جمهرة الرأي العام العربي ، وحتى في رأي غالبية الصفوة . مدان لاعتقاد رسخ بعمق في ضمير الامة العربية ، أن التسوية مستحيلة التحقيق بغير تصور واحد لها لا بديل عنه ، هو الاستسلام لمخطط اسرائيل ، والانصياع للمشروع الصهيوني .

ومع ذلك ، فان تحقيق « السلام » بما يفترضه من انجاز تسوية مع اسرائيل ، امر مطروح كهدف علني وكهدف ملح ، بل كهدف على راس اهداف المرحلة . انه مطروح كهدف حقيقي ، لا كمناورة سياسية ، ولا كمجرد « تكتيك » في استراتيجية تستهدف العكس ولم تحد عن فكرة ازالة اسرائيل .

والدليل على ان النية خالصة في ان يكون هذا الهدف حقيقيا ، هو أنه أصبح أساس التزامات عربية لا رجوع فيها تجاه أطراف دولية متعددة ، التزامات لا يجوز الاستهتار بها .

ولو افترضنا جدلا أن هدف السلام ليس شرطا يتوقف عليه استقرار وتطوير العلاقات العربية السوفييتية ، فهو بلا شك شرط تنمية العلاقات العربية الامريكية ، وشرط التطلع الى حوار مثمر مع دول السوق الاوروبية المشتركة .

ولكن ما دامت التسوية مع اسرائيل ومستقبل السلام في المنطقة لم يتقرر لهمـــا تصور واضح الملامح ، فلا ينتظر من اسرائيل أن تقر أن الهدف حقيقي . وسوف تتذرع بهذه الحجة للتشكيك في صدق الدعوى ، ولتأكيد أن العرب لم يتخلوا قط عن نيتهم الدفينة في ازالة اسرائيل بكافة الطرق المتاحة . وهو منطق تستند اليه الآن ، للتعنت في رفض التسوية ، واجهاض هدف العرب في تخطي نزاع يستنزف طاقاتهم، ويصرف أنظارهم عن مشاكل عديدة يمليها تطلعهم الى مواكبة العصر .

والواقع أن المستقبل المنظور لمصر ، وللعالم العربي ، هو المستقبل الذي سوف تتم فيه « تسوية مـــا » لازمة الشرق الاوسط . ليس هناك مجال الآن لاستطلاع مستقبل لمصر ، أو للامة العربية ، منفصل عن أزمة الشرق الاوسط ، منفصل عن قضية اسرائيل .. مستقبل يكون قد ابتعد عن مشكلة التحدي الصهيوني ، بحيث لم يعد هذا التحدي واردا . ذلك أن حركة التناقضات في المنطقة كلها مرتبطة بصورة أو بأخـــرى بهذا التحدي ، ويتعذر الآن التنبؤ بخريطة للمنطقة بمعزل عن هذا التحدي ، او مع افتراض عدم وجوده أصلا .

لقد سبق ان أشرنا الى أن ربع القرن الماضي من تاريخ مصر والمنطقة لم يكن منفصلا عن تأسيس اسرائيل . وانطلاق ثورة مصر ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن منفصلا عن تأسيس دولة اسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ . لقد كانت الشرارة الاولى في حركة الضباط الاحرار ، هي الاهانة التي ذاقها جيش مصر

على يد مسئولين كان يرجع فسادهم الى فساد النظام الملكي المصري ، وأسلوبه الفاسد في خوض حرب فلسطين الاولى . ولم تكن اسرائيل غائبة أبدا عن المنعطفات التي عاشتها ثورة مصر منذ ذلك التاريخ . ومـــا ينطبق على مصر تخصيصا ، ينسحب على أرجاء اتسعت على الدوام من الارض العربية .

ان الاطار الوحيد لمستقبل منظور للمنطقة هو الاطار الذي تتقرر فيه مصائر أزمة الشرق الاوسط ، مهما طال الوقت أو قصر . تماما كما كانت المواجهة العربية الاسرائيلية هي الاطار الاساسي لكل تطورات المنطقة منـــذ تأسيس اسرائيل حتى اليوم .

قلنا : مهما طال الوقت أو قصر .. ذلك أن استشراف ملامح المستقبل لا يتقيد بآجال زمنية ، لا بالعام القادم أو بالعقد القادم أو بنهاية القرن أو بمنتصف القرن المقبل .. ومن هنا فليس من تصور لمستقبل أزمة الشرق الاوسط لا يصل بها الى نهاية ما ، بتسوية ما ، في يوم ما .

ولو عدنا الـــى افتراضات « هرمان كان » الثـلاث في استشراف مستقبل أي حدث (ص ٤٧ — ٤٨) ، فهناك على حد قوله الاحتمال « الافضل » (تخطي الازمة وبلوغ هدف السلام) والاحتمال « الاسوأ » (نشوب حرب خامسة) ، والاحتمال الذي قرره هو على أنه أقل الاحتمالات الثلاث رجحانا ، ويقصد بذلك احتمال « استمرار الحـــالة القائمة » ، أي استمرار « اللا سلم واللا حرب » .. أو « اللا نصر واللا هزيمة » .

وكنا عند مناقشة منهج « هرمان كان » قد أخذنا عليه التبسيط المخل . ذلك ان « الاحتمال الافضل » و« الاحتمال الاسوأ » قد يتبادلان المواقع . وقد يكون اندلاع حرب خامسة (ما قد يبدو الاحتمال الاسوأ) هو طريق كسر حالة « اللا نصر

واللا هزيمة » ، أو حالة « اللا سلم واللا حرب » ، لبلوغ هدف السلام (ما افترضناه الاحتمال الافضل) . والعكس أيضا صحيح . اذ قد يتمخض هدف السلام (الاحتمال الافضل) عن الحالة التي ينوجسها العرب شرا ، حالة الاستسلام لمخطط اسرائيل والانصياع للمشروع الصهيوني (احتمال بالغ السوء).

ولكن يجدر بنا أن نتساءل : حتى لو سلمنا بأن الطريق الى التسوية ـــ طال أو قصر ـــ لا بد أن تتخلله حرب خامسة ، أو سادسة ، أو سابعة .. فماذا سوف تحققه هذه الحروب ؟ وحتى لو افترضنا جدلا أن تكون الحرب القادمة ، أو التالية لها ، أو التي تتلو التالية ، حربا تحرز فيها اسرائيل نصرا ساحقا ، فان ذلك لن يلغي تساؤلا هاما أثار قلق الجنرال الاسرائيلي بالتقاعد ، ماتتياهو بيليد ، وكان قد طرحه قبيل اعلان وقف اطلاق النار في حديث يعكس هموم ذوي البصيرة في المؤسسة الحاكمة الاسرائيلية :

« ولنفرض أن مصر استسلمت بسكانها البالغ عددها ٣٥ مليونا ، مادا تملك دولة بصغر حجم اسرائيل أن تفعل بهم ؟ وهل أهداف الصهيونية هي أن تحتل على الدوام المزيد من الارض العربية ، وأن تعمل بانتظام على تدمير اقتصاديات العرب ؟ ومن ذا الذي سوف يزود اسرائيل بوسائل انجاز ذلك ؟ »

لذلك جاز لنا أن نقرر ـــ كما قال أنور السادات ـــ **أنه لا يوجد لازمة الشرق الاوسط « حـــل » عسكري** . وقد بلغت الازمة من الخطورة لاطراف دولية متعددة حدا أصبح معـــه « **عدم الحل » أمرا هو الآخر غير محتمل** . لذلك، فان « تسوية ما » واردة لا مناص . وسبق أن أشرنا الى أن اسرائيل ، وهي تحدث عن المستقبل ، تطرح تصورات عما بعد حدوث التسوية فقط، وتمتنع عن كل حديث حول كيفية اتمام التسوية .والعرب عندما يتحدثون عن المستقبل ، لا يتصورونه الا في بعده الذي

يسبق حدوث تسوية ، ويكتمون هم أيضا ، بل يرفضون كل تفكير فيما سوف يعنيه انجاز التسوية . وليس ذلك مما يرسي بوادر « التكافؤ » التي برزت بين أطراف النزاع بفعل حرب اكتوبر على أسس قويمة وليس ذلك مما يجنب العرب محاذير التسوية ، ومخاطرها عليهم . بل شأنه فقط تجريدهم من الرؤية الواضحة . **ومن هنا ، فلا مفر من طرح تصورات عن التسوية ، وعما سوف يكون عليه وضع المنطقة بعد التسوية ، في ((أفضل)) الفروض وفي ((أسوأ)) الفروض .. فهذا على أي حال هو وحده حلقات المستقبل التي يمكن استشراف ملامح لها منذ الآن ، وهو اجتهاد لا غنى عنه ، حتى لو اقتضى الواجب في الحال أوسع حشد الجهود ، استعدادا لاستئناف القتال ، وحتى لو أشارت شواهد عديدة الى تجمع سحب الحرب من جديد .**

* * *

ماذا تعني التسوية ؟

لا تعني التسوية بالقطع الغاء التناقض كما سبق وأوضحنا فيما يتعلق بالتسويات الكبرى التي انجزت مع حلول الانفراج الدولي . والتسوية التي سوف تنجز بين العرب واسرائيل ، لو حققت شرط ارضاء جميع أطراف النزاع ، هي تسوية سوف تسترشد هي الاخرى بهذه القاعدة . **سوف تكون تعبيرا عن دخول أزمة الشرق الاوسط عصر الانفراج الدولي ، وعن تخطيها الانطباع بالخواص التي ميزت فترة الحرب الباردة ،** وبالذات خاصية الاستقطاب المطلق ، والعداء المستحكم ، وانقطاع كل صلة بين الاطراف المتنازعة ، وانعدام كل لغة مشتركة ، كل « قاسم مشترك » بينها .

التسوية اذن ليست الغاء للتناقضات ، بل هي اعادة

ترتيب هذه التناقضات ، بجهد واع ومدبر ومتعمد يستهدف « عزل » و« تجميد » التناقضات التي يعتبر ضررها على جميع الاطراف أكبر من فائدتها لاي طرف .

تعني التسوية عقد اتفاقات صريحة أو ضمنية ، تنشىء التزامات متبادلة بين أطراف النزاع ، معززة بضمانات متكافئة، من أجل استبعاد ممارسة التناقض بأسلوب الحرب ، أو بأي اسلوب آخر يلحق ضررا بجميع الاطراف ، يفوق ما قد يحمله من مزايا لاي طرف . وتعني كذلك اقامة شبكة من الضمانات المتبادلة ، ينطوي علـى مجموعة مـن « الروادع » ومـن « الحوافز » ، لا لمجرد تعزيز الالتزام بالامتناع عن ممارسة اشكال محددة من الصراع ، ولكن ايضا لتنشيط الاتجاه الى صرف النظر عنها نهائيا ، وتنمية مصلحة الجميع في تحويل التسوية الى ظاهرة لا رجعة فيها .

ليس معنى ذلك بالبداهة أن يكون الصراع قد انتهى ، انما يعني أن الصراع سوف يكتسب **أشكالا أخرى** ، أشكالا تخالف تماما أشكاله السابقة ، أشكالا علينا أن نستشف ملامحها .

ما هي أبرز هذه الملامح ؟

ابرز هذه الملامح في شواهدها العامة **هو تكاثر عـدد الاقطاب المستقلة والمتميزة في النزاع** ، وتكاثرها على نحو ينبىء بزيادة صعوبة احتواء الظاهرة .. أو ردها ، بمعنى الرجوع بالحالة الى ما كانت عليه من قبل . لقد ترتب على استقطاب النزاع في مراحله السابقة ، قصر ابرز أقطابه ، أي اقطابه ذات الوزن في تقرير مجرياته ، على عدد محدود فقط . ومهما بدت خريطة النزاع معقدة ، ومهما تعددت الاسباب الاجتماعية والعقائدية والطائفية والدينية والعرقية ، الخ .. للنظر الى النزاع برؤى مختلفة ، فكان هذا التنوع ممتصا داخل اطار نمط

بسيط ، تحكمه المواجهة الاساسية . وكانت أوجه الاختلاف والخلاف ــ القائمة أو الكامنة ــ لدى أطراف النزاع الرئيسية، مجمدة أو معطلـــة ، أو مرجأة ، لحين الانتهاء مـــن المعركة الرئيسية . هذا هو المقصود بشعار « اعلاء صوت المعركة فوق كل صوت » ، وضرورة الحفاظ على « الوحدة الوطنية » و« تماسك الجبهة الداخلية » الخ . .

كان التناقض الذي طغـــى لدى أطراف النزاع على كل تناقض آخر هو التناقض « الوطنـــي » فان الدول العربيـــة المجاورة لاسرائيل تعرضت سيادتها للانتهاك باحتلال اسرائيل اجزاء من ارض **الوطن** . وعانى شعب فلسطين من اهدار صميم وجوده ، كشعب ينتمي الى **وطن** ، ويستقر على أرض . والاسرائيليون يحسون بأن العداء العربي لهم هـــو تهديد في الصميم لهدف المشروع الصهيوني في اقامة «**وطن** قومي لليهود» في فلسطين . ومن هنا ، كانت أطراف النزاع الواضحة الهوية محدودة ، هي « الدول العربية » من جانب ، واسرائيل من الجانب الآخر . ثم برز خلال ممارسة النزاع هوية مستقلة لشعب فلسطين ، وتحددت قضيته كقضية تندرج داخل اطار حق العرب في استرداد أراضيهم المسلوبة ، ولكـــن بخواص متميزة لعدم استناد شعب فلسطين الى وطن مستقل ، مكتمل السيادة عند نشوب النزاع ، شأنه في ذلك شأن غيره مـــن الشعوب المستعمرة ، بسبب الانتداب البريطاني ، ثم قبل ذلك بسبب الحكم العثماني .

وحتى **الاطار الدولي للنـــزاع** اتسم هو الآخر في ظـــل الاستقطاب الدولي السابق بنمط أقرب الى البساطة . فقد وقفت الدول الغربيـــة الاستعمارية ، الى جانب اسرائيل . واسرائيل دعمت وقفة هذه الدول الى جانبها ، بعدم الكف عن تأكيد انتمائها الى الغرب ، وصفتها كامتداد لقيمه وحضارته ،

وكموقع امامي له يكفل الحفاظ على مصالحه في قلب العالم العربي المتخلف . واستعانت دول غربية مختلفة باسرائيل لتحقيق اهداف لها في العالم العربي ، واجهت بها تصاعد حركة التحرير العربية : بريطانيا وفرنسا بعد تأميم مصر قناة السويس ، ثم الولايات المتحدة في فترة تالية . وحتى المانيا الاتحادية وقت أن دفعت تعويضات جسيمة لاسرائيل في صورة فيض من الاسلحة المتطورة ، لم يكن ذلك لمجرد التكفير عن ذنوب النازي ضد اليهود ، لسبب بسيط ، وهو ان اسرائيل لا تمثل « يهود العالم جميعهم » ، ولا هي تمثل — تخصيصا — جميع اليهود الالمان أو غير الالمان الذين تعرضوا لاضطهاد النازي . والاسلحة المتطورة التي سلحت حكومة بون بها اسرائيل لم تكن تأمينا لاسرائيل ، بقدر ما كانت أدوات عدوانها على العرب في حرب ١٩٦٧ .

في مقابل ذلك ، وقفت مجموعة الدول الاشتراكية الى جانب الحق العربي . ومن المؤكد ان منطلقاتها الايديولوجية لم تكن متطابقة مع منطلقات الدول العربية ، بل تمايزت عنها نوعيا . ولكن هذا التمايز النوعي — فيما يتعلق بمصر وبسوريا وبقضية فلسطين — لم يقف حائلا دون حرصها طوال فترة الاستقطاب الدولي على تأكيد أوجه التوافق في المصالح والاهداف ، وخاصة هدف ازالة آثار العدوان ، واسترداد العرب اراضيهم المحتلة .

ولكن بروز احتمال التسوية ينال من صفة البساطة في نمط المواجهة وخريطتها . **اذ لم يعد التناقض « الوطني » وحده هو الطاغي . ولم يعد هو التناقض الخليق بامتصاص كل صور التناقض الاخرى** . ذلك أن التسوية تعني اقرار حدود **وطنية** « آمنة ومعترف بها » لكل أطراف النزاع . وتعني بالتالي أن

تكتسب أوجه الصراع في المنطقة ، وخاصة الصراع العربي الاسرائيلي ، صورا أخرى .

لقد أشرنا الى شكل من أشكال هذا الصراع داخل اسرائيل ، برز في أعقاب حرب أكتوبر ، بعد أن تحقق نوع من « التكافؤ » في قوة الاطراف المتنازعة . نقصد بذلك الصراع بين الصقور والحمائم . كان هذا الصراع مطموسا من قبل في وقت ساد فيه منطق الصقور دون منازع .

كذلك ، بعد حلول الانفراج الدولي ، لا ترى مصر غضاضة عن « الانفتاح » في اتجاهات شتى . بل أنها تعقد على سياسة « الانفتاح » آمالا كبيرة ، وتطرحه كهدف أساسي من أهداف المرحلة . ولم تعد تتقيد في علاقاتها الدولية بما كان يمليه عليها الاستقطاب الدولي من قبل . وهذا « الانفتاح » من قبل مصر على أطراف دولية عديدة ، تحذو حذوها فيه الاطراف العربية الاخرى التي تعرضت للعدوان ، بدرجات متفاوتة من الوضوح والحسم .

والانفتاح على الغرب يعني الانفتاح على الرأسمالية العالمية . ولازمته كاتجاه ، المصالحة مع النظم العربية المحافظة التي أصبحت هي الاخرى بفضل عوائد البترول وجها بارزا للرأسمالية العالمية . وهذا الانفتاح على الرأسمالية العالمية ، لا بد أن يصاحبه في الداخل بروز التمايز بشكل أوضح بين تيارات سياسية تمثل منطلقات اجتماعية متباينة ، بل متعارضة .

وهذه حقائق تنم عن نمط مغاير لملامح الصراع مستقبلا في المنطقة .

كان يمكن تعريف التناقضات التي كانت تفصل بين أقطاب

النزاع من قبل « بالتناقضات **الرأسية** » . ونقصد بذلك التناقضات **« الوطنية »** التي فصلت على خريطة جغرافية للشرق الاوسط دول المنطقة المصطدمة في النزاع : اسرائيل من جانب ، والدول العربية في الجانب الآخر .

برز الآن بجانب هذه « التناقضات الرأسية » ، « تناقضات **أفقية** » ، تناقضات تفصل بين شرائح مختلفة من مجتمعات هذه الدول المشتركة في النزاع . هذه « التناقضات الافقية » هي في الاغلب تناقضات « اجتماعية » . **وقد أصبح التناقض الاجتماعي يزاحم التناقض الوطني في احتلال مقدمة المسرح السياسي في المنطقة .**

كل التناقضات الاجتماعية هي حسب تعريفنا تناقضات « أفقية » ، لانها تناقضات بين شرائح مختلفة من المجتمع ، شرائح بعضها ينتمي الى الفئات الاجتماعية العليا على قمة المجتمع، وشرائح اخرى تنتمي الى الطبقات العاملة التي تشكل قاعدة المجتمع .

ولكن ليست كل التناقضات « الافقية » تناقضات اجتماعية. فان التناقض ، مثلا ، بين الصقور والحمائم في اسرائيل ، لا يمثل تناقضا اجتماعيا بقدر ما يمثل اختلافا في رؤى فئات تنتمي الى شرائح اجتماعية واحدة ، تتبنى جميعها منطلقات الصهيونية ، حول استراتيجية اسرائيل ومصالحها الاساسية في الحاضر والمستقبل . ولن يبرز تناقض اجتماعي اساسي في اسرائيل الا اذا تعاظم شأن التناقض بين قوى الصهيونية من جانب ، والقوى المعادية للصهيونية من الجانب الآخر ، ولكن ما زال هذا التناقض محدود الاثر على الحياة السياسية الاسرائيلية ، لصغر حجم وضعف تأثير القوى التي انسلخت من الصهيونية ، وبلغت القدرة على الوقوف منها موقفا مضادا ، متسقا وفعالا وحاسما .

هكذا نرى أن خريطة الصراعات في المنطقة لم تخفت ، بل على العكس تعقدت بعد حرب أكتوبر ، مع حلول عصر « الانفراج » على الصعيد الدولي ، وبعد أن أصبحت التسوية أمرا واردا بالنسبة للنزاع . تعقدت لانها لم تعد مقصورة على نمط واحد بسيط نسبيا ، هو نمط الصراع القائم على « التناقضات الراسية » فقط ، بل أصبحت خريطة الصراعات محكومة بنمطين مختلفين كل الاختلاف ، يتداخلان في صور معقدة : النمط **الاصلي** ، القائم على « النناقضات الرأسية » بين أطراف النزاع على انسا عخريطة المنطقة جغرافيا .. وفي تشابك معه ، نمط **جديد** للصراعات ، قائم على « التناقضات الأفقية » داخل كل « طرف جغرافي » على حدة . ويتلاقى ــ بمقتضى هذه « التناقضات الأفقية » ــ ممثلو التيارات الاجتماعية المتماثلة على انساع الخريطة الجغرافية للمنطقة ككل ، في مواجهة تيارات أخرى ، ذات منطلقات مقابلة متماثلة ، على اتساع نفس الخريطة الجغرافية .

على سبيل المثال : أنصار تشجيع « الانفتاح » على أمريكا وتيسير تنفيذ أمريكا مخططها في أن يتحقق لوجودها انتشار يمتد الى كل دول المنطقة ، لا بد أن يتلاقوا فيما بينهم ، في شتى الدول العربية بالمنطقة ، بل أن تبرز نقطة تلاق واحدة على الاقل بينهم وبين المهيمنين على مصائر اسرائيل ، رغم استمرار قيام « التناقض الراسي » معها .

يتشابك اذن ، ويتداخل ، نمطان مختلفان كل الاختلاف ، لخريطة التناقضات في المنطقة . وفي اللحظات التي يحتدم فيها النزاع ، ويشتد التوتر ، وتكثر فيها التحرشات والاشتباكات ، أو تندلع فيها حرب أخرى ، **يحتل نمط « التناقضات الرأسية » مقدمة المسرح السياسي** . ولكن مهما بلغ التوتر ، وحتى لو

نشبت حرب أخرى ، **فلن يزول نمط « التناقضات الأفقية »** . انه قد ينزوي مؤقتا ، ولكنه لن يزول تماما . لماذا ؟ لان احتدام النزاع ، وحتى بلوغه حد الحرب الفعلية ، سوف ينم عن بروز ظاهرة « الاستقطاب » مرة أخرى ، ولكنها سوف تكون « استقطابا موقعيا » فقط ، استقطابا بين اطراف النزاع المباشرة فقط . ولن تمتد ظاهرة « الاستقطاب » لتشمل العالم بأسره ، ولتقلب الاتجاه العالمي نحو « الانفراج الدولي » . صحيح أن الموقف قد ينفلت ، وقد يسفر عن تصعيد يفضي الى حرب نووية شاملة ، ولكن احتمال وقوع هذا الفرض متضائل ، وسوف يزداد تضاؤلا كلما تعززت الضمانات الدولية المتبادلة ، لتحويل « الانفراج الدولي » الى واقع لا يقبل الردة .

لذلك ، فان استعادة النزاع صفة الاستقطاب لن تستند الى مناخ الاستقطاب الدولي عموما ، بل سوف تسفر عن استقطاب موقعي يقاومه اتجاه الانفراج الدولي عموما . وقد يتعرض اتجاه الانفراج الدولي كما سبق وقلنا لمنعرجات وانتكاسات . ولكن لن يحول ذلك دون سعي الاطراف الدولية المعنية بالنزاع ، للحد من تفاقم التوتر . سوف تتدخل الاطراف الدولية ـــ على تعارض منطلقاتها الاجتماعية ـــ لدى مختلف أطراف النزاع المباشرة . وهذا التدخل من منطلقات اجتماعية متعارضة ليس من شأنه أن يزيل « التناقضات الأفقية » ، خاصة بعد أن تبلورت تيارات لدى اطراف النزاع المباشرة ، تتسم هي الاخرى بصفة التعارض الاجتماعي .

لن يزول اذن نمط « التناقضات الأفقية » تماما مهما احتدم نمط « التناقضات الرأسية » . **لقد أصبح تلازم النمطين معا ظاهرة لا رجعة فيها ، طوال فترة انجاز عملية التسوية ، قصرت مدتها أو طالت** . وسوف تحتل « التناقضات الأفقية » مقدمة المسرح السياسي كلما أنجز المزيد في اتجاه

التسوية . ولن تزول « التناقضات الرأسية » ، من الناحية الشكلية على الاقل ، الا باتمام التسوية فعلا ، وحلول السلام في المنطقة .

هذه صورة أولى لملامح الصراع مستقبلا في المنطقة .

الصورة الاخرى ، **هي أن « أزمة الشرق الاوسط » بصدد أن تفقد صفتها كأزمة للشرق الاوسط** ، اي كأزمة اقليمية ، محددة موقعيا على خريطة العالم الجغرافية ، بين دول بعينها في منطقة مرسومة المعالم .

لقد نجم عن **تغير موازين القوى** بين أطراف النزاع المباشرة بعد حرب اكتوبر ، نشوء حالة دعت الاطراف الدولية المعنية بالأزمة الى **بحث استراتيجية جديدة** . وبرزت الحاجة لاعادة صياغة المعادلة السياسية في أرجاء مختلفة تحيط بمواقع النزاع أصلا . فانسعت « دائرة الأزمة » لتشمل **منطقة أوسع جغرافيا** من تلك المعروفة تحديدا « بالشرق الاوسط » . اتسعت لتنال من نظام مكاريوس غير المنحاز في **قبرص** . واتسعت لتقرير قواعد تحكم حرية الملاحة في **باب المندب** عند جنوب البحر الاحمر . واحتدت الصراعات الدولية حول الصومال وارتريا وأثيوبيا ، فضلا عن احتدام الصراعات في جنوب شبه الجزيرة العربية . وامتدت « حالة الأزمة » الى منطقة **الخليج** بعد استخدام سلاح البترول . ولأول مرة منذ ربع قرن ، طافت حاملة طائرات أمريكية ، تصاحبها مدمرنان من حاملات الصواريخ الموجهة في مياه الخليج ، تحمل انذارا بأن هذه المنطقة ليست بمنأى عن دائرة الصراع .

كما اتسعت « دائرة الأزمة » لا بالمعنى الجغرافي فحسب، بل بمعنى اخر أيضا ، معنى أن « أزمة الشرق الاوسط » أصبحت حلقة في « شبكة من الأزمات » ذات صفة أكثر

عمومية . قد تكون حلقة الشرق الأوسط على أعلى جانب من الخطورة . وقد تكون الحلقة الخليقة باشعال فتيل الانفجار . ولكن هذه الحالة من « الأزمات المتشابكة » لم تعد سمتها المميزة أنها « اقليمية » ، أو انها « محددة جغرافيا » بقدر ما أصبحت سمتها المميزة هي انها أزمات « **نوعية** » : كأزمة الطاقة والأزمة النقدية ، وقضية التضخم ، وقضية المواد الخام الاستراتيجية ، وعلاقة أسعارها بأسعار المنتجات الصناعية ، الخ . . وكل هذه الأزمات النوعية تتحدد لها ملامح جغرافية بالقدر الذي تصبح فيه مواقع بعينها من كوكبنا ، هي المواقع الكفيلة بزيادة اشعالها أو الاسهام في اخمادها . **وبهذا المعنى أصبح النزاع العربي الاسرائيلي الان « زنادا » لشبكة أزمات تتسع للعالم بأسره .**

لقد « زالت » أزمة الشرق الأوسط ــ **مضمونا** ــ بتحولها الى « زناد » في « شبكة أزمات » أوسع نطاقا . وقد يكمن حلها في اكتسابها هذه الصفة الجديدة . **قد تكون التسوية محكومة بتوافق ارادات دولية متعددة في ابطال مفعول هذا « الزناد »** . عندئذ ، سوف تعنى التسوية زوال « أزمة الشرق الاوسط » **شكلا** كذلك . ولكنها لن تعنى زوال « شبكة الأزمات » التي أصبح النزاع العربي الاسرائيلي حلقة من حلقاتها . وانما سوف تعنى أن « شبكة الأزمات » سوف تستمر في اثارة أشكال للتوتر تختلف كثيرا عن صور التوتر المألوفة في الشرق الاوسط الى الآن .

لقد دخلت « السيبرناطيقا » خريطة الصراعات في المنطقة، خريطة يتكاثر فيها أقطاب الصراع ، وتتعدد فيها وتتنوع طبيعة هؤلاء الاقطاب ، وعمليات « تغذية عكسية » تطبع الصراع بأوجه تداخل وتشابك معقدة . تلك هي في ملامحها العامة وقواعدها الاساسية ، الخريطة التي ينبىء بها مستقبل ازمة

الشرق الاوسط ومستقبل المنطقة . والمطلــوب تحديد نمط « النظام » المنبثق من حالة قد تبــدو لوهلة أولى أقرب الى « الفوضى » لفرط مخالفتها للمعهود والراسخ في العــادات الفكريـــة والسلوكية للــذين عاشوا النــزاع وتمرسوا في صراعاته .

* * *

وأبرز ما يصدم الضمير العربي ، والعقل العربي ، عنـــد الحديث عن التسوية هو : هل ليس للتسويـــة سوى تصور واحد ، لا بديل عنه ، هو الاستسلام لمخطط اسرائيل والانصياع للمشروع الصهيوني ؟

هل التسوية مع اسرائيل حتما .. تفريط في حق ؟

هل الانصياع لفكــرة التسوية حتمـــا .. منطلق يميني استسلامي .. وهل مقاومة التسوية حتما .. منطلق يساري ثوري ؟

ما هو المحتوى الاجتماعي لمبدأ التسوية مع اسرائيل .. وهل هو غلبة لليمين أو لليسار ؟

والواقع أن مبدأ التسوية لا يستشف منه في حد ذاته منطلق يميني أو منطلـــق يسارى . ان رفض مبـــدأ التسوية ليس بالموقف الثوري . وقبول مبدأ التسوية لا ينم في حد ذاته عن موقف رجعي . **ان المبدأ مقبول ، سواء بنظرة تقدمية ثورية ، أو بنظرة رجعية استعمارية** . ولكن المهم هو **الشروط** التي تتم بها التسوية ، وما هي القوى الاجتماعية المستفيدة أساسا من التسوية . ومهــم أيضا اختيــار توقيت مناسب لخطوات التسوية ، باعتبار أن **التوقيت** مرتبط بمـــدى نضج ظواهر

بعينها ، ومـــدى اهلية هذه القوى أو تلـك للاستفادة من التسوية .

على سبيل المثال : فان قبول طرف من الاطراف العـــربية **تسوية جزئية من شأنها تعطيل التسوية الكلية** ، هو قطعـــا نموذج لمنطلق يميني في التسوية ، فيه تفريط في المبدأ ، ويلحق الضرر بالقضية العربية ككـــل . ولا يجــوز التذرع بتكاثـــر الاقطاب المتمايزة في الجبهة العربية ، وتباين المواقف والمواقع والمصالح ، للتفريط في فكرة أن « الكل » يجب « الجزء » ، ومبدأ أن « الجزء » ينبغي اخضاعه « للكل » ، والا خضعنـــا لمخطط العدو في تفتيت الجبهة العربيـــة ، واضعاف جميـــع أطرافها دون استثناء . ولكن ليس معنى ذلك أيضا **تجميـــد « التسوية الكلية » برفض مبدأ اجراء « تسوية جزئية » على الاطلاق** ، دون ما دراسة لعناصرها ، وبشرط أن تجري هذه الدراسة باشتراك جميع الاطراف العربية المعنية .

وتبرز هنا نقطة بالغة الدقة في العلاقة التي تربط « الجزء » « بالكل » . الى أي حد يخدم « الجزء » « الكل » ، والى أي حد يسيء اليه ؟ الى أي حد يجري تقرير « الجزء » بمقتضى « التناقض الرأسي » مع العدو ، أو بمقتضى تناقضات أخرى اجهت لتبرز فوق السطـــح ؟ والالتباسات المحتملة في هـــذا الصدد لن تزال بمجرد اغفالها .

ولكن ليس ذلك وحده هو وجـــه الالتبـــاس المحتمل في الملابسات الراهنة . ذلك ان انزواء « الاستقطاب السابق » في النزاع، من شأن قوى تنتمي الى منطلقات مختلفة الا ترفضه ابتداء . بل سوف ترحب به لاسباب مختلفة قوى مختلفـــة ، ومنها تيارات عديدة تنتمي الى القوى التقدمية . اذ لا يمكـــن لليسار أن يعترض من حيث المبدأ على تخفيف التوتر ، وتطبيق

قواعد الانفراج الدولي على أزمـــة الشرق الاوسط ، **ولكن الحلول التقدمية الخليقة بتيسير عملية التسوية قد لا تكــون مرفوضة على اطلاقها أيضا من وجهة نظر الاستعمار والرجعية المستنيرة .**

وجدير بنا هنا أن نلفت النظر الى **أن قوى تنتمي الى منطلق استعماري لن تمانع في الاعتماد على اليسار العربي واليسار الاسرائيلي في سبيل ان يشكلا معا ركيزة تيسر عملية انجـــاز التسوية ، اذا كان اليمين هو المستفيد منها في النهاية** . وبوجه عام ينبغي التنبيه الى أن قوى تنسب نفسهـــا الى اليسار في اسرائيل ، قد قامت في فترات مختلفة بأدوار مشبوهة ، يصعب تقرير ما اذا كانت لصالح قضية اليسار عموما ، أم كانت خدمة لمخططات استعمارية . كان « ليســار اسرائيلي ما » ، دور في اقناع الدول الاشتراكية عند تأسيس اسرائيل بأنها سوف تصبح « واحة الديمقراطيـــة » في الشرق الاوسط . واستند هـــذا « اليسار » الى الروابط التي نشأت بين منظمـــات مختلفـــة أدرجت نفسهـــا داخـــل اطار « اليسار الصهيوني » ، وبين الحركات الديمقراطية واليسارية عمومـــا في أوروبا ، وقت الحرب العالمية الثانية ، وقد جمعها التعرض معا لقمع النازية، واضطهادها المكثف . وهناك قطاع هام من القوى التي تنسب نفسها الى اليسار في اسرائيل ، خاصة في حزب المابام ، لـــه صفات تماثل صفات الاشتراكية الديموقراطية في أوروبا ، التي كثيرا ما تتقمص شخصية يسارية ، لتحتوي قوى من اليسار وجرها الى مواقف تلبي مصالح الاستعمار .

ليس معنى ذلك بالطبع أن كل من ينسب نفسه الى اليسار في اسرائيل ، تنطبق عليه هـــذه الصفة ، بـــل هناك عناصر شريفة أثبتت بجدارة العكس .

وبوجه عام يمكن تقرير أن اكتساب التسوية صفة تقدمية أو صفة رجعية ، صفة يمينية أو صفة يسارية ، يتوقف على **موازين القوى** بين القوى التقدمية والقوى الرجعية لدى جميع أطراف النزاع ، وهذه قضية **نضالية** . **ان المحتوى الاجتماعي لحل « التناقض الرأسي » رهن الوزن النسبي للقوى في المنطقة التي تتصارع بمقتضى « التناقضات الأفقية »** . وأي دراسة عن المستقبل لا بد أن تميز — كما ذكرنا في مدخل هذا الكتاب — بين « الحتمية التاريخية » ، وبين حركة قوى التاريخ وتوازن القوى بينها . وليست هناك « حتمية تاريخية » تقرر تصورا محددا للتسوية . ولكن الذي يمكن تقريره الان ، أن التسوية باتت قضية واردة ، ولها ملامح يمكن تصورها ، دون أن تكون معلقة فقط على توازنات القوى بين اليمين واليسار .

* * *

وفي ضوء هذا كله . . ماذا تعني **التسوية في التطبيق** ؟

تعني التسوية في التطبيق ان تكون جميع أطراف النزاع قد سلمت بأن تجنب الحرب نهائيا ، وضمان ذلك بالتعاقد على اقامة السلام ، هو أقل الاحتمالات ضررا للجميع .

ومعنى ذلك أن تكون جميع الاطراف قد سلمت بأن « تكافؤا » ما قد نشأ بينها . وصحيح أن « التكافؤ » وحده لا يشكل أساسا كافيا للتسوية كما ثبت ذلك طوال فترة الحرب الباردة على الصعيد الدولي ، بل تتطلب التسوية — فوق ذلك — الاقرار المتبادل بحقوق ، ولكن لم يعد من الممكن استغلال « عدم التكافؤ » **القائم** (وجهة نظر اسرائيل) أو **الكامن** (وجهة النظر العربية) لحسم النزاع عن طريق الحرب . .

معنى ذلك اتفاق جميع الاطراف على « تجميد »

« التناقضات الرأسية » بينها ، أو بعبارة أدق « تجميد ممارسة التناقض الرأسي عن طريق الحرب » ، على أن تستمر كـل أوجه الصراع الاخرى في المنطقة ، ذلك أن الصراع لا يقبـل على اطلاقه التجميد .

والاساس القانوني لتحويل « التكافؤ » الى اقرار متبادل بحقوق ، هو في نظر المجتمع الدولي تنفيذ **قرار مجلس الامـن رقم ٢٤٢** . وقد نصت قرارات مجلس الامن التي صدرت في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة عـلى ضرورة وضع هذا القرار موضع التنفيذ الفوري ، وأن ينعقد لهذا الغرض مؤتمر تحت اشراف الامم المتحدة في جنيف ، يضم أطراف النزاع مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، لانجاز التسوية عملا . واصرار هذه القرارات على تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ « فورا » ، معناه أن المجتمع الدولي قد أدرك أن استمرار النزاع ، واستمرار تجدد الحرب ، ليسا ضررا مؤكدا لكل أطـراف النزاع دون استثناء فحسب ، بل هو ضرر مؤكد للمجتمع الدولي بأسره . كما تعنى المطالبة بتنفيذ القرار « فورا » — بعد أن ظل معطلا طوال ستة أعوام — أن حرب أكتوبر قد أسفرت فعـلا عن « تكافؤ ما » بين أطراف النزاع ، وقد توافرت ظروف جديدة تسمح بأن تكون مباحثات السلام مجدية ، وكفيلة باحـداث نتائج مثمرة .

ولكن احداث هذه النتائج المثمرة رهن التغلب على صعاب ما زالت عالقة بالتسوية ، بل ربما كانت بعض هذه الصعاب متضمنة في صميم قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ذاته . ذلك ان القرار الذي صدر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، **لا يغطي كل أوجـه النزاع** ، ولا جوانبه التي جدت نتيجة استمرار الازمة طـوال السنوات التي تلت صدور القرار ، ونقصد بالذات تعاظم شأن

قضية فلسطين . وكذلك ينطوي نص القرار على أوجه التباس لا بد من تذليلها تماما للوصل الى التسوية فعلا .

وسوف نفرد لقضية فلسطين الفصل الرابع في هذا الجزء من بحثنا . أما أوجه الالتباس التي تعنينا الان ، هي المتعلقة بالذات بالنص الوارد في القرار عن « **الحدود الآمنة والمعترف بها** » (أساس « تجميد التناقضات الراسية ») . ومعنى هذا النص أن توفر التسوية **الأمن** لاسرائيل (عن طريق « حدود آمنة ») مقابل أن تستعيد الدول العربية التي تعرضت للاحتلال **سيادتها** على أراضيها (وهذا هو أساس «اعترافها» بحدود اسرائيل « الآمنة ») .

ويكمن وجه الالتباس في أن الكثيرين فسروا نص القرار على أن فكرة « الأمن » فيه مطروحة **في تقابل بل في تعارض** مع فكرة « السيادة » . وكأنما كانت قضية اسرائيل هي قضية « أمن » فقط ، لا قضية « سيادة » . وكانت قضية الدول العربية التي تعرضت للاحتلال ، قضية « سيادة » فقط ، لا قضية « أمن » . وهذا الفرض خاطىء نظريا وتطبيقيا على حد سواء .

الفرض خاطىء نظريا ، لان صلاحيات « السيادة » هي بمعنى معين « الوعاء » ، هي الاطار « الشرعي » و« الشكلي » لتحقيق « مضمون » معين هو « أمن » أية دولة ، ولا يجوز انفصل بين « الشكل » و « المضمون » . **والفرض خاطىء تطبيقيا** لان واقع ممارسة النزاع منذ نشوبه يشهد بأن « أمن » الدول العربية ــ لا « أمن » اسرائيل ــ هو الذي تعرض للانتهاك . وليس متصورا أن تحقق اسرائيل لنفسها « سيادة » مقررة ومعترفا بها ، ما دامت تفتقد « حدودا نهائية » وما دامت ترفض اعلان ما تعتبره حدودا نهائية لها .

ان فكـــرة « الأمن » ينبغي طرحهـــا **في تكامـــل ــ لا في تعارض ــ** مع فكرة « السيادة » . **ذلك أن طرح الفكرتـــين** في تعـــارض انما يقصر حـــق الـــدول العربية في استعـــادة « سيادتها » على مضمون « سلبي » فقط ، أي يتعسف في طرح استعادة « السيادة » كمجرد « تنازل شكلي » ، في وقت يجري فيه تكريس « امن » اسرائيل باحاطته « بمضمون ايجابي » ، وبتزويده بضمانات قد لا تخرق شكلا ــ أو قانونا ــ حق العرب في استرداد « سيادتهم » على أراضيهم ، ولكن تنال مضمونا من صلاحيات الدول العربيـــة في ممارسة حقوقها السيادية فعلا .

لقد دفعت اسرائيل مرارا بأن مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧ كانت خطوط هدنة فقط ، ولم تكن « حـــدودا آمنة ومعترفا بها » ، ولم تكن هذه الخطوط تنطوي على ضمانات كافية لاستتباب السلام، بدليل ان حرب ١٩٦٧ قد نشبت فعلا. ولكن كان أيضا من حق العرب أن يردوا بأن قبول مبدأ تعديل هذه المواقع انما يتعارض مع النص الوارد في مقدمة قرار مجلس الامن رقـــم ٢٤٢ ، والذي يقرر عدم جواز احتلال أراضي الغير بطريـــق القوة . وحتى لو سلمنا جدلا بأحقية التمييز بين خطوط الهدنة وبين « الحدود الآمنة والمعترف بها » ، فليس من شـأن هـــذا التمييز على أي حـــال افادة اسرائيـــل من الوجهة القانونية المحضة ، ومن وجهة نظر الشرعية العصرية التي تجسمها الامم المتحدة ، ذلك ان اسرائيل كما اعترفت بها المنظمة الدوليـــة ، هي اسرائيل التي انشأتهـــا الامم المتحـــدة **بقرار التقسيم** في نوفمبر ١٩٤٧ . وحدود اسرائيل بمقتضى هذا القرار تنطوي على رقعة أقل من تلك التي امتـــدت اليها في يونيو ١٩٦٧ . ومعنى ذلك أن كلمة الشرعية تقرر لاسرائيل مساحة أقـــل ،

لا مساحــة أكبر من تلــك التي احتلتها على خريطة الشرق الاوسط قبيل حرب ١٩٦٧ .

ثم ان فكرة ادخال تعديلات على مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧ ، وحتى مجرد فكرة اجراء **تعديلات طفيفة** ، هي فكرة نسبيــة تماما . ولو سلم العرب جدلا بمبدأ اجراء هــذه التعديــلات الطفيفة ، فليس هناك أي ضمان أن اسرائيل لن تتذرع بهــذا القبول المبدئي ، للتمسك بتغييرات في الخريطة تمس مساحات اوسع . وعلى اي الاحوال ، فاذا سلمنــا بأن التوصل الى « الحدود الآمنة والمعترف بها » اقتضى بالفعل مرحلة تجــري فيها تعديلات طفيفة في خطوط الهدنة التي كانت قائمة قبــل يونيو ١٩٦٧ ، عقب الانتهاء من مرحلــة أولى يجري فيهــا انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلتها بعد ذلك ، فان تشبث اسرائيل بالارض المحتلة ومساعيها المنتظمة لضم أراض عربية جديدة ، وتوطينها المستعمرات اليهودية في مواقع عديدة منها ، ليس مما يوفر منــاخ الثقة الذي يتيــح للعرب عدم اشتراط الانتهاء تماما من المرحلة الاولى ، قبل الشروع في وضع المرحلة الثانية موضع التقدير أو التنفيذ .

وبوجه عام ، ينبغي أن نقرر :

● **أولا** — ان قصر فكرة « الأمن » على أمن دولة واحــدة فقط ، دون ما تقدير لأمن الدول المجاورة ، بل على حســاب هذه الدول المجاورة ، أمر يتنافى مع مبادىء الامــم المتحدة ، بل يتنافى مع القواعد الراهنة ، المعمول بها في ظل الانفراج الدولي .

لقد كانت فلسفة هتلر آخر تجسيم لهذه الفكــرة . وبرر أهدافه التوسعية بما أسماه وقتذاك مبدأ « المجال الحيوي » . ان فكرة « الأمن » المتمشية مع متطلبات الانفراج الدولي لا بد

أن تقوم على مبدأ « الأمن الجماعي » ، وقد وصلت الى حد طرح قضية « الأمن » كقضية لا تحتمل التجزئة على اتساع كوكبنا ككل . ولم يحل تعارض النظام الاجتماعي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دون أن تتفاوض الدولتان الكبريان من أجل ارساء أسس تكفل أمنهما المتبادل .

● **ثانيا** — لم يعد هناك أساس لضمان « أمن » **أي دولة** باقامة مناطق عازلة مجردة من السلاح ، تفصل بين الدول المجاورة لها ، خاصة بعد أن نعاظم دور « الصاروخ » في الحروب الحديثة(١) . ويكفي اثبات فساد نظرية « الأمن » القائمة على احتلال أرض الغير لتشكل هذه الارض المحتلة منطقة عازلة ، **مرة واحدة** ، لتفقد هذه النظرية صلاحيتها **تماما وبلا رجعة** بعد ذلك .

● **ثالثا** — لا يمكن تكريس **فكرة التكامل بين « أمن »** و « **سيادة** » كل دولة على حدة من دول هي اطراف في نزاع ،

---

(١) كانت اسرائيل تملك قبل حرب اكتوبر ان تجازف بأن تؤمن احتلالها لسيناء بقوات محدودة معسكرة في خط بارليف المنيع . وأن تعوض هذا النقص في عدد هذه القوات بتفوق طيرانها ، وأسطورة جيشها الذي لا يقهر . ولكن نظام الدفاع الجوي المصري ، القائم على صواريخ « سام » عادل أثر تفوق الطيران الاسرائيلي ، وأسقط بالتالي السند المادي لاسطورة جيش اسرائيل الذي لا يقهر . ومعنى ذلك ان اسرائيل لم تعد تملك الا أن تركز بصفة دائمة قوات ضخمة على الضفة الاسيوية للقناة ، بخطوط مواصلات طويلة عبر سيناء ، أمام التركيز الضخم للقوات المصرية ، المستندة الى قواعدها على الضفة الافريقية للقناة ، بخطوط مواصلات قصيرة . وهذا التركيز الدائم للقوات الاسرائيلية عبء لا يتحمله الاقتصاد الاسرائيلي . ومن هنا ، لم يعد أمامها من خيار الا أن تنسحب الى الخلف ، وأن تبحث عن نظام بديل لتأمين الخطوط التي تفصلها عن الدول المجاورة .

دون أن يسندها تكامل يربط « أمن » و « سيادة » هذه الدول كلها فيما بينها . وبمعنى آخر ، فان « أمن » دول النـــزاع و « سيادتها » لا يمكن ضمانهما **بالروادع السلبية** فقط (كاقامة مناطق عازلة ، ووضع قوات دولية تتبع الامم المتحدة للفصل بينها ، الخ ..) ، بل يتوقف اقرار السلام وترسيخ التسوية على **حوافز ايجابية** كذلك (يطرح البعض كنموذج لها اقامـــة « حزام » من الصناعات الكثيفة في المناطق الفاصلة بين الدول المتنازعة) . واذا صح أن هذه « الحوافز » ليست في ذاتها كافية لمنع الحرب (اقامة صناعات ثقيلة في منطقة الروهر لم تحل دون نشوب الحرب بين فرنسا والمانيـــا عام ١٩٣٩) ، فهناك من ينظر اليها على أنها عنصر مكمل لدعم الاتجاه الـــى السلام ، باستحثاث مصلحـــة الجميـــع في عدم اللجوء الى التدمير .

الفصل الثاني

الحرب القادمة

قد يكون احساس الاطراف المتنازعة بظهور « تكافؤ ما » في أسباب قوتها ، أنسب الظروف المتصورة لحفزها جميعا على التسوية .. ولكن هذا الاحساس ينشىء ايضا « حالة بالغة الدقة والحساسية » .. « حالة » تحمل في طياتها كل بذور اندلاع حرب أخرى ، قد تصل الى أبعاد لم تصل اليها حرب سابقة .

كان تمتع الاسرائيليين بمركز يكفل لهم التفوق المطلق في الماضي ، « حالة » تتسم بقدر أكيد من الاستقرار ، حتى لو كان استقرارا مدانا ، كريها ، قائما على سلب حقوق مقررة ، وعلى تحدي الشرعية الدولية . وكان افتقاد العرب القدرة على رد العدوان الاسرائيلي « حالة » تتسم هي الاخرى بقدر من الاستقرار ، هو الوجه المقابل لما فرضته اسرائيل من « استقرار » بالاحتلال والقوة الغاشمة ، مهما استحثتهم هذه الحالة المهينة على محاولة تغيير الامر الواقع واسترداد حقوقهم المهضومة .

هذا القدر النسبي من الاستقرار في الماضي هو الذي اسميناه « حالة اللاسلم واللاحرب » . وهي الحالة التي وصفها محمد حسنين هيكل بأنها « موقف السكون » في مقابل « الحالة » التي نشأت بعد حرب اكتوبر ، « حالة اللا نصر واللا هزيمة » ، ووصفها هيكل بأنها « موقف الحركة » . واتسم « موقف الحركة » في قول هيكل بتغيير مفاجىء ، نجم عنه « صعود العرب الى أعلى » ، لانهم «لم يعودوا مهزومين»،

كما نجم عنه « هبوط الاسرائيليين الى أدنى » ، لانهم « لم يعودوا منتصرين » . ومن هنا ، نشأ موقف تبخرت فيه عوامل الاستقرار السابقة ، وتعددت فيه الاسباب التي تقاوم الرجوع الى « حالة اللا سلم واللا حرب » مرة أخرى . و « موقف الحركة » الذي تولد ، قد يدفع بالنزاع في اتجاه التسوية . ولكن الاتجاه نحو التسوية لا تقرره « حتمية » مفروضة سلفا . وما لم تتقدم الامور فعلا نحو التسوية ، فليس من بديل في موقف « الحركة » سوى اندفاع النزاع في الاتجاه العكسي ، أي نحو مواجهة جديدة ، وحرب خامسة .

وبوجه عام ، فان المعادلة العامة التي حكمت النزاع منذ نشوبه ، قد فقدت بالتدريج خلال حلقات ومراحل عديدة ، اسباب استقرارها النسبي .

سبق أن وصفنا النزاع بأنه مواجهة بين «الكيف الاسرائيلي» و« الكم العربي » . وان عوامل القوة لدى كل طرف عاجزة عن استنفاد عوامل القوة لدى الطرف الخصم . ومن هنا احتمال ان يستمر النزاع دون ما حل الى غير اجل . ولكن قلنا ايضا أن هذا التصور أقرب الى تصور نظري قائم على تجريد مفرط منه انى تصور يستند الى حركة التاريخ في مجراها الحي . ذلك ان «الحالة» التي نشأت في أعقاب حرب ١٩٦٧ اقل استقرارا من حالة النزاع قبل ١٩٦٧ .و«الحالة» التي نشأت في اعقاب حرب ١٩٧٣ اقل استقرارا من حالة النزاع قبل ١٩٧٣ .. **ان الاتجاه العام هو توجيه النزاع نحو الحل، او نحو المزيد من التفجر ، وارتفاع مستوى وخطورة هذا التفجر .**

واذا صح ان تفاقم عوامل الاضطراب و« اللا استقرار » نابع من طبيعة النزاع ذاته ، من زيادة عوامل الصراع فيه « كثافة » و« ضراوة » ، فصحيح أيضا أن « حالة عدم

الاستقرار » الناجمة عنه قد زادت « انتشارا » على رقعة أوسع من كوكبنا . **أي أن تكثيف النزاع هو تكثيف «رأسي» و«أفقي» معا** . وكان « لانتشار » حالة الازمة ، وحالة عدم الاستقرار ، أكثر من مظهر : هناك ، كما قلنا ، **امتداد حالة** النزاع والازمة جغرافيا(١)، وهناك أيضا امتداد وانتشار حالة النزاع ، لارتباط « أزمة الشرق الاوسط » بأزمات **نوعية ذات** أهمية دولية بالغة(٢).

وهكذا ، تقع «أزمة الشرق الاوسط» ـــ دون ما حل ـــ في قلب مجموعة أزمات متفجرة ، لا حلول بسيطة أو سريعة لاي منها . وكلها متشابكة متداخلة . وليس ذلك مما يزيل فتيل الاشتعال ، بل ينبىء في «موقف الحركة» باحتمالات جادة ان تندلع الحرب مرة اخرى .

ويكفي لاعطاء صورة عن مقدار تفجر الموقف وانذاره فعلا بأخطار ماحقة ، أن نشير الى بعض الحقائق المتصلة **بتدفق السلاح الى المنطقة** . ففي مدة زمنية لم تتجاوز العام الواحد بعد حرب أكتوبر ، قدر ثمن الاسلحة التي تم نقلها فعلا الى

---

(١) قد أشرنا الى وجود صلة سربط أزمة الشرق الاوسط بالازمة التي تفجرت في قبرص ، وبين تركيا واليونان في الشمال الشرقي للبحـــر المتوسط ، وبالازمات التي تفجرت في جنوب البحر الاحمر ، داخل اثيوبيا واريتيريا على الشاطىء الافريقي ، وفي الجنوب العربي على الشاطىء المقابل بعد أن أصبح باب المندب وثيق الارتباط بأزمة الشرق الاوسط ، وبعد أن تعاظم شأن المواجهات الدولية في البحار والمحيطات ، وخاصة في المحيط الهندي بعد أن أصبح استئناف الملاحة في قناة السويس أمرا واردا .. ، ثم منطقة الازمات الكامنة في الخليج ، بعد تعاظم شأن البترول العربي بفضل حرب اكتوبر .

(٢) كأزمة الطاقة ، والازمة النقدية ، والازمة الناجمة عن زيادة الفجوة عمقا بين أسعار المواد الخام الاستراتيجية وأسعار المنتجات الصناعية ..الخ.

الشرق الاوسط ، أو تم التعاقد عليها ، بما يصل الى ١٣ بليون دولار ، منها أسلحة أمريكيـــة الى اسرائيل وايران والمملكة العربية السعوديـــة تقدر بـــ ٥ر٨ بليون دولار ، وأسلحـــة سوفييتية لسوريا ومصر ، تقدرها مصادر غربية بأربعة بلايين من الدولارات .

ومن الشواهد الملحوظة بعد حـــرب أكتوبر ، ان تدفق السلاح لم يقتصر على دول المواجهة التي خاضت الحرب فعلا، بل امتد ليشمل دولا أخرى . خاصة الدول المنتجة للبترول . وربما كان الامر الاعجب هو أن كمية الاسلحة التي تعاقدت عليها هذه الدول المنتجة للبترول قد تجاوزت الكمية التي تحرص دول المواجهة المباشرة على التزود بها . فقد أصبحت ايران ضمن الدول الخمس عشرة الاولى ذات أعلى ميزانية للدفاع في العالم ، بعد أن كانت قبل عـــام ١٩٦٦ دون مستوى الدول الثلاثين الاوائل .

لم يعد يمثل تدفق السلاح أرقاما خيالية مـــن حيث الكم والسعر فقط ، بل ان مستوردي هذا السلاح يتطلعون الـــى أحدث أنواع الاسلحة من حيث النوع والكيف كذلك(٣) . ومن

---

(٣) ان السلاح الجوي الايراني مثلا يملك ، او هو بصدد أن يملك ، مائة طائرة « فانتوم ف ـــ ٤ » ، ومائتي طائرة « فانتوم ف ـــ ٥ » ، ومجموعة طائرات « بوينج ٧٠٧ ـــ ٣٢٠ » و٨٠ مقاتلة « توم كات ف ـــ ١٤ » و٥٠٠ طائرة هليكوبتر ، ونظام الصواريخ « فونيكس » ، واحدث انجازات الصناعة الامريكية في نظم الدفاع الجوي . وسلاح الدبابات الايراني بصدد أن يملك ٨٠٠ دبابة بريطانية « شيفتين » . كما يشمل اسطول الشاه ٢٠٠ زورق « سي كوبرا » ، واثنان مـــن احدث المدمرات البريطـــانية « فرام ٢ » ، وأكبر أسطول من السفـــن المحلقة Hovercraft في العالم .

وقد لا تصل برامج تسلح السعودية والكويت الى نفس المستوى .

شأن تدفق السلاح على هذا النحو الى منطقة حبلى بأسباب النزاع ، أن يثير قلق ومخاوف الدول المنتجة للسلاح . **وهناك حجج متداولة في الغرب لحظر هذا التدفق .**

ما هي هذه الحجج ؟

أبرزها أن هذا التدفق من شأنه **تكثيف أسباب النزاع** ، والتسبب في زيادة تفاقمها ، الامر الذي لا بد أن يلحق ضررا اكيدا لا بالاطراف المشترية للسلاح فحسب ، بل بمصالح حيوية للدول المصدرة للسلاح كذلك .

كما ان حروب الشرق الاوسط قد اثبتت جميعها أن عنصر المفاجأة والمبادأة **بالغ الاهمية** لاحراز نتائج فعالة . وعنصر المفاجأة يتوقف كثيرا على توافر سلاح طابعه مفاجيء للخصم، اي طابعه من أحدث ما تم ابتكاره وصنعه ، ولذلك كان تزويد دول المنطقة بأحدث الاسلحة تشجيعا لها لحسم نزاعاتها بالحرب .

كذلك تتسم أسلحة من نوع الطائرات « توم كات ف ــ ١٤ » ، و« فانتوم ف ــ ٤ » ، و« ميج ٢٣ / ٢٥ » ، وكذلك المدمرات الحديثة ، بأنها جميعا أدوات حرب يتسع مجال

ولكنها تشمل هي الاخرى مقاتلات امريكية « ف ــ ٥ ــ و » ، ومقاتلات « ميراج » فرنسية ، وربما أيضا طائرات « فانتوم » امريكية « ف ــ ٤ »، وشاع كلام في الغرب عن تعاقد الكويت على طائرات « ميج ــ ٢٥ » من الاتحاد السوفيتي .

أما اسرائيل ، فقد شمل آخر ما حصلت عليه من الولايات المتحدة ، أحدث ما تملكه الترسانة العسكرية الامريكية في مجال الدفاع الجوي : طائرات « فانتوم ف ــ ٤ » ، ومقاتلات « توم كات ف ــ ١٤ » ، كما حصلت على نوعيات عديدة من أكثر أجهزة الحرب الحديثة رقيا ، بما في ذلك قنابل « سمارت » ، وطائرات « آي ــ سي ــ ام » .

حركتها **الى ما هو أبعد من حدود الاقليم** . ومن شأنها بالتالي استثارة قلق وارتياب دول أخرى محيطة بمنطقة النزاع أصلا(٤) .

كذلك ، تحرص اسرائيل على أن تكون ترسانتها العسكرية متفوقة كما وكيفا على مجموع ما تملكه الدول العربية الخليقة بالاشتراك معا في مواجهة عسكرية معها . وكانت هذه الدول في الماضي مقصورة على مصر وسوريا والاردن ، تسندها دول عربية أخرى بدعم اقرب الى الدعم الرمزي . ولكن الامر اختلف الآن بعد تسلح السعودية والكويت وليبيا والجزائر بأسلحة حديثة مكثفة بالغة الخطورة . ولم تعد تملك اسرائيل تجاهل السودان والصومال واليمن شماله وجنوبه ، بعد امتداد العمليات الحربية في حرب أكتوبر الى باب المندب في جنوب البحر الاحمر .

والى الآن كان تصاعد نوعية السلاح بالشرق الاوسط تصاعدا لم يتجاوز حد **الاسلحة التقليدية** . بلغ هذا التصاعد أرقى ما تم صنعه من سلاح في مجال الاسلحة التقليدية ، ولكن ظلت **الاسلحة الاستراتيجية والنووية** مستبعدة من سباق التسلح بالمنطقة . ولكن هذا الاستبعاد لم يعد الآن واردا على نحو مماثل .

لقد فجرت الهند قنبلتها الذرية الاولى ، وكان ذلك ايذانا

---

(٤) على سبيل المثال ، لا يمكن ألا يستثير تسلح ايران الكثيف قلق دولة كالهند ، خاصة ان المواقع التي تحتلها ايران الان في مياه الخليج ، وفي عمان بعد اشتراك جيشها في مطاردة الثوار ، وبسبب العلاقات الوثيقة التي تربطها بباكستان ، كلها تشكل تهديدا لامن الهند وحرية ملاحتها على امتداد شواطئها الغربية ، في حالة نشوب خلاف .

بدخول مجموعة أوسع من دول العالم النادي الذري ، مجموعة لم تعد مقصورة على دول العالم الصناعي المتطور ، وعلى دولة كالصين كان مجهودها في هذا المجال تحكمه معادلة الصين الذرية الخاصة(٥). وهذه المجموعة لو كان من الصعب أن تشمل في الحال دولا عديدة « بالعالم الثالث » (بمعناه التقليدي) ، فليس بمستبعد أن تشمل عددا من دول « العالم الثالث » (بمعناه الحديث) ، أي عالم الدول المنتجة للبترول ذات الثراء الفاحش(٦) . فان دولة مثل ايران تملك كل المقومات التي ترشحها للانتقال بسرعة الى النادي الذري(٧).

ثم هناك هذا التصريح الذي أراده رئيس دولة اسرائيل ، افرائيم كاتزير ، انذارا غامضا وخطيرا في آن واحد : « ان اسرائيل تملك القدرة على انتاج أسلحة نووية » . قد لا يكون التصريح دليلا قاطعا على ان اسرائيل تملك بالفعل السلاح النووي . ولكنه ينطوي على معنى أكيد أن ملكيتها لهذا السلاح

---

(٥) المواجهة مع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، رغم ان الصين تعتبر نفسها منتمية الى « العالم الثالث » .

(٦) بعد تمييزها عن الدول الفقيرة « بالعالم الثالث » سابقا ، والتي ينظر اليها الان على انها تشكل « عالما رابعا » .

(٧) بنفس السرعة التي قفزت بها الى مصاف الدول الـ ١٥ الاولى في تملك أخطر الترسانات العسكرية في عصرنا . ونظام الحكم في ايران — شأنه شأن الكثير من الدول العربية المنتجة للبترول — يستند في الاساس الى « حكم الفرد المطلق » . وهي (على حد تأكيد الباحثين في معاهد الاستراتيجية) نظم معرضة أكثر من غيرها لاحتمال وقوع انقلاب . مما يجعل امتلاكها أسلحة ذات قدرة تدميرية هائلة تصل الى حد السلاح النووي ، عنصر قلقلة واضطراب خطيرين في منطقة تتركز حولها أسباب متعددة للنزاع .

أمر وارد ، وأمر لم يعد من الممكن اسقاطه من الحساب(٨) .

ومع ذلك فمهما شكلت هذه الاخطار مبررات وجيهة لحث الدول المنتجة للسلاح على توخي الوصول الى اتفاق يحظر تصدير السلاح أو يحد من تصديره الى المنطقة ، **فهناك أيضا حجج يجري التذرع بها لابراز صعوبة عقد مثل هذا الاتفاق ، بل عدم جواز التفكير فيه أصلا .**

---

(٨) هناك على أي حال مجموعة معلومات مقررة :

تملك اسرائيل المستوى التكنولوجي الذي يسمح لها بانتاج القنبلة .

تعمل اسرائيل في هذا المجال دون انقطاع ابتداء من تأسيس الدولة مباشرة ، في أعقاب حربها الاولى مع العرب . كانت اسرائيل قد شكلت وقتذاك « لجنة للطاقة الذرية » . وفي عام ١٩٥٤ أسست فرعا للفيزياء النووية بمعهد وايزمان . وفي يوليو ١٩٥٥ ، عقدت اتفاقية مع الولايات المتحدة حول تبادل المعلومات الخاصة بالمفاعلات المتخصصة في مجال البحث العلمي ، وحصلت بمقتضاها على ٦٥٠٠ تقرير من « لجنة الطاقة الذرية » الامريكية . وأسهمت الحكومة الامريكية في اقامة مفاعل اسرائيلي في « ناحال سوريك » . ثم طورت اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة هذا المفاعل . وأصبح قادرا على استخدام ١٠ كيلوجرامات من اليورانيوم بدلا من ٦ ، على ان يجري « اثراء » هذا اليورانيوم الى ٩٠ ٪ ، بدلا من ١٠ ٪ . وكانت الاتفاقية المعدلة تتضمن شرطا بأن يراقب الخبراء الامريكيون المفاعل ، للتحقق من أنه لا يستخدم بقصد صنع أسلحة نووية . ولكن ابتداء من ١٩٦٥ ، أسقطت اسرائيل شرط الاشراف الدوري الامريكي ، واكتفت بتقديم تقرير دوري عن نشاط المفاعل الى « لجنة الطاقة الذرية » الامريكية .

ثم أجرت اسرائيل اتفاقا سريا عام ١٩٥٧ مع فرنسا لانشاء مفاعل آخر ، أقوى ، بديمونا في صحراء النقب . وظل هذا الاتفاق سرا مكتوما حتى عام ١٩٦٠ .

ولما سئل رئيس لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية ، هل خصص مفاعل ديمونا لصنع أسلحة نووية ، أجاب بقوله : « ان تطوير استخدام الطاقة

فما هي البلاد التي يجوز فرض هذا الحظر عليها ، وما هي البلاد التي لا يجوز أن يمتد اليها الحظر ؟ الم تثر صفقة طائرات « الميراج » الى ليبيا زوبعة في الجمعية الوطنية الفرنسية ، ذلك لان العقد تضمن شرطا بعدم استخدام هذه الطائرات في أيـة مواجهة مع اسرائيل ، ثم تكشفت أمور اثبتت صعوبة ضمان وضع هذا الشرط موضع التطبيق ؟ وهذا الذي انطبق على ليبيا قد ينسحب على دول عديدة أخرى ..

ثم هل تملك الحكومات الغربية الامتناع عن بيع السلاح للدول المنتجة للبترول ، وهل تملك منع الشركات الكبرى من عقد هذه الصفقات مقابل مبالغ تصل الى بلايين الدولارات ، في وقت يتعرض فيه الميزان التجاري وميزان المدفوعات في دول الغرب لاختلال خطير ، وتعتبر سوق السلاح تصريفا مغريا في ظروف أزمة اقتصادية خانقة ؟

الذرية للاغراض السلمية لا بد أن ينتهي الى اكتشاف طرق استخدامها عسكريا .. لا يوجد نوعان من الطاقة الذرية ! »

وفي عام ١٩٦٩ ، زار عدد من الخبراء الامريكيين مفاعل ديمونا . ولم تتح لهم فرصة تقصي نشاط المركز النووي على نحو مرض . ولكن كانت النتيجة التي توصلوا اليها بعد الزيارة : ان مفاعل ديمونا قادر بالفعل على صنع البلوتونيوم اللازم لانتاج قنبلة ذرية واحدة كل عام .. ومعنى ذلك ان اسرائيل باستطاعتها ان تكون قد أنتجت حتى الان ثماني قنابل ذرية !

وقد لا تكون القنابل الذرية الاسرائيلية من أحدث طراز . وقد لا يملك الخبراء الاسرائيليون أدوات الميكانيكا الدقيقة الضرورية لاستخلاص اكبر طاقة تفجر ممكنة من كميات البلوتونيوم المتاحة . ولكن قنبلة ذات شحنة تدميرية محدودة الكفاءة تصل الى ٥ كيلو طن ، بدلا من ٢٠ كيلو طن ، كفيلة باحداث انفجار بالغ الخطورة ، يفي بالغرض من استخدام القنبلة في ظروف الشرق الاوسط .

ثم حتى لو اتخذت الحكومات قرارا بالحظر ، فهل تملك منع أصحاب البلايين العرب أو شاه ايران ، من شراء حصص وانصبة في الشركات المنتجة للسلاح ؟ لقد ابتاع شاه ايران ٢٥ ٪ من حصص شركة كروب . ومجموعة عربية أخرى ابتاعت نصيبا هاما من شركة مرسيدس الالمانية . وأصبح لدول المنطقة كلمة في تقرير سياسة هذه الشركات . وعلى أي الاحوال ، فان الظروف الآن مواتية أكثر من أي وقت سبق لاقامة صناعات عربية محلية لصنع الاسلحة .

ولا بد من التسليم — من جانب آخر — بأن مراكز الدراسات الاستراتيجية قد بذلت جهدا كبيرا في دراسة موازين القوى المتعلقة بحظر الاسلحة الاستراتيجية ، وبالحد من سباق التسلح على مستواه النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وكيفية تحقيق « حالة تعادل » — كما وكيفا — بين الدولتين الكبريين بالذات ، اي في معادلة تقتصر أطرافها على طرفين فقط ، وتقتصر نوعيات الاسلحة المدرجة للبحث على عدد محدود من الاسلحة فقط . ولكن المعادلة تعترضها صعاب جسيمة عند بحث الاسلحة التقليدية غير النووية ، ذلك ان نوعيات الاسلحة المشمولة في الدراسة متعددة للغاية ، وذات قيمة قتالية بالغة التباين نوعيا ووظيفيا . وكذلك عدد الاطراف التي تشملها المعادلة كبير . والوزن النسبي لكل منها متفاوت الى أبعد حد . وقد تعذر الى الآن وضع دراسة مستفيضة وشافية تحقق حالة «التعادل» المنشود بين الاطراف الداخلة في معادلة « الامن الاوروبي » ، والاطراف في اوروبا دول ذات أنماط متقاربة في أدائها العسكري وفي مستوى تسلحها . اي ان « الحالة » في اوروبا حالة « استاتيكية » ، ليست متعرضة لتقلبات سريعة في مستوى الثروة ، والقدرة على شراء السلاح . فما بالك بالحالة في المنطقة الممتدة من البحر المتوسط

الى الخليج العربي حيث تتعدد فيها أسباب النزاع ، وتتراكم فيها الثروة بسرعة مذهلة ؟

وقد تبرر الدول المنتجة للسلاح وجاهة ترك سوق السلاح مفتوحة بدعوى ان اي تدخل بالحظر أو التقييد قد يفسر من قبل الدول الراغبة في الشراء على انــه شكل مستحــدث ــ ومكروه ــ من أشكال الضغط و« الاستعمار الجديد » ، الذي يهدد أمنها وحقوقها السيادية المشروعة . ولكن هذه الدعوى تخفي أيضا في الحقيقة احتياجات ومصالح اقتصادية ملحة، ربما كان لها وقع أكبر من مصالح أخرى ــ أبعد مدى ــ في تدارك ما لا بد ان يفضي اليه سباق التسلح الى المنطقة .. بزيادة تفاقم الاسباب التي ولدت هذه الاحتياجات الاقتصادية الملحة أصلا !

* * *

ما هي مصلحة اسرائيل في اشعال حرب أخرى ؟
هناك مجموعة أسباب بديهية .

قد لا يكون واردا ضمن هذه الاسباب محاولة احتلال أرض عربية تتجاوز تلك التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧، والتي أوصلتها الى ما أسمته « حدودا طبيعية مثلى » تكفل أمنها دون ما حاجة الى تسوية : قناة السويس جنوبــا ، ونهر الاردن شرقا ، ومرتفعات الجولان شمالا .. ذلك لو استثنينا بعــض مناطق جنوب لبنان التي تعتبرها اسرائيل قواعد تنطلق منهــا الحركات الفدائية الفلسطينية الى داخل أراضيها .

ولكن هناك أسبابا اكثر وجاهة .. يمكن اجمالها في الآتي :

- **اولا : تصحيح الصورة التي أسفرت عنها حرب أكتوبر،**

واثبات أنها صورة « عارضة » ، صورة نجمت عن وقـــوع « اهمالات » و « اخطاء » لا تعكس حقيقة مكانة اسرائيل في المنطقة ، وحقيقة ما تختزنه من عناصر قوة وضغط لفــرض ارادتها على الدول العربية المجاورة . ومن هنا ، فلو كان على اسرائيل أن تسلم بأن حرب اكتوبر قد فتحت البـــاب ، ولاول مرة ، للوصول الى تسوية ، فلا أقل من أن تنجز هذه التسوية على أساس المعطيات التي تراها اسرائيل اكثر تناسبا مـــع حقيقة موازين القوى ، وعلى نحو يؤمنها مستقبلا ضد مخاطر « السلام » .. مخاطر معايشة البيئة المجاورة سلميا ، دون أن تتعرض للتآكل . وهذه قضيـــة في نظر اسرائيل بالغـــة الأهمية ، لا لمجرد رد طموح العرب في انجاز التسوية وفـــق شروطهم هم فحسب ، بل أيضا لمقاومة العزلة التي أصبحت تقاسي منها اسرائيل على المسرح العالمي ، ولاسترداد مكانة دولية « بلغة القوة » ، ما دام استردادها « بلغة الشرعية » ليس واردا .

● **ثانيا : مقاومة الظواهر الجديدة التي برزت في أعقاب حرب أكتوبر ، وكلها لغير صالح الاحلام التي بنتها اسرائيـــل لنفسها ، ودحض الدعوى القائلة بأن هذه الظواهر لا تقبـــل الردة** .. ان بعض هذه الظواهر في نظر اسرائيل مقلقة للغاية أبرزها بالتأكيد تعاظم شأن قضية فلسطين ، اذ تنبىء بأنهـــا قد تكون بداية النهاية للمشروع الصهيوني كله(٩) .

---

(٩) لم تكن اسرائيل تتوقع ان تكتسب قضية فلسطين مركزا دوليا يتعاظم شأنه بعد حرب اكتوبر . ذلك ان الكثيرين صوروا الحرب على انها كانت حرب « الدول العربية » ، لا حرب « حركة » المقاومة الفلسطينية ، بل وصفوها بأنها حرب على حساب « حركة » المقاومة الفلسطينية . وانطلق هذا التصور من زعم أن المقاومة ازدهرت بعد ١٩٦٧ ، لانها حملت وتتذاك وحدها راية الصمود ، وواصلت النضال في وقت انتكست فيـــه رايات الدول

ثالثا : الحد من تردي الموقف الداخلي . وكان هنـــاك اعتقاد ان حركة التمرد والاحتجاج التي اجتاحت اسرائيل في الاسابيع الاولى التي تلت حرب أكتوبر ، هي حركة ســوف تستطيع المؤسسة الحاكمة استيعابها بعد حين ، ولكن صور تردي الموقف قد تعددت بدلا من أن يجري امتصاصها . وكان تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بمقدار ٤٠٪ مؤشرا خطــيرا عن مدى تدهور الموقف الاقتصادي . ثم برزت مؤشرات أخرى تنبىء هي الاخرى باختلال صورة اسرائيل في الخارج ، منهــا نضوب حركة الهجرة الى اسرائيل ، وفتور حركة السياحة .

وبديهي في هذا الجو ان يستعيد منطق الصقور مبرراته ، وأن تعود عقدة « الماسادا » لتستبد بقطاعـــات واسعة من

العربية . ولكن الان تغير الموقف . اذ فقدت المقاومة صفتها « كرمز » بعد أن أنجزت الدول العربية — مصر وسوريا بالذات — مآثر في ساحات القتال ، واستعادت رايه الوقوف للعدو . وباستردادها الرايه ، تستطيع الان أن تتقدم دون عقد لتجلس على مائدة المباحثات ، وأن تتفاوض حول التسوية. ولن تكون هذه التسوية وفق ما تتطلع اليه المقاومة الفلسطينية، بل انها وضعت المقاومة في مأزق . فأمامها اما أن تقبل التسوية بشروط الدول العربية ، أو أن تتعرض لعزلة قد تهدد صميم كيانها .

ولكن اسرائيل فوجئت بأن توقعاتها هذه لم تتحقق قط .

بعد عام واحد فقط من حرب أكتوبر ، قمزت قضية فلسطين لتصبح في قلب الاحداث . وسجل مؤتمر القمة العربـــي في الرباط اجماع الدول العربية ، بما في ذلك الاردن على أن منظمة التحرير هي المؤهلة وحدها لتمثيل شعب فلسطين في كل أرض فلسطينية يتم تحريرها . واعتلى ياسر عرفات منبر الجمعية العامة للامم المتحدة . وأصدرت الامم المتحدة قرارين يكرسان بأغلبيات كبيرة مركز منظمة تحرير فلسطين كالممثل الشرعي للتحدث باسم شعب فلسطين في مباحثات التسوية . وهذا تطور لم يكن في حسبان اسرائيل . وهو تطور ينبىء بأن الاطار الذي ينتظر أن تجرى فيه التسوية، ليس بالقطع الاطار الذي أرادته .

الراي العام . واخذت صيحات الحـــرب ترتفع مرة أخرى ، واصبحت الحرب في نظر البعض « ضرورة » .. حتى لو كانت انتحارية !

ولكن حتى لو استطاعت اسرائيل أن تحرز في حرب قادمة نصرا عسكريا ساحقا ، فهل بالتغلب على عقدة « الماسادا » تكون قد جسمت صورة السلام الذي تنشده .. أم أصبـــح تصورها عن السلام سرابا لن يتحقق لا بخوض الحرب ، ولا بالامتناع عن خوضها .. وأجدر بها أن تسلم بالمعطيات التي أسفرت عنها حرب أكتوبر ؟

ثم سوف تختلف الحرب القادمة عن كل الحروب السابقة. لقد كشفت حرب أكتوبر عن أهمية ســـلاح « الصاروخ » . وثبت ان الصاروخ في الدفاع الجوي سلاح كفيـــل بمعـــادلة عنصر التفوق الذي كانت تملكه اسرائيـــل من قبـــل في كفاءة استخدام الطائرة الحربية : المقاتلة وقاذفة القنابل على حـــد سواء . كما ثبت أن الصاروخ الموجه ذاتيا سلاح بالغ الخطورة في رد هجوم بالدبابات . والصاروخ سلاح المستقبل في الحروب « التقليدية » . وهو سلاح « رخيـــص » بمعنى أن سعره لا يضاهي سعر غيره من الاسلحة المتطورة الحديثة(١٠).

وأيا كانت الدعاوى القائلة بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمانعان في تزويد الاطراف المتنازعة بعد حرب أكتوبر بأحدث أسلحتهما الصاروخية البعيدة المدى ، كالصواريـــخ الامريكية « أرض — أرض » من طراز « لانس » .. فلن يعدم العرب وسيلة للحصول على صواريخ تحيل الحرب القادمـــة

---

(١٠) ١٦ قاعدة للصواريخ و٨٠ صاروخا بسعر دبابة واحدة فقط . ولذلك يقول خبراء الاستراتيجية ان المشاة المزودين بأسلحة صاروخية خفيفة ، سوف يستعيدون اهميتهم في الحروب القادمة !

الى حرب لن يكون « العمق » العربي فيها وحده هو المعرض للضربات المدمرة . وبوصول التدمير المتبادل الى درجة من « الانتشار » لن تكون مقصورة على ساحات القتال وحدها ، وباستخدامها أسلحة كفيلة بتخطي المناطق العازلة الى صميم عواصم الاطراف المتحاربة ، بما في ذلك مدن اسرائيل الكبرى، فقد لا تتردد في التصعيد بالحرب الى مستوى استخدام السلاح النووي . وكما قال أنور السادات في أحد أحاديثه :

« امكانية وجود قنبلة ذرية في اسرائيل امكانية واردة. ولا يمكن ان تدخل اسرائيل السلاح الذري الى المنطقه ، ثم نقف نحن متفرجين. اذا ادخلت اسرائيل السلاح الذري ، فلنا الحق كل الحق في ان نبحث ونحصل على السلاح الذري .. وهذه الامكانية موجودة » .

واسرائيل لا تملك القدرة على أن تتعرض لحروب تزداد تقاربا ، وتستنزفها بشريا دون ما حد . وقد أثبتت حرب أكتوبر أن نوعية الحروب التي يتعرض فيها العرب وحدهم لفتك جسيم ، دون أن تتحمل اسرائيل أيضا خسائر فادحة ، قد ولت الى غير رجعة . وسوف تكون الحرب القادمة بوصولها الى « عمق » الجانبين ، حربا أكثر فتكا وهلاكا من أي حرب سابقة .

هذه كلها محاذير وعقبات لا تملك اسرائيل اسقاطها من حساباتها قبل اتخاذ قرارها بشن حرب جديدة . وليس هناك ما يضمن تغلبها على هذه العقبات لمجرد أن اسرائيل قادرة على خوض الحرب بأسلوبها المباغت المعروف . ولكن ربما كانت العقبة الرئيسية هي التي تتصل بقدرتها على **ضمان وقوف أمريكا دون ما تحفظ الى جانبها في قرار شن الحرب** ، ذلك أن اعتماد اسرائيل على أمريكا في التسلح ــ كما أثبتت حرب أكتوبر ــ أمر لا مفر منه .

وفي قضية شن اسرائيل حربا جديدة ، فليس هناك ما يقطع بتوافق المصالح الامريكية مع المصالح الاسرائيلية كل التوافق وفي كل الظروف . ذلك أن القضية الاساسية التي تسبق كل قضية أخرى ، هي من وجهة نظر اسرائيل ، أن تستعيد لنفسها القدرة على املاء شروطها ، ليتقرر حل أزمة الشرق الاوسط بمقتضى هذه الشروط وحدها . ولكن أمريكا اصبحت الآن يتنازعها اعتباران متعارضان : هناك الوقوف الى جانب اسرائيل في ايجاد حل يرضيها في « أزمة الشرق الاوسط » ، وهناك أيضا « أزمة الطاقة » ، وقضية « البترول العربي » ، وبروز هذه القضية « كمفتاح » لأزمات كثيرة تعصف بالعالم الغربي اليوم . وقدرة أمريكا على التحكم في قضية البترول العربي أصبح في نظرها مفتاح احتفاظها بمركزها كزعيمة دون منازع للعالم الغربي . **فأيتها الأهم ؟.. وأيتها من وجهة نظرها، القضية التي تحكم الاخرى : « أزمة الطاقة » .. أم « أزمة الشرق الاوسط » ؟ واذا تعارضت القرارات التي ترى أمريكا اتخاذها لمواجهة الأزمتين معا ، فأيتهما لها الأولوية في تحديد القرار النهائي ؟**

تلك هي المعضلة الرئيسية التي تواجه اسرائيل اليوم في حالة ما اذا رأت أن شن الحرب أمر لا مفر منه ، ثم حدث أن اتخذ العرب في المقابل قرارا بوقف تصدير بترولهم تماما ، أو نسفوا الآبار ، وترتب على ذلك ارتباك أصاب اقتصاديات دول الغرب في الصميم ، الى حد التسبب في انهيار دول برمتها .. ماذا يكون القرار الامريكي ؟ احتلال آبار البترول .. أم استباق هذه « الضرورة » بالتدخل لدى اسرائيل لمنعها من شن الحرب ؟

أمام اسرائيل لمواجهة المعضلة ، عدد من الاحتمالات المتصورة :

● **الاحتمال الاول** هو أن نواجه **تعارض مصلحتها مع أمريكا** في شن الحرب ، بانتظار اللحظة السانحة التي يكون فيها ضغط أمريكا على اسرائيل قد بلغ حده الادنى ، ويكون ضغط اسرائيل على أمريكا قد بلغ حده الاقصى . واللحظة المثلى لتحقيق هذين الشرطين معا هي الفترة التي تسبق انتخابات الرئاسة الامريكية القادمة في عام ١٩٧٦ . ذلك أن فترة انتخابات الرئاسة هي فترة يسعى فيها صاحب القرار الامريكي الى كسب أصوات اليهود والرأي العام المناصر لاسرائيل ، ولا يملك فيها الا أن يدعم اسرائيل عسكريا الى أقصى حد ، وتهبط فيها قدرته على معارضة اسرائيل سياسيا الى أدنى حد .

● **أما الاحتمال الثاني** ، هو ان تبحث اسرائيل عن صيغة تحقق **التوافق بدلا من التعارض** بين مصالح أمريكا في مواجهة « أزمة الطاقة » ومصالحها هي في مواجهة « أزمة الشرق الاوسط » . وذلك بتشجيع أمريكا على التمادي في الاتجاه الذي هدد به رئيسها فورد ووزير خارجيتها كيسنجر ، التهديد باستخدام القوة ضد الدول العربية المنتجة للبترول . ومعنى ذلك أن تتطوع اسرائيل بأن تكون « عنصرا مكملا » للتدخل الامريكي بالقوة ، وأن تضع قوتها الضاربة في خدمة سياسة « العصا الغليظة » التي تلوح بها أمريكا ، أو أن يجري توزيع الادوار بينهما على أن تكون اسرائيل هي التي تستخدم « العصا الغليظة » ، في وقت لا تتخلى فيه أمريكا تماما عن سياسة « اليد الممدودة » للعرب .

ان أمريكا على أي حال لا تستبعد مطلقا « المساندة الاسرائيلية » في تنفيذ تهديداتها الخاصة بالبترول . فقبل زيارة حاملة الطائرات الامريكية لمياه الخليج في نهاية نوفمبر ١٩٧٤ ، كان وزير الدفاع الامريكي شليزنجر ، قد هدد باستخدام

«طرق مختلفة» لردع ايران والدول العربية معا في حالة « عدم ابداء استعدادها للتماون » ، منها وقف صفقات السلاح ، أو ايفاد اسطول يصل الى ٦٠ سفينة حربية الى الخليج ، ومنها الاستعجال في « استعواض » جيش اسرائيل بأحدث الاسلحة الامريكية . وتضمنت أقوال سليزنجر ان اسرائيل تملك ترسانة حربية الآن افضل من تلك التي كانت تملكها قبيل حرب أكتوبر، وأصبحت قادرة الآن على الحاق اضرار فادحة بالعرب لــو قررت خوض حـــرب مباغتة جديـــدة ، دفاعا عن كيانهـــا ومستقبلها .

ونمط الحرب الخامسة ــ بمقتضى هذه المخططـــات ــ ما هو الا صورة مكررة للحـــرب الثانيـــة في النزاع العربي الاسرائيلي ، اي طبعة مجددة للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، مع فارق واحد ، هو أن تحل أمريكا محل بريطانيـــا وفرنســـا . وبدلا من أن تكون « الذريعة » هي « تأميم قناة السويس » ، تكون الذريعة في هذه المرة هي « تأمين مصادر الطاقـــة » ، والحجة في المرتين هي « تأمين مصالح الحضارة الغربية ضد البربرية العربية » وهذه الحجج مثارة في اسرائيل الان . وهي حجج تذكرنا بلغة ايدن وجي موليه عام ١٩٥٦ ..

وميزة هذا المخطط من وجهة نظر اسرائيل أنها لا تربـــط اشعالها لحرب جديدة بظـــرف موقوت بأجـــل محدد ، هـــو انتخابات الرئاسة الامريكية . بل تترك موعد اطلاق الحـــرب مفتوحا ، ويتسم تقرير اللحظة السانحة لاشعالها بقدر كبـــير من المرونة وحرية المناورة . وهي لحظـــة سوف تتوخى فيه اسرائيل أكبر مساندة ممكنة من العالم الغربي بأسره ، لا من أمريكا فحسب . وسوف تلتقط لحظة تستبد فيها أزمة الطاقة بالدول الغربية الى حد خانق . وسوف تعمل ما وسعها لاقناع الغرب ــ مستندة الى الحركة الصهيونية العالمية ــ بأن تحركها

حتى لو تحدى الشرعية الدولية ، فهو اجراء وقائي لم يكن هناك مفر منه ، لمصلحة الحضارة الغربية برمتها .

ولا شك في أن شن حرب من هذا الطراز يعرض انجازات الانفراج الدولي والتعايش السلمي لمجازفة ضخمة . ذلك أن ردود الفعل العربية قد تصل الى حد نسف آبار البترول ، عملا بشعار هواري بومدين الذي سانده انور السادات . كما أن اي غزو أمريكي ــ حتى لو تم انجازه « بقفاز » اسرائيلي ــ لا بد أن يثير ردود فعل من قبل الدول الاشتراكية . ولذلك ربما كانت اللحظة المثلى من وجهة نظر اسرائيل ، هي تلك التي سوف تستطيع اقناع امريكا فيها بأنه **لم يعد أمامها غير أن تختار ما بين عدم تعريض مكتسبات الانفراج الدولي للخطر ، أو تعريض اقتصاديات الغرب لانهيارات تصل بها الى نقطة لا رجوع بعدها** . . وانقاذ الذات له أسبقية على عدم استفزاز العدو ، أو عدم استعدائه .

● **أما الاحتمال الثالث** ، فهو أن تبني اسرائيل مخططها على الجمع بين الاحتمال الاول والثاني معا . أي أن تخطط لحربها القادمة ، متوافقة مع فترة انتخابات الرئاسة الامريكية، على أن تمهد لحملة الانتخابات بحملة واسعة وصاخبة تصاحبها ، حول الاخطار التي تتهدد العالم الغربي ما لم يتدخل عسكريا لردع الدول المنتجة للبترول . وفي مثل هذه الحالة ، سوف تعزز اسرائيل دعواها بالاستناد الى القوى السياسية داخل أمريكا التي تعارض الانفراج الدولي أصلا ، وعلى رأسها السناتور جاكسون الذي لا يخفي طموحه في ان يكون المرشح الديمقراطي للرئاسة الامريكية في الانتخابات المقبلة ، وكان المسئول عن الغاء الاتحاد السوفيتي اتفاقه التجاري مع أمريكا .

هذه هي الاحتمـــالات الثلاثـــة الواردة من وجهة نظـــر اسرائيل . ولكن ثمة **احتمال رابع** قد تخطط له أمريكا . . وذلك بأن تحتل آبار البترول ، أو بعض مواقعها الحيوية (الظهـــران مثلا) ، على أن نطالب اسرائيل في نفس الوقت بالانسحـــاب من الاراضي المحتلة ! وبذلك نكون قد حققت سيطرتها علـــى البترول العربي ، وضمنت تدفقه بالمعدلات التي تقررهـــا ، وبالاسعار التي نحددها . وتكون قد حيدت أوروبا ، بل خففت من وطأة رد الفعل العربي بارغام اسرائيل على التخلي عـــن الاراضي المحتلة . . وذلك دون التفريط في أمنها ، بعد ضمـــان حمايتها ، استنادا الى عصا أمريكا الغليظة المشهرة في وجه المنطقة !

* * *

وفي المقابل . .

هل للعرب مصلحة في شن حرب خامسة ؟

ان المحقق أن الدول العربية سوف تجد نفسها في موقف لا مفر فيه من اللجوء الى الحرب مرة أخرى ، في حالة توقـــف عملية التسوية كلية ، أو تجمدها نهائيا بعد فك الاشتباك على الجبهات المختلفة ، مع اقامة مناطق عازلة بين أطراف النزاع ، تعسكر فيها الى غير أجل قوات دولية .

ان نمط الحرب الخامسة ، من زاوية رؤية الدول العربية، هو طبعة مجددة للحرب الرابعة في النزاع العربي الاسرائيلي، طبعة جديدة لحرب أكتوبر ، بقصد استكمال رسالتها ، في حالة ما اذا ثبت أن الآمال التي علقت على خوضها أصلاً لم تتحقق . فقد كسرت حالة الجمود والسكون ، ولكنها لم تصل بحـــالة الحركة الى حد انجاز تسوية مشرفة .

وهذه الحرب ، من وجهة نظر الدول العربية تحيطها هي

الاخرى محاذير كثيرة . فينبغي ان يجري التخطيط لها على نحو لا يخدم مخطط اسرائيل في اشعال الحرب من جديد ، بل على نحو يفسد مخطط اسرائيل في أن تكون الحرب أسلوبها لتحقيق التسوية ، بما يرضي أطماعها فقط . وكذلك لن تسقط الدول العربية من حساباتها حرصها على الا تكون هــذه الحــرب الخامسة خدمة لاهداف « جبهة الرفــض العربية » ، التي تعارض أصلا مبدأ التسوية مع اسرائيل .

والواقع أن ثمة « حالة » ، من المتصور أن نشن فيها بعض الاطراف العربية حربا بمنطق لا ترفضه « جبهة الرفض » ، بل على العكس تباركه ، وترى ما يبرر تشجيعه . . حالة وقــوع تسوية جزئية بين اسرائيل ودولة أو أكثر من الدول العربية ، وعلى نحو تجد فيه أطراف المواجهة العربية الاخرى أن هــذه التسوية الجزئية قد أساءت الى فرص التسوية الكلية ، بدلا من تقريب هذه الفرص بشروط مقبولــة لاطراف المواجهــة جميعها .

ان كل حل جزئي بعد تعثر الأزمة كلية طــوال سنوات عديدة لا بد أن يحمل في وقت واحد الاحتمالين المضادين معا : احتمال **تقريب** الحل الشامل ، واحتمــال **ابعاد** هذا الحــل الشامل ، أو حتى **اجهاضه** تماما . ولن تكف اسرائيل عــن محاولة استغلال كل اتفاق جزئي لمحاولة عزل بعض الاطراف العربية ، مما يهيء لها الفرصة بعد ذلك للتركيز على الاطراف المتبقية ، بأمل تصفية طرف بعد آخــر . وقد يكون هــدف اسرائيل أصلا من ابرام أي اتفاق جزئي ، هو حفز أطــراف عربية خارج هذا الاتفاق على الانفعال له بما ييسر لها اشعال الحرب بصورة تبدو أنها لم تفعل اكثر من رد ضربة وجهــت اليها ، أو هددت بها . وهذا افضــل الحلــول اطلاقا لشن اسرائيل الحرب التي تريدها دون أن تتحمل مسئولية اندلاعها .

ومع ذلك فلا غنى من أن يواصل العرب استعدادهم للحرب القادمة ، وأن يستعدوا لها بكل أسلحتهم المتاحة في ظرف سوف تختلف فيه الحرب نوعيا عن كل الحروب السابقة، ولو لدرء خطر أن تشن اسرائيل الحرب ، او لدعم مركز العرب التفاوضي ، أو كسند لما يملكونه من أسلحة أخرى في المواجهة. ولكن الاستعداد للحرب لا يغني عن ضرورة تكشف هذه الاسلحة الاخرى ، واستخدامها باقتدار .

فان فرص تجنب الحرب الخامسة رهن هذا الاستخدام الفعال لاسلحة العرب التي جدت بعد حرب أكتوبر .

الفصل الثالث

اسلحة العرب

· شاع بعد حرب أكتوبر أن العرب يملكون أسلحة لم تسمع عنها لغة السياسة من قبل : سلاح « البترول العربي » .. وسلاح « المال العربي » .. وقدرة العرب علـى التدخـل لاحداث اهتزازات عنيفة في أسواق النقد .. الى غير ذلك من المصطلحات ومن الظواهر غير المألوفة .

ما مدى جدية هذه الاسلحة ؟ وهل هـي « أسلحـة » بالفعل ، أم هي مجرد « سراب » ؟ ولو كـانت « أسلحة » بالفعل ، ولكن على أن نتوافر شروط معينة ، فما هي هـذه الشروط ؟ وهل في مقدور العرب استيفاء هذه الشروط ، وهل يملكون الصلاحيات التي تمكنهم منها ؟

تثير صحافة الغرب حول هذه «الاسلحة العربية الجديدة» ضجة مدوية : كان نصيب الدول المنتجة للبترول دولارا واحدا من كل برميل عام ١٩٧٠ ، ووصل الى دولار و٩٩ سنتا قبيل حرب أكتوبر ، ثم قفز الى ٣ دولارات و٤٤ سنتا في نهـاية عام ١٩٧٣ ، وبلغ ١٠ دولارات في نهاية عام ١٩٧٤ . والنتيجة أن ١١٢ بليون دولار دخلت خزائن دول الاوبك الـ ١٣ في عام واحد فقط ! ونظرا لتجاوز هذا المبلغ قدرة هذه الدول علـى الانفاق ، تراكم عندها فائض بلغ ٦٠ بليون دولار ، أي زاد الفائض بمقدار ١٦٤ مليون دولار كل يـوم ، وبمقدار ٦ر٨ مليون دولار كل ساعة !(١).

---

(١) معنى ذلك — على حد قول مجلة « الايكونومست » البريطانية — ان دول الاوبك تملك أن تبتاع كل الشركات المسجلة في بورصات العالم ، بأسعارها المعروضة الان ، في ٦ر١٥ سنة ، وكل شركات بورصة نيويورك في ٢ر٩ سنة ، وكل الذهب المختزن في بنوك العالم المركزية في ٢ر٣ سنة (بسعر ١٧٠ دولارا للاوقية) ، وكل استثمارات امريكا المباشرة في الخارج في ٨ر١

وقد اثار هذا الانتقال المفاجيء لمبالغ خيالية لـم يشهـد التاريخ مثيلا لها ، رعب دوائر واسعة في الغرب . وحـاولت وسائل اعلام قوية تحميل حرب اكتوبر وما اعقبها من رفـع العرب أسعار بترولهم ، تبعة الاضطراب الراهن الذي يجتاح العالم الغربي ، على نحو ينبيء بأزمة اقتصادية طاحنة ، من شأنها أن تنال من صميم أسس الاقتصاد الرأسمالي . وثمة بوادر ازمة على اية حال لم تشهد الدول الرأسمالية ما يماثلها، منذ أزمتها الشهيرة في بداية الثلاثينيات .

ولكن قبل التعرض لصلب الموضوع ، يتعين ان ننبه الى عدد من المغالطات المفضوحة في هذه الحملة الظالمة للتشهير بدول « الاوبك » .

فان رفع الاسعار لم يكن في يوم من الايام أمرا مدانا في منطق الاحتكارات الدولية ، والشركات الكبرى المستبدة بمصائر العالم الغربي ، ذلك أن رفع الاسعار هو صميم اسلوب هذه الشركات للحصول على أكبر قدر من الربح . ولكن يبدو أن رفع الاسعار مدان فقط عندما يأتي من دول طالما نسبت الى العالم المتخلف ، الذي بنت هذه الاحتكارات ارباحها الطائلـة على استغلاله استغلالا مكثفا ، منذ أن برز الاستعمار على المسرح الدولي .

ثم لا يجوز الاحتجاج بأن دول الاوبك تشكل « احتكارا » يفرض أسعار البترول في تحد صارخ لقانون العرض والطلب ، واستغلت ظرفا شاذا ، هو حرب اكتوبر ، والمفاجـأة في

سنة ، وكل ثروة عائلة روكفلر في ستة ايام ، و١٤ / من رأسمال شركة « ديملر بنز » الالمانية في يومين . وهذا ما فعلته بالفعل دولة الكويت ، ولكن اقتضى ذلك منها ان تخصص دخلها من البترول لمدة نصف شهر ، لتنجز هذه الصفقة وحدها !

اطلاقها ، لاخذ المستهلك على غرة ، واجباره على الشراء بأسعار « جائرة » ، والا عرض نفسه للموت اختناقا ..

فهذه حجج باطلة تماما . ذلك أن الاحتكارات الغربية ندين في الواقع صميم سلوكها عندما تتهم غيرها بحذو حذوها في تشكيل « احتكارات » تحمي بها مصالحها ، ضد كل من يتهدد هذه المصالح . كما لا تملك أن نتهم الغير « باستغلال » أي ظرف سانح ، لان استغلال الظروف السانحة هو أيضا صميم اسلوب الاحتكارات الدولية لفرض سيطرتها على الاسواق ، وتصفية منافسيها دون رحمة(٢).

ثم ان « الطلب » على البترول لم يتقلص بعد رفع أسعار « عرض » البترول على الاسواق العالمية . وحتى لو تقلص نوعا ، فقد كشف هذا التقلص عن أوجه تبديد للطاقة تفشت في الغرب بسبب سعرها البخس في الماضي ، كأستخدامها في انارة شبكة الطرق العمومية التي تربط مدن بلجيكا بعضها ببعض ، أو استهلاكها بسخاء في أمريكا نتيجة صنع سيارات ضخمة تسير على طرقها العمومية بسرعة تتجاوز حد الخطر .

ثم ما هو سعر البترول الذي يعتبر في نظر هؤلاء المستهلكين سعرا « غير جائر » ؟

هل هو سعر **تكلفة استخراجه** ؟ ان شركات البترول تزعم أن هذا السعر يتراوح بين حد أقصى هو ٥ر٢ دولار

---

(٢) تقوم « منظمة البلاد المصدرة للبترول » (الاوبك) بدور أشبه بدور الاتحادات العمالية في التعامل مع الاحتكارات الراسمالية . ووصفها بأنها « كارتل » على غرار الاتحادات الاحتكارية كما تزعم الدعاية الامبريالية ، وصف مغرض ومغلوط .

للبرميل في أمريكا ، وحد أدنى هو ١٢ سنتا في السعودية . ومعنى ذلك أن انخفاض سعر التكلفة في البلـــدان العربية مرجعه الاستغلال المكثف للعامل العربي ، ذلك أن نفقـــات أدوات استخراج البترول في شبه الجزيرة العربية لا تختلف نوعيا عن تلك المستخدمة لاستخراجه في امريكا .

ثم لو سلمنا بأن سعر التكلفة ينبغي ان يكون الاساس ، فكيف تبرر شركات البترول أرباحها الطائلـــة التي بلغـــت (للشركات الخمس الكبرى فقط) ٣ر٥ بليون دولار في العام الذي سبق حرب اكتوبر وحده ، و٢ر٨ بليون دولار في السنة التي تلت الحرب مباشرة(٣)؟!

ثم لا يملك أحد أن ينكر أن سعر البترول ينبغي ان يتقرر في علاقة ما ، او في تناسب ما مع أسعار مصادر الطاقـــة البديلة . ومصادر الطاقة البديلة عديدة، منها الزيت الحجري، ومنها البترول المستخرج من اعماق البحار والمحيطات ، ومن مناطق نائية يعتبر الوصول اليها مكلفا، ويحتاج الى تكنولوجيا خاصة ، مثل آلاسكا في أقصى شمال القارة الامريكية . .ومنها مصادر طاقة غير البترول ، كالطاقة النووية ، وربما ايضـــا الطاقة الشمسية قبل نهاية هذا القرن . ولو فرض ان الحصول على ما يقابل برميلا من البترول من مصدر بديل يصل سعره الى ١٠ دولارات ، فغير طبيعي ان يظل سعر برميل البترول في مستوى دولارين . ولا يعقل أعتبار هذا السعر الاخير « غير جائر » . . عملا بمنطق العرض والطلب ذاته !

---

(٣) زادت ارباح ٣٠ شركة كبيرة من ٨٦٠ر٦ مليون دولار في عام ١٩٧٢ الى ٧٢٢ر١١ مليون دولار في عام ١٩٧٣ ، والى معدل سنوي قدره ١٥٥ر٢٢ مليون دولار في النصف الاول من عام ١٩٧٤ . وتلك الزيادة تتجاوز الثلاثة أمثال في خلال عامين . وتلك هي الارباح بعد اقتطاع الضرائب .

وجدير بنا أن نتذكر هنا أن توقعات دول الغرب الصناعية في عام ١٩٥٠ (أي عند منتصف هذا القرن) قد حددت عام ١٩٧٥ ليكون العام الذي يبدأ فيه الاستخدام التجاري للطاقة النووية ، كمصدر للطاقة بديل عن البترول . وعام ١٩٧٥ لم يتحدد وقتذاك اعتباطا ، ولا لمجرد توفير الوقت الكافي لتطوير البحوث العلمية والتكنولوجية اللازمة لاستغلال الذرة تجاريا فحسب ، بل أيضا لادراك الدول الصناعية ان تعاظم استهلاك الطاقة لا بد أن يستنفد المخزون العالمي الذي تم اكتشافه من البترول ، في حقبة من الزمان غير بعيدة ، قد لا تتعدى بكثير مشارف القرن المقبل . ويشكل — بالمناسبة — البترول العربي والايراني ٧٠ ٪ من هذا المخزون المكتشف حتى الان ، او القابل للاستغلال تجاريا . **ولكن سعر البترول الرخيص (الذي ظل منخفضا كثيرا دون مستوى سعره التنافسي « الطبيعي » في الاسواق العالمية) أفضى الى تراخ في اجـراء الابحـاث العلمية الضرورية لاستثمار مصادر طاقة بديلة** . وارجئت هذه الجهود العلمية طوال الستينات . وفجأة ووجهت دول الغرب الصناعية بارتفاع مفاجىء في أسعار البترول بعد حرب اكتوبر . وكان هذا الارتفاع تصحيحا لاوضاع شاذة . ولكن طمع الدول المستهلكة في استمرار هذه الاوضاع الشاذة الى غير أجل ، حال دون أن تحتاط في الوقت المناسب . وهنا يكمن سر ما تطلق عليه اليوم « أزمة الطاقة » .

ليس سبب « أزمة الطاقة » أن الطبيعة خالية من مصادر الطاقة الكفيلة بتلبية احتياجات الانسانية المتزايدة . و«الازمة» ما هي في الواقع الا « اختناق مؤقت » ، مصدره اهمال البحث عن مصادر الطاقة البديلة اللازمة في الوقت المناسب ، وصرف النظر عن تخصيص الاستثمارات اللازمة لاجراء هذه البحوث، تحت اغراء استمرار استخدام البترول ، لسعـره البخس

المنخفض كثيرا عن سعره التنافسي في الاسواق .. أي نتيجة الاستغلال المكثف للدول والشعوب المنتجة للبترول في العالم الثـــالث .

ثم غير صحيح أن الدول الصناعية جميعها تعارض رفع أسعار البترول . وغير صحيح أن رفع أسعار البترول هـــو وحده ، أو أساسا ، سبب الازمة الاقتصادية التي يتعرض لها الغرب الان .

فقد تحدثت أمريكا كثيرا عن أن «السعر الامثل» لبرميل البترول هو **٧ دولارات ، وليس دولارين فقط** كما كان سعره قبل حرب ١٩٧٣ . أي لا نرى أمريكا غضاضة في أن يرتفع سعر البترول بمقدار ٣٥٠ ٪ . ولو تحقق ذلك ، فقد قدر بعض الخبراء الفرنسيين أن ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، سوف يزداد الفائض الامريكي بمقدار ١٥ بليون دولار ، والفائض العربي بمقدار ٣١ بليون دولار ، وسوف يتم ذلك على حساب أوروبا (٢٢ بليون دولار) وأمريكا اللاتينية (٥ر١١ بليون دولار) وجنوب شرقي آسيا (١٠ بلايين مـــن الدولارات) واليابان (٦ر٩ بليون دولار) . ذلك مع افتراض ثبات الاسعار .. **أليس هذا تعبيرا ناطقا بالارقام عن مخطط أمريكا في محاولة « احتواء العالم العربي » ، كأساس لاسترداد سيطرتها على العالم ، على ان تحقق لنفسها الوضع الامثل في رد منافسة حلفائها : أوروبا واليابان في الاسواق العالمية ، وعلى أن تقيم من الدول العربية المنتجة للبترول « حصان طروادة » داخل العالم الثالث ؟**

لامريكا اذن مصلحة حسب تقدير هؤلاء الخبراء الفرنسيين في أن تستقر أسعار البترول عند ٧ دولارات للبرميل ، لا اكثر ولا أقل . أي عند السعر الذي تقرر **في اجتماع طهران لدول**

الاوبك في نهاية ديسمبر ١٩٧٣ . والواقع ان هذا هو السعر الامثل لدعم مركز شركات البترول الامريكية ، وسيطرتها على الصناعة البترولية في العالم . وهو السعر الذي ينشط الابحاث العلمية عن مصادر طاقة بديلة داخل الولايات المتحدة، بتأكيد الصفة التنافسية لهذه الصناعات البديلة ، وهو في نفس الوقت السعر الذي يوجه ضربة قاصمة لتطلع أوروبا واليابان الى منافسة المنتجات الامريكية في الاسواق العالمية . وقد بدأت شركات البترول الامريكية بالفعل توظف عوائدها الطائلة في البحث عن مصادر طاقة بديلة عن البترول ، وتخصص مبالغ كبيرة للبحث العلمي في هذا المجال .

ولكن سعر برميل البترول تجاوز خلال عام ١٩٧٤ مبلغ ٧ دولارات الى ١٠ دولارات . وهذا السعر لم يعد يناسب المصالح الامريكية . بل ينطوي على خطر أن « ينفلت الموقف » . ولهذا السبب على وجه التحديد تقوم الصحافة الامريكية بهذه الضجة الصاخبة ضد الدول العربية المنتجة للبترول . وهو أيضا سبب تلويح الرئيس فورد ووزير خارجيته كيسنجر بالتدخل العسكري ، لوضع حد لهذه « الفوضى » في الاقتصاد العالمي ، التي يتحمل مسئوليتها أمراء البترول في الشرق الاوسط !

ولكن ما مدى صحة القول بأن رفع أسعار البترول هو حقيقة سبب « الفوضى » في الاقتصاد العالمي ، وسبب التضخم الذي يجتاح العالم الغربي الآن ؟

لسنا هنا بصدد دراسة تفصيلية عن هذا الموضوع . ولكن حسبنا أن نشير الى أن هناك خبراء غربيين يؤكدون أن ارتفاع أسعار البترول لم تسهم في زيادة معدل التضخم في العالم بأكثر

من ١ ٪ او ٢ ٪(٤). ولكننا لن نلجأ الى حجج تتعلق بأرقام ونسب ، تختلف فيها القراءات والتقديرات ، بل سوف نركز على حقيقة لا يملك أي منصف انكارها، وهي ان **ظاهرة التضخم قد سبقت الارتفاع المفاجىء في أسعار البترول بفترة غير قصيرة** . والازمة الاقتصادية التي أخذت تمسك بخناق الاقتصاد الرأسمالي العالمي بدأت تظهر بوادرها الاولى في الولايات المتحدة منذ عشرة أعوام الآن .

---

(٤) يقول في هذا الصدد الاقتصادي الامريكي فيكتور بيرلو (ندوة استراتيجية التنمية التي عقدت في بغداد في نوفمبر ١٩٧٤) : « كانت الزيادة في السعر المتوسط للبترول المستورد فيما بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، دولارا واحدا للبرميل ، اي ١٨ر٢ بليون دولار على اساس ٤ر٢١٧٩ مليون برميل من الواردات الصافية للبترول ومنتجاته . وقد وصل الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ الى ٩ر١٢٩٤ بليون دولار . وهكذا كانت التكلفة المتزايدة للبترول المستورد كافيسة لاحداث ارتفساع في المستوى المتوسط للسعر قدره ١٧ر٠ ٪ ، أي حوالي نصف في المائة من الزيادة التي حدثت بالفعل .

« وفي خلال الشهور السبع الاولى من عام ١٩٧٤ ، كان السعر المتوسط للبترول الخام المستورد ٧٣ر١٠ دولارات ، أي أكثر من السعر المتوسط طوال عام ١٩٧٣ (وهو ٢٧ر٣ دولارات) بمقدار ٤٦ر٧ دولارات. وبتطبيق ذلك على ٢١٠٥ مليون برميل — بمعدل سنوي — من الواردات في خلال الشهور الثمانية الاولى من هذا العام ، فانه يمكن ان يعني تكلفة اضافية قدرها ٧ر١٥ بليون دولار في العام . ويصل ذلك الى ١٣ر١ ٪ من المعدل السنوي للناتج القومي الاجمالي في خلال الربع الثاني من عام ١٩٧٤ ، وقدره ٣ر١٣٨٧ مليون دولار .

« ولذلك فان هذا يمكن ان يمثل حوالي عشر الزيادة في الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية في غضون عام ١٩٧٣ ، أي ٢ر٢٥ ٪ من الزيادة في هذا الرقم منذ ١٩٦٧ .

« وقد انخفض الحجم الحقيقي للناتج القومي الاجمالي فيما بين الربع الثاني من عام ١٩٧٣ والربع نفسه من عام ١٩٧٤ . ومع ذلك فان ارباح

لقد اعترى الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد أزمته الشهيرة عام ١٩٢٩ ، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، ما بدا لفترة غير قصيرة تغييرا جسيما في خواص الرأسمالية المعاصرة ، أثار صيحات ابتهاج وتفاؤل لدى رجـــال الاعمال والاقتصـــاد في الغرب . فلقد اختفت ظاهرة « الازمات الدورية » الحادة التي كانت تعاني منها الرأسمالية من قبل ، بمعدل « أزمة » كل عشرة أعوام تقريبا . وبدا بعد الحـــرب العالمية الثانية أن الرأسمالية اكتسبت القدرة على أن تحقق رخاء دائما .

ولكن الاسباب التي أفضت الى « اختفاء » ظاهرة « الازمة الدورية » ، هي نفس الاسباب التـــي أوجدت حالة كساد في

الشركات قبل خصم الضرائب قد زادت بمعدل سنوي قدره ٢٥ر٥ بليون دولار عبر تلك الفترة ، وان توزيعات الاسهم الصافية قد زادت بمعدل سنوي قدره ٩ر١ بلايين دولار ، ومخصصات الاهلاك في الشركات زادت بمعدل سنوي قدره ٤ر٩ بلايين دولار . وقد زادت هذه الاشكال الثلاثة لدخل الملكية والتدفق النقدي ، اذا أخذت معا ، بمعدل سنوي قدره ٣٩ر٥ بليون دولار ، وشكلت عاملا تضخميا بالاضافة الى ذلك ، بسبب الانخفاض في الحجم الحقيقي للانتاج . وثمة اشكال اخرى تلجـأ اليها الشركات ومديروها لتحقيق ارباح فاحشة ، مثل المرتبات العالية والمكافآت والبدلات التي زادت بدورها زيادة جوهرية للغاية في خلال هذه الفترة . بيد أن ذلك لا يأخذ في الحسبان الا مبلغ الـ ٣٩ر٥ بليون دولار الذي كان له وحده تأثير يعادل مرتين ونصف مرة تأثير الزيادة في اسعار البترول . وفي خلال الفترة نفسها ، زادت حصيلة الضرائب التي تجمعها الحكومة ، بخلاف ضرائب الدخل على الشركات المساهمة ، بمقدار ٣٨ر٩ بليون دولار . ان هذين العاملين ، والانخفاض في الانتاج الحقيقي ، وقدره ١ر٠٢ ٪ ، اذا أخذت معا ، وفرت قوة دافعة تضخيمية قدرها ٦ر٨٢ ٪ ، أي أكثر من الزيادة في اسعار البترول بمقدار ٤ر٣٤ مرات ... وهذا كله يشير الى ان ارتفاع اسعار البترول المستورد ليس مسئولا عن اكثر قليلا من ارتفاع قدره ١ ٪ من الاسعار ، اي عشر الارتفاع الفعلي في الاسعار .»

الاقتصاد الغربي منذ بضع سنوات ، وتكسب الازمة الراهنة ابعادها البالغة الخطورة .

لقد استعاد النظام الرأسمالي العالمي حيويه كبيره طوال عقدين من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـــ ١٩٦٥) **بفضل تضافر عوامل ثلاثة : الثورة العلمية والتكنولوجية ـــ أشكال تعامل جديدة مع العالم الثالث** (مصدر طاقة للعالم الغربي ، ومصدر مواد خـــام بأسعار بخسة) ـــ **تطويـــر « رأسمالية الدولة »** .

فبفضل **الثورة العلميـــة والتكنولوجية** ، طور النظـــام الرأسمالي أساليب جديدة لتعزيز هيمننـــه ، ووسع قاعدة نشاطه بامتدادها الى مجالات الاسنهلاك ، وباقتحامه فروع انتاج جديدة كالالكترونيات والبتروكيماويات ، وصفى كافة أشكال الانتاج السابقة على الرأسمالية ، وبالذات في مجال الزراعة .

كما افضى انهيار النظام الكولونيالـــي ، الى اقامة نظام « **الاستعمار الجديد** » بدلا من الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية بعد حصول معظم دول العالم الثالث على استقلالها السياسي . وكان للولايات المتحدة بالذات دور بارز في استبدال الاحتلال الاستعماري العتيق بعلاقات جديدة تملأ « الفراغ » بعد تهاوي الاستعمار الاوروبي . وقامت هذه العلاقات الجديدة على أساس نهب مصادر الطاقة ومصادر المواد الخام المتوطنة في الدول النامية مقابل أسعار « جائرة » لا تتناسب مطلقا مع اطراد ارتفاع اسعار المنتجات المصنعة في الدول المتطورة(٥) .

---

(٥) استطاعت امريكا بفضل انجازات ثورة العلـــم والتكنولوجيا ان تحقق لنفسـها عن طريق هذا النظام المستحدث ، سيطرتها على ٦٠ ٪ من المواد الخام المعدنية في العالم ، رغم ان تعداد سكانها لا يتعدى ٦ ٪ من مجموع

. واستغلت امريكا ظروف الاستقطاب طوال فترة الحرب الباردة لتفرض هيمنتها على العالم الراسمالي بأسره ، ودعمت هذه الهيمنة بما يسمى « الشركات المتعددة الجنسيات » التي ما هي في نهاية الامر سوى شركات تحقق لامريكا سيطرتها على مقدرات الاقتصاد الغربي كله .

وأخيرا ، استفادت الراسمالية العالمية من الدروس التي استخلصها من أزمة ١٩٢٩ أعظم اقتصادي أنجبته البرجوازية منذ آدم سميث وريكاردو ، هو جون مينارد كينز . فهو أول اقتصادي غير ماركسي أدرك الدور الذي يمكن للدولة الحديثة أن تنهض به في الحد من القلاقل الاقتصادية باستخدام سعر الصرف ، وقروض الدولة ، والانفاق العام ، كمنظمات اقتصادية . وكان لافكاره الفضل في ارشاد روزفيلت الى المشروعات التي أنقذت الاقتصاد الامريكي عقب أزمة ١٩٢٩ . ووجدت نظرياته تجسيمها النهائي في اقامة الاحتكارات العظمى علاقات تداخل وطيدة مع الدولة ، لتشكل ما يعرف **((برأسمالية الدولة))** .

وقد أسهمت هذه التطورات كلها في اعطاء الانطباع بأن الازمات الرأسمالية الدورية قد ولت الى غير رجعة . ولكن لم يكن ذلك الا وهما ، أخذ يتبدد مع استعادة الاقتصاد الاوروبي والياباني كيانهما ، ابتداء من الستينات ، وبعد اشتداد التنافس مرة أخرى بين الدول الرأسمالية المتطورة . فقد هبط نصيب الولايات المتحدة من انتاج العالم الغربي في مجمله من ٧٠ ٪

سكان الكرة الارضية . كما استطاعت بفضل هذه العلاقات الجديدة ان تجتذب رؤوس أموال الدول الفقيرة (نتيجة زيادة تباين اسعار المواد الخام والمنتجات المصنعة) بدرجة ان العجز في امريكا اللاتينية قد قفز في سنوات معدودة من ١٠ الى ٦٠ بليون دولار !

عام ١٩٥٠ الى ٥٧ ٪ عام ١٩٦٥ الى ٤٩ ٪ عام ١٩٧٣ . وابتداء من عام ١٩٧٣ ، أصبح معدل نمو الاقتصاد الامريكي صفرا . وتعثر التمويل الذاتي في أمريكا . ولم يعد هناك سبيل لتنشيطه مرة اخرى الا باللجوء الى التضخم ، فضلا عن محاولة الاستفادة من « البترودولارات » أي فوائض الدول المنتجة للبترول ، بقصد احياء نشاط الصناعة الامريكية .

وللتخفيف من حدة أزمتها ، اخذت امريكا تصدر التضخم ونعمل على تعميمه في العالم الرأسمالي بأسره عن طريق « اللأورو دولارات » ، اي الدولارات الامريكية الموظفة في الدول الرأسمالية المتطورة ، في أوروبا واليابان . ولكن ترتب على ذلك اختلال الميزان التجاري الامريكي (٦٫٨ بليون دولار في عام ١٩٧١) . وهنا بدات الازمة تكتسب أبعادا واضحة . اصبحت كل دولة غربية تبحث عن حل للتضخم بما يخدم مصالحها أولا . وتلاحقت الاحداث الاقتصادية . أخذت الدول الصناعية تتعرض لعجز خطير في ميزان مدفوعاتها . وفي هذا المناخ الدولي ، اندلعت حرب أكتوبر . وارتفعت اسعار البترول . وأفضى ارتفاع اسعار البترول الى ارتفاع في اسعار المنتجات الصناعية عموما لتجنب اي انخفاض في الارباح ، وتحميل المستهلك آثار التضخم . وهذا بدوره عجل من ظاهرة التضخم ، وأطلق عنانه بشكل عارم .

ونظرا للصعوبات التي تعترض فرض التقشف وزيادة التصدير في مجتمعات الاستهلاك ، عجزت دول غربية عديدة عن الحد من اختلال ميزانها التجاري . فبدأ الانكماش في الانتاج . وفرضت القيود على الاقتراض . وأخذت تتفشى ظاهرة البطالة . وبدأ الاقتصاد يختنق ، ويسفر عن كل الاعراض المعروفة في فترات الأزمة : انهيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لحساب المؤسسات الكبرى ، وتراكم

المخزون السلعي ، واصابة الصناعات التي كان لها الفضل منذ عقدين من الزمان في انتعاش الاقتصاد بالشلل والتوقف .

هكذا يتضح أن ارتفاع أسعار البترول لم يكن اطلاقا سبب التضخم ، ولا سبب الازمة الاقتصادية ، ولكن أسهم ارتفاع الاسعار في كشف الأزمة على حقيقتها . والواقع أن ارتفاع أسعار البترول هو في حقيقته تصحيح لأوضاع جائرة . وكما أوضحنا ، لامريكا نفسها مصلحة في أن ترتفع هذه الاسعار الى حد معين . وتصحيح أسعار المواد الخام عموما ليس حقا لمنتجي هذه المواد الخام فحسب ، بل هو أيضا ضرورة لرأس المال الامريكي كأساس لحفظ وتطوير استثماراته في الخارج .

وهنا يبرز **وجها العملة** في الارتفاع المفاجىء لاسعار ابترول العربي . **الوجه الاول ثوري تقدمي** . لان العملية طلقة أولى في استعادة دول العالم الثالث المهضومة الحقوق ، المنتجة للمواد الخام الاستراتيجية ، حقها المشروع في تصحيح اسعار ما تنتجه ، وفي أن تكون أسعار المواد الخام متناسبة مع أسعار المنتجات الصناعية . وهي خطوة أولى نحو القضاء على الاستغلال الفاحش للعالم الثالث ، المتمثل في الفجوة التي تزداد عمقا بين أسعار المواد الخام ، مصدر دخل دول العالم النامي الفقيرة ، وأسعار المنتجات المصنعة التي تشكل أساس ثروة الدول الصناعية المتطورة . والمثل الذي ضربته دول الأوبك لا يقتصر على البترول وحده ، بل هو حافز لدول العالم الثالث المنتجة لمواد خام اخرى . **ويؤذن بانطلاق معركة ضارية من اجل تصحيح أسعار المواد الخام الاستراتيجية عموما** ، ودخول معركة الدول النامية ضد الاستعمار مرحلة جديدة ، مرحلة دعم استقلالها **الاقتصادي** بعد نيل استقلالها **السياسي** . وهو انتصار له دلالته بعد الانتكاسة التي أصابت

شيلي ، ونجاح وكالة المخابرات المركزية الامريكية في تدبير انقلاب ضد اللندي ، ذلك أن نجربة شيلي التقدمية لم تكن منفصلة عن معركة أخرى مماثلة حول تصحيح أسعار النحاس، وتحدي احتكارات النحاس ، قبيل حرب أكتوبر .

ولكن ربما يستدرك البعض قائلا ان معركة الأوبك كانت **فريدة في نوعها** . فريدة لان أهم مستودع عالمي للبترول يتركز في منطقة واحدة من العالم ، هي المنطقة العربية . ودول هذه المنطقة دفعها الى التحرك ظرف لم يكن يمت الى صميم معركة البترول ذاتها ، وصميم « أزمة الطاقة » ، بل حركها عامل منفصل عنها ، يمكن اعتباره « عارضا » لو قصرنا نظرتنا على تعارض المصالح بين الدول المنتجة والمستهلكة للبترول فقط . هذا الظرف « العارض » هو « أزمة الشرق الاوسط » وخوض العرب حرب أكتوبر .

ثم كان في استطاعة هذه الدول العربية المنتجة للبترول — ولأول مرة — ان تحد من الضخ ، وان تفرض حظر التصدير الى دول بعينها ، ذلك أنها قد حققت لنفسها رصيدا من الثروة في الفترة السابقة مكنها من الاقدام على هذه التدابير دون أن تتعرض اقتصادياتها للاهتزاز . بل أصبح من مصلحتها الحد من الانتاج ، مع تفاقم الازمة النقدية ، وانخفاض قيمة العملات، وتعرضها لاهتزازات عنيفة . وثروة البترول العربي أصبحت ذات قيمة أبقى وأضمن وهي مختزنة في جوف الارض ، منها معرضة لتلاعبات المال ، بعد تراكم عوائدها في صورة أرصدة مودعة بالبنوك الدولية .

وفي المقابل ، لم تكن الدول المستهلكة قد احتاطت كلها لمفاجأة ارتفاع الاسعار ، لعدم توقعها خوض العرب حرب أكتوبر ، ولعدم توقعها استخدام البترول العربي سلاحا في

المعركة . لقد أخــذت على غــرة في وقت تعصف بها أزمــة التضخم . فانطلق ليكتسب ابعادا اخطر .

ولكن مهما قيل عــن الظروف الاستثنائيــة التي أحاطت بارتفاع أسعار البترول ، وانها عوامل يندر ان تتجمع مــرة أخرى لتحدث نفس القدر من الآثار ، فهذا لا ينفي أن الطلقة الاولى في معركة تصحيح أسعار المواد الخام قــد أطلقت . وسوف نتعدى آثارها مجال البترول وحده ، ان آجلا أو عاجلا . وهذه قضية لم يعد من الممكن اغفالها بعد اليوم . وبهذا المعنى كانت معركة العرب في انتزاع حقهــم في بناء « ثروة » مــن البترول .. « ثورة » . وبهــذا المعنى ، لا تعتبــر « الثروة العربية » نقيض « الثورة العربية » . **وبهذا المعنى ، كــان الحد من ضخ البترول ، وحظر تصديره ، ورفع أسعــاره ، سلاحا لا في معركة التحرير العربي ضد التوسع الاسرائيلــي الصهيوني فحسب ، بل سلاحا عربيا أيضا في معركة تنــال من صميم أسس الامبريالية العالمية ، ومــن صميم اسس الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، أي أصبح سلاحا في معركــة التحرير بأوسع معانيها المعاصرة .**

ولكن ليس هذا الا الوجه الاول من العملة فقط . أمــا وجهها الثاني ، فهو **أن تصحيح أسعار البترول لم يجر بمعزل عن مناورات دوائر المال والاستعمار ، ولا بمعزل عن مناورات الاستعمار الامريكي بالذات** ، لدعم مركزه التنافسي على نطاق العالم بأسره ، وبقصد خــوض حرب تجــارية شرسة ضد حلفائه في الغرب ، وتعزيز مركز أمريكا كالدولة العظمى التي تتزعم دون منازع مصائر العالم الغربي .

ولقد ابرزنا مصلحة أمريكا في أن يرتفع سعر البترول الى

حوالي ٧ دولارات للبرميل . كما ذكرنا قول كيسنجر لأرنو دي بورجراف قبل ٦ اشهر من حرب اكتوبر ، أن « صدمة » في الشرق الاوسط ربما تكون لها « آثارها الطيبة » . ثم شهدنا سرعة تحرك الدبلوماسية الامريكية بمجرد نشوب الحرب لتحاول « احتواء » العملية بأسرها ، واستثمارها لصالح أمريكا . وينبغي أن ندرك أن ارتفاع أسعار البترول حتى اجتماع طهران لدول الأوبك في ديسمبر ١٩٧٣ قد لبى بالضبط ما كانت تريده امريكا . ولم يكن « الانفلات » الا بتجاوز أسعار البترول عتبة « السبع دولارات » للبرميل .. وهنا بدأت أمريكا تلوح وتهدد بالتدخل العسكري !

بهذا المعنى كان تراكم « الثروة العربية » **ضد** « الثورة العربية » . وهناك خطر ان يسفر انتقال بلايين الدولارات من الدول المستهلكة الى الدول المنتجة للبترول عن مناورة فقط ، يستعيد بها الاستعمار الامريكي سيطرته على العالم الغربي ، ويوجد لنفسه بها « حصان طروادة » داخل العالم الثالث .

أيهما هو الوجه الأبرز .. طابع « الثروة العربية » (المستمدة من تصحيح أسعار البترول) كسلاح في يد « الثورة العربية » أو كسلاح ضد « الثورة العربية » ، لاجهاضها ، واحتواء العالم العربي بأسره داخل اطار مخططات الاستعمار الامريكي ؟ ونقصد هنا مخططاته بالمعنى الواسع ، لا في مجال المعركة « **الاقتصادية** » فحسب (أي في النزاع الخاص بالمواد الخام الاستراتيجية « **وازمة الطاقة** ») ، ولكن ايضا ازاء معركة العرب **الوطنية والقومية** (اي في النزاع العربي الاسرائيلي و « **أزمة الشرق الاوسط** ») ؟ .

هنا ، تبرز أهمية المناقشة التي دارت بين أحمد بهاء الدين وبيني في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة (انظر ص ٦١ ــ

٦٥) حول قضية « العصرية » ، أو قضية استعانة العـــرب « بالاستنارة » وتفهم قضايا العصر .

فان القضية التي نحن بصددها نموذج بارز لما كنا نعنيـــه « باعادة ترتيب التناقضات » بين اطراف أي نزاع بعد حلول الانفراج الدولي .

اعادة ترتيب التناقضات بقصد محاولة « تجميد » تلـــك التناقضات التي تعتبر ضررا أكيدا للجميع ، واحلال تناقضات اخرى محلها تجد كافة الاطراف مصلحة في ممارستها ، كـــل على أمل أن يكون هو المستفيد الرئيسي منها .

فقد خاضت غالبية الدول العربية المنتجة للبترول معركة الحد من الضخ ، ثم رفعت الاسعار ، تحـــت ضغط عامـــل « عارض » ، أو « ظرف » لا يمت الى صميم « أزمة الطاقة » أو « الازمة الاقتصادية » ، ودون أن يدركوا كل عواقب وكـــل دلالات تحركهم على هاتين الازمتين تحديدا . وهم في ذلك لم يكونوا « عصريين » تماما .

أما أمريكا ، فقد التقطت غرصة دخول العرب معركـــة البترول ، بأمل استثمار هذا « السلاح » لصالحها هي ، وفي ذلك كانت الدبلوماسية الامريكية مستنـــيرة و « عصريـــة » تماما .

كلا الطرفين اذن أعاد ترتيب التناقضات فيما بينهمـــا ، بقبول مبدأ « تصحيح أسعار البترول » ، وبالحد من الفجوة بين أسعار الطاقة وأسعار المنتجات الصناعية . ولكن أحـــد الطرفين ــ أمريكا ــ خاض المعركة وهو يدرك كل أبعادها . والطرف الاخر ــ الطرف العربي ــ استبد به ظرف «عارض»، أو مظهر مختلف من مظاهر المواجهة العربية مع الاستعمـــار

الامريكي ، هو النزاع العربي الاسرائيلي . فلم يكن يــدرك تماما كل أبعاد المعركة التي خاضها . ولذلك ، نشأ موقــف لم يكن الطرفان فيه على أرضية تكافؤ من حيث الوعي بحقيقة المعركة التي يخوضانها . ومــا لم يكتسب الطــرف العربي ادراكا كاملا بكل أبعاد هذه المعركة ، وبكل دلالاتها ، فمــن المحتم أن تكون « اعادة ترتيب التناقض » لصالح امريكــا . **ولن يكون تصحيح اسعار البترول سلاحــا عربيا من أجــل التحرير العربي ، بل سلاحا امريكيا لدعــم أقوى استعمــار معاصر ، وتغلبه على المشاكل الاقتصادية التي تستبد بــه الآن . ولذلك فان معركة ((العصرية)) هي في جوهرها معركة مواجهة مع الاستعمار ، لا معركة يمكن تصورها بمعزل عن هذه المواجهة ، كما طرحها أحمد بهاء الدين .**

وكان هيكل عندما نادى « بتحييد أمريكا » انما كان ينادي بخوض هذه المعركة ، وقبول مبدأ « اعادة ترتيب التناقضات » مع أمريكــا .. والمعنى المتضمن في هذا النــداء هو استثمار مصلحة الاستعمار الامريكي في تغليب « أزمة الطاقة » علــى « أزمة الشرق الاوسط » ، لمحاولة التأثير على انحياز أمريكا المطلق الى جانب اسرائيل ، ذلك باستغلال حاجة امريكا الى البترول العربي كسلاح في يده للتغلب على الازمة الاقتصادية .. من أجل تلبية هدف عربي ، هو اضعاف قوة العدو المباشر ، وايجاد ثغرة في العوامل المعطلة لحل «أزمة الشرق الاوسط» .

ربما لم يكن هيكل يدرك وقتذاك كل أبعاد هذه المعركة . ولم تكن المعركة على أي حال قد اكتسبت وقتذاك كل أبعادها كما نراها الان . ولكن كان منطلق هيكل ينطوي **موضوعيــا** على هذا المعنى . وكــان منطلقه من هــذه الوجهة يتســم « بالعصرية » ، وباستشفاف قواعد الانفراج الدولي لمحاولة « تسخيرها » لصالح الحق العربي .

. بيد ان منطلق هيكل كان يعني الا تقبل مصر ولا العرب « اعادة ترتيب التناقض » وفق التصور الامريكي الذي يجعل « الثروة العربية » سلاحا لاجهاض « الثورة العربية » ، بل أن تجري « اعادة ترتيب التناقض » بما يخدم المصلحة العربية، ويطوع الثروة العربية لاغراض التنمية ، تحقيقا لاهداف الثورة العربية .

وهنا تبرز قضية طرحناها من قبل تحت مصطلح « محور الدم ـــ النفط » .. **أيهما يقرر الاخر ؟ « الدم العربي » الذي سال في معارك أكتوبر .. أي تضحيات دول المواجهة .. أم « النفط العربي » الذي حقق للدول المنتجة مضاعفة دخولها عدة أضعاف ، بفضل هذا الدم الذي سال ..؟**

الامر المحقق على أي حال أن الدم الذي استرد قيمته وأحرز نتائج ملموسة في وجه التفوق الاسرائيلي ، هو علامة « عصرية » ، وهو كفيل باكساب تضامن الدول العربية عموما علامات « العصرية » ، بما في ذلك الدول العربية المنتجة للبترول ، بشرط أن يكون « الدم العربي » هو المتحكم في معادلة « الدم ـــ النفط » ، لا العكس .

ان تحكم « الدم » في المعادلة يعني أن « الثورة العربية » هي التي تقرر مصائر « الثروة العربية » ، وتسخرها لمصلحة الشعوب العربية ، ولاهدافها في التنمية والرفاهية .

أما تحكم « النفط » في « الدم » ، فمعناه الانصياع للمخطط الامريكي ، بل تجريد الدول العربية المنتجة للنفط ، بما في ذلك اكثرها توافقا مع امريكا ، من القدرة على ملاحقة « عصرية » امريكا . ذلك أن هذه الملاحقة لن تتحقق بمعزل عن أبرز أوجه العصرية العربية ، واكثرها اشراقا على الاطلاق : الانجازات العربية في معارك اكتوبر .

والواقع أن « الصفقة » المطروحة على الاستعمار العالمي، أي « اعادة ترتيب التناقض » بتصحيح أسعار البترول ، ليست صفقة تلبي مصلحة طرف واحد فقط من الطرفين المتعاقدين على حساب الطرف الاخر ، **بل هي صفقة يمكن للطرفين قبولها من ناحية المبدأ بالقدر الذي تحقق أمل كل طرف — عملا بقواعد الانفراج الدولي — في أن يكون هو المستفيد الرئيسي.** فالدول الرأسمالية المتطورة مصلحة في تصدير مواطن اقامة صناعاتها ، بدلا من استيراد المواد الخام ، لا لمجرد درء خطر التلوث من تركيز الصناعات العصرية في رقعة جغرافية تضيق بها ، ولا لمجرد ترشيد التوزيع الجغرافي في توطين الصناعات على نحو يحد من تكلفة نقل المواد الخام(٦)، ولا لمجرد ان تصدير مواطن الصناعة الى مناطق العالم الاقل تطورا بدلا من استيراد المواد الخام منها ، هو وسيلة للاستعانة بأيد عاملة أرخص ، ولكن فوق هذا كله لدرء هذه الدول الرأسمالية المتطورة أخطار الازمة الاقتصادية الراهنة ، والتخفيف من حدة القلاقل الاقتصادية الناجمة عنها .

وهذا العرض مقبول عربيا . وهو المنطق وراء اقامة حوار عربي أوروبي(٧) . ولكن حتى لا يكون هذا العرض مجرد شكل مستحدث من الاستعمار الجديد ، فينبغي أن تصحبه شروط .

أول هذه الشروط أن يواصل البترول العربي ، والمال العربي ، دورهما كأسلحة عربية من أجل نزع فتيل الاشتعال

---

(٦) اصلح مكان لتوطين الصناعات البتروكيماوية ، هو بجوار مستودعات البترول ، لا على مسافات شاسعة منها .

(٧) استيراد العرب تكنولوجيا اوروبية تساهم في التنمية العربية مقابل تزويد اوروبا بمصادر الطاقة اللازمة لصناعاتها ، وبأسعار تقبل بها كل جميع الاطراف .

في أزمة الشرق الاوسط ، وارساء أسس الاستقرار السياسي في المنطقة بتسوية لهذه الازمة تقوم عـــلى أساس عادل(٨). وليست العبرة هنا مجرد « تملك » العرب أموالا طائلة مودعة في بنوك غربية ، ولا مجرد بلوغ الارصدة العربية أرقاما خيالية، ولا مجرد أن يقوم العرب بعمليات مضاربة ، او شراء الاراضي وتنمية الملكيات العقارية في الخارج ، او ابتيـــاع أنصبـــة في شركات امريكية أو أوروبية كبرى ، كشركة « آي. بي.أم » أو « كروب » ، أو « مرسيدس » أو غيرها . فكل ذلك قد لا يسفر عن نتيجة سوى اسعاف هذه الشركـــات في ظـــرف يتهددها فيه الكساد . وقد ينم بمعنى أعم عن استخدام رؤوس الاموال العربية لانقاذ اقتصاديات أوروبا المهزوزة ، بدلا من أن تعود بفائدة محسوسة للشعوب العربية ذاتها .

ولكن الأهم من ذلك هو ألا **يترك العرب أرصدتهم الفائضة دون توظيف** حتى تفترسها الدول الغربية وهي في أشد الحاجة اليها ، من أجل تسوية أزمتهـــا هي على حساب الحقـــوق والمصالح العربية المشروعة .

لا يليق الا يكتشف العرب وظيفة لكل مـــا يملكونه مـــن أرصدة . فهذا تعبير فاضح عن « عدم العصرية » . ولا يجوز أن تتقرر مصائر « البترو دولارات » وفق المخطط الذي طرحه

---

(٨) لا شك في أن الارصدة العربية سلاح في استطاعة العرب فنيا استخدامه كما استخدموا حظر تصدير البترول الـــى هولندا وقت الحرب ، لردع الاطراف الدولية المتحيزة دون وجه حق الى جانب اسرائيل ، وذلك بمعاقبة الدول الغربية غير الصديقة بمقاطعة عملاتها ، والتعامل مع عملات الدول التي تنتهج ازاء ازمة الشرق الاوسط موقفا يتسم بالانصاف .

كيسنجر لحل أزمة الغرب الاقتصادية(٩)، دون أن يكون للعالم العربي كلمة في ذلك ، بل في وقت تعاني فيه دول العالم الثالث بأسره من التخلف (بما في ذلك الدول العربية) ، وقطاعات واسعة من العالم الثالث معرضة لمجاعات مخيفة .

ان ترك الارصدة العربية دون وظيفة يقررها العرب انفسهم معناه تحميل العرب عواقب التضخم ، وتجريدهم من القدرة على مسايرة ارتفاع الاسعار عالميا ، بما في ذلك أسعار المواد الغذائية التي تهدد صميم حياة الدول الفقيرة . كما انه يعني في التحليل الاخير ان تصبح الثروة العربية المستجدة مجرد اثراء لافراد ، او لفئات بعينها ، دون تنمية الارض العربية ، وانفصال هذه الثروة عن الارض العربية بمجرد نضوب مصدرها ، البترول .

ان هذه الارصدة لا بد من توظيفها وفق خطة للامة العربية كلمة فاصلة في تقريرها . وقد يصعب تصور قدرة الدول العربية المنتجة للبترول ، وبعضها دول صغيرة المساحة ، قليلة السكان ، على استيعاب الفوائض عن طريق توظيفها في مشروعات يتولاها كل بلد على حدة ، دون التعرض لحالة تضخم رهيبة ، ولعزلة تجعلها فريسة ضغوط عديدة . ولكن لا يعني ذلك في المقابل ضرورة التخلي عن هذه الفوائض لتستبد بها الدول المستهلكة للبترول العربي وحدها . فمن المفهوم ان يخصص جزء من هذه الفوائض لجلب التكنولوجيا التي يحتاج اليها العرب ، ولكن على ان تخدم في المقام الاول التنمية العربية ، وهذا بدوره لم يعد متصوَّرا الا في اطار التكامل

---

(٩) المطروح ان تضع البلاد المنتجة للبترول مبالغ تصل الى خمسين بليون دولار في أيدي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، حيث لا بد ان تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى .

العربي ، وبمقتضى مشروعات مشتركة تقررها خطة عربية شاملة ، طويلة الامد .

منطق هذه الخطة هو أن تستعيد الامة العربية السيطرة الكاملة على الاستثمارات في اراضيها . ولم يعد من المستحيل بلوغ هذا الهدف دون انغلاق ، ودون اخلال بمبدأ التبادل والتعاون الدولي ، ودون نخوف من مبدأ التأميم. ومبدأ التكامل ضروري ، لا لمجرد نجنب المشروعات المتماثلة المتنافسة ، ولكن ايضا لتوسيع نطاق السوق العربية ، ورفع حجم الطلب . وهذا يقتضي استثمارات لا في مجرد اقامة معامل للتكرير ، وتنمية صناعات البتروكيماويات ، او للصلب والالومنيوم وغيرهما من مجالات التصنيع الكثيف ، او في تحلية مياه البحر لنوفير الحد الادنى من احتياجات العرب الغذائية ، واستغلال الثروة السمكية في الخليج والبحرين الاحمر والابيض والاراضي الزراعية الواسعة في منطقة الهلال الخصيب وفي السودان والصومال ، بل يقتضي ايضا تنمية الطرق والسكك الحديدية والخطوط الجوية بين الدول العربية عموما ، وتأسيس اسطول تجاري عربي ، وبناء شبكة المواصلات في شتى صورها العينية لتحويل التكامل الى واقع في التطبيق .

ثم على العرب حماية الاوبك ، وحماية تضامنهم داخل الاوبك وداخل الاوبك العربية بتشجيع دول العالم الثالث المنتجة للمواد الخام على ان تنشأ وتطور هي الاخرى منظمات على غرار الاوبك نحمي بها مصالحها ، وتكفل لصادراتها من المواد الخام الاسعار المناسبة لها . ويعتبر ذلك دعما للقوة العربية الجديدة ، لصالح حركة التحرر عموما، ولصالح القضية العربية خصوصا .

ان مقدار كفاءة العرب في مباشرة هذه المعارك هي التي

سوف تقرر « حجم » و « وزن » اسرائيل في المنطقة بعد انجاز التسوية .

والكفاءة العربية هنا مؤشر عن قدرة العرب على ملاحقة العصر ، وتخطي تخلفهم . ولن يتحقق ذلك بالاستعانة بخبراء أجانب فقط ، بقدر ما يتوقف على تنمية خبرة عربية خالصة ، تتخطى النظرة التكنوقراطية المحضة ، وتدرك معطيات المعركة في أبعادها السياسية ، لا في أبعادها الفنية وحدها . وعلـــى هذه الخبرة العربية المسلحة بالنظرة السياسية ، أن تنهــض بدور بارز في كشف أضاليل الحملات الاستعمارية الصاخبة ، التي تحاول رد أزمة الغرب الطاحنة الى ارتفاع أسعار البترول العربي .

هنا تبرز أهمية خبرة الدول العربية ذات الرصيد في العلم والحضارة العصرية ، وبالـــذات خبرة الـــدول العربية التي باشرت تجارب ثورية ، والقادرة على ادراك معطيات المواجهة بنظرة تتعدى تلك التي يريد الاستعمار العالمي حصر المواجهة داخلها .

من هنا أيضا يبرز فساد الدعوى القائلة بأن مصر ينبغي أن تتقوقع على نفسها مرة اخرى ، وأن تغض النظر عن العالم العربي المحيط ، أو أن تلتفت الى مشاكلها فقط . ويبرز فساد تحميل ثورة ٢٣ يوليو ــ على حد قول الدكتور وحيد رأفت ــ عيب « تحويل بلدنا من قطر زراعي الى بلد صناعي ، وتحويل المجتمع المصري من مجتمع راسمالي الى مجتمع اشتراكي ، وانصراف الزعامة المصرية لسنوات طويلة الى نشر الـــثورة الاشتراكية من حولنا ، ومحاولة فرضها على الغير .. ممـــا خلق لنا المتاعب » (انظر ص ٧٨) . فان منطلق الثورة الذي يدينه الدكتور وحيد رأفت ، هو وحـــده نقطة البدء الكفيلـــة

باستثمار طاقات وقدرات العرب الجديدة ، من أجل مواجهة التحديات المتجددة ، وصنع مستقبل الامة العربية ــ بما في ذلك مركز مصر مستقبلا ــ من خلال صنع القدرة العربية على مغالبة هذه التحديات .

ان « أزمة الشرق الاوسط » ــ قبل منطقة الخليج ــ هي التي تقرر في الوقت الراهن مصير « أزمة الطاقة » ومصير « الازمة الاقتصادية » العارمة المستترة وراءها . ويتوقف على « أزمة الشرق الاوسط » تحاشي أن تصل « حالة الازمة » بوجوهها المتشاكبة الى حد « الفوضى الشاملة » . مفتاح هذا كله الان هو تجنب أن يتصاعد النزاع العربي الاسرائيلي الى حد اشعال حرب أخرى . وهذا لا تملك أمريكا أن تغض النظر عنه .

كذلك مصير الانفراج الدولي في أوروبا ، ومصلحة الاتحاد السوفيتي في أن تسفر الازمة الاقتصادية الطاحنة عن تحولات في أوروبا نحو اليسار ، حتى لا يتحمل العاملون مغبة الازمة ، ولتجنيب أوروبا والعالم خطر احياء فاشية جديدة (كما أسفرت ازمة ١٩٢٩ عن صعود هتلر الى الحكم ، واشعاله حربا عالمية) ، هذا كله **يتوقف أيضا الان على أزمة الشرق الاوسط.**

ونزع فتيل الاشتعال في الشرق الاوسط ليس رهن استرداد دول المواجهة العربية أراضيها المحتلة فقط ، بل هو أيضا رهن ايجاد حل عادل لاصل النزاع ذاته .. قضية فلسطين ..

الفصل الرابع

قضية فلسطين

« كان المندوبون العرب في الماضي، بما في ذلك الفلسطينيون يتهربون منا كلما نحاول — نحن الاسرائيليين — اجراء اتصال بهم .. الان ، يبدو أنهم قد استعادوا الثقة في أنفسهم ، ولا يخفون رغبتهم في اقامة حوار معنا » .

كان ذلك تعليق نفتالي فيدر ، السكرتير القومي لحـــزب المابام « الصهيوني الاشتراكي » في اسرائيل ، عقب اجتمـــاع لمجلس السلام العالمي انعقد في براج في بداية هذا العام . وكان فيدر في هذه المرة هو الذي لم يبد حماسا لتبادل حديث مـــع مندوب منظمة تحرير فلسطين في اجتماع المجلس .. على الاقل حسب ما رواه لمجلة « نوفل أوبسرفاتور » الفرنسية !

تساءل : « ماذا سوف يقوله لي أكثر مما سمعته من ياسر عرفات على منبر الامم المتحدة ؟.. ان مصر وسوريا تريدان استعادة الاراضي المفقودة في ١٩٦٧ . هذا واضح . هذا محدد . ولكن ماذا تريد منظمة تحرير فلسطين ؟ هدفها المعلن هو ازالة دولة اسرائيل . هل يمكن ان يكون ذلك أساسا للتفاوض ؟ » .

لا شك في أن قضية فلسطين ما زالت الى الان اكثر جوانب أزمة الشرق الاوسط تعثرا ، وهي القضية التي يحيط بها أكبر عدد من علامات الاستفهام .

ورغم الانتصارات المتلاحقة التي أحرزتها منظمة تحريـــر فلسطين على الصعيد العربي والدولي منذ حرب أكتوبر ، فلم تتجسد قضية فلسطين بعد في الصورة التي تكسبها — بتسليم جميع أطراف النزاع — حق الاشتـــراك كطـــرف مستقل في

مباحثات التسوية . ومع ذلك فهي قضية لم يعد يشك أي من الاطراف في أن طرحها جانبا لم يعد ممكنا ، لا لمجرد انها أصل النزاع ، ولكن أيضا لانها أكثر جوانبه تفجرا .

ما زالت اسرائيل لا تعترف بأن القضية واردة ، او واردة على النحو الذي يصر عليه الجانب العربي ، وعلى النحو الذي تراه قطاعات تتسع باستمرار من الرأي العام العالمي . فقليلون هؤلاء مثل نحوم جولدمان(١) الذين يرون من وجهة نظر المعسكر الصهيوني ، ضرورة ايجاد وسيلة للتعامل مع منظمة التحرير . وحتى لو صدرت هنا أو هناك تصريحات اسرائيلية تنم عن اعتراف ما بوجود « واقع فلسطيني » لا يمكن اغفاله ، فأنها تصر ، كما ورد في برنامج الحزب الحاكم في اسرائيل — حزب المعراخ — على أن هذا « الواقع الفلسطيني » لا ينبغي أن يحظى بكيان متميز ، خارج نطاق المملكة الاردنية . وموقف حزب المابام(٢) — على حد قول فيدر — هو أن أية مفاوضات تجريها اسرائيل مع طرف يمثل فلسطين ، ينبغي أن تكون مشروطة باعتراف هذا الطرف بدولة اسرائيل وبوقف « الارهاب » .

ما وجه الغرابة في حديث فيدر الى مجلة « نوفل اسرفانور » الفرنسية ؟

وجه الغرابة أن مسئولا يمثل منظمة تحرير فلسطين ، المتمسكة بشعار اقامة دولة علمانية ديموقراطية في فلسطين ،

---

(١) الزعيم السابق للمنظمة الصهيونية العالمية ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي .

(٢) هو احد الاحزاب الاسرائيلية المشمولة في المعراخ .

على انقاض دولة اسرائيل ، يسعى ــ على حد قول فيدر ــ انى اجراء مناقشة مع مسئول يمثــل المؤسسة الحـــاكمة في اسرائيل .

وكان اجراء اتصال بين مسئول يمثل دولة عربية ومسئول اسرائيلي ، بل بين اي عربي وأي اسرائيلي ، أمرا مثيرا للغاية في الماضي . وكان يشكل حدثا بتناقلـــه الصحف ووكـــالات الانباء ، وهو ما زال الى الان أمرا يتسم بالنشاز والشواذ . ولكن العالم بأسره شهد بعد حرب أكتوبر صورا للواء الجمسي بجوار الجنرال ياريف ، وقت اجـــراء المحادثات حول فـــك الاشتباك عند الكيلو ١٠١ على طريق السويس .

ولا شك في أن الفلسطينيين هم أكثر العرب تعاملا مـــع ســـلطات اسرائيل ، لوجودهم منذ عدة سنوات تحت نـــير الاحتلال الاسرائيلي . وأيضا بسبب حرص اسرائيل ، والمملكة الهاشمية معا ، على عدم قطع حركة المرور عـــبر جسر اللنبي على نهر الاردن .

ومع ذلك لا تتعامل سلطـــات اسرائيـــل مطلقا مع أي فلسطيني تشتبـــه في وجـــود اية صلة تربطـــه بالمنظمـــات الفلسطينية . بل أن تعاملها مع الفلسطينيين هو فقط مـــع الذين تؤمن بأنهم قبلوا الامر الواقع ، والانصياع تماما « للنظام الاسرائيلي » . وتطارد اسرائيل بشراسة منقطعة النظير كل خارج على هذا النظام ، أو كل مشتبه في انه يحمي أو يخفي فلسطينيا خارجا على هذا النظـــام . ويصل ردع سلطـــات اسرائيل الى حد الاعتقال والتنكيل والتعذيب والمحاكمة وهدم البيوت ، بل الى حد نسف قرى بكاملها .

قلنا ان أطراف النزاع في أزمة الشرق الاوسط قد تمسكوا

طويلا بقواعد التعامل السائدة في فترة الحرب الباردة . لقد اتسم النزاع بصفة الاستقطاب المطلق ، وبصفة القطيعة المطلقة بين أطرافه .. لا تعامل على الاطلاق غير التعامل عن طريق الحرب .. ولكن حرب أكتوبر وضعت حدا لهذا النمط ، وأنشأت ظروفا تكسب التعامل بين دول المواجهة العربية واسرائيل طابعا مختلفا ، طابع التعامل بمقتضى القواعد السائدة في عصر الانفراج الدولي . **وظلت قضية فلسطين وحدها هي المتعثرة** . وظلت هي وحدها القضية التي لا تعامل فيها بين سلطات اسرائيل من جانب ، وفصائل المقاومة الفلسطينية من جانب اخر ، الا التعامل **من خلال فوهات البنادق** . أي أصبحت القضية الفلسطينية ، **هي الجانب من أزمة الشرق الاوسط التي ما زالت تتسم بقواعد الحرب الباردة ، ولم تقتحمها أساليب التعامل بمقتضى قواعد الانفراج الدولي بعد .**

من هنا ، وجه الغرابة في أن يجري حوار بين مسئول عن منظمة التحرير ومسئول اسرائيلي . انه الحوار الوحيد الذي لا تريده اسرائيل مطلقا . ولم تكن تريده في أي وقت . وزادت اصرارا على رفضه بعد تعاظم شأن منظمة التحرير في السنة التي تلت حرب أكتوبر ، وبعد أن خاب اعتقاد الكثيرين بأن منظمة التحرير لم تحظ قبل حرب أكتوبر بالمكانة التي بلغتها الا بسبب هزيمة الدول العربية ، ولانها وحدها كانت تجسم وقتذاك ارادة الصمود ، وارادة المقاومة العربية(٣) .

ومنطق اسرائيل في ذلك هو أن مبدأ التعامل بمقتضى قواعد الانفراج الدولي قد يكون مقبولا مع الدول العربية المجاورة ، ذلك لو حقق هذا التعامل « السلام » بالشروط

---

(٣) انظر هامش ص ٣٠٢ — ٣٠٣ .

التي تريدها اسرائيل ، أو بشروط ترضى بها ، وهذا أضعف الايمان . ولكن الحوار ليس مقبولا مع منظمة التحرير . وحجة اسرائيل في ذلك أنها لا تتعامل مع « قتلة » و « ارهابيين » ، يجسدون نقيض « الشرعية » في كل شيء ..(٤)

هل من مجال لتعميم تطبيق قواعد الانفراج الدولي على أزمة الشرق الاوسط بكل جوانبها ، بما في ذلك القضية الفلسطينية ؟ وهل يمكن ايجاد أساس « للتعامل » بين اسرائيل ومنظمة التحرير ، باعتبارها ممثلة شعب فلسطين .. ولا يكون هذا التعامل فقط بفوهات البنادق .. ولو لان استمرار هذا التعامل بفوهات البنادق قد يفضي الى نسف كل تسوية أصلا في الشرق الاوسط ؟

لقد نسبت بعض المصادر الغربية الى لقاء القمة الثالث بين بريجنيف ورئيس الولايات المتحدة فورد في فلاديفوستك ، التوصل الى صيغة اتفاق بشأن قضية فلسطين ، **قوامها أن تقنع موسكو الفلسطينيين بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، مقابل أن تقنع واشنطن اسرائيل بالاعتراف بمنظمة التحرير .**

ما معنى ذلك ؟

معنى ذلك أن يتم « الانتقال » من حالة « عدم الاعتراف

---

(٤) هذه الحجة تتناسى « أن فضلا كبيرا في نشأة اسرائيل أصلا يرجع الى نشاط منظمة « الارجون » ومنظمة « شترن » ، وكلتاهما منظمتان ارهابيتان باعتراف ساسة اسرائيل انفسهم ، وأحد زعماء هذه المنظمات ، مناحم بيجين ، هو من أقطاب السياسة الاسرائيلية اليوم ، وأصبح وزيرا في الوزارة الاسرائيلية قبل يومين من شنها حرب ١٩٦٧، واستمر وزيرا الى الوقت الذي انسلخت فيه كتلة « ليكود » اليمينية من الائتلاف الوزاري في أعقاب حرب ١٩٧٣ .

المتبادل » الى حالة « الاعتراف المتبادل » . بعبارة أخرى ، أن تقبل السلطة الاسرائيلية وجود كيان « لفلسطين » مقابل أن يقبل ممثلو شعب فلسطين كيان « اسرائيل » .

ويجدر بنا هنا أن نعقد مقارنة .

في حالة « اسرائيل » و « فلسطين » ، المقابلة كاملة : اما لا اعتراف متبادل ، واما اعتراف متبادل . وهذه الحالة تختلف عن طبيعة المواجهة بين « اسرائيل » و « الدول العربية » المجاورة . ذلك أن الدول العربية لا تعترف باسرائيل ، في وقت تسعى فيه اسرائيل الى هذا الاعتراف ، ولا يسعها الا أن تعترف بأن هناك دولا تحيط بها ، ولا مفر من التسليم بأنها قائمة و « موجودة » ! فعدم اعتراف الدول العربية بأسرائيل ، لا يقابله من قبل اسرائيل رغبة مماثلة في عدم الاعتراف بالدول العربية .

ولكن اجراء هذا التحول في علاقة اسرائيل بفلسطين من « اللا اعتراف المتبادل » الى « الاعتراف المتبادل » **ينطوي على صعاب جسيمة للطرفين معا** ، ذلك أننا بصدد تحول يمس صميم كيان الطرفين ، وصميم فلسفتهما الاساسية .

لماذا ؟

لان تصور كلا الطرفين « لحقه » في أرض فلسطين قائم أصلا على نفي حق الطرف الاخر ، أي أن « نفي حق » الطرف الاخر يدخل في صميم مكونات « حق » الطرف الاول : ان « حق » يهود العالم في وطن قومي يقوم في أرض فلسطين ، هو صلب المشروع الصهيوني ، ولا مجال بالتالي لكيان اخر يزاحم هذا الحق .

وكذلك حق الفلسطينيين في أراضيهم التي اغتصبتها

اسرائيل ، حق ينطوي على نفس القـــدر من الاطـــلاق ، **ولا** يستكمل ما لم يفقد كل وجود لكيان دخيل وغريب يزاحمه .

وهذه الصعوبة التي تمس صميم **كيان** الطرفين المتنازعين، صميم **فلسفتهما الاساسية** (بغض النظر عن رأى « الغير » في صحة هذه الفلسفة أو تلك) تصادفها بعد ذلك مجموعـــة صعوبات أخرى عند محـــاولة انجاز هذا « التحول » مـــن « اللا اعتراف المتبادل » الى « الاعتراف المتبادل » **في التطبيق**.

ولنبدأ بالصعاب التي تواجه **اسرائيل** .

ان اعتراف اسرائيل بكيان فلسطين معنـــاه التضحيـــة بفرضية الصهيونية الاصلية القائلة بأن اقامة اسرائيل ما هي الا « عودة لشعب بلا أرض الى أرض بلا شعب » .. هـــذا لوعدنا الى المبدأ الاصلي .

صحيح أن اسرائيل لم تعد متمسكة الان بهـــذه الفرضية على اطلاقها . ذلك انها لم تعد تستطيـــع ان تزعم أن أرض فلسطين لـــم يكن يتوطنهـــا سكان عـــرب قبـــل الاستيطان الصهيوني . ولكن الاعتراف المكمل بـــأن هؤلاء « السكـــان العرب » يشكلون **شعبا** ، وكيانا **قوميا** متميزا ، انمّا يطرح أمام اسرائيل معضلات تمس صميم مكوناتها هي الداخلية . ذلـــك ان مجرد الاعتراف بوجود شعب غير يهـــودي في فلسطين ، وبحقوق متكافئة لهذا الشعب غـــير اليهودي حتى لو اقـــام هذا الشعب داخل فلسطين وخارج اسرائيل ، انما ينطـــوي على ضربة في الصميم النظام العنصري الاسرائيلي القائم على التفرقة بين اليهود انفسهم ، وتمييزهم الى يهود غربيـــين ، وآخرين شرقيين ، الخ .. وذلك بغض النظر حتى عن معاملة العرب داخل اسرائيل كمواطنين من الدرجة الثانية .. فكيف

يتسق أن تعترف لعرب فلسطين خارج اسرائيل بحقوق لا يحظى بها يهود داخل اسرائيل .. وأرض فلسطين هي الوطن القومي ليهود العالم ؟!

الا أن ثمة صعوبات أوضح ، هي التي لا تتسم بطابع نظري مجرد ، أو بطابع تقديري فقط ، بل تمس الجوانب العملية في الصميم . **ذلك أن مطالبة منظمة تحرير فلسطين بقبول « الواقع الاسرائيلي » لا تحمل في حد ذاتها وبالضرورة معنى مطالبتها بالتنازل عن هدفها في اقامة الدولة العلمانية الديمقراطية في كل فلسطين ، بل قد تفسرها المنظمة على انها تعني فقط مجرد ارجاء وضع هذا الهدف موضع التطبيق ، والتسليم بوجود اسرائيل « مرحليا » ، على أن تجري ازالتها فيما بعد ، حتى لو كان ذلك بأساليب تختلف عن تلك التي جرت ممارستها الى الان .**

وهذه الحجة لن يتراجع عنها قطاع له وزنه من الاسرائيليين ، حتى في حالة تلبية المنظمة لما طلبه نفتالي فيدر باسم حزب المابام ، وهو اعتراف المنظمة باسرائيل ، وتعهدها بوقف ما أسماه فيدر « بالارهاب » . لماذا ؟

لان المدافعين عن هذا المنطق في اسرائيل سوف يثيرون حجة وجيهة ، يصعب دحضها ، وهي أن منظمة التحرير ، حتى لو اعترفت باسرائيل ، فسوف يكون هذا الاعتراف مجرد تسليم بأمر واقع ، ومن منطلق الاعتراف الواقعي بتوازنات القوى الراهنة في المنطقة فقط ، وباستحالة ازالة اسرائيل في اي مستقبل منظور . **ولن يكون اعتراف الفلسطينيين أبدا بأن لاسرائيل « حقا » في أن تقوم** . ومن هنا ، سوف يبرز على الدوام من سوف يطالب بأن يواصل شعب فلسطين نضاله لاسترداد حقه كاملا في **كل** أرض فلسطين .

. معنى ذلك — من وجهة نظر اسرائيل — أن مشاركة منظمة التحرير في عملية التسوية تنطوي على **عنصر شاذ** ، تختلف فيه عن بقية الاطراف الجالسة حول مائدة المباحثات . ذلك أن المنظمة سوف تكون الطرف الوحيد الذي **لا يعلق تصوره عن الوضع النهائي في فلسطين على ما سوف يقره اتفاق التسوية .**

قد تسلم منظمة التحرير باتفاق التسوية مرحليا . وقد تطول المرحلة . ولكن لن ترى فيه عدلا **الا اذا قبلته كمجرد اتفاق مرحلي** لا بد أن تعمل على تغييره في وقت لاحق ، بما سوف تملكه من وسائل متاحة . وهذا أمر لا تقبله اسرائيل مطلقا ، **استنادا الى منطق أنه لو كان عليها أن تسلم بأن الفلسطينيين لا بد ان يكونوا طرفا في التسوية ، ولا تكون التسوية على مراحل ، ومع كل طرف عربي على حدة ، فينبغي اذن أن تلتزم التسوية في كل جوانبها بمبدأ « الشمول »، وأن تكون بنودها نهائية ، وملزمة للجميع ، ولا رجعة فيها بعد ذلك .**

ثم ..

حتى ولو تم التسليم جدلا بأن المنظمة ارادت أن تزيل كل لبس حول استعدادها للاعتراف باسرائيل ، وحول عزمها على وقف العمليات الفدائية داخل اسرائيل ، **فهل تملك ضمان ذلك عملا ؟ وهل تملك السيطرة على كل المنظمات الفدائية ،** وبعضها يشكل « جبهة رفض » ، وبعضها لا يلتزم بقيادة منظمة التحرير ، بل وبعضها يجد سندا في نشاطها المضاد لتعليمات قيادة منظمة التحرير ، بدعم وتعزيز وتحريض من قبل دول عربية بعينها ، ربما حركتها أهداف خاصة ، ولكنها في النهاية تسقط عن منظمة التحرير سيطرتها المطلقة على

الساحة الفلسطينية .. ؟

ثم ان منظمة التحرير تستمد شرعينها من مصدر واحد ، هو نمتيلها لاماني شعب فلسطين ، ولتطلعاته الوطنية ، ولا شرعية لها مطلقا ما لم تستند الى شعب فلسطين ، والى طلائعه النضالية بالذات . بل هناك من يملك تحديها في أنها قد فرطت في صك الشرعية الذي فازت به لو تنازلت في امور مبدئية . فهل تملك الجمع بين « **الشرعيـة الفلسطينيـة** » القائمة على « الحق الفلسطيني » الذي لا يقبل تجزئة الحق ولا تجزئة الارض ، وبين « **الشرعية العربية** » الحريصة على أن تكون التسوية — لو أمكن انجازها — نهائية وأساسا دائما « لسلام عادل » في المنطقة ، وبين « **الشرعية الدولية** » التي تقر لشعب فلسطين « حقوقا » لا تقبل الاهدار ، ولكن تقر لاسرائيل ايضا « حقوقا مكتسبة » و « شرعية » لا تقبل هي الاخرى الاهدار .. ؟

كل هذه المعضلات ، كيف تكفل لمنظمة النحرير صفة الاستمرار .. كممثل أوحد لشعب فلسطين ، وكقيادة ثابتة للكيان الفلسطيني مستقبلا ؟ وما الذي يضمن عدم تعرضها لتصفيات داخلية ؛ الامر الذي يتنافى مع اي التزام من قبل المنظمة في أن تكون طرفا ينبغي على اسرائيل قبوله والتعامل معه في مباحثات التسوية .

وفي المقابل ، هناك صعاب تواجه منظمة التحرير في قبول اسرائيل .

لم تعد هناك صعوبة — منذ حرب ١٩٦٧ — فيما يتعلق بموقف المنظمة من **سكان اسرائيل اليهود المقيمين فيها الان** . ذلك ان المنظمة استنكرت ما نسبته تجاوزا دعايات مغرضة

الى احمد الشقيري بأنه قد حث على القاء اليهود في البحر ، وطرحت — وضعا للامور في نصابها — شعارا غير عنصري قائما على ادانة الفوارق العنصرية بين اليهود وغير اليهود ، بل وبين اليهود انفسهم ، هو شعار اقامة دولة ديموقراطية علمانية في فلسطين ، يتعايش فيهـا اليهود والمسيحيـون والمسلمون على قدم المساواة . وحدد ياسر عرفات أمام الامم المتحدة انه يقصد باليهود كل من هو مقيم منهم في اسرائيل الان .

الا أن الصعوبة تكمن في أن قبول المنظمة اسرائيل انمـا يحمل اقرارا منها بتنازلها عن اقامة هذه الدولة العلمانية في أي مستقبل قريب او منظور، وارجاء احتمالات انجاز هذا الهدف الى مرحلة لاحقة، بل احتمال زوال كل فرصة تماما لتحقيق هذا الهدف على الاطلاق . ومعنى ذلك قبول تنازل يمس صميـم الحق ويتعلق بمبدأ ، ويتم بالرضاء المعلن لممثلـي شعـب فلسطين الشرعيين .

ثم يحمل هذا القبول تنازلا من الوجهة المبدئية في أنـه ينطوي على تسليم ببقاء مبدأ الصهيونية سائدا فوق قطـاع من أرض فلسطين ، ورد الصهيونية في بعض مظاهرهـا التوسعية فقط ، لا اجتثاث جذورها من فوق ارض فلسطـين كلية . ومعنى ذلك ان يظل خطر الصهيونية جاثما يهدد شعب فلسطين في كل وقت .

ثم يحمل هذا القبول من الوجهة العملية التنازل عن أشكال معينة من أشكال ممارسة النضال ، والامتناع بالذات عـن النشاط الفدائي داخل ارض فلسطين ، والتعهد بعدم اللجوء اليه مرة اخرى ، وايا كان الرأي الدولي في أحقية اللجوء الى هذا الشكل من النضال ، فان احدا لا يستطيع انكـار انه اسلوب قد انجز الكثير في لفت نظـر العالم الـى قضيـة فلسطـين .

* * *

بيد أن هذه الصعاب التي تعترض « قبول » كل طرف للاخر ، تقابلها دواع ومبررات ، تملي على الطرفين معا ضرورة النظر في تخطي المأزق .

فان الزام اسرائيل بأن ترتد الى الخلف ، وان تسلم لشعب فلسطين بأراض احتلتها من قبل ، ليقرر بنفسه مصيرها ، هو بالنسبة لشعب فلسطين ، خطوة لا يجوز ان يستهين بها ، نحو تجسيد كيانه الوطني .

ثم كان من الممكن ان يتنازع العرب قبل حرب اكتوبر منطقان متعارضان . اذ ان اختبار « الواقع » لم يكن قد فصل وتتذاك بأن احدهما أكثر سدادا او اكثر احقية من الاخر :

• **المنطق الاول** هو القائل بأن الاساس في حل أزمة الشرق الاوسط هو « ازالة اثار عدوان ١٩٦٧ » ومعنى ذلك تعليق التسوية على استرداد العرب للاراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ . وهذا الحل هو الذي يجد تجسيده في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وهو بوجه عام منطق الدول العربية التي تعرضت للعدوان ، وفقدت أجزاء من اراضيها . ومع بروز قضية فلسطين ، اضيف الى المطلب الاصلي للدول العربية ، مطلب عربي اخر متميز عنه ، هو تحقيق الاماني المشروعة لشعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة كيانه الوطني .

• **أما المنطق الثاني** ، فهو القائل بأن الاساس في حل أزمة الشرق الاوسط هو « ازالة اثار عدوان ١٩٤٨ » ، أي اجتثاث كل وجود للكيان الصهيوني اصلا . وكل تسوية عدا ذلك ما هو الا ترسيخ لهذا الكيان ، وتسليم من قبل العرب بشرعية وجوده . وهذا المنطق هو منطق المقاومة الفلسطينية . وليس الشعار المنسوب الى الشقيري بالقاء اليهود في البحر هو

التجسيم الوحيد له . بل هو منطق متضمن أيضا في شعار فتح باقامة دولة ديموقراطية علمانية في فلسطين تتسع لليهود والمسيحيين والمسلمين معا ، بديلا عن كيان اسرائيل العنصري.

وما لم يجد أي من المنطقين طريقه الى التنفيذ ، أي في الوقت الذي ظلت فيه اسرائيل **مغتصبة أرض فلسطين كلها، ومحتلة قطاعات واسعة من أراضي الدول العربية المجاورة أيضا** ، فلم يكن هناك ما يقطع بأن التطورات اللاحقة للازمة سوف تتقرر بمقتضى المنطق الاول او المنطق الثاني .

ولكن الامور تغيرت بعد حرب اكتوبر . ذلك ان مصر وسوريا بخوضهما الحرب فعلا قد حولتا « ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ » من **« امنية » لا تتحقق الى « امكانية » قابلة للتحقيق.** وقد تحقق بالفعل (بفضل اتفاقات فك الاشتباك على الجبهتين) استرداد الدولتين جزءا صغر أو كبر من أراضيهما التي تعرضت للاحتلال .

وتفتحت امكانية عقد مؤتمر للتوصل الى تسوية شاملة . وهذه التسوية الشاملة لا بد أن تشمل ضمن ما تشمل أراضي فلسطين التي تحتلها اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ . **عندئذ وجدت منظمة تحرير فلسطين نفسها أمام قضية عملية ، لا يتم حسمها بالمنطق المجرد وحده ، بل بقرارات للتنفيذ عليها ان تبت فيها على وجه العجلة .**

هل تقيم سلطتها الوطنية على كل بوصة من أرض فلسطين يتم تحريرها ، أم تتركها للمملكة الهاشمية كي تستعيد ممارسة سيادتها عليها ؟

لو هي قررت رفض تسليمها للاردن ، واقامة سلطتها الوطنية عليها ، فان ذلك ينطوي على **تسليم ضمني بتواجد**

كيانين في فلسطين ، الكيان الفلسطيني العربي وكيان اسرائيل لاجل غير محدد . ويتعارض ذلك — في الظاهر على الاقل — مع شعار منظمة التحرير : « اقامة الدولة الديموقراطية العلمانية الواحدة » في كل أرض فلسطين .

ولو سلمت بأن تتسلم الاردن كل أرض فلسطينية يتم تحريرها ، فمعنى ذلك **أن تنفي منظمة التحرير بنفسها صفتها كالممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وان تسلم بأن أرضا فلسطينية يجوز لغيرها ادارتها وممارسة سيادته عليها .**

ومن هنا كانت مجريات النزاع ذاتها هي الفيصل في تقرير اختيارات أطرافه ، لا المنطق المجرد وحده . ولم يعد امام منظمة التحرير الا ان تختار . واختارت ما يؤكد وجودها ، واستبعدت ما ينفي هذا الوجود . ذلك أنه لم يعد من الممكن ان تقول : لا بد من اجتثاث جذور الكيان الصهيوني تماما .. وما لم يتحقق ذلك ، فكل تباحث في تسوية مرفوض مبدئيا . وكان القرار الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في أعقاب حرب اكتوبر ، هو اقرار بالفعل بضرورة ان تضطلع منظمة التحرير بمباشرة مسئولياتها في كل شبر من أرض فلسطين يتم تحريره .

ومن هنا أصبح لممثلي شعب فلسطين **صلة بمباحثات التسوية** ، ارادوا ذلك أم ابوا .

وامام احتمال أن تتم التسوية بالفعل ، فلا مفر من أن تدرك منظمة التحرير ايضا ان فرصتها في استمرار ممارسة النشاط الفدائي بصوره التقليدية قد تقلصت ، ذلك أن التسوية تلزم الدول العربية المشمولة فيها بعدم اقامة قواعد للعمل الفدائي داخل اراضيها .

بيد أن مباحثات التسوية التي أصبح لمنظمة التحرير

« صلة ما » بها ، تشمل ضمن من تشمل : اسرائيل .واسرائيل ترفض التعامل مع أي طرف في التسوية لا يعترف بها، وترفض على الاخص أن تتعامل مع طرف هدفه المعلن أن تزول اسرائيل كدولـــة .

ومع ذلك فان اسرائيل لا تملك ان تغفل منظمة التحرير اغفالا مطلقا ، أيا كان موقف منظمة التحرير منها . ذلك أن منطق التسوية هو التوصل الى اتفاق نهائي مع العرب . ومن المستحيل ضمان هذا الاتفاق ، بل انجازه أصلا ، لو ظلت منظمة التحرير غير مشمولة في المباحثات .

وقد تحاول اسرائيل أن تتحاشى كل تعامل مع منظـــة التحرير ، مؤكدة أنها لن تتعامل الا مع الملك حسين . وقـــد تتمسك بقولها : ان وجد هناك ما يبرر وجود «كيان فلسطيني» .. فليس هناك ما يحتم ان يوجد على شكل كيـــان سيادي مستقل، بل يمكن ان يكون الكيان الفلسطيني جزءا من المملكة الاردنية .

ومن المؤكد ان اسرائيل لن تتخلى طواعية عـــن هذا المنطق ، الا اذا ارغمت على ذلك، أي ووجهت بضغوط مختلفة يمكن اجمالها في الاتي :

• ضغط عربي على ملك الاردن ليتخلى عـــن الضفة الغربية ، ولتتولى منظمة التحرير امرها .

• ضغط من سكان الضفة الغربية انفسهم في سبيـــل ان تمثلهم منظمة التحرير دون غيرها .

• ضغط من امريكا على اسرائيل لالزامها بالتخلي عـــن التعامل مع الاردن بشأن الضفة الغربية .

والى الان رفضت أمريكا أن تمارس هذا الضغط . بل

على العكس ، ضغطت قبل مؤتمر القمة العربي في الرباط على العرب لا على اسرائيل ، في سبيل الا تتخذ الدول العربية قرارا نهائيا باعتبار منظمة التحرير هي المسئولة عن كل اراض داخل فلسطين يتم استردادها من اسرائيل .

ولكن لضغوط امريكا في هذا الاتجاه حدودا ، ذلك أن امريكا لا تملك — مثلا — تجاهل « الفلسطينيين في المهجر » المنتشرين في مواقع استخراج البترول العربي .. والخطر الكامن الذي يمثلونه كقوة قادرة على نسف الابار .

أما عن الضغط العربي على الملك حسين ، فقد حثه في مؤتمر الرباط على تسليم مصير الضفة الغربية الى منظمة تحرير فلسطين .

كان منطق الملك حسين هو : أنا في وضع أفضل من منظمة التحرير لاستعادة الضفة الغربية . أتركوني أعمل ، ثم يقرر شعب فلسطين بعد ذلك مصيره وفق ما يراه . أما اذا رأيتم ان تتولى منظمة التحرير منذ الان مسئولية الضفة الغربية ، فعليها أن تتحمل المسئولية كلها . ولنر ما في وسعها تحقيقه .

ومن هنا ، فليس في تخلي الملك حسين أمام مؤتمر الرباط عن مسئولية الضفة الغربية ما من شأنه حفز اسرائيل على أن تتخلى هي الاخرى عن الملك ، باعتباره وحده الطرف الذي عليها أن تتعامل معه بشأن الضفة الغربية . وما موقف الملك في النهاية الا تنبيه ذكي الى ان دوره لا غنى عنه .

بقي بعد ذلك ، او قبل ذلك كله ، ضغط سكان الضفة أنفسهم . والامر المؤكد على اي حال ان هذا الضغط متعاظم في اتجاه المطالبة بأن تكون منظمة التحرير هي وحدها ممثلة

. شعب فلسطين(٥) . والواقع ان ما يقرره شعب فلسطين نفسه بنضاله داخل الارض المحتلة هو العامل الفاصل الذي يجب كل عامل اخر . وهذا النضال بسبيله أن يتأكد يوما بعد يوم . وهو أبرز العلامــات عن بلورة الشخصية الفلسطينية .

وازاء ذلك ، قد لا نرى اسرائيل مناصا من التعامل مع « طرف فلسطيني ما » . وقد مهدت منذ وقت غير قصير لاقامة ادارة فلسطينية ، بالانتخابات البلدية التي شرعت في اجرائها منذ عامين بالضفة الغربية . ولم يكن هدفهــا مــن هذه الانتخابات مجرد تكريس الاحتلال ، واقامته على اسس اكثر رسوخا فحسب ، بل أيضا ايجاد النواة « لسلطة فلسطينية » تعتمد على المحتل ، وتشكل بديلا عن منظمة التحرير لمواجهة احتمال ان يتعاظم مركزه ، على أن يتوافر لهذه « السلطـــة البديلة » ما يبرر الدعوى بأن اية سلطة سواها تفتقد مقومات « الدولة الفلسطينية » ، ما لم تكن راسخة الصلـــة بأرض فلسطين ذاتها . ومن هنا أهمية حركة الرفض لكل سلطـــة بديلة عن المنظمة ، المنبثقة الان في داخل الارض المحتلة .

والواقع ان هذا المخطط الاسرائيلي لم يكن يستند الـــى جهود اسرائيل وحدها . بل وجد عونا له من قبل الملـــك

---

(٥)بلغت مظاهرات الضفة تأييدا للمنظمة أوجها وقت أن اعتلى ياسر عرفات منبر الجمعية العامة للامم المتحدة ليتحدث باسم شعب فلسطين . وقد نشأت داخل الضفة « جبهة وطنية فلسطينية » كان للحـــزب الشيوعي الاردني دور بارز في تنشيطها . وهذه الجبهة تتعرض لقمع شرس من قبل سلطات الاحتلال . وهي تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من منظمة التحرير . وهي لا تخفي رأيها في أن المنظمة يتعين عليهـــا ان تشارك في مباحثات التسوية ، وأن تتبنى خطا استراتيجيا نضاليا يزيل العقبات التي تعترض هذه المشاركة الايجابية ، كند لباقي الاطراف في المباحثات .

حسين . وكان مشروعه الخاص « بالمملكة العربية المتحدة » تيسيرا للمخطط ، لا لان المشروع يعترف باقليم فلسطيني له كيان متميز داخل اطار المملكة (هذا على اي حال لم يكن تنفيذه مطروحا الا بعد انسحاب اسرائيل) ، ولكن لان مشروع الملك يستند في وضعه موضع التنفيذ الى نفس العناصر الفلسطينية الموالية للملك ، التي تتعامل في وقت واحد مع سلطات الاحتلال عبر الجسور المفتوحة على نهر الاردن .

واسرائيل بالقطع ــ اذا دعت الحاجة ــ سوف تتمسك بدعوى أن ممثلي شعب فلسطين ، هم هؤلاء الذين ينبثقون من أرض فلسطين ذاتها، ويستمدون شرعيتهم من انتمائهم التقليدي الى المملكة الهاشمية . وهذا أدعى بحرص منظمة التحرير على الا تترك مقعد فلسطين شاغرا ــ بمجرد ان يتقرر لها مقعد ــ في اية مباحثات حول تسوية قضية فلسطين في المستقبل . ولهذا السبب بالدقة ، لن تدخر اسرائيل جهدا في محاولة البحث عن « تمثيل » فلسطيني بقصد اجهاض الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير ، وضرب الكيان الوطني الفلسطيني في الصميم .

والواقع ان اسرائيل تضارب في هذا الصدد على حقيقة **ان حركة المقاومة الفلسطينية ، يتقاسمها في النهاية منطقان .** وسيظل لكل منطق منهما وجاهته لدى فصائل من المقاومة ما لم تتجسم للنضال الفلسطيني انجازات حاسمة في أرض فلسطين ذاتها .

هناك أولا القيادات التي انبثقت من النضال المسلح ضد الغاصب الصهيوني ، وراجت سمعتها بفضل دورها البارز كرمز للوقفة الفلسطينية أصلا ، وكتعبير عن الصمود العربي عموما ، خاصة في الايام الحالكة التي أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ مباشرة . وهذه القيادات ــ وعلى رأسها قيادة « فتح »

ـ هي المعترف لها بتمثيل شعب فلسطين(٦) . ولها كيانها المنظم داخل اطار « منظمة تحرير فلسطين » ، رغم التعثرات التي اعترضت ـ وما زالت تعترض ـ التحامها جميعا في وحدة عضوية شاملة . ولم تعد قواعدها هي جماهير اللاجئين المكدسة في المخيمات فقط(٧)، بل تلتف حولها الان كذلك جماهير تتسع باستمرار من شتى شرائح المجتمع الفلسطيني داخل الارض المحتلة ذاتها ، وان كانت هذه الجماهير لا تملك بعد وبصورة قاطعة كل ما يمكنها من اجهاض ما قد تقدم عليه سلطات اسرائيل من محاولات لاقامة تمثيل فلسطيني بديل .

وهذه القيادات ، الممثلة في « منظمة تحرير فلسطين » لم تعد الان تملك ان تبني استراتيجيتها فقط على **العمل النضالي والفدائي** في ساحات المواجهة ، بل أصبحت مطالبة بأن تكون لها استراتيجية **سياسية** كذلك ، تقوم على معادلة بالغة الدقة ، ذلك ان استثمار انجازات المقاومة الفلسطينية على الصعيد الدولي ، وتعزيز التأييد الذي أحرزته لدى قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي ، ودعم الاعتراف الدولي بها ، يتطلب الالتزام بأساليب في ممارسة نضالها قد تحد من أساليب سابقة لجأت اليها بعض فصائلها ، كما يتطلب توخي قواعد الشرعية المتعارف عليها دوليا . **ومن المؤكد ان جميع المقاتلين الفلسطينيين لن يقتنعوا بذلك كله ما لم تحدث نتائج ملموسة صوب تجسيم الكيان الفلسطيني المستقل .**

فما لم تتحقق هذه النتائج ، وبشكل يجتث شكوك

---

(٦) من قبل الشعوب والدول العربية ، ومن قبل الجامعة العربية بكل دولها الان ، ومن قبل هيئات ومؤسسات دولية متعددة ، بما في ذلك الجمعية العامة للامم المتحدة .

(٧) خاصة في لبنان بعد صدام المقاومة مع سلطات الاردن في سبتمبر ١٩٧٠ .

المتشككين ، لا بد لمنطق مقابل أن يجد قدرا قل أو كثر من الاستجابة . هو المنطق الذي تعلنه « جبهة الرفض » ، ويصفه العدو « بالارهاب » ، ويشاركه في هذا الحكم قطاع لا يستهان به من الراي العام العالمي . وهذا المنطق يرفض بحسم فكرة التسوية ، او التعامل مع اسرائيل على اي نحو غير المواجهة بفوهات البنادق ، وهو منطق لا يرى في استعداد قيادة منظمة التحرير لقبول التسوية **قبولا لمبدأ ، بل تفريطا في مبدأ**، او — في اقل الفروض سوءا — تفريطا في الشروط التي لا بد من توافرها لتأمل مثل هذا المبدأ(٨).

وهذا المنطق لا بد ان يستوعب قطاعات اوسع من حركة المقاومة كلما تعنتت اسرائيل في رفض التعامل مع منظمة التحرير ، بغض النظر عن موقف المنظمة من اسرائيل،وحتى لو تمسكت برفض الاعتراف بها. **وهذا المنطق الرافض سيف مصلت على امن اسرائيل** ، وهو « رادع » لا تملك لا اسرائيل ولا حلفاؤها اغفاله . اذ باسم رفض « العنف » و« الارهاب » ، تعمل اسرائيل عمليا — بتعنتها في استبعاد منظمة التحرير — على زيادة ظاهرة « العنف » تفاقما .

* * *

ولكن لو كان لا بد ان تنشأ علاقة جديدة بين اسرائيل ومنظمة التحرير ، علاقة بديلة عن التعامل بفوهات البنادق

---

(٨) « جبهة الرفض » لا تضع شروطا أصلا لاقامة كيان فلسطيني (بمؤسسات « دولة ») في قطاع فقط من أرض فلسطين . وفي حالة ما اذا وضعت مثل هذه الشروط ، فلاعتبارات تكتيكية فقط ، لا لتسليمها مبدئيا او استراتيجيا بجواز اقامة دولة فلسطينية على جزء فقط من أرض فلسطين . وهي توجه ضرباتها الى « المؤسسات الدولية » في أية صورة يتاح الوصول اليها (كخطوط الطيران الدولية) ، لتعبر بذلك عن « رفض » شعب فلسطين و« احتجاجه » على حرمانه من مؤسسات مستقلة تجسد كيانه القومي .

. فقط ، علاقة مضمونها قيام نوع من « القبول » المتبادل ، **فما « الشكل » او « الاشكال » المتصورة لهذه العلاقة ؟**

هناك « شكل » شاع في فترة الحرب الباردة فيما يتعلق بالدول المقسمة : المانيا الشرقية والمانيا الغربية ، وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية. وكان المضمون هنا مختلفا نوعيا عن مضمون العلاقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، ذلك ان هؤلاء واولئك لم يشكلوا في الاصل شعبا واحدا ، وانما تم تقسيم فلسطين بسبب زراعة عضو غريب في جسم فلسطين الاصلي ، وكانت «حالة» اسرائيل اقرب الى « حالة » روديسيا او جنوب افريقيا ، اي « حالتي » الاستيطان الاوروبي في قلب افريقيا .. ومع ذلك ، وأيا كان سبب النزاع ، ففي جميع هذه الحالات التي تنازعت فيها « دولتان » حق تمثيل أرض محددة المعالم ، لم تنطو العلاقة بينهما طوال فترة الحرب الباردة على افتراض أن « الطرف الاخر »غير موجود، وان كانت العلاقة لم ترق أبدا الى حد الاعتراف القانوني ، وتراوحت ما بين الحرب المفتوحة (حرب كوريا ـ حرب فيتنام) وبين العلاقة المشوبة بالتوتر الشديد .

ويصعب تصور علاقة تنشأ اليوم بين اسرائيل ودولة تمثل شعب فلسطين العربي ، ويتحدد شكل هذه العلاقة على غرار ما حدث في البلدان المقسمة طوال فترة الحرب الباردة . ذلك أن هذه العلاقات المشوبة بالتوتر ، اخذت هي الاخرى تتغير وتتبدل منذ حلول الانفراج الدولي .. واذا صح ان حرب فيتنام لم تنته بعد ، بل ظلت بالغة الضراوة ، فقد فقدت بعد انسحاب القوات الامريكية أبعادها الدولية الخطيرة . وجرت عمليات « جس نبض » بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ووصل الوضع بين المانيا

الديموقراطية والمانيا الاتحادية الى حد تقنين اسس للتعامل بينهما . ومن هنا يتعذر ارساء العلاقة مستقبلا بين الاسرائيليين والفلسطينيين على نوعية من العلاقة شاعت بين الدول المقسمة في الفترة السابقة ، وهي في طريقها الان الى الزوال. كما ان الفواصل بين الاسرائيلين والفلسطينيين ليست ذات خواص مطابقة تماما لتلك التي تفصل المعمرين البيض في روديسيا وجنوب افريقيا عن أهل افريقيا السود ، ذلك أن شعب فلسطين في الارض المحتلة دون غيره من الشعوب العربية ، قد عايش الاسرائيليين ، حتى لو كانت هذه المعايشة مفروضة بالقهر وبظروف الاحتلال . وقد حرصت سلطات الاحتلال على عدم قصر علاقاتها بأهل الضفة وقطاع غزة على النواهي والروادع فقط . وشعب فلسطين هو وحده بين الشعوب العربية الذي لمس المجتمع الاسرائيلي «من داخله»، وليست تصوراته عنه تصورات «الخارج» فقط ، أي تصورات يشوبها ما أراد العرب أن يتصوروه عن اسرائيل ، لا صورة اسرائيل على ما هي عليه .

وهذا الوضع الفريد لشعب فلسطين يحول دون أن تتسم علاقته مع اسرائيل بعد التسوية بصفة القطيعة المطلقة . فقد تفضي التسوية في أحسن الفروض الى دولة فلسطينية ، مقومات سيادتها كاملة ، وقد نفضي في أسوأ الفروض الى كيان نابع . ولكن القطيعة غير واردة في كل الفروض .

هناك على أية حال في تقرير هذه العلاقة نقطة بدء تستند الى « الشرعية الدولية » ، أي الى قرارات منظمة الامم المتحدة ومجلس الامن . وتبرز أحقية اللجوء اليها من حيث الشكل والمنهج، نتيجة عدم وجود نقطة بدء اخرى يمكن الرجوع اليها ، لا من منطلق منظمة التحرير ، ورؤيتها لما ينبغي أن يكون

. « الحق » ، ولا من منطلق فلسفة اسرائيل الصهيونية ، البادئة من افتراضات تناقضها تماما .

نقطة البدء هذه هي أن **تتبنى منظمة التحرير** الدعوة التي نادى بها الحبيب بورقيبة منذ عـــدد من السنوات ، وتبدو في الملابسات الراهنة للازمة ملائمة للطرح ، أو — ان لم تكـــن ترى المبادرة بهذه الخطوة — ان **تطالب الدول العربية منظمة التحرير بأن تستجيب لدعوتها** بـــأن يجـــري تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في نوفمبر ١٩٤٧ ، **والخاص بتقسيم فلسطين الى دولة فلسطينية عربية ودولة اسرائيل .**

فان هذه الدعوة لا تنطوي على تنازل من قبل منظمـــة التحرير عن هدفها الاساسي في اقامة دولة علمانية في فلسطين تتسع لليهود والمسيحيين والمسلمين معا ، ذلك أن قرار التقسيم صدر باعتباره الحل « العملي » الوحيد ، ما لم تتوافر الظروف لاقامة دولة يهودية عربية واحدة تتسع لكل أرض فلسطين . ولا تنفي منظمة التحرير أن الظروف غير مهيأة بعد ، ولن تكون مهيأة في أي مستقبل منظور ، لاقامة هـــذه الدولة الواحدة .

ثم سوف نوجه هذه الدعوة ضربة قاصمة الى دعـــاوى اسرائيل التي تصور منظمة التحرير على انها منظمة «ارهابية» فقط ، عاجزة عن وضع نفسها داخل اطار الشرعية الدولية ، ولا تؤهلها طبيعتها « الارهابية » كي تتحـــدث باسم شعـــب فلسطين ، أو أن تتبوأ مكانها كطـــرف مستقل في مباحثـــات التسوية . ان تقسيم فلسطين هو اقرار بأن للكيانين الاسرائيلي والفلسطيني معا « وجودا » فعليا في فلسطين ، حتى لو لـــم يكن يحسم « حدود » هذين الكيانين . واقرار « الحدود » هو على أي حال مسألة لا مجال للتوصل الى اتفاق حولها **خارج** مباحثات التسوية ، أو **قبل** مباحثات التسوية ، وانما المسألة

الملحة الان هي ضمان مشاركة كل أطــراف النزاع في هــذه المباحثات ، بما في ذلك الممثل الشرعي لشعب فلسطين .

وهذه الدعوة سوف تدعم المركز الدولي لمنظمة التحرير ، وسوف تعطي دفعة جديدة للانجازات التي حققتها في الآونــة الاخيرة ، وتوجتها دعوة ياسر عرفات للتحدث باسم شعــب فلسطين على منبر الجمعية العامة للامم المتحدة . وســوف تعزز الاعترافات الدولية(٩) التي حصلت عليها المنظمة .

وكذلك تضع هذه الــدعوة أساسا يستند الى الشرعية الدولية لتصفي منظمة التحرير خلافها ، وبطريقة جذريــة ، مع المملكة الهاشمية . ذلك أن الضفة الغربية كانت « وديعة » في يد الاردن ، ما دامت قضية فلسطين لم تجد بعد حلا معترفا به . وباقامة دولة فلسطينية(١٠) عربية تستند الى قــرارات

---

(٩) أبرزها في الآونة الاخيرة تلك التي تجسمت من قبل فرنسا ، بلقاء وزير خارجيتها مع ياسر عرفات في بيروت ، واصرار الرئيس جيسكار ديستان على أن ينطوي حل أزمة الشرق الاوسط على الاعتراف للفلسطينيين بحقهم في وطنهم القومي .

(١٠) تملك منظمة التحرير ان تعلن « دولة فلسطين في المنفى » . وعلى أية حــال ، فان الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة للامم المتحدة اليهــا للاشتراك في مداولاتها حول قضية فلسطين ، وخصتها دون غيرها او قبل غيرها من المنظمات الممثلة لحركات تحريرية ، تحمل في ذاتها شهادة بأن الامم المتحدة لم تعد تنظر الى منظمة تحرير فلسطين باعتبارها مجرد منظمة « غير مسئولة » ، بل هيئة اكتسبت حدا ادنى مــن مقومات وصلاحيات « الدولة » . وتتسم بما « للدول » من التزامات دولية ، ومن تحل بالمسئولية . وهذا أدعى بأن يكون لمنظمة التحرير تصور محدد ــ خاصة لو تقرر اعلان تشكيل دولة فلسطينية ــ عن رقعة الارض التي ترى خضوعها لسيادتها ، بمجرد زوال الاسباب الداعية الى وجود هذه الدولة في المنفى .

الامم المتحدة ، لم يعد لدواعي الاردن في استــرداد الضفة الغربية سند يجب تلك الدعوة من قبل منظمة التحرير(١١).

وبديهي أن المبادرة بمثل هــذه الدعوة من قبل منظمــة التحرير سوف تقابلها اسرائيل برفض بات . وسوف تحــاول انتسخيف منها بكل ما تملك من حجج . ولن تتردد في قــول ان قرار التقسيم انمـــا سوف يحرمهـــا من أراض واسعة في فلسطين استقرت اسرائيل ابتداء من حرب سنة ١٩٤٨ على اعتبارها جزءا لا يتجزأ من كيانها .

(١١) لقد كان سند الملك عبدالله في ضم الضفة الغربية الى مملكته بعد حرب عام ١٩٤٨ هو عدم تنفيذ قرار التقسيم . ولكــن بمجرد ظهور طــرف فلسطيني معترف به يتصدى لتنفيذ القرار ، ينتفي المبرر الذي استندت اليه المملكة الهاشمية لتمد سلطتها الى الضفة الغربية .

ليس معنى ذلك أنه ليس لوجود الاردن في مباحثات التسوية مبرر . ذلك ان التسوية لا بد أن تتسع لكل دول المواجهة ، ولا بد ان تضم كل الدول العربية التي حاربت اسرائيل وتعرضت لعدوانها . هذا شرط لا غنى عنه لاقامة السلام في المنطقة على أساس راسخ وعادل .

ثم ان الوضع النهائي للكيان الفلسطيني الذي يجسم الشخصية الفلسطينية القومية لا بد أن يقرره شعب فلسطين نفسه ، لا ملك الاردن وحده ، ولا أية جهة أخرى ، تتصدى لتمثيله ، أيا كانت أحقيتها في ذلك، بما في ذلك منظمة تحرير فلسطين . ولم تسقط كل التزامات حكومة الاردن حيال شعب فلسطين ، وحيال أرض فلسطين ، ولو لمجرد أن دولة الاردن تصدت لتحمل هذه الالتزامات في فترة سابقة ، ولم يكن شعب فلسطين قد قرر مصيره بعد ، وبطريقة لا يكتنفها شك أو غموض في التعبير عن ارادته . وهذا أمر لا يمكن التحقق منه في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، وما لم تكن قد بدأت مباحثات التسوية ،وأنجزت شوطا بعيدا نحــو التسوية .

ولكن تحمل الاردن مسئوليات حيال قضية فلسطين لا يحجب حق المنظمة التي جسمت نضال شعب فلسطين لبلورة شخصيته القومية ، في أن تضطلع بالمسئولية ، وتتحملها قبل أي طرف آخر .

ولكن ليس لهذه الـدعوى الاسرائيلية اي أساس مـن الشرعية ، ذلك أن « اسرائيل » كما اعترفت بها الامم المتحدة، هي اسرائيل التي أنشأتها الامم المتحدة بموجب قرار التقسيم . وكل أرض استولت عليها اسرائيل بعد ذلك هي أرض ضمتها « بطريق القوة » ، الامر الذي يتعارض مع مبدأ أساسي ورد نصه الصريح في مقدمة قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وقبـل ذلك [وهو الاهم بالنسبة للاراضي المضمومة قبل ١٩٦٧] مع مبادىء ميثاق الامم المتحدة(١٢).

وعلى أي الاحوال ، فان ما لا غنى عن الاتفاق عليه قبـل اجراء مباحثات التسوية ، هو **من « هي »** الاطراف التي لا بد ان تشترك فيها ، حتى تتصدى هذه المباحثات فعلا لصلـب القضية . ولا غنى عن وجود طرف مستقـل يمثل « شعـب فلسطين » باعتبار أن مشكلته أصل النزاع .

ولكن حتى في حالة عدم أخذ منظمة التحرير بفكرة المطالبة بتنفيذ قرار التقسيم ، وبقاء العلاقة بينها وبين اسرائيل **دون « شكل » محدد** . . فهناك واقع لا يملك اي طرف اغفالـه ، في ظل موازين القوى الراهنة في المنطقة . هذا الواقع لا يقتضي

(١٢) ان اسرائيل — لا الدول العربية — هي الطرف في النزاع الذي طالب بألا تكون « الحدود الآمنة والمعترف بها » — بعد التسوية — هي خطوط الهدنة قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . وطبعا تقصد اسرائيل بهذا الطرح أن تمنح لها التسوية « حدودا آمنة ومعترف بها » **في رقعة أوسع لا في رقعة أقل** من تلك التي كانت تمد سيادتها اليها قبل ٥ يونيو . ولكن اذا ما أخذ بمبدأ الفصل بين « الحدود الآمنة » وبين « خطـوط الهدنة » قبل ٥ يونيو ، فان كلمة الشرعية واضحة في تحديد أن على اسرائيل ان تنسحب الى مدى أبعد مما كانت عليه قبل ٥ يونيو .

من منظمة التحرير أن تتخلى عن هدفها النهائي ، ولكنه يقتضي بناء على موازين القوى الراهنة ، **أن تسلم بأن حصولها على اعتراف من قبل اسرائيل بقيام الكيان الفلسطيني ، هو هدف نضالي لا غنى عنه لو أرادت في المستقبل تحقيق هدفها النهائي.**

ولا شك في أن تسليم منظمة التحريـــر في المقابل بوجود اسرائيل يعني تسليمها باحتمال الا يتحقق هدفها النهائي أبدا . ولكنها لا تملك الا أن ندرك أن **عدم تسليمها بوجود اسرائيـــل** يعرضهـــا في الحـــاضر الراهن ـــ وليس فـــي المستقبـــل البعيد ـــ لخطر ألا تستطيع اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية **على أية رقعة من أرض فلسطين أصلا** ، وأن تستمر الازمـــة متعثرة ، تزداد تفاقما دون ما حل . وتفاقم الازمة قد يرضى بعض فصائل المقاومة، ولكنه منطلق سوف تقاومه وبتصميم متزايد ، أطراف عديدة تعنيها الازمة ، بما في ذلك أطراف لا يمكن وصفها بأنها معادية لاستعادة شعب فلسطين حقوقـــه المشروعة .

واذا صح ما نسب الى لقاء القمة بين بريجنيف وفورد في فلاديفوستك ، فمعنى ذلك أن الدولتين الكبريين قد **طالبتـــا اسرائيل وفلسطين بأن تسترشدا في العلاقة بينهما بما تطبقه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العلاقة بينهما** ، أي أن تسترشدا في العلاقة المتبادلة بقواعد التعامل التي استقرت عموما مع حلول الانفراج الدولي ، بمعنى أن الاتحاد السوفيتي لم يتنازل عن هدفه النهائي في أن تسود الشيوعية العالـــم . وكذلك لم تتنازل الولايات المتحدة عن هدفها النهائي في القضاء على الشيوعية . ولكن التعايـــش السلمي ممكن . وهنـــاك مجال لكي يتبارى النظامان ، ويثبت كل منهما قدرته على بلوغ هدفه بغير طريق « الحرب الباردة » ، التي قد تتردى لتشعل « حربا ساخنة » .

ومعنى ذلك أن منظمة التحرير ليست مطالبة بالتنازل عن هدفها النهائي في اقامة الدولة العلمانية الديموقراطية في فلسطين . واسرائيل ليست مطالبة بالتخلي عن المشروع الصهيوني . ولكن كلا من الطرفين مطالب باثبات قدرته على بلوغ هدفه ، وافساد هدف الطرف الاخر ، بطرق لا تتعدى ضوابط الشرعية كما تقرها الامم المتحدة ، ((والنظام)) الدولي الذي أسفر عنه حلول الانفراج الدولي(١٢) .

(١٢) **كلمة عن القدس** : لا تقتصر قضية القدس على أن تشبث اسرائيل بعدم التخلي عن القدس العربية هو **احتلال اسرائيل لارض عربية**،ولا هي قضية ((**تهويد**)) المدينة المقدسة و((**ضمها**)) اسوة بما فعلته اسرائيل في مناطق اخرى من الارض المحتلة فقط ، ولا هي قضية ((**تغيير معالم المدينة المقدسة**)) فحسب ، بل لقضية القدس ((وضع خاص)) من الازمة ككل ، بسبب المعاني الروحية المتعلقة ببيت المقدس في نظر الاديان الثلاثة الكبرى معا .

هناك على أية حال امر مؤكد . فاذا صح ان **قضية فلسطين** كلما وجدت حلا اسرع تقبله كل اطراف النزاع ، بنفس القدر نشأت فرص أفضل للاسراع بالتوصل الى حل شامل للازمة ، فان عكس هذه المقولة ينطبق على **قضية القدس** . بمعنى انه يصعب تصور حل تقبله كل الاطراف لقضية القدس ما لم يتم اتفاق — من حيث المبدأ على الاقل — يتسع لاوجه النزاع الاخرى . ووقتئذ — ووقتئذ فقط — ربما يجد القانون الدولي العام صيغة ترضى عنها كل الاطراف بشأن القدس .

الفصل الخامس

آفاق ما بعد التسوية

لو اخذنا النزاع العربي الاسرائيلي في ايقاعــه التاريخي العام ، هل يقبل المقارنة مع الحروب الصليبية في القــرون الوسطى ؟

لقد كانت الحروب الصليبية غزوات تلاحقت طوال قرنين، حركتها وقتذاك دعوى انتشرت في العالم المسيحي لاستعادة سيطرته على الاماكن المقدسة : بيت المقدس وأرض فلسطين المحيطة به .

واليوم هناك قناعة شائعة بين دوائر واسعة من المسلمين بأن العالم العربي والاسلامي يتعرض لغزوة مماثلة ، انطلقت في هذه المرة من دعوى استبدت بالعالم اليهودي ، دعــوى الصهيونية لاقامة وطن قومي ليهود العالــم ، أيضا في أرض فلسطين .

ان الاديان السماوية الثلاثة وجدت من تحرك باسمهــا ، عبر العصور ، وحتى في قرننا العشرين ، ليستعيد لها وجودا ماديا في هذه الارض المقدسة . وربما لم يكن العامل الديني ، هو العامــل المحرك والفاصــل في اطــلاق هــذه الغزوات الاستيطانية ، سواء في أيام الحروب الصليبية منذ عدة قرون ، او من أجل اقامة اسرائيل في القرن العشرين . ولكن كــان للعامل الديني بالتأكيد دوره الكبير في اذكاء مشاعر ملتهبــة ، وتعبئة جماهير واسعة ، واقناعها بأحقية الاقدام على هــذه الغزوات ، رغم تعدد العقبات في طريق التنفيذ .

وقد رد الصليبيون ، ولكن غزواتهم أسفرت عن طوائف مسيحية استقرت في المنطقة ، عززت الوجود المسيحي الاصلي فيها ، وهي تشكل على سبيل المثال جزءا بارزا من التركيب الطائفي لكيان لبنان المعاصر .

هل من شأن اسرائيل مستقبلا أن تتمخض عن ظاهرة مماثلة ، وأن تسفر هي الاخرى عن طوائف يهودية تستقر في أرض فلسطين ، وتكتسب خواص شبيهة بالطوائف المسيحية في لبنان اليوم ؟

هل ينحقق على هذا النحو ــ في مستقبل ما ــ شعار « منظمة تحرير فلسطين » في اقامة دولة علمانية ديموقراطية في فلسطين ، يتعايش فيها معا اليهود والمسيحيون والمسلمون؟

لقد اكتسبت لبنان بفضل الخواص المميزة لتركيبها الطائفي « دورا وظيفيا خاصا » على نطاق المشرق العربي كله . هل من شأن اسرائيل أن تكتسب هي أيضا « دورا وظيفيا خاصا » على اتساع المنطقة ، بعد انجاز التسوية ، وازالة أسباب الاحتكاك الراهنة ؟

بداهة لن يكون دور اسرائيل « الوظيفي » أبدا مطابقا لدور لبنان « الوظيفي » الآن ، ذلك أن خواص « المعادلة اللبنانية » الفريدة ، وطبيعة الطوائف فيها ، ونوعية تكوينها ، وتجربتها التاريخية ، تختلف نوعيا عن اسرائيل . ولكن المطروح ليس أن يكون لاسرائيل دور وظيفي **مماثل** لدور لبنان ، بل أن يكون لاسرائيل دور وظيفي **مثل** لبنان ــ مع **اختلاف** الوظيفة تماما ــ على اتساع المشرق العربي ، في وقت طال أو قصر بعد حلول السلام .

. ان دور لبنان في المشرق العربي يذكرنا (مع فوارق كثيرة) بدور سويسرا في أوروبا ، في انه ينهض مثلها « بوظائف » تلبي حاجات ومصالح في الدول المجاورة لا تستطيع هذه الدول — لاسباب متعددة وأحيانا متضاربة — أن تقرها رسميا ، أو تطلق لها العنان .

هذا هو شأن **المصارف** اللبنانية التي تراكمت فيها رؤوس أموال عربية ، خشيت في يوم ما المصادرة . وهو أيضا — في لبنان بالذات — شأن حركة **السياحة** واوجه **الترفيه** التي تقدمها للوافدين العرب . وهو شأن **الصحافة** اللبنانية التي تملك أن تقول ما لا تقوله الصحف الوطنية في الدول العربية الاخرى . وهو شأن صراع وتفاعل **الافكار** في الساحة اللبنانية ، كتعبير عن صراع وتفاعل **التيارات السياسية** على اتساع الوطن العربي كله . وليس للبنان مصادر دخل بارزة منفصلة عن الكيان العربي المحيط ، ولذلك كان انتعاشه الحالي رهن أن يكون **مكملا لهذا الكيان ومختلفا عنه في آن واحد** . بهذا المعنى يتسم لبنان « بدور وظيفي » في المنطقة . وليس مطروحا بالتأكيد أن يتصور لاسرائيل في المستقبل دور مماثل .

ولكن قبل أن نطرح اي تصور في هذا الصدد ، ينبغي ان نقرر ابتداء أن اسرائيل لن تكتسب « دورا وظيفيا » في المنطقة ، ما لم تكن قد أقنعت دولها جميعا بأنها لم تعد تجسيما لمشروع **منفصل** عن مصائر المنطقة ، أو **موجها ضدها** . وقد تزعم اسرائيل انها لم تتأخر في أي وقت عن عرض « وظيفة » تستطيع النهوض بها ، والعرب هم الذين أصروا على رفض ذلك ، ومقاطعتها ، وضرب الحصار حولها .

ولكن « الوظيفة » التي تطرحها اسرائيل لنفسها في العالم العربي هي « وظيفة » يمكن للعرب الرجوع فيها الى تجربة

اسرائيل في افريقيا ليستشهدوا بها ، ويثبتوا أن هذه التجربة لم تكـن « للتعاون » أو « للتكامـل » ، ولا مـن باب أولى « للاندماج » ، بقدر ما استهدفت « السيطرة » . وأطمـاع اسرائيل للسيطرة على العالم العربي هي بالقطع أكثر طموحا وجسارة من أطماعها في السيطرة على افريقيا .

ماذا كانت تجربة اسرائيل في افريقيا ؟

لقد استثمرت اسرائيل وضعها الفريد ، كتجربة تجمع في وقت واحد بين صفتين قلما أن تواجدتا معا في دولة واحدة : صفة « **الدولة المتطورة** » ، المنتسبة الى الغرب الاستعماري في مكوناتها البشرية ، وكفاءاتها العلمية والتكنولوجية ، وصفة « **الدولة المتخلفة** » بحكم انتماء موقعها الجغرافي الى العالـم الثالث ، عند ملتقى قارتي آسيا وافريقيا ، وما هو أهم مـن ذلك ، بحكم طبيعة المشاكل التي تتعرض لها ، وهي تحـاول النهوض بالارض العربية التي استولت عليها ، لتكيفها لطبيعة البشر الذي استوردته ، وذلك في وقت تشغـل فيه قضايـا التنمية كل دول العالم النامي ، وتبدو اسرائيـل ـــ في ضوء انجازاتها التي تعلن عنها بصخب ـــ **تجربة ناجحـة** لا بد أن تجذب انتباه كل من لا يعاني ـــ مثل العرب ـــ تبعات اغتصابها لارض غيرها .

استثمرت اسرائيل الصفة التي تجمعها مع دول العالـم النامي لتمدها **بالخبرة الفنية** التي صورتها أمام هذه الـدول على أنها حصيلة **تجربتها الخاصة** ـــ كدولة آسيوية افريقيـة مثلها ـــ في تخطي نفس المشاكل التي تعانيها هذه الـدول . واستندت اسرائيل الى الصفة التي تجمعها مع دول العـالم الغربي المتطور ـــ صفة الخبرة الفنية والكفاءة البشرية وراس

المال الوفير — لتطرح على الدول النامية انماطا للتطور بكفاءة فاقت أحيانا دول الغرب — ومن المؤكد بنفقات أقل — نتيجة تجارب اسرائيل الخاصة في حل مشاكل مماثلة اعترضتها بالفعل ، وهي تحاول النهوض بالارض العربية التي استوطنت فيها .

واستفاد الغرب الاستعماري كثيرا — وخاصة الولايات المتحدة — من هذه الاتفاقات التي أجرتها اسرائيل مع عدد غير قليل من الدول النامية ، ذلك أن اسرائيل في نظر هذه الدول طرف لم يكن موضع اتهام ، ولم تكن تحوم حوله شبهة « الاستعمار » . وقد حل محل الغرب — كوسيط — في انجاز عمليات برؤوس أمواله ، وهي عمليات كانت معرضة للفضح والتوقف ، لو اقتصرت على مصادر استعمارية مكشوفة فقط .

واستفادت اسرائيل من هذه الاتفاقات ، لا لمجرد انها أهلتها لدور يمتد الى ارجاء مختلفة من افريقيا ، ويحتمل توسيعه للعالم الثالث بأسره ، وتستطيع به محاصرة العالم العربي « من الخلف » ، بل ربما أيضا لان اسرائيل رمت الى ما هو أبعد ، مستندة في ذلك الى موارد الحركة الصهيونية العالمية .

فهناك ما يشير الى أنها قد تطلعت بالفعل الى ترسيخ كيانها وتحصينه باكسابه بعض صفات « **الدولة العظمى** » . وقد يبدو هذا التطلع ضربا من الجنون من قبل دولة تعد من أصغر دول العالم رقعة وتعدادا ، خاصة اذا تنبهنا الى أن مساعدات اسرائيل الفنية لافريقيا لم تتجاوز في أي وقت ٠٫٠٥٪ من مجموع المساعدات التي تتلقاها القارة ، ونصفها مبالغ كانت تصل الى اسرائيل من مصادر خارجها ، واقتصر

دورها على مجرد اعادة توجيهها الى بلاد افريقية .

ولكــن وجه الخطــورة في المعونـــات الاسرائيلية للدول الافريقية لم يكــن في أي وقت متمثلا في أهميتهـــا من حيـــث « الكم » ، بل في أهميتها من حيث « الكيف » ، وفي طبيعتهـــا « المنتقاة » ، وهذه المعونات تلقي ضوءا على حقيقة « مركز » اسرائيـــل المستتر في المخططـــات الاستعماريـــة ، وحقيقة « وظيفتها » كأداة تحتل بالفعل موقعا استراتيجيا لها شأنهـــا الهام في « قمة » أبنية الاستعمار المعاصر .

فان اسرائيل لا تبعثر جهودها . بل نركزها فقط علـــى المواقع الحيوية التي يتم اكتشافها وتحديدها بأفضل ما يملكه الغرب من أجهزة رصد وتجميـــع وتصنيـــف للمعلومات . واسرائيل في هذا الصدد تعمـــل في تعاون وثيق مع أجهـــزة المخابرات والتجسس في الـــدول الاستعمارية ، وخـــاصة « وكالة المخابرات المركزية » والمعاهـــد العلمية والجـــامعية الامريكية التي تجري الكثير من أبحاثها بتمويل منها(١) .

---

(١) كنماذج لهذا العون الاسرائيلي لافريقيا نذكر الامثلة التالية :

● وضع خبراء اسرائيليين تلقوا تدريبا متخصصا ، مكيفا لظروف افريقيا، تحت تصرف الدول الافريقية ، وفي مواقع لها أهميتها الخاصة . وهؤلاء الخبراء متخصصون بالذات في التدريب العسكري وشبه العسكري . وفي رسم البرامج الزراعية المتسمة بطابع عسكري على غرار تجربة اسرائيل في بناء « الكيبوتز » . كما تخصص بعض هؤلاء الخبراء في تدريب الشباب الافريقي للعمل في مزارع على غرار التنظيم الاسرائيلي المعروف باسم « موشاف » ، وهو تنظيم وصفه بعض الخبراء الامريكيين بأنه أكثر ملاءمة لافريقيا من « الكولخوز » السوفييتي ، او مزارع الدولة في كوبا .

● ثم تنظم اسرائيل دورات لتدريب خبراء افريقيين داخل اسرائيل . وبرامج هذه الدورات تتسم بأنها قصيرة الامد ، ذات طبيعة مكثفة ، وفي موضوعات منتقاة . ويتولى معظم هـــذه البرامج « الهستدروت »

وادوار اسرائيل في أفريقيا ، سوف تسعى الى القيام بها قطعا في العالم العربي ، بمجرد أن تسنح الفرصة . ولكنهـا « أدوار » و « وظائف » ـــ رغم ما قد يبدو لها من بريـق ـــ انتهت الى عكس ما كانت تتطلع اليه . فقد تلاحقت في أفريقيا طوال عام ١٩٧٣ عمليات مقاطعة اسرائيل، وبلغت الذروة بعد نشوب حرب أكتوبر . وربما لم تكن تعنى هذه المقاطعات رفض

الاسرائيلي بالتعاون مع اتحادات النقابات الامريكية ، وان أهداف هذا التدريب هو الحد من ميل النقابات الافريقية الى العمل السياسي ، حتى لا تغذي الحركة العمالية الاتجاهات الثورية في القارة .

● ثم .. تعمل اسرائيل على دعم عمليات التعاون في مجال التدريب ، بتنشيط عمليات التبادل التجاري . وقد أقامت اسرائيل شركات مشتركة مع كثير من الدول الافريقية . ولمشاركة اسرائيل في هذه الشركات صفة فريدة ، وهي أنها تصر ـــ خلافا لما هو مألوف ـــ على ألا يتجاوز نصيبها في رأسمال هذه الشركات ٥٠ / ، كما يملك أصحاب هذه الشركات المحليون حق شراء أسهم اسرائيل فيها بعد ٥ أعوام فقط من اقامتها . غير ان هذه الشروط ـــ التي تبدو للوهلة الاولى سخية للغاية ـــ انما ترجع على اسرائيل بفوائد أعظم ، ذلك لانها تحقق لرأسمالها حرية حركة واسعة ، دون تكلفة مرتفعة . وتعتمد اسرائيل على مشاركتها بالخبرة البشرية ، لتحتفظ بروابط دائمة بمواقع الاقتصاد الحيوية ، دون تجميد رؤوس أموال تملك توجيهها وجهة أخرى ، واعادة استثمارها بمعدل سريع .

● غير ان المجال الذي تحركت فيه اسرائيل بقدر ملحوظ من الخبرة والكفاءة ، هو ـــ فوق هذا ـــ مجال تزويد النظـم الافريقية الموالية للغرب بخبرة بوليسية ، وبأساليب ومناهج مناسبة لملاحقة الثوريين ، ومقاومة النشاط الثوري ، ولدعم اجهـزة المخابرات والجاسوسيـة المحلية . ومن الامور التي ظلت سرا مكتوما لفترة طويلة ، دور اسرائيل في ترتيب العمليات المضادة للثورة في عدد من الدول الافريقية . اذ كان لخبرائها دور بارز في انفصال بيافرا ، وفي احداث الكونجو ، وضد جيش التحرير الوطني في التشاد . ويقول نيكروما ان اسرائيل شاركت بخبراء لها في الانقلاب الذي أطاح بسلطته في غانا .

المعونة الاسرائيلية من حيث المبدأ ، بقدر ما عبرت عن تضامن الدول الافريقية مع الدول العربية في رفض انتهاك اسرائيل سيادة دولة افريقية وشجب احتلالها بالقوة لاراضي دول اخرى ، واستنكار اهدارها لحق شعب فلسطين . وظاهرة المقاطعة كانت على اي حال مؤشرا هاما عن نمو ادراك افريقي بأن اسرائيل ليست دولة تنتسب الى العالم الثالث كما تزعم ، بل انها تنتمي الى نفس المعسكر الذي تنتمي اليه جنوب افريقيا وروديسيا ، وتمثل مثلهما نفس التهديد لاستقلال القارة الافريقية ووحدتها .

* * *

لقد سبق أن عرفنا خواص النزاع العربي الاسرائيلي بأن هذه الخواص يمكن ردها الى مواجهة بين «الكيف الاسرائيلي» و« الكم العربي » (ص ٩٥ ــ ٩٦) . ونفس النمط ينطبق على العلاقة التي ربطت اسرائيل بدول افريقيا ، فانها تتسم هي الاخرى بأنها علاقة بين « الكيف الاسرائيلي » و « الكم الافريقي » ، مع فارق هام يميزها عن علاقة اسرائيل بالعرب ، وهو أن اسرائيل لم تغتصب في الاصل أرضا افريقية ، بل على انعكس اظهرت لدول افريقيا ــ جنوبي الصحراء الكبرى ــ قدرتها على أن تتقدم لها بمعونات مفيدة وأن تسهم في تنميتها .

في ضوء هذه المعطيات ، حاولت اسرائيل اقامة « تكامل » بين « الكيف الاسرائيلي » و « الكم الافريقي » . وحاولت أن تبرز انها تملك النهوض بدور « وظيفي » في التنمية الافريقية . وفشلت هذه المحاولة عندما أدركت دول افريقيا أن هذا التكامل تسعى اليه اسرائيل في نفس الوقت الذي تهدر فيه سيادة دولة افريقية ، اي وقت أن أدركت أن اهدارها لسيادة دولة افريقية تكسبها صفات شبيهة بالدول العنصرية البيضاء التي زرعها الاستعمار في افريقيا .

ولكن يجدر بنا مع ذلك أن نتساءل : ... بعد الانتهاء من انجاز التسوية في الشرق الاوسط ، أي بعد حلول « السلام القائم على العدل » الذي يزيل أسباب النزاع الاصيلة ، هل في مقدور اسرائيل أن تنهض « بدور وظيفي » في اطار العالم العربي ، شبيه بذلك الذي سعت اليه حيال افريقيا ؟ وهل في مقدور الدول العربية أن تتقبل هذا الدور « الوظيفي » ، وأن ترى فيه ما يفيد تطور تنميتها مستقبلا ، لا العكس ؟

طبعا ، غير وارد أن نسلم الدول العربية بمبدأ ان يكون لاسرائيل « دور وظيفي » في المنطقة ما لم تتبدد مخلفات نزاعها مع اسرائيل الذي دام أكثر من ربع قرن .

ولكن يجدر بنا أيضا أن نتساءل : ما هو السبب « الجوهري » الذي ترتب عليه استمرار النزاع .. طوال ربع قرن ؟

بعبارة أخرى ما هو **العنصر الفاصل** الذي نرتب عليه استمرار النزاع .. ونقصد بذلك العنصر بالذات الذي اذا ما زال ، زال كل سبب اخر يحول دون احلال « التعامل » محل العداء المستحكم ، وبروز صور « للتكامل » بدلا من استحكام « التعارض » ؟

وعندما نحاول تحديد هذا « العنصر الفاصل » ، يتعين علينا الا نعتد فقط **بالتصورات الذاتية** عن سبب أو أسباب النزاع ، بل ينبغي علينا ان نفتش عن هذا العنصر الفاصل في **المعطيات التاريخية والاجتماعية الموضوعية** ، التي تتولد عنها التصورات الذاتية في تعبيراتها المختلفة .

- **هل النزاع في جوهره نزاع ديني ؟**

هل سبب رفض العرب لاسرائيل ، هو انها دولة **يهودية** ، تم غرسها في قلب العالم **الاسلامي** ؟

هذا هو بلا شك السبب الذي تشهره دوائر دينية عديدة وواسعة النفوذ في الدول الاسلامية وفي اسرائيل كذلك . ولكن هذا التصور « الذاتي » لسبب النزاع تحد من اطلاقه حقائق موضوعية . ذلك ان الدول الاسلامية ليست كلها مجمعة على مقاطعة اسرائيل . هناك ايران وتركيا(٢) مثلا ، وهما دولتان اسلاميتان ، لهما علاقات مع اسرائيل .

هاتان الدولتان رأتا في اسرائيل عدوا للعرب لا عدوا للاسلام . ولذلك لا يجوز رد جوهر النزاع الى نزاع ديني فقط .

لقد كان التركيز على الطابع الديني للنزاع هو شأن الاتجاهات غير المستنيرة في العالم العربي وفي اسرائيل على حد سواء . وهذا المفهوم من منطلق الاسلام يستتبعه أن النزاع لا علاج له الا بلفظ اسرائيل خارج دائرة العالم الاسلامي . ولكن حتى اكثر الدول العربية تمسكا بالمنطلق الديني التقليدي لم تعد

---

(٢) قد يكون لذلك سبب . وهو ان ايران وتركيا كلتاهما دولتان اسلاميتان ولكنهما ليستا دولتين عربيتين ، بل هما دولتان تجمعهما مع الدول العربية اعتناقهما لدين الاسلام ، ولكنهما تخشيان بلورة القومية العربية ، ووحدة الدول العربية ، وما قد يمثل ذلك من تهديد لكيانهما او نفوذهما . ولذلك أرادتا أن تعادلا من قوة الكيان العربي بعلاقات أقامتاها مع عدو العرب اسرائيل . والدليل على صحة هذا الفرض ان دولا اسلامية غير عربية أخرى ، مثل باكستان او بنجلاديش ، وهي دول لا تشعر على نحو مماثل بأن مستقبل الوحدة العربية يمثل خطرا يتهددها ، قد انتهجت موقفا مغايرا ، والتزمت بموقف العداء الصارم لاسرائيل . وهذه حقيقة برزت بالنسبة لبنجلاديش بالذات رغم كل المغريات . اذ حاولت اسرائيل ان تستغل خلافها مع باكستان لتتقدم اليها بعروض سخية لمساعدتها ، ولكن بنجلاديش رفضت بحسم .

ترتب عليه هذه النتيجة ، وأصبحت تسلم بأن للنزاع « حلا » دون اشتراط ازالة اسرائيل .

• هل النزاع في جوهره قومي ؟

ان تسليم العرب بأن النزاع جوهره قومي يعني تسليمهم بأن يهود العالم يشكلون قومية واحدة متميزة . وليس ذلك صحيحا من الوجهة النظرية ، ولا هو في مصلحة العرب التسليم به من الوجهة العملية ، والا سلموا بحجة أعدائهم ، وبصحة الفرضية التي تقيم عليها الصهيونية دعواها ، وتبرر بها اقامة وطن قومي لليهود في أرض انتزعتها من العرب هي فلسطين .

هل النزاع قومي بمعنى اخر ، أي بمعنى أنه نزاع بين القومية العربية من جانب ، والقومية الاسرائيلية ، لا اليهودية ، من الجانب الاخر ؟ لا شك في ان هذا لم يكن أصل النزاع ، ذلك أن « القومية الاسرائيلية » لم تكن قائمة وقت نشوب النزاع في الاصل ، وقبل تأسس دولة اسرائيل من يهود وفدوا اليها من شتى ارجاء العالم . ولكن هل أسفر النزاع بعد ذلك عن نزاع قومي بهذا المعنى ، أي بعد أن أفضى استحكام الصراع العربي الاسرائيلي الى بلورة « قومية اسرائيلية » و « أمة اسرائيلية » ، على حد قول الكثيرين ؟

بيد أن النزاعات « القومية » بهذا المعنى ليست مستعصية الحل ، ولا هي تختلف جوهريا عن اغلب نزاعات عصورنا الحديثة ، التي تم فيها التوصل الى تسويات بصورة أو أخرى .

• هـــل النزاع سببه « الارض » ، واقامـــة الصهيونية « استعمارا استيطانيا » في أرض فلسطين ، أخذ ينمو بعــــد ذلك ويتمدد ويتوسع على حساب الدول العربية المجاورة ؟

لا شك في أن اغتصاب الارض ، والاستيلاء عليها بشتى الطرق ، وتحويل هذه الارض المستولى عليها الى « دولة ذات سيادة » ، ودولة لا ترى سبيلا لحمايـــة كيانها الا بالعدوان والتوسع ، هو **سبب أساسي وأصيل** من أسباب النزاع .

وربما لم يسلم العرب بأن قيام هذه الدولة الاستيطانية في قلب الوطن العربي هو كيان مكتوب له الدوام . ولكن الحروب المتلاحقة منذ تأسيس اسرائيل، وحتى حرب ١٩٧٣ التي أحرز فيها العربنجاحات لم يحرزوها فيأية حربسابقة، اقنعتالامة العربية بأن رد هذا الكيان الاستيطاني لم يعد من الممكن انجازه بالطريق العسكري وحده ، او بالطريق العسكري أساســـا . فهذا هدف في غير متناول القوة العربية تحقيقه على الاقل في ظل التوازنات الدولية الراهنة . وهو هدف لا يحظى بتأييـــد الرأي العام الدولي ، بما في ذلك الاطراف الدولية التي تناصر الحق العربي . وهو هدف أصبحت محاولة انجازه بالطريـــق العسكري تهدد باشعال حرب عالمية ثالثة .

ما هو ممكن انجازه في ظل موازين القوى اقليميا ودوليـــا هو رد **التوسع** الاسرائيلي ، واقامة سلام في المنطقة يعترف لكل أطراف النزاع بحقها في الوجود ، داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بما في ذلك حق شعب فلسطين في وطنه القومي . ولكن ادراك العرب استحالة رد الكيان الاسرائيلي أصلا ، واستحالة رده بالحرب تحديدا ، لا يعني قبول هذا الكيان الى غير أجل ، ولا يعني بالـــذات قبول مبدأ اكسابـــه « دورا وظيفيـــا » في المنطقة .

هناك اذن تسليم شبه عام بأن وجود اسرائيل لا مفر من قبوله داخل اطار « حدود آمنة ومعترف بها » ، بعد استرداد العرب أراضيهم المحتلة ، وبعد قيام كيان فلسطيني . ما الذي يمنع بعد ذلك أن يتطور هذا التسليم « بوجود اسرائيـل » ، الى الاقرار بأن يكون لاسرائيل « دور وظيفي » في المنطقة ؟

ربما كان المانع ـــ ولفترة طويلة ـــ احساس العرب بأن « الكيف الاسرائيلي » يشكل تحديا « للكم العربي » . ولم يكن للعرب من سلاح لرد تفوق « الكيف الاسرائيلي » الا سـلاح سلبي ، هو سلاح المقاطعة .. سلاح عدم تمكين اسرائيل من أية « وظيفة » أيا كانت في العالم العربي .

ربما كان المانع هو **خوف العــرب من التفوق التكنولوجي الاسرائيلي** ، وقدرة اسرائيــل ، لو عاد السلام الى المنطقة ، على **غزو العالم العربي اقتصاديا ، وتحقيق سيطرتها عليــه ، وتجريد العرب من قدرتهم على تقرير مصائرهم بأنفسهم .**

وينبغي هنا التمييز بين سيطرة اسرائيل على المنطقــة باعتبارها « جسما دخيلا عليها » ، وبين سيطرتها باعتبارها « أداة للاستعمار » . فللاستعمــار مرتكزات كثيرة أخرى في مواقع شتى من الامة العربية . وهناك نظم عربية متعــددة لا ترى في الاشكال المستحدثة والعصرية للنفوذ الاستعمــاري ما يمثل تهديدا « لاستقلالها » أو « لحرية » قرارها السياسي . ولكن تشكــل اسرائيــل ـــ حتى في نظر هذه النظم ـــ أمرا مختلفا . ذلك أنه اذا صح أن النزاع ليس في جوهره دينيــا فقط ، أو قوميا فقط ، أو نتيجة لاغتصاب اسرائيــل أراضي عربية فقط ، الا ان **هذه العوامل مجتمعة** التي يرجــع اليها العرب في العادة سبب عدائهم المستحكم لاسرائيل ، **انما أخفت وراءها قلقا أكيدا من أن تسيطر اسرائيل بقرارها السياسي**

على المنطقة برمتها ، بفضل تفوقها التكنولوجي ، لا بمجـــرد احتلالها لاجزاء من الاراضي العربية .

لم تكن اذن عوامل « الدين » أو « القومية » أو « اغتصاب الارض » أو عوامل كثيرة أخرى نجمت عنها ، كالمناخ النفسي المعادي لاسرائيل في العالـــم العربي ، أو استخدام العـــداء لاسرائيل لمزايدات سياسية داخل العالم العربي ذاته .. لـــم تكن هذه العوامل كلها هي الفاصلة في استمرار استحكـــام النزاع ، ولكنها كانت فاصلـــة في التمييز بين « الاستعمـــار الاستيطاني الاسرائيلي » وبين الاشكـــال المستحدثة الاخرى للنفوذ الاستعماري في المنطقة .

ومن هنا يبدو أن خطر تفوق اسرائيل تكنولوجيا واقتصاديا على المنطقة هو سبب **جوهري** في رفض الدول العربية جميعها على اختلاف نظمها الاجتماعية التعامـــل معها طوال الفتـــرة السابقة . لا نقول السبب **الوحيد** ، ولا نقول أن أسبابا أخرى بالغة الاهمية أيضا لم تكن قائمـــة ، وخاصة عنصر احتـــلال الارض ، ولكننا نقول ان خطر التفوق التكنولوجي كان العنصر **الباقي** في رفض التعامل مع اسرائيل اذا ما حل بالذات عنصر احتلال الارض ، وتمت تسوية مقبولة بشأنه .

ولكن جد الآن جديد في هذا الصدد . ذلك أن كثيرا مـــن أوجه « الكم » العربي قد اكتسبت صفة « كيفية » . ولا نقصد بذلك فقط قيمة الدم العربي بعد معارك أكتوبر ، وقدرة العرب على خوض حرب تتسم بصفة الكفاءة العالية ، بل نقصد أيضا قيمة البترول العربي ، وقيمة المال العربي ، وفوائض هـــذا المال الذي بلغ ارقاما خيالية لم يشهد التاريخ مثيلا لها مـــن قبل . وهذه كلها عوامل أفقدت قدرات اسرائيل الاقتصاديـــة والتكنولوجية تفوقها المطلق السابق .

هذه صورة بارزة من صور « **التكافؤ** » التي نشأت بين أطراف النزاع بعد حرب أكتوبر . لم يعد « الكيف الاسرائيلي » قادرا على استيعاب « الكم العربي » . وفي المقابل ، أصبح في مقدور « الكم العربي » أن يحمي كيانه أمام « الكيف الاسرائيلي » ، لا بطريق العداء المستحكم فقط ، ولكن أيضا دون ما حاجة الى حواجز « العداء المستحكم » ، وفي ظل تسوية يجري انجازها بين أطراف النزاع ، بشرط أن تحقق هذه التسوية مطالب عربية أساسية .

ان تراكم الفوائض العربية ، وقدرة العرب على اقتناء تكنولوجيا معاصرة ، بل وقدرتهم التي أثبتوها على تنمية كفاءاتهم البشرية لمواكبة مقتضيات التكنولوجيا العصرية ، أكسبتهم ثقة جديدة بأن أوجه التفوق الاسرائيلي لم تعد قادرة على تجريدهم من « حرية » القرار ، ومن سيطرتهم على مصائرهم حتى في حالة حلول السلام . ولم تعد تخشى النظم العربية — كما كانت تخشى من قبل — سقوط الحواجز بين أطراف النزاع .

هل من المستحيل في ضوء هذه المعطيات الجديدة أن ينشأ لدى بعض الدوائر العربية التصور بأن القدرات التكنولوجية والاقتصادية الاسرائيلية يمكن أن تصبح عنصرا **مساعدا** للتنمية العربية ، لا عنصرا **معوقا فقط لهذه التنمية** ؟

لماذا هذا التصور ؟

لان ظروفا وملابسات تهيأت لاول مرة لا تستبعد لاسرائيل دورا و « وظيفة » في المنطقة . **ولاول مرة يلوح « نمط » قد يحث البعض على البحث عن مصلحة في قيام « تكامل ما » بين « الكيف الاسرائيلي » و « الكم العربي »** . . « تكامل » بين قدرات اسرائيل التكنولوجية ، ومقدراتها البشرية من

جانب ، وبين المال العربي ، وحاجة العرب الى توظيف هـذا المال في صورة انجازات تحقق منافع من الجانب الاخر . ذلك ان المال يبحث عن التكنولوجيا ، كما أن استثمار قدرات التكنولوجيا تحتاج الى توافر المال . هذا « التكامل » على أي حال هو ما سعت اليه اسرائيل دائما . وهو أساس تصورها لعلاقاتها بالمنطقة في عام ٢٠٠٠ . وهو حلم لم يكف اثرياء اليهود في المهجر ، وكبار الصهاينة ، ودوائر غربية متعددة عن محاولة استحثاث العرب على تأمله . وقد أقام ادموند دى روتشيلد مع غيره من أصحاب الملايين اليهود معهدا في سويسرا عقب هزيمة١٩٦٧ مباشرة لدراسة فرص الاتصال بدوائر اعمال عربية . ولكن هذه الفكرة التي فشلت تماما وقتذاك قد لا تكون مرفوضة على نحو مماثل عقب « نصر اكتوبر » ١٩٧٣ . ذلك أنها قد تبدو **شكلا من أشكال « اعادة ترتيب التناقضات » في المنطقة** ، وقد يرى فيه أكثر من طرف فوائد كامنة ، بدلا من استمرار ممارسة هذه التناقضات على نحو يلحق الضرر الاكيد بالجميع .

اوجه « التكامل » هذه — اذا ما كتب لها أن تتحقق — لن تتحقق بالقطع دفعة واحدة . بل ربما تكون **دواعي « الامن »** هي المدخل الى انجازها . فان كل تدابير « الامن » التي جرى تصورها الى الان لتثبيت التسوية عبارة عن **«روادع سلبية»**، كمناطق منزوعة السلاح ، أو قوات طوارىء دولية ، تفصل بين الاطراف المتنازعة . ولم يجر الى الان التفكير في ابتكار « **حوافز ايجابية** » لتعزيز مصلحة هذه الاطراف في عدم اللجوء مرة أخرى الى الحرب . ومن أبرز هذه الحوافز في منطق دوائر عديدة ، هو أن يقام — مثلا — « حزام » من التصنيع الثقيل على جانبي خطوط المواجهة ، بأمل أن يكون ذلك رادعا

للاطراف جميعها في تعريض هذا البناء الصناعي المجزي للدمار .

من المتصور — مثلا — أن تطرح اقامة هذه المشروعات الصناعية في سيناء ، وفي صحراء النقب ، وكذلك في قطاع غزة وفي الضفة الغربية ، وفي شتى أرجاء الدولة الفلسطينية. وحتى على الحدود التي تفصل بين اسرائيل من جانب ، وبين سوريا ولبنان من الجانب الاخر .

من المتصور — كذلك — أن يجري توطين صناعات **للبتروكيماويات** في هذه المناطق ، واحتجاز كميات اكبر باستمرار من النفط المنقول عبر أنابيب البترول لاستهلاكه كمادة خام في الغرب ، لتغذية هذه الصناعات البتروكيماوية ، ولتصدير هذه الثروة العربية ، لا في صورة « مادة خام » فحسب ، بل في صورة « منتجات مصنعة » أو « شبه مصنعة » أيضا .

فان الاغراء وراء اقامة هذه المشروعات في هذه المناطق تحديدا هو أنها تلبي عدة أغراض في آن واحد .

انها تلبي اغراض « الامن » لجميع الاطراف . ومن الممكن باسم تعزيز « الامن » جذب رؤوس الاموال الضرورية لاقامة هذه الصناعات المتقدمة . ويقولون : انها سوف تكون على أية حال أقل تكلفة مما ينفق الآن على تسليح أطراف النزاع . وهي رؤوس أموال قد تحجم عن المجيء الى المنطقة لتلبية حاجة دولها الى التنمية فقط ، او تطلعها الى صناعات حديثة ظلت الى الان وقفا على الدول المتطورة وحدها .

ويستطردون في القول : هذه المشروعات الصناعية — وليس شرطا أن تكون قصرا على البتروكيماويات وحدها — سوف تلبي أيضا حاجة دول المنطقة الى التخفيف من حدة

نركزها السكاني ، وحاجتها الى استثمار صحرائها . فمن المنصور تعزيز الصناعات المتطورة في المناطق الصحراوية باقامة محطات نووية لازالة ملوحة البحر ، وتغذية الصحراء بمياه رى عذبة تكون أساس استزراع مساحات شاسعة ، وتوسيع رقعة الارض الكفيلة بتلبية حاجة دول المنطقة الحادة الى زيادة انتاجها الغذائي . وهذا يلبي بالتأكيد حاجة مصرية ملحة الى توطين أعداد كبيرة من سكانها في غير مناطقها ذات الكثافة السكانية الخانقة ، وحاجة اسرائيل الى زيادة استغلال صحراء النقب .

كذلك ، ما سوف ينجز من مشروعات صناعية في أرض الدولة الفلسطينية سوف يسقط عنها الدعاوى القائلة بأنها دولة لا تملك مقومات الاستقرار والنمو . وللعرب مصلحة في نفنيد هذه الدعاوى . وشعب فلسطين على أي حال هو الشعب العربي الذي يحظى الان بأعلى نسبة من المتعلمين والمثقفين والخبراء في مجالات متعددة . فما بالك وقت أن نتوافر له مقومات تنمية طاقاته ومواهبه .

ومن هنا تبرز دواعى « الامن » منطلقا لاوجه « تكامل » و « تعاون » عبر الحدود التي سوف تفصل مستقبلا بين اسرائيل والعالم العربي المحيط . وما يصح في **قطاع** من الارض العربية يجوز أن **يمتد فيما بعد** الى دائرة **أوسع** من الارض العربية .

بل يتسق مع هذا المنطق ، بمجرد قبوله من حيث المبدأ ، أن نذهب الاطراف العربية المستجيبة له الى حد تأمل ابعاد التسوية مستقبلا ، على انها قد تنطوي في النهاية على مرحلتين متميزتين : **مرحلة أولى** يستعين فيها الجانب العربي بالمجتمع الدولي « **لترويض** » اسرائيل ، واستيعابها داخل **المنطقة** ، ثم يستعين في **مرحلة تالية** باسرائيل ، لتوظيف كفاءاتها البشرية

والتكنولوجية من اجل تعزيز مقومات المجتمع العربي في وجه المجتمع الدولي ، وفي وجه خريطة للعالم عند مشارف القرن القادم ، اعتمادا على الفكرة الشائعة بأن هذه الخريطة لا بد أن تقوم وتتذاك على كيانات جغرافية كبرى لا مستقبل بينها للكيانات المجزاة .

* * *

ربما بدت هذه الصورة هي « المثلى » في نظر البعض لاعادة ترتيب التناقضات في المنطقة . **ولكن يندر أن يخلو التاريخ من تناقضات ، حتى في تخطيه ما يصادفه من تناقضات حادة** كالنزاع العربي الاسرائيلي طوال ربع القرن الماضي . وهناك مسارات عديدة أخرى ربما كانت هي الاكثر رجحانا .

هناك محظور أول ، هو ما سوف تبذله اسرائيل من جهد لتجزئة التسوية وانجازها في صورة **تسويات منفردة** . انها بالتأكيد لن تدخر وسعا في سبيل أن تنجز التسوية فقط مع الاطراف العربية التي ترى فيها خطرا ، على ان ترجىء أي تفاهم مع الاطراف الاخرى ، بأمل أن تكون هذه التسويات الجزئية وسيلة لدق الاسافين في الصف العربي ، واستيعاب الاطراف الاضعف ، بدلا من أن تسلم بها جميعا كأطراف متكافئة .

وقد تجد اسرائيل في ذلك ما يغري في الامد القصير . ولكن ينطوي هذا المنهج على خطر جسيم في الامد الطويل . وهذا المنهج على أي حال لن يزيل « التناقضات الراسية » بين الاطراف المتنازعة ، وليس من شأنه اعادة الاستقرار الى المنطقة . انه على العكس يهدد في الصميم هذه التسويات الجزئية ذاتها ، ويحمل في طياته أسبابا قوية لتجدد النزاع ،

بل قد يصل به الى حد الحرب ، بمضاعفاتها البالغة الخطورة للتوازن الدولي كله .

ولكن حتى مع افتراض **التسوية الشاملة** ، فهناك أيضـــا مشاكل عويصة لا بد أن تثور .

هناك في المقام الاول مشكلة أساسية سوف تمس اسرائيل نفسها . **فلا مبرر لوجود اسرائيـــل الا باعتبارها تجسيمـــا للمشروع الصهيوني . وتفقد مبرر هـــذا الوجود اذا تقلص دورها لتصبـــح مجرد « أداة اقتصاديـــة » استوعبها العالم العربي المحيط ووظفها لتنمية المنطقة .**

صحيح أن اسرائيل قد قامت بوظيفة « الاداة الاقتصادية » لخدمة أطراف مختلفة وفي مقدمتها الاستعمار العالمي . وقـــد كان لاسرائيل كما أوضحنا « وظيفة اقتصادية » في أفريقيا ، ولعبت هناك دور «الوسيط» لحساب الاحتكارات الاستعمارية الدولية . ولم تكف اسرائيل منذ تأسيسها عن محاولة القيـــام بدور مماثل في العالم العربي . وان باءت محاولاتها في هـــذا الصدد بالفشل ، فلم يكن ذلك لتخلفها عن « عرض خدماتها » ، ولكن كان الفشل بسبب اصرار العرب على مقاطعتها .

اذن،ليس لاسرائيل اعتراض من حيث المبدأ على ان تنهض بوظيفة « الاداة الاقتصادية » لحساب أطراف أخرى . ولكن كانت اسرائيل دائما تضطلع بهذه الوظيفة باعتبارها وسيلـــة تلجأ اليها **لتعزيز كيانها ودعم المشروع الصهيوني** . ولم تألف أن تضطلع بهذه الوظيفة باعتبارهـــا **بديلا** عن شخصيتهـــا الاصلية ، وهويتها كتجسيم للمشروع الصهيوني .

هل بوسع اسرائيل **أن توفق بين الصفتين** ، بين صفتهـــا كتجسيد للحلـــم الصهيوني ، وصفتهـــا كأداة اقتصادية « في خدمة » التنمية العربية ؟

لا شك في أن وظيفة اسرائيل « لخدمة » التنمية العربية لن تكون أبدا منزهة من كل غرض . **سوف يكون لاسرائيل دور هام في المخطط الاستعماري الجديد** بعد ارتفاع أسعار البترول، وما ينبغي توقعه من ارتفاع مماثل في أسعار المواد الخام الاستراتيجية الاخرى ، لتصبح أكثر تكافؤا مع أسعار المنتجات المصنعة . اذ سوف يكون من مصلحة الاستعمار في هذه الظروف الجديدة ، **أن يعمل على تصدير مواطن الصناعة ، بدلا من الاعتماد أساسا على استيراد المواد الخام** . وسوف يشجع الاستعمار ظهور خريطة جديدة لتوزيع الصناعات في العالم ، على أن تجري اقامتها قرب مواطن استخراج المواد الخام التي تعتمد عليها ، للحد من تكلفة أي مشروع ، وأيضا لتجنب آثار التلوث الصناعي في البلدان المتطورة .

ولكن هذا « الدور الوظيفي » الجديد لاسرائيل في المنطقة، قد يعرض صميم مكوناتها للتفكك والاهتزاز :

● فقد يسلم العرب وفقا لهذا التصور بمبدأ التعامل معها اذا وجدوا فيها أداة تحقق لهم مكاسب وفوائد ، ولكنهم لن يقبلوها أبدا تجسيدا للحلم الصهيوني .

● ثم قد يفضي تمادي اسرائيل في رفضها كل تسوية الى تجدد العداء للسامية في أرجاء مختلفة من العالم .. أليس من شأن هذا الاحتمال زيادة تشبثها بالحلم الصهيوني ؟..

● ثم هناك احتمال أن يعود الكثير من اليهود العرب الى أوطانهم الاصلية . هل سوف يعودون بصفتهم رسلا لاسرائيل؟ أم من شأن أوطان الاصل أن تستوعبهم مرة أخرى ؟

● ثم استمدت اسرائيل مصادر قوتها دائما من قدرتها على اثبات أن صميم وجودها مهدد من العالم العربي المحيط .

هل سوف تحتفظ بنفس القدرة على جلب المساعدات الخارجية بعد زوال هذا المبرر ، وتحولها الى جزء لا يتجزأ من نسيج المنطقة ؟

وفي المقابل ، هل تنضب مصادر تغذية اسرائيل بالمال والدعم بعد هذا التحول ؟ ثم .. هل تستطيع أن تحفظ وجودها بالاعتماد على المنطقة وحدها ؟.. وهل لا يحمل نضوب مصادر تغذية اسرائيل ماديا — وبشريا — معنى تهاوي الحلم الصهيوني .. ونهايته ؟

● ثم .. في اكتساب اسرائيل « دورا وظيفيا » في المنطقة ، انتصار حاسم لمنطق الحمائم .. هل يسلم الصقور بهذا الانتصار .. وقد كانت لهم اليد الطولى في تقرير كل سياسات اسرائيل منذ تأسيسها ؟

الى اي حد تستطيع اسرائيل أن تصمد أمام هذا التبدل في صميم طبيعتها ؟ والى اي حد تستطيع أن تحتمل استنزاف مواردها ؟ وحتى وظيفة اسرائيل كأداة اقتصادية في الوسط المحيط ، هو رهن ان تكون على الدوام مصدر خبرة رفيعة ، ومنبعا لرأس المال . وهذا أيضا عرضة للنضوب مع انزواء جوهرها الراهن ، وتفكك الروابط الوثيقة التي تربطها الان بدوائر صاحبة نفوذ ومال خارج المنطقة .

ان كل هذه العوامل تنبىء بأن الحلم الفلسطيني باقامة دولة علمانية ديموقراطية تتسع لكل أرض فلسطين ليس بالحلم الذي يمت الى الخيال فقط . وقد يكون السلم أكثر من الحرب سبيل تحويله الى واقع .

ولذلك ينبغي أن نتسلح بيقظة بالغة .. وأن نتنبه الى أن اسرائيل **سوف تقاوم « استيعابها »** في المنطقة بكل ما تملك من وسائل ..

. **لذلك ، فان الحرب الخامسة واردة .**

لذلك أيضا لن تدخر اسرائيل جهدا لاستغلال كل ثغرة ، واقتناص كل فرصة ، لتعزز هويتها ، ولتحمي كيانها داخل المنطقة مستقبلا :

سوف تعمل بكل ما لها من قوة **للحيلولة دون تكامل الكيان العربي ودون زيادة وزنه وتماسكه** ، ولذلك سوف تقف تساند كل قوة تبرز داخل العالم العربي أو على أطرافه ذات مصالح تتوافق مع مصلحتها في تحقيق هدف **اضعاف وتجزئة** الكيان العربي ..

من المتصور — مثلا — أن نسعى الى تحالف مع ايران لتؤلبها ضد المملكة السعودية ، ولتؤجج أي صراع محتمل بين الدولتين في منطقة الخليج .

ومن المتصور أن تحاول اسرائيل تنشيط الحركات الانفصالية في العالم العربي ، كدعم حركة الاكراد ضد سلطة بغداد المركزية ، أو دعم أي اتجاه انفصالي في جنوب السودان .

ولكن ربما سوف يكون الدور الابرز لاسرائيل **داخل العالم العربي ذاته ، لا على هوامشه** . وهنا ينتظر أن يكون سلوكها شبيها بذلك الذي انتهجته حيال دول القارة الافريقية .

سوف تعمل على زيادة استقرار النظم الرجعية ، والنظم الموالية للغرب . كما سوف تناهض الاتجاهات التقدمية والثورية ، وسوف تعمل على محاربة الاتحاد السوفيتي ، ومركزه في العالم العربي ، وستستخدم حربها ضده — فضلا عن هذا الهدف العام — لابتزاز المزيد على الدوام من هجرة اليهود السوفيت اليها .

باختصار ينتظر أن تسعى اسرائيـــل الى **دور « حصان طروادة » لحساب السيطرة الامبريالية بصوره المستحدثة في** قلب الامة العربية .

ولكن هذا ايضا تعترضه عقبات كثيرة . .

فلن تستطيع اسرائيل طويلا **اجتثاث جذور الخوف العربي** من قدرتها على السيطرة بالكفاءة والخبرة التكنولوجية . بل ليس من مصلحة اسرائيل تبديد هذه المخاوف تماما .

ولن تستطيع اسرائيل ابدا **ارضاء شعب فلسطين تماما** ، والحيلولة دون تجدد صور شتى للرفض الفلسطيني .

وسوف يكون على اسرائيل كي تحافظ على كيانها ، وحتى لا يذوب هذا الكيان في الكيان العربي الاوسع ، أن تبـــاشر أهدافا شديدة التضارب ازاء اطراف كثـــيرة ومختلفة في آن واحد . وحتى **علاقتها بامريكا** سوف تحكمها معـــادلة متعددة المجاهيل : فعليها الا تحقق أهدافها الخاصة بقدر من الاندماج في المنطقة ، يعزز استقلال المنطقة عن أهداف أمريكا فيها . وعليها الا تنتظر من أمريكا انحيازا الى جانبها بهدف تمييـــز كيانها في المنطقة على نحو يفضي الى انفصال أمريكا عنها .

وكل ذلك قد يفضي الى **انفجار داخلي** في اسرائيل ، والى نقد صميم مكوناتها كتجسيم للصهيونية والى ذبول فعاليتها كأداة في خدمة أهداف الاستعمار ، بـــل قـــد يعرض صميم وجودها للانهيار .

ليست آفاق ما بعد التسوية ، اختفاء للتناقضات ، بل قيام اسرائيل بدور بارز داخل المنطقة في تاجيج « التناقضات الافقية » ، بعد ان كان دورها مركزا منذ تاسيسها علـــى تنشيط « التناقضات الراسية » .

خاتمة

مواجهة اسرائيل .. أداة للاستعمار الجديد

هذا المؤلف هو في جوهره محاولة للاجابة على السؤال : الى أي حد تأثرت أزمة الشرق الاوسط ، والمواجهة العربية الاسرائيلية ، بمناخ الانفراج الدولي ؟ الى أي حــد أصبحت التسوية الان ممكنة ، بفضل « الصدمة » التي أحدثتها حرب أكتوبر ، والتي اتاحت كما بينا فرصة تطبيق قواعد الانفراج الدولي على الازمة ، وأدخلت لاول مرة « عنصر تكافــؤ » و« قاسما مشتركا » بين أطراف النزاع ؟

بعبارة اخرى ، الى أي حد أصبح من الممكن الاسترشاد « باعادة ترتيب التناقضات » على الصعيد الدولي(١) ، «لاعادة ترتيب التناقضات » في أزمة الشرق الاوسط ، وانجاز التسوية على هذا الاساس ؟ .

دراستنا اذن من هذه الزاوية ، هي محاولة لاستشراف **مستقبل** « ازمة اقليمية بعينها » ظلت مستعصية الحــل الى الان ، مستعينين بقاعدة نستشفها من واقع تجربة **الحاضر** ، وانطلاقا من فرضية صحيحة منهجيا في **تخصيص** قاعدة **عامة**، أي تطبيقها على الازمة الاقليمية التي تعنينا ، بعــد ثبوت صحتها عموما على اتساع كوكبنا ككل .

ولكن يجدر بنا قبل ان نختتم التسلسل المنطقي في هــذا الصدد ، ان نلفت النظر الى أن هذا الانتقال من « العام » الى

(١) هذا كما أوضحنا هو جوهر ما يعنيه الانفراج الدولي في نظرنا .

« الخاص » تعترضه ــ من ناحية المنهج أيضا ــ فرضية ثانية لا تقل عن الاولى صوابا ، خلاصتها ان « الظاهرة الخاصة » (أزمة الشرق الاوسط) **ليست في طبيعتها مطابقة تماما** « للظاهرة العامة » (الانفراج الدولي) ، وليس وجه الاختلاف **الوحيد** بينهما أن احداهما ظاهرة تتسع للكوكب ككل ، والاخرى تنصب على منطقة اقليمية من كوكبنا فحسب (منطقة الشرق الاوسط) .

ان ظاهرة « الانفراج الدولي » وثيقة الارتباط بظاهرة « التعايش السلمي » بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وبمعنى أعم بظاهرة التعايش سلميا بين كتل عالمية تنتمي الى نظم اجتماعية متعارضة . أما أزمة الشرق الاوسط، والمواجهة العربية الاسرائيلية ، فانها في جوهرها قضية **تحرر وطني** ، وصراع مع مظهر بارز من مظاهر الاستعمار الاستيطاني . ونرفض ضوابط الشرعية العصرية ان ترى « عدلا » او انصافا في ارغام شعب على التنازل نهائيا عن رقعة أرض ينتمي اليها .

ان « اعادة ترتيب التناقضات » الجارية الان منذ حلول الانفراج الدولي بين الدول المنتمية الى الرأسمالية العالمية من جانب ، وبين الدول المنتمية الى الاشتراكية عالميا من جانب اخر ، لا تصل الى حد تخلي اي من هذه الدول عن **أرض** تمتد اليها سيادتها . بل العكس هو الصحيح . فقد تضمنت « اعادة ترتيب التناقضات » في ظل الانفراج الدولي تسليم الجميع « بالامر الواقع » في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ووفقا للمواثيق التي وضعت في أعقاب الحرب (خاصة ميثاق الامم المتحدة) .

. وصحيح ان هذه المواثيق خرقت كثيرا طوال فترة الحرب الباردة ، ولكن الجديد الان ، هو تعليق رواج الانفراج الدولي على تسليم الجميع بضرورة احترامها في التطبيق ، **بمعنى أن** اي تغيير يجري في أي بلد لا بد ان ينبثق من داخل البلد ذاته، وفق ارادة شعبه وحقوقه السيادية . وكل تدخل في هذا الصدد من الخارج مدان .

ولكن ليس هذا هو حال اسرائيل التي اقيمت في أرض فلسطين ضد ارادة شعوب المنطقة، **بعد** انتهاء الحرب العالمية الثانية ، **وبعد** صدور ميثاق الامم المتحدة . ومن هذه الوجهة تشكل المواجهة الاسرائيلية العربية ، والمواجهة الاسرائيلية الفلسطينية بالذات ، ظاهرة ذات خواص **متعارضة** مع خواص الانفراج الدولي ، لان النزاع هنا يدور حول رقعة **« أرض »** تم انتزاعها من العرب .

وقد حرصنا في هذا المؤلف على ابراز ان اسرائيل كظاهرة لا يمكن ردها الى حدث « كولونيالي » فقط ، او الى مجرد كيان عنصري فحسب (ص ١٠٢) . وتعمدنا في ذلك مخالفة القناعة العربية الشائعة ، استنادا الى أن ميل العرب الى المبالغة في « الاوصاف » ، وفي اضفاء صفة الاطلاق عليها ، وفي ترتيب اهداف عليها **قولا** ، كان كثيرا في « تناسب طردي » مع مدى تخلف افعالهم في التطبيق عن انجاز اهدافهم المعلنة **عملا** (ص ١١٢ — ١١٣) . **ولكن لا يعني ذلك مطلقا ان اسرائيل مقطوعة الصلة بظاهرة الاستعمار ، وأنها قامت بمعزل عن مخطط استعماري غربي مؤكد** ، وجد تعبيره الناطق في قول مؤسس المشروع الصهيوني هرتزل ، ان الدولة اليهودية في فلسطين سوف تكون « سدا منيعا في وجه آسيا ، وديدبانا متقدما للحضارة ضد البربرية » و« الحضارة » هنا بلغة

اوروبا في نهاية القرن الماضي ، هي الحضارة **الاوروبيـــة** في وجه « البربرية » ، وكان ذلك مرادفا في ذاك الوقت **للاستعمار الاوروبي** في وجه انتفاضة الشعوب المتخلفة .

وبوجه عام ، يمكن القول بأن اي مشروع استيطـــاني اوروبي في القرن العشرين ، يقوم علـــى توطين اوروبيين في مناطق من العالم عانت من سيطرة الغرب الاستعماري ، لا بد أن يكتسب هو الاخر صفة استعمارية ، أيا كانت النوايا أو الدوافع ، او ردود أفعال سكان الارض الاصليين . فما بالك بالمشروع الصهيوني الذي ولد اوجه مقاومة منذ بدء اقامـــة المستعمرات اليهودية في فلسطين ، قبل صدور وعد بلفـــور بعدة عقود(٢) .

لقد كان تجسيم المشروع الصهيوني وثيق الارتباط بتصاعد ظاهرة الاستعمار في نهاية القرن الماضي . وجاء متوافقا مـــع هجمة الدول الامبريالية الاوروبية لتقاسم أســـلاب الدولـــة العثمانية المتهالكة . وكان تأسيس اسرائيل بمقتضى قـــرار « سيادي » (!) بريطاني ، هو وعد بلفور للورد روتشيلد في ٢ نوفمبر ١٩١٧ بأن « حكومة جلالة الملكة تنظر بعين الرضـــا لانشاء وطن قومي A National Home للشعـــب اليهودي في فلسطين » . وهيأت بريطانيا ظروف انشاء هذا الوطن القومي — ابتداء من عام ١٩٢٢ — لتشجيع الهجرة اليهودية . واذا صح أن اليهود قد شعروا عقب صدور الكتاب الابيض عام ١٩٣٩ بأن بريطانيا بدأت تضع قيودا على هـــذه

---

(٢) انظر في هذا الصدد دراسة نيفيل ماندل : « الاتراك والعرب والهجرة اليهودية الى فلسطين : ١٨٨٢ — ١٩١٤ » . St-Antony Papers No. 17 - Middle Eastern Affairs No. 4 - London - Oxford University Press, 1965.

الهجرة حدث من تدفقها الى فلسطين في وقت بلغ فيه اضطهاد اليهود في اوروبا الذروة ، بعد سيطرة هتلر على معظم ارجاء القارة ، فان العمليات الارهابية التي شنتها منظمات صهيونية كمنظمة « الارجون » أو منظمة « شترن » ضد سلطات الانتداب لم تكن تعني أن مقاومة اليهود للانتداب البريطاني اكتسبت صفة « الحرب التحريرية ضد الاستعمار انبريطاني » ، ولم ننزع هذه المقاومة اليهودية عن مقاومة انعرب لانشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، صفتها كحركة ذات محتوى تحريري ، تستهدف رد العملية الاستيطانية أصلا ، واغتصابها لارض عربية .

لقد تم تجسيم المشروع الصهيوني ، ونشأت اسرائيل في كنف الاستعمار . ووجود اسرائيل وثيق الارتباط بالظاهرة الاستعمارية ، وبسيطرة صور الاستعمار التقليدي بالذات . فهل لاسرائيل وجود بعد زوال ظاهرة الاستعمار ؟ وما مصير اسرائيل بعد انزواء أشكال **الاستعمار التقليدي** واحلال أشكال مستحدثة محلها ، اكثر توافقا مع مقتضيات التوازن الدولي الجديد ، ومن شواهدها البارزة في عصرنا ، قبول العالم الاستعماري مبدأ التعايش السلمي مع العالم الاشتراكي ، وحلول الانفراج الدولي ؟

لقد أحاط بانشاء اسرائيل ، وبالعلاقة التي تربطها بالاستعمار ، قدر من الالتباس ، ذلك ان اسرائيل نشأت تجسيدا للمشروع الصهيوني . **وهو مشروع له خواصه وأهدافه المتميزة ، التي لا يمكن ردها كلها الى الظاهرة الاستعمارية فقط** . والاراء تختلف بالقطع حول أحقية انسلاخ اليهود عن مجتمعاتهم الاصلية ، ولكن استجاب الكثير منهم للمشروع الصهيوني في أرجاء مختلفة من العالم ، نتيجة احتفاظهم كأقليات بسمات وممارسات حالت دون انصهارهم

طويلا ، كغيرهم من الطوائف في معظم مجتمعات اوروبا التي انتموا اليها ، ونتيجة ما قاسوه من تمييز واضطهـاد في المجتمعات الاوروبية غير المستنيرة كروسيا القيصرية ، وبلغ هذا الاضطهاد حد الافناء بالجملة في ظل النازية . وتفاقمت عموما ظاهرة تمييز اليهود واضطهادهم مع تعاظم شأن الظاهرة الاستعمارية ، رغم أن خبرة اليهود في مجال التجارة والمال أوصلت الراسمالية اليهودية الى أبرز المراكز على رأس الراسمالية الاحتكارية المعاصرة .

وظاهرة الاستيطان اليهودي في فلسطين اختلفت عن ظاهرة الاستيطان الاستعماري في صوره التقليدية ، لا لمجرد ان الباعث اليه جاء نتيجة نحمل غبن ، وهروبا من اضطهاد ، ولكن أيضا لان هجرة اليهود الى فلسطين جاءت من مجتمعات عديدة ، ولم يكن مصدرها فقط دولة استعمارية بعينها ، شأن المعمرين الفرنسيين في الجزائر ، او المعمرين من اصل بريطاني في روديسيا ، او البوير من أصل هولندي في جنوب افريقيا .

ونتيجة هذا الالتباس ، وجد العرب صعوبة في اقناع الغير بأن اقامة اسرائيل ما هي الا امتداد للوجود الاستعماري وقاعدة له .

ومن آثار هذا الالتباس أيضا — لا شك — صمود النزاع العربي الاسرائيلي أكثر من غيره من نزاعات عصرنا الملتهبة ، للتغييرات التي طرأت مع حلول الانفراج الدولي . فقد ظل حتى حرب اكتوبر على الاقل ، منطبعا بطابع التعثر التام ، وبقواعد التعامل التي سادت في فترة الحرب الباردة ، اي في فترة لم يتخل فيها الاستعمار بعد عن الكثير من أساليبه التقليدية في مواجهة حركات التحرير (ص ١٠١) .

بل ارتفعت أصوات عربية بعد أن تفاقمت المواجهة في

اعقاب حرب ١٩٦٧ ، لتطالب هي الاخرى **بتمييز النزاع العربي الاسرائيلي عن المواجهة العربية مع الاستعمار عموما** . وكانت لهذه المطالبة تعبيرات مختلفة ، صدرت بناء على افتراضات ومن منطلقات فكرية متباينة .

كان طرح التغلب على نكسة ١٩٦٧ ، وتخطي الهزيمة العسكرية العربية على انه قضية **بناء مجتمع عربي «عصري»** و« **دولة عصرية** » احد هذه التعبيرات . اي ان حل النزاع يكمن في بلوغ أطرافه حدا من « التكافؤ » في مواكبة مستحدثات العصر ، في العادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية وتنظيم العمل الخ ... (انظر ص ٦١ وما بعدها) . وبالتالي ، فللنزاع « حل » بمنأى عن ظاهرة الاستعمار .

كذلك ، القول بأن « **تحييد أمريكا** » هدف ينبغي ان يسعى اليه العرب ، هو أيضا تعبير عن أن انحياز الاستعمار الامريكي الى الجانب الاسرائيلي في النزاع ليس أمرا حتميا ، ولا هو بمقتضى رباط لا فصام فيه ، وان النزاع لا يمكن رده فقط الى طرف يجسم وحده المشروع الاستعماري (الطرف الاسرائيلي)، وطرف آخر هو تجسيم لحركة التحرير المعادية للاستعمار (الطرف العربي) (انظر ص ٧٣ وما بعدها) .

كذلك ، تخطئة **انشغال مصر بالدفاع عن قضايا التحرر العربي وقضية فلسطين بالذات** ، كسبب أصيل للمشاكل التي تعاني منها مصر الان ، هو أيضا تصور يقوم على تخطئة منطلق « القومية العربية » باعتبارها حركة تحرير عربية ضد الاستعمار ، ويفترض علاقة ممكنة مع اسرائيل بمعزل عن طابعها ككيان استعماري (انظر ص ٧٧ وما بعدها) .. الخ.

وهذا الفصل بين اسرائيل كظاهرة ، والاستعمار كظاهرة، جائز ، بل ربما كان مطلوبا لاسباب سياسية وتكتيكية ، ولكنه

لا يجوز فكريا ، ولا في النظرة الاستراتيجية العامة .

واذا صح ان المستقبل القريب ، او المنظور ، لا ينبىء باختفاء الاستعمار ، كظاهرة عالمية ، فان ذلك لا يبرر عدم طرح تصور لمستقبل المواجهة العربية الاسرائيلية **في غيبة الاستعمار** ، ومع افتراض **زوال نفوذه** ، والا كانت توقعاتنا عن نهاية مسار هذه المواجهة ناقصة ومغلوطة .

والواقع ان الاستعمار لو كان يرى أن الوقت قد حان لانجاز تسوية ، فهو لانه يدرك ان المواجهة العربية الاسرائيلية في صورتها التقليدية ــ صورة العداء المستحكم التي ميزتها منذ تأسيس اسرائيل في ١٩٤٨ ــ **لم تعد هي الاكثر ملاءمة لتحقيق أهدافه ومصالحه في ظل المناخ الدولي الجديد .**

لم يعد الاستعمار في ظل التعايش السلمي والانفراج الدولي طليق الحرية في اللجوء الى التدخل العسكري السافر ، ليردع بأساليبه التقليدية مسعى الدول المتخلفة الى تصحيح أسعار صادراتها من المواد الخام الاستراتيجية ، لتتناسب مع الارتفاع المطرد في أسعار المنتجات الصناعية .

لقد كانت **زيادة الفجوة** بين أسعار المنتجات الصناعية التي تنتجها الدول الرأسمالية المتطورة ، وأسعار المواد الخام الاستراتيجية ــ مصدر دخل الدول المتخلفة ــ **هي صورة من أبرز صور الاستغلال الاستعماري** ، ومصدرا رئيسيا لارباح الاحتكارات الرأسمالية الكبرى ، خاصة في الفترة التي أعقبت حصول معظم المستعمرات السابقة على استقلالها السياسي .

وتصحيح أسعار المواد الخام الاستراتيجية ــ وكان رفع سعر البترول عقب حرب اكتوبر طلقة أولى في هذه المعركة ــ

هو **ضربة في الصميم** لهذا المصدر العصري البارز للاستغلال الاستعماري الكثيف . وتنبىء هذه المعركة في السنوات القادمة **بجولات ضارية** خاصة اذا ما أمكن تعزيز مناخ الانفراج الدولي، وشل محاولات الاستعمار في اللجوء الى التدخل العسكري .

من هنا كان على الاستعمار أن يعد أساليب جديدة ، مستحدثة ، يواجه بها أزمته الاقتصادية ، ويكفل لنفسه بها استمرار عملية الاستغلال . لم يعد يمانع في تصدير بعض الصناعات الدنيا الى البلدان النامية ، وخاصة الصناعات الملوثة للبيئة او الصناعات التي تتميز بمضمون تكنولوجي بسيط أو بكثافة عمالية كبيرة ، مقابل تأمين تدفق المواد الخام الاستراتيجية اليه ، وفي مقدمتها البترول ، وبقصد توطيد التطور الرأسمالي في البلدان النامية ، ولتجنيب انتهاجها طريقا تبتعد به ، لا عن السيطرة الاستعمارية فحسب ، بل عن التطور الرأسمالي ذاته .

وهذا ينبىء بضرورة استحداث الاستعمار لاساليب جديدة، سياسية واقتصادية ، يوطد بها وجوده في العالم النامي بوجه عام ، وفي المنطقة العربية التي تختزن أهم مستودع عالمي للبترول بوجه خاص .

عليه أن يقاوم التأميم ، ولم يعد يمانع كبديل عنه ان يقنع بصور مختلفة « للمشاركة » . وعليه ان يقاوم سيطرة القطاع العام على الاقتصاد ، ولم يعد يمانع في استمرار وجوده بشرط أن يفقده دوره القيادي . وعليه أن يقاوم انتهاج الدول العربية طريق التنمية الحقيقية . وهي مهمة عويصة بعد تسليمه بضرورة اعادة توزيع خريطة التصنيع في العالم ، وفي وقت بلغت فيه الفوائض العربية من البترول مبالغ خيالية . ولذلك، فعليه ان يبتكر أساليب مستحدثة للاحتفاظ بسيطرته على هذه

الفوائض . من هذه الاساليب تشجيع الاتجاه الى اعادة استثمارها في البلدان الراسمالية المتطورة ذاتها ، وتغذية الاسواق المالية العالمية بها لتوفير السيولة الدولية ، ودعم ميزان المدفوعات للدول الراسمالية الكبرى ، ولتساهم هذه الفوائض في مشروعات مشتركة داخل هذه الدول . كما انه يشجع تخصيصها لشراء الاراضي وتنمية الملكيات العقارية ، ولمشروعات السياحة ، ويفضل ان تستخدم لاغراض المضاربة، حتى في صورة ودائع قصيرة الاجل ، من أن تستخدم للنهوض بالعالم العربي بمقتضى خطة شاملة ، لا يكون هو المتحكم في ملامحها .

هذا هو سر حرص كيسنجر على الاستئثار قدر ما يستطيع بخيوط التسوية . وهذا هو سر تلهف دول السوق لحوار عربي أوروبي .

ما معنى هذه المعطيات الجديدة ؟

معناها أن النزاع العربي الاسرائيلي في صورته التي عاشتها المنطقة منذ ربع قرن ، أصبح عبئا يعرض مصالح الاستعمار في المنطقة بأسرها لمخاطر جدية . ومن هنا بدأت تبدو حاجة في نظر دوائر استعمارية بعينها لان تتقمص اسرائيل دور « بيت الخبرة » في المنطقة ، بدلا من ان تواصل فقط دورها السابق « كشرطي » لحسابها .

« بيت الخبرة » الذي عليه أن « يشرف » على تطور المنطقة ليضمن الا يتجاوز الحد الذي يعرض المخطط الاستعماري لخطر جسيم . بهذا المعنى كانت التسوية تدشينا لوظيفة جديدة لاسرائيل ، وظيفة يقتضي منها الا تظل بمعزل عن تطور العالم العربي ، بل أن تسعى الى « التكامل » معه ، بدلا من « التعارض » و« المواجهة » و« العداء المستحكم » ، وظيفة

تنهض فيها اسرائيل بدور بارز **لحساب الاستعمار الجديد** ، بدلا من ممارستها لدورها البارز **لحساب الاستعمار القديم** ، كما فعلت منذ أن وضع المشروع الصهيوني موضع التنفيذ .

لذلك كان الاستعمار حريصا على استحثاث قدر من « التكافؤ » بين الاطراف المتنازعة لرفع الحواجز في وجه التسوية ، واحداث « الطفرة » أو « الصدمة » الضرورية ، بقصد « اعادة ترتيب التناقضات » على النحو الذي يلبي مصالحه على الوجه الامثل ، ولينتقل باسرائيل من وكيل له في مباشرة دوره التقليدي الى وكيل له في مباشرة دوره المستحدث .

ومن هذه الزاوية ، لا يعارض الاستعمار في تصورات عن النزاع تجرده من محتواه الاجتماعي ، ولتكون هذه التصورات مفتاح العثور على « القواسم المشتركة » ، و« اللغة المشتركة الجديدة » .

لقد أسفرت المواجهة العربية الاسرائيلية في ضوء مخطط الاستعمار القديم عن **« تعارض »** مطلق لا يقبل النفاد بين « الكيف الاسرائيلي » و« الكم العربي » . ولكن مخطط الاستعمار الجديد أصبح يقتضي تبديل ذلك « بتكامل » بين « الكيف الاسرائيلي » و« الكم العربي » .

وكان على **الصقور** في اسرائيل ان يحتفظوا باليد الطولى في ضوء مخطط الاستعمار القديم . ولكن اصبح على **الحمائم** في اسرائيل ان تكون لهم اليد الطولى في ضوء مخطط الاستعمار الجديد .

ولكن اليمين والاستعمار لو وجدا في التسوية ما يرضي مطامعهما ، فلا يعني ذلك أن اليسار عليه ان يعارضها .

فهذا التحول « الطافر » في أسلوب الاستعمار هو تعبير

عن افلاس اسلوب سابق ، لم يتنـــازل عنه طواعية ، بل مضطرا . ولا تكون مقاومة أهداف الاستعمار الجديد برفض مبدأ التسوية ، وباعادة التوتر ، وتعريض المنطقـــة والعالم لاخطار جسيمة ، بل باستثمار هذه المعطيات الجديدة لصالح قوى التحرر والتقدم ، وهي معطيات تكتسب بمقتضاها هذه القوى بالتأكيد فرصا اعظم للحركة والانجاز .

لم يعد الاستعمار وحده هو الحائز على رؤوس الاموال الطائلة التي تقبل التوظيف . والتضامن العربي الذي صقله دم معارك اكتوبر يرشح كوظيفة لهـــذه الاموال **تنميـــة الارض العربية** . وظيفة قد تتعثر لو نظر الى الفوائض العربية على انها ملك الدول العربية المنتجة للبترول ، كل على حدة فقط ، ولا يجري استثمارها بمقتضى خطة شاملة تطرح هذه التنمية كوحدة لا تتجزأ .

ان هذه الفوائض معرضـــة لان بنضب ، مـــع نضوب البترول العربي ، او نضوب وظيفته كمصدر للطاقة ، ان آجلا او عاجلا ، وما لم يحول العرب بترولهـــم من مادة خـــام يصدرونها ، الى منتجات ذات قيمة باقية يصنعونها .. وخطر تبخر مصادر ثروتهم الحالية ، بنفس السرعة التي برزت بها ، خطر يتهدد العرب لا شك ، خاصة لو ظلت فوائض اليـــوم اسيرة مخططات الاستعمار الجديدة ، وما لم يستعن أصحابها بكل مصادر الخبرة العربية بمقتضى هـــذه الخطة العربيـــة الشاملة للتنمية .. **والحيلولة دون ان تكون مصادر الثروة العربية مجرد اثراء لافراد ، لا عملية تنمية للامة في مجموعها ، وتحويل الامكانيات المتاحة في هذا الصدد الى انجازات لصالح الارض العربية ، مهمة يقع على عاتق اليسار العربي النهوض بها . اليسار بمعناه الواسع . انـــه دور الثورة العربية في**

المرحلة القادمة . وهي مطالبة اليوم باكتشاف صيغ العمل الثوري الملائمة لمواجهة هذا التحدي الجديد .

لقد بدت الصلة في وهلة أولى بين « أزمة الشرق الاوسط » و« أزمة الطاقة » مجرد صدفة . سببها « عارض » في ترابط احداث التاريخ المعاصر ، أي لمجرد وجود أهم مستودع عالمي للبترول في منطقة مجاورة لاسرائيل ، وفي أرض عربية يربطها بدول المواجهة العربية رباط الانتماء الى أمة واحدة . ولكن اطلاق معركة البترول ، دعما لانجازات اكتوبر في ساحات القتال ، انما كشف عن ان المعركتين ليستا منفصلتين ، بل هما في الحقيقة جانبان **لمعركة واحدة** . فان معركة البترول هي معركة **التحرير الاقتصادي** العربي في وجه صورة بارزة للاستغلال الاستعماري المعاصر . وحرب اكتوبر جسمت معركة **التحرير السياسي** العربي في وجه شكل بارز للاستعمار الاستيطاني . كلاهما وجهان لمعركة مترابطة الحلقات ضد سيطرة الاستعمار على مصائر المنطقة .

ولادراك الاستعمار هذا الترابط ، فهو يحاول الاستعانة بنتيجة احدى المعركتين لاجهاض نتيجة المعركة الاخرى . في ذلك يكمن سر حرصه على استبدال دور اسرائيل السابق بدور جديد ، دور قد يفترض تسوية الازمة بما تقتضيه من تراجع اسرائيلي عن الارض العربية التي تحتلها ، ولكن يحقق في المقابل استمرار سيطرة الاستعمار على مصائر المنطقة اقتصاديا .

وفي وجه هذا التحدي الجديد ، فان اليسار قبل غيره هو الكفيل بافساد سلبيات هذا المخطط ، واستثمار الايجابيات التي انتزعتها حركة التحرير العربية في رد مطامع اسرائيل التوسعية من أجل السير بالمعركة الى ابعد ، ومن أجل احراز

النصر على الجبهتين السياسية والاقتصادية معا .

لقد ناضلت الثورة العربية خلال الخمسينات والستينات لتحويل **الاستقلال السياسي** الذي احرزته الدول العربية في وجه الاستعمار التقليدي الى نواة **لقوة اقتصادية** ، ببنـــاء هيكل اجتماعي واقتصادي يقوم على القطاع العام يسخر الطاقات المتاحة من أجل أهداف التنمية ، بمقتضى تطور ينسلخ فيه المجتمع من سيطرة الاستعمار والرأسمالية . هذا الهدف كان وما زال يجري انجازه في دول عربية بعينها .

على اليسار العربي في النصف الثاني من السبعينات أن يبتدع صيغا للثورة العربية قادرة على التصدي لمهمة قد تبدو في هذه المرحلة الجديدة عكس مهمتها في المرحلة السابقة ، أي استثمار **القوة الاقتصادية** العربية الكامنة، الناجمة عن تصحيح اسعار البترول ، لتحويلها الى **استقلال سياسي** . وفي هذه المرة **على نطاق لا يقتصر على دول عربية بعينها ، بل يتسع للامة العربية ككل .**

بمثل هذا الانجاز ، وبتسخير القوة الاقتصاديـــة العربية لاهداف التنمية والتحرير ، لا بد أن يتأكد انسلاخ الامة العربية برمتها في هذه المرة من سيطـــرة الاستعمار ، ومن هيمنـــة الرأسمالية العالمية عليها .

ان مهام الثورة العربية ، مهام التنمية والتحرير ، لا تختلف ــ جوهريا ــ في هذه المرحلة الجديدة ، عما كانت في المرحلة السابقة ، ولكنها تتسم بخواص جديدة ، ناجمة عـــن اعادة ترتيب التناقضات على الصعيد الدولي وعلى صعيد المنطقة في آن واحد . واعادة ترتيب التناقضات تقتضي اعادة نظـــر في أسلوب علاج التناقضات . وكما ان الصراع بين الامبريالية والرأسمالية من جانب ، والاشتراكية في الجانب الآخر لم يعد

يستند عالميا الى ظاهرة الاستقطاب الحاد ، وانقسام العالم الى كتلتين متربصتين ، كذلك فان الصراع من أجل التنمية والتحرير فوق الارض العربية لن يستند هو الآخر الى مجموعة من الدول العربية التقدمية من جانب ، في مواجهة مجموعة من الدول المحافظة ، المعادية لمنطلق الثورة ، في الجانب الآخر .

ان منطق الامور يقتضي التمييز بين لحظتين : لحظة اولى تبدو ((نفيا)) لمنطلقات المرحلة السابقة ، هي اللحظة التي يبرز فيها تعاظم دور أسلحة العرب المستجدة : البترول العربي ، والمال العربي ، ونشوء ظاهرة توحي بأن منطلق الرأسمالية قد انتعش مرة أخرى فوق الارض العربية ، وان الرأسمالية قادرة على انجاز أهداف التنمية على اتساع الارض العربية برمتها . ثم لحظة ثانية هي لحظة ((نفي النفي)) ، اللحظة التي يتكشف فيها مرة أخرى ما ثبتت صحته في المرحلة السابقة ، وهو تعذر انجاز تنمية حقيقية لصالح الارض العربية ، ولصالح الشعوب العربية داخل اطار نظام اقتصادي ، للاستعمار والرأسمالية العالمية سيطرة عليه .
هنا لا بد أن تنطلق مرة أخرى ظواهر مماثلة لتلك التي شهدتها الامة العربية طوال العقدين السابقين ، ولكن في هذه المرة **على مستوى أرقى** ، على اتساع الامة ككل ، ظواهر سوف تجسم بشكل أوضح منطلق « القومية العربية » ، ومنطلق تكامل الكيان العربي ، بقدر تحلله من روابطه مع الاستعمار والرأسمالية ، ودون أن تكون لاسرائيل قدرتها في الماضي على مناوأة هذه الاهداف .

ما مصير اسرائيل اذا تحقق الانطلاق العربي على هذا النحو ؟

هل سوف تكون قادرة وقتذاك على الاحتفاظ بهويتها

كتجسيم للمشروع الصهيوني ؟ هل ستستطيع تأمين كيانها ضد خطر الاذابة في اللحظة الاولى : لحظة « التسوية » واكتسابها « وظيفة » في العالم العربي المحيط ؟ وهل ستحتفظ لنفسها بهذه « الوظيفة » في اللحظة الثانية ، بعد انحسار السيطرة الاستعمارية ، مصدر تمايزها في هذه البيئة المحيطة؟

أم سوف يتقلص وجودها ليسفر فقط عن **نقطة تجمع للتراث اليهودي** ، بمساهمته العظيمة — لا شك — في انجازات العصر ، فكريا وثقافيا وحضاريا ، وبقدرات كامنة على خدمة تطوير المنطقة أيضا ، بعد زوال شبهة التحكم والاستغلال ؟

والواقع ان اليهود قد حظوا دائما عبر التاريخ العربي الطويل بسماحة خالفت تماما قسوة معاملة أوروبا لهم ، ولمع بفضلها مفكرون يهود مرموقون ، أصبحوا جزءا لا يتجزأ من التراث الانساني كله ، كموسى بن ميمون تلميذ ابن رشد وطبيب صلاح الدين ، ويوسف بن سعيد الفيومي المشهور عند اليهود باسم « سعديا » .

هكذا يتضح أن منطلق اليسار هو وحده الذي يجسم تطلعات العرب في عدم التفريط في غاياتهم ، وأن يجعل من التسوية لا تنازلا عن الغاية ، وانما مجرد تغيير للوسيلة ، على أن تتحقق الغاية بأسلوب يتجنب المواجهة والحرب ، ودون أن يكون تجنب الحرب استسلاما للمشروع الصهيوني ، بل أسلوبا لتحقيق الغاية يتناسب مع مقتضيات العصر بعد حلول عصر الانفراج الدولي .

بهذا التصور ، يتلاشى وينقرض المشروع الصهيوني في نفس اللحظة التي يبدو فيها أنه قد حقق غايته ، وفرض وجوده على البيئة المحيطة . **أي ان لحظة اكتمال حلمه هي**

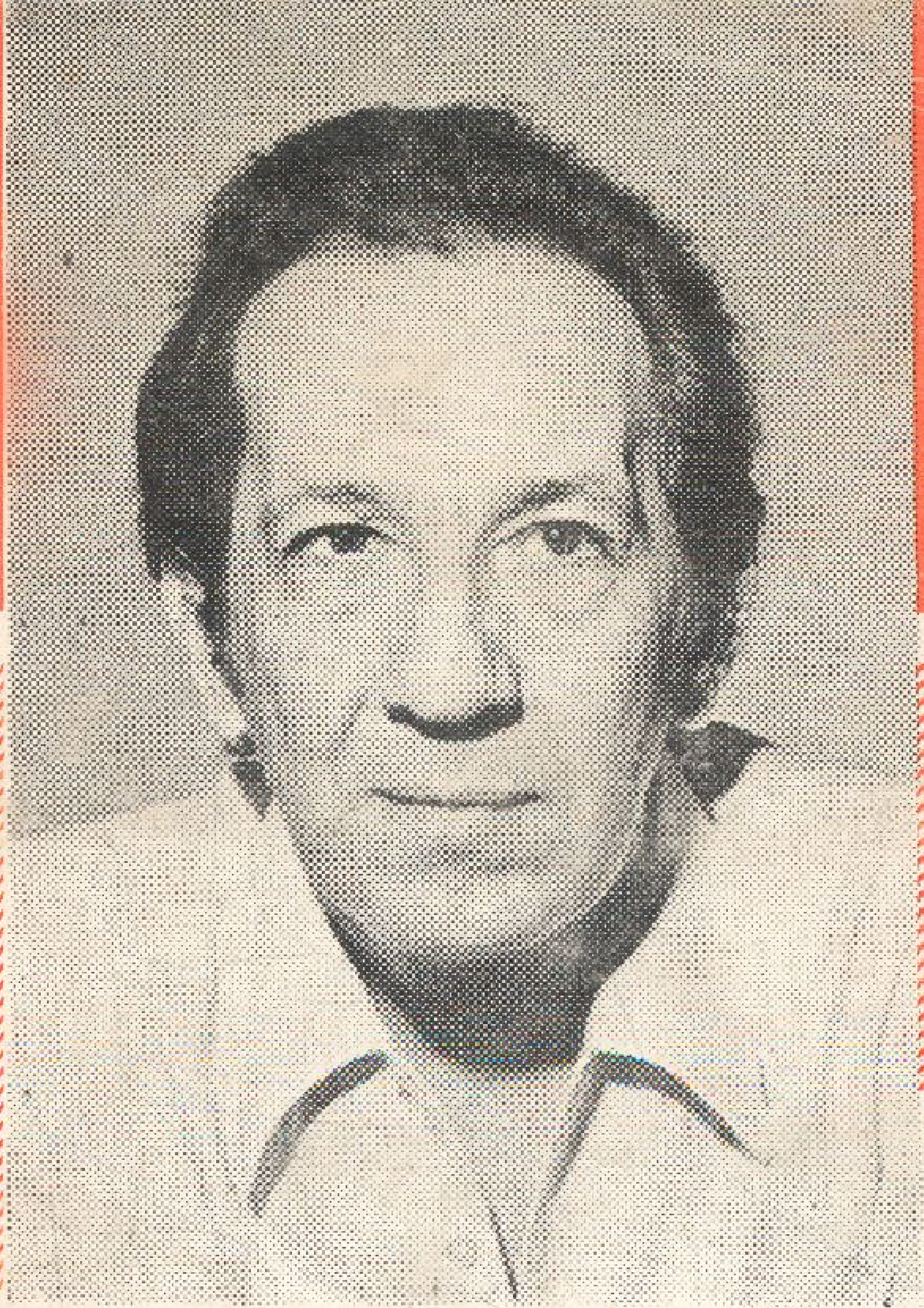
لحظة تخلخل صميم كيانه . ولكن التاريخ لا يتحقق أبدا في خط مستقيم، واذا صح أن هذا التصور يلبي تداعيا منطقيا لتسلسل حلقات المستقبل ، فمن المشكوك فيه أن يتحقق دون منعرجات ومنعطفات ، ودون مفاجـــآت واهتزازات قد تبدو في بعض الفترات أقرب الى الفوضى الشاملة منها الى نسق متماسك .

ان تنابع اللحظتين : لحظة « نفـــي » منطلقات « الثورة العربية » ، ثم لحظة « نفي النفي » ، أي لحظة **نفي تطلعات** « الثروة العربية » .. بتعبير آخر : لحظة « التسوية » مع اسرائيل ، ثم لحظة « ذوبان » اسرائيل في البيئة المحيطة .. ليس شرطا أن يتم تحقيقه بفاصل زمني بينهما ، بل ان القصد هنا من التمييز ، هو لفت النظر الى حلقتين في **تسلسل منطقي** ، لا في **تتابع زمني** . تسلسل منطقي يمكن رد حــــركة أحداث المستقبل اليه ، ذلـــك أن أحداث المستقبـــل يمكن التنبـــؤ ((**بمضمون**)) حركتها ، لا ((**بالاشكال**)) التي سوف تتقمصها لتتجسم في النطبيق . **والاكثر رجحانا ألا يخضع تتابع الاحداث مستقبلا لاكثر الانماط ((بساطة)) و((منطقية)) . بل ان تنطلق الاحداث من خلال منعطفات معقدة** . وقد أشرنا الى منطلقات تحاول مقاومة « مضمون » هذا الاتجاه أصلا ، منطق الصقور في اسرائيل ، وكذلك منطق « جبهـــة الرفض » ،٠٠او منطق « الثورة الثقافية » في الساحة العربية .

ان النزاع العربي الاسرائيلـــي ، للخواص الفريدة التي ميزته ، كثيرا ما بدا على هامش أبرز أنماط المواجهة في عصرنا. ولكن بنظرة أكثر تدقيقا ، ربما حمل من المعاني والدلالات ما لم يختزنه نزاع آخر ، لاثراء مفهومنا عن حقائق العصر ، وعمق التحولات التي تعتريه .

الغلاف من تصميم
الفنان ابراهيم عيد

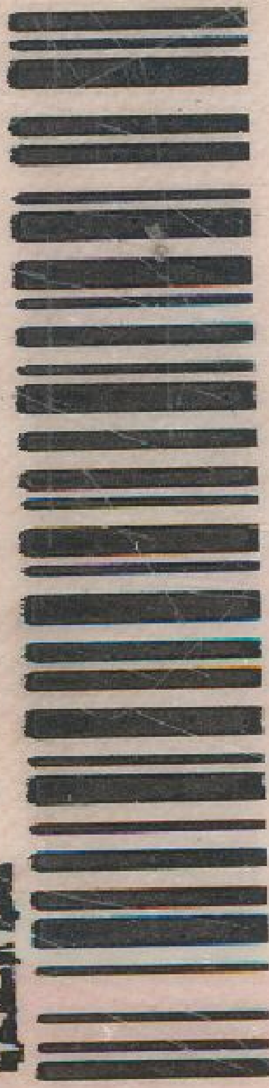
مطبعة الغريب
بيروت



كلمة للناشر
عن الكتاب والمؤلف

منذ البداية، وقبل أن تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تمرد محمد سيد أحمد المنتمي أصلا الى عائلة إقطاعية ، على التقليد ، واختار الطريق الصعب. وقفز قفزة سريعة من الاقطاع والباشاوية الى نقيضهما . وبداية تخليه عن الاقطاع والباشاوية وانتمائه الى طبقة الاكثرية المصرية كانت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية . ففي تلك الفترة كان محمد سيد أحمد حصل من مدرسة الليسيه الفرنسية في القاهرة على البكالوريا الفرنسية والمصرية . وبفضل أستاذ الفلسفة بعد ذلك تفتح على الفكر الماركسي ثم انضم الى صفوف الحركة الماركسية المصرية ، وأحدث انضمامه حالة غضب في نفس العائلة وبالذات في نفس والده عباس باشا سيد احمد (محافظ السويس وبور سعيد في الثلاثينات والاربعينات) ، وفي نفس زوج عمته اسماعيل باشا صدقي . وقررت العائلة حيال ذلك وفي العام ١٩٤٩ الزامه بمغادرة مصر واكمال دراسة الهندسة في برمنجهام (انكلترا) . وكان آنذاك طالبا في كلية الهندسة في القاهرة . لكنه لم يسافر وعاد سرا الى مصر وأمضى عاما ونصف العام يمارس نشاطه السياسي سرا الى أن قبض عليه في العام ١٩٥٠ وحكم عليه بالسجن سنتين ثم أفرج عنه يوم ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٢ . والتحق من جديد بكلية الهندسة وكلية الحقوق في الوقت نفسه . وفي العام ١٩٥٦ حصل على بكالوريوس الهندسة الالكترونية . ثم حصل في العام التالي على ليسانس الحقوق . لكنه لم يمارس تخصصه وانما كرس كل وقته للحركة الماركسية . وفي مطلع يناير (كانون الثاني) ١٩٥٩ قبض عليه وحكم بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، ولم يفرج عنه الا عام ١٩٦٤ ... عام افتتاح السد العالي في أسوان . ومحمد سيد أحمد من مواليد ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٢٨ . ويعمل منذ بضع سنوات في صحيفة « الاهرام » كاتبا ومسؤولا عن صفحة الرأي فيها . وكان قبل ذلك ولبعض الوقت معلقا سياسيا في « أخبار اليوم » . ويعتبر أحد قلائل بين كتاب مصر ومفكريها الذين يعالجون المسائل السياسية بعقل علمي وضمير وطني . وقد شارك في مؤتمرات كثيرة ونشرت له الصحف الاجنبية ومنها « لوموند » الفرنسية أبحاثا ودراسات ومقالات . وكتابه هذا هو المحاولة الاولى من نوعها في طرق موضوع بالغ الحساسية ، لكن تطرقه اليه يأتي بعدما خففت نظرة الانظمة العربية ، أو معظمها ، وطأة الحساسية .

الناشر


Bibliotheca Alexandrina
0412963



ثمن النسخة : ١٢ ليرة لبنانية